جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كليـة الحقوق والعلوم السياسية
قسـم العلـوم السياسيــة

الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات والتحديات

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية
تخصص: الحوكمة والتنمية

إعداد الطالبة:
- سـارة عجرود

تحت إشراف:
- د. عزوز غربي

السنـــة الجامعيـــة:
2019 -2020

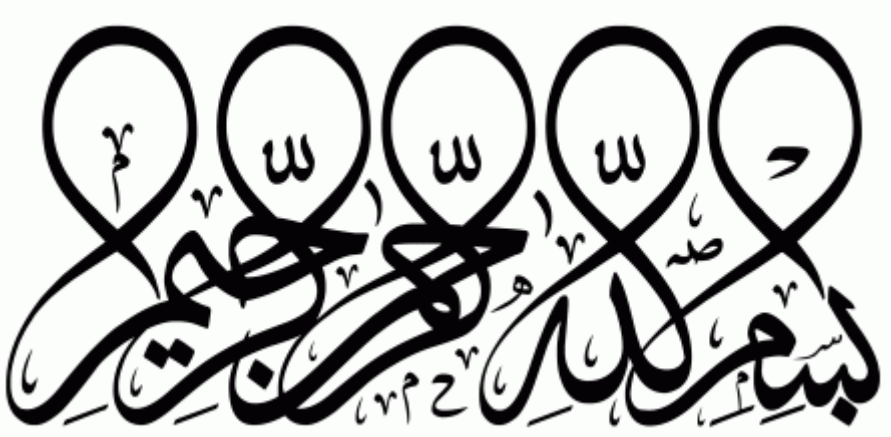
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال رسول الله "صلي الله عليه وسلم":(من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه) ... "رواه أبو داوود .

فأثني ثناء حسنا على... الاستاذ المشرف الدكتور **غربي عزوز** على تفضله بقبول الاشراف على بحثي هذا، وعلى ما اسداه لي من توجيهات ونصائح طوال فترة الدراسة.

ً وإعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر للبروفيسور **بن سعيد مراد** الذي لم يأل جهداً في مساعدتي في مجال البحث العلمي.

كما اتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى البروفيسور **منصور كافي** وعائلته الطيبة على ما قدموه لي من يد المساعدة.

وأخيراً أتقدم بجزيل شكري إلي كل اعضاء لجنة المناقشة وعلى راسهم الاستاذ **نور الدين دخان** فجزاهم الله كل خير.

سارة

اهداء

إلى من وضع المولى – سبحانه وتعالى – الجنة تحت قدميها، ووقَّرها في كتابه العزيز.....أمي الحبيبة حفظها الله تعالى.

إلى من علمني أن النجاح لا يأتي الا بالصبر والإصرار.... أبي الغالي.

إلى من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية زوجي الغالي رفيق الدرب

الى والدة زوجي واخته حفظهما الله

الى اخي أكرم واختي اية

إلى صديقتي الغالية انتصار

سارة

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: الحوكمة البيئية: مقاربة مفاهيمية

المطلب الأول: تعريف الحوكمة البيئية

المطلب الثاني: الحوكمة البيئية: قراءة في أسباب الاهتمام بالمفهوم

المطلب الثالث: مضامين الحوكمة البيئة.

المبحث الثاني: السياسة البيئية: المفهوم، الادوات والمحددات

المطلب الاول: مفهوم السياسة البيئية

المطلب الثاني: أدوات السياسة البيئية

المطلب الثالث: السياسة البيئية: المحتوى والمحددات

المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين الحوكمة البيئية والسياسات البيئية.

المطلب الأول: نماذج عن العلاقة بين الحوكمة البيئية والسياسة البيئية: من منظور المفهوم الهجين للحوكمة البيئية

المطلب الثاني: دراسة العلاقة من منظور برنامج الامم المتحدة للبيئة كأنموذج.

خلاصة واستنتاجات الفصل

الفصل الثاني: سياسات الحوكمة البيئية في الجزائر

المبحث الأول: مؤشرات الحوكمة البيئية في الجزائر

المطلب الأول: الوضع البيئي في الجزائر

المطلب الثاني: المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحوكمة البيئية في الجزائر

المبحث الثاني: إدماج الحوكمة ضمن سياسات البيئة في الجزائر

خطة الدراسة

المطلب الأول: التشريعات والقوانين البيئية في الجزائر

المطلب الثاني: المؤسسات الداعمة للبيئة في الجزائر

المطلب الثالث: أدوات السياسة البيئية في الجزائر

المبحث الثالث: فواعل الحوكمة البيئية في الجزائر لأجل استدامة التنمية

المطلب الأول: نحو منطق الاستدامة البيئية في الجزائر

المطلب الثاني: الفواعل الوطنية ودورها في استدامة التنمية

المطلب الثالث: الفواعل الدولية ودورها في استدامة التنمية

خلاصة واستنتاجات الفصل

الفصل الثالث: تحديات تجسيد الحوكمة البيئية في الجزائر

المبحث الأول: التحديات البيئية ذات البعد العالمي

المطلب الأول: التغير المناخي

المطلب الثاني: ظاهرة التصحر

المطلب الثالث: التلوث البيئي

المبحث الثاني: التحديات السياسية للحوكمة البيئية في الجزائر

المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي: "أزمة المؤسسات وغياب سيادة القانون"

المطلب الثاني: أزمة الشرعية

المطلب الثالث: أزمة المشاركة السياسية

المبحث الثالث: التحديات السوسيو– اقتصادية في الجزائر

المطلب الأول: تفريغ المجتمع المدني من ادواره وقصور في الاداء

المطلب الثاني: هشاشة القطاع الخاص

خلاصة واستنتاجات الفصل

الفصل الرابع: نحو استراتيجية متكاملة لدعم الحوكمة البيئية في الجزائر

المبحث الأول: تعزيز الخبرة التقنية/ الفنية اللازمة للحوكمة البيئية

المطلب الأول: تبني الإدارة البيئية لأجل الحوكمة البيئية واستدامة التنمية في الجزائر

المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

المطلب الثالث: التخطيط البيئي كآلية لحماية البيئة في الجزائر

المبحث الثاني: تقوية الجهد المجتمعي لتحقيق الحوكمة البيئية

المطلب الأول: متطلبات تفعيل الحوكمة البيئية على المستوى السياسي

المطلب الثاني: متطلبات تفعيل الحوكمة البيئية على المستوى الاقتصادي

المطلب الثالث: متطلبات تفعيل الحوكمة البيئية على المستوى الاجتماعي– الثقافي

المبحث الثالث: تشجيع الانخراط في الجهد الدولي للتوجه نحو حوكمة بيئية

المطلب الأول: الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف: رؤية جديدة للحوكمة البيئية

المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية (البيئية)كاستراتيجية لتحقيق الحوكمة البيئية: المجتمع المدني العالمي نموذجا

المطلب الثالث: نحو إيجاد منظمة عالمية للبيئة: اقتراح دولي من أجل الحوكمة البيئية

خلاصة واستنتاجات الفصل

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

منذ أواخر الثمانينيات ونهاية الحرب الباردة كانت الهيمنة في العالم تتناقص وأهمية الحدود الوطنية تختفي نتيجة للعولمة، وقد ظهرت أنواع مختلفة من القضايا العالمية الجديدة في مقدمتها قضايا البيئية والبعد المناخي، وعلى ضوء هذه الحالة الديناميكية ظهر مفهوم جديد وهو الحوكمة. ومع أن هذا المفهوم استخدم ضمن سياقات متنوعة ومستويات عدة، فإن الفهم المشترك له قد مكّن ليس الحكومات فحسب، بل كذلك العديد من الجهات الفاعلة الأخرى من تكوين قواعد لحل المشاكل المتعلقة بهم خاصة منذ منتصف الثمانينات، أين تزامن ظهور المشاكل البيئية العالمية مثل تغير المناخ، واستنفاد طبقة الأوزون مع التفكير الجديد لحوكمة هذه المشاكل. فالقضية الأساسية للحوكمة البيئية تكمن في الطريقة التي تتعامل بها المجتمعات مع المشكلات البيئية، وهو ما يتعلق بالتفاعلات بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والجهات الفاعلة داخل المجتمع التي تؤثر على كيفية تحديد المشاكل البيئية وإدارتها.

وتعتمد الحوكمة البيئية التي أصبحت متداولة بشكل متزايد منذ منتصف التسعينات على الشراكات من ناحية، ولكن من ناحية أخرى فإنها تعتمد أيضًا على حوافز فردية تهدف إلى حشدها لصالح النتائج الإيجابية بيئياً بطريقة ما، وهي سمة من أدوات السوق من التنظيم البيئي.

كما أن السعي للحصول على مشاركة راغبة من مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة التي قد تخضع لتأثيراتها التنظيمية، فإن العديد من المراقبين ينظرون إليها على أنها أكثر قابلية للتنفيذ بكفاءة. ولا شك أن زيادة الكفاءة في تصميم وتنفيذ أدوات الحوكمة البيئية، تشكل مصدر قلق كبير لسلطات الدولة التي قد تكون تحت ضغوط ضريبية، وبالتالي قد تجد شراكات مع الجهات الفاعلة في السوق مرغوبة إلى حد كبير، قد تبدو الشراكة مع الجهات الفاعلة الخاصة جذابة أيضًا أمام الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية التي كانت مربوطة تاريخياً من أجل التمويل ومع ذلك فقد أثار عدد من المراقبين من الحوكمة البيئية المتغيرة المخاوف بشأن درجة ذلك زيادة اللجوء إلى الجهات الفاعلة في السوق، وعملياتها تقوض الأهداف الاجتماعية المرتبطة بمستويات أعلى من المشاركة الديمقراطية، وتخلق مشاكل عدم المساواة في الوصول إلى الموارد وتثير شبح غياب المساءلة.

إن الحديث عن الحوكمة البيئية في الجزائر يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن السياسات البيئية المنتهجة، وعن تشكيل مؤسسات تُعنى بالشؤون البيئية، ومن ثم تتبع أهم المشاريع والمخططات المتعلقة بحماية البيئة وتحقيق التنمية، فالحركية والتغير الذين شهدتهما الجزائر منذ التسعينات في شتى المجالات سواء السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية وخاصة الايكولوجية (البيئية) منها، جعلت من السياسات البيئية ومقتضيات حماية البيئة وتحقيق التنمية مركز اهتمام صناع القرار، نتيجة لحدية التهديدات البيئية من جهة والاستجابة الفعلية والفعالة للقضايا والمشاكل البيئية من جهة أخرى.

- **أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الدراسة في البحث عن أهمية ودور السياسات البيئية المتبعة في إرساء الحوكمة البيئية في الجزائر، على ضوء المتغيرات الجديدة التي جعلت من هذه الأخيرة بمختلف مكوناتها فاعلا أساسيا، ودافعا لمسار التنمية القائم على أسس الحوكمة بمختلف أبعادها، وذلك لضمان تحقيق أهدافها عن طريق دعم دورها وتعزيزه بالمشاركة في العملية التنموية وحماية البيئة من خلال:

الأهمية العلمية: تكتسي هذه الدراسة أهميتها من كونها محاولة علمية موضوعية عن الحوكمة البيئية، وخاصة ما تعلق بالسياسات البيئية التي تهدف إلى الوصول للحوكمة البيئية، باعتبارها تساهم في إيجاد الحلول من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص البيئة.

الأهمية العملية: تسعى هذه الدراسة لمعرفة واقع الحوكمة البيئية في الجزائر، ومدي تطبيق السياسات في مجال البيئة، وما يمكن أن تواجهه من تحديات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع، من **الناحية الموضوعية** لمجموعة من الأسباب:

- ✓ التنمية وما فرضته من تغيرات أثرت على المستوى الدولي والوطني مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بالقضايا البيئية وإيجاد الحلول لها.

- ✓ التحديات البيئية التي عرفتها دول العالم أدت إلى ظهور الحوكمة البيئية والمشاركة في اتخاذ القرارات من اجل تجاوز المشكلات البيئية، بما أدى لعقد مؤتمرات وندوات طارئة للاهتمام بالموضوع.
- ✓ الإجراءات القانونية والإدارية التي تعرقل العمل التشاركي البيئي في الجزائر، مما أبعد السياسات عن هدفها المنشود في إيجاد الحلول، وبالتالي أوجب هذا ضرورة وجود شفافية ومساءلة.
- ✓ طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة، وانعدام الثقة بين الأطراف الثلاث لاسيما فيما يخص الاستقلالية المالية لمؤسسات المجتمع المدني، وإخضاعه للإرادة السياسية للدولة بالإضافة إلى الهيمنة والسيطرة، وجب ضرورة إعادة الثقة بين الأطراف من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات البيئية.
- ✓ التحديات التي تواجه تطبيق السياسات البيئية مما يعرقل الوصول إلى تطبيق الحوكمة البيئية وبالتالي إعاقة تحقيق التنمية المستدامة.

من الناحية الذاتية: اهتمام ورغبة شخصية بالبحث في موضوع الحوكمة البيئية، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات البيئية والتحديات التي تواجهها، والعمل نحو إيجاد آليات لتفعيل الحوكمة البيئية في الجزائر.

- **إشكالية البحث:**

انطلاقا مما سبق وعلى اعتبار أن التطبيق الفعلي للسياسات البيئية هي مبدأ جد مهم وضروري للحوكمة البيئية في الجزائر، وخاصة في الوقت الحالي الذي يشهد تغيرات بيئية سريعة ومفاجئة، هذا أدى بنا إلى صياغة الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تقود السياسات البيئية المتبعة في الجزائر في ظل التحديات القائمة إلى إرساء وتجسيد منظومة الحوكمة البيئية؟.

وتندرج تحت هاته الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- ما المقصود بالحوكمة البيئية؟
- ما هو واقع البيئة في الجزائر؟
- ما هي أهم مضامين السياسات البيئية المتبعة في الجزائر؟
- كيف يمكن ان يساهم التوجه نحو الحوكمة البيئية في تحقيق استدامة التنمية في الجزائر ؟
- ما هي أهم التحديات التي تواجه السياسات البيئية وتعرقل مسار الحوكمة البيئية في الجزائر؟
- فيما تتمثل ابرز عناصر الاستراتيجية التي يمكن الاستناد اليها لتجاوز التحديات الموجودة في سبيل تفعيل الحوكمة البيئية في الجزائر؟

- **فرضيات الدراسة:**

1- يتوقف تفعيل الحوكمة البيئية في الجزائر على إيجاد مجموعة من التدابير والإجراءات الوطنية المتكيفة مع المعايير والآليات الدولية.

2- كلما استندت السياسات البيئية في الجزائر على مبدأ التشاركية زادت فرص تحقيق الحوكمة البيئية.

3- يرتبط تحقيق مبدأ استدامة التنمية في الجزائر بإرساء منظومة للحوكمة البيئية.

4- كلما كان هناك تغييب لممكنات توحيد وتعبئة الجهود في التصدي لمواجهة التحديات البيئية كلما أدى ذلك إلى إعاقة الحوكمة البيئية.

- **حدود الدراسة (مجال الدراسة):** تشير حدود الدراسة الى المجال الزمني والمكاني الذي تمت فيه الدراسة، واستنادا الى ذلك فان حدود الدراسة هي:

الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة موضوع الحوكمة البيئية في الجزائر : السياسات والتحديات، في مجالها الجغرافي ضمن اقليم الدولة، هذا مع الاخذ بعين الاعتبار لمعطيات البيئة الدولية في سياق هذا الموضوع وما يحدث فيها من تغيرات.

الحدود الزمانية: بما ان هذه الدراسة تعالج موضوع الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات والتحديات، فان ذلك يستدعي التركيز على الفترة الزمنية لما بعد 2000 وذلك لاعتبارات علمية

وعملية، ترتبط ببروز المفهوم (الحوكمة) واستخدامه ضمن الادبيات التي تعالج مواضيع البيئة وما يتعلق بها من سياسات بالنظر لما تواجهه من تحديات، الا ان اعتماد هذا المجال الزمني لايعني انه لا يمكن الرجوع لما قبله خاصة لما نكون بصدد تتبع مسار حماية البيئة وطريقة ادارتها في الجزائر قبل بروز مصطلح الحوكمة البيئية.

- مناهج ومقاربات الدراسة:

بغية معالجة موضوع دراستنا بطريقة علمية منهجية، استعنا بمجموعة من المناهج والمقاربات النظرية، المتمثلة في:

منهج دراسة حالة: (Case StudyMethod) يسمح هذا المنهج بمعرفة تناسب التفسير النظري، وتحليل الوقائع والمعطيات المتوفرة حول الموضوع مع الحالة المختارة، وذلك بإسقاط المعطيات على الحالة بأسلوب علمي ومنهجي لإثبات صحة الطرح.

ونسعى من خلال استعانتنا بهذا المنهج إلى دراسة وتحليل الحالة الجزائرية عبر فهم طبيعة العلاقة بين السياسات البيئية والحوكمة البيئية، ومدى تطبيق هاته الأخيرة على اعتبار أن دراسة حالة في أي موضوع تمكننا من الاقتراب أكثر فأكثر من الظاهرة محل الدراسة.

المنهج التاريخي: (Historical Method) هو ذلك المنهج الذي يهتم بالوصول إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر وتفسيره ومحاولة التنبؤ بأحداث بالمستقبل، من خلال وقائع وأحداث الماضي التي يدرسها ويمحصها ويفسرها على أسس علمية، ومنهجية دقيقة كما أنه يهتم بوصف الأحداث، التي حصلت في الماضي وصفا كيفا، مع رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها.

ومن خلال دراستنا هذه تم استخدام المنهج التاريخي لتتبع المسار التاريخي للبيئة في الجزائر عبر رصد القوانين التي جاءت لتنظيمها ومواكبتها مع التطورات البيئية العالمية الحاصلة.

مقترب تحليل النظم: (System AnalysisApproach) حدد "ديفيد إيستون" مفهومه لتحليل النظم، فاعتبر النظام في التحليل السياسي نسقا، أو مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها البعض والمتفاعلة فيما بينها ومن مميزات هذا المقترب أن مدخلات النظام فيه متأثرة، ومرتبطة

بنوعين من البيئة وهي: البيئة الداخلية والبيئة الخارجية. لذلك فإن هذا المقترب مناسب لدراسة فواعل الحوكمة البيئة في الجزائر، والتركيز على مختلف الأطراف التي تشرك في عمل هذه الأخيرة في ظل الحوكمة البيئية.

مقاربة إدارة شؤون الدولة والمجتمع:(Approach to the Management of State and Society Affairs) تم استخدام هذا المقترب في دراستنا بغية دراسة وتحليل دور الفواعل المختلفة المكونة للحوكمة البيئية في الجزائر، والوقوف على التفاعلات المختلفة الموجودة بينها وهو مايطلق عليه "بشبكة السياسة" (Policy Network)، من اجل توضيح كيف يمكن لهذه الفواعل المشاركة في تسيير وصنع القرارات البيئية.

مقترب البنائية الوظيفية:(ApproachingFunctionalConstruction) يهتم هذا المقترب بالظاهرة أو الحادثة الاجتماعية على أنها وليدة الأجزاء، أو الكيانات البنيوية التي تظهر في وسطها، وان لظهورها وظيفة اجتماعية لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بوظائف الظواهر المشتقة من الأجزاء الأخرى للبناءالاجتماعي، وبالتالي فهذا المقترب مناسب لدراستنا من اجل فهم مكونات الحوكمة البيئية ووظائفها سواء على المستوى الداخلي أو في إطار التفاعل الخارجي.

مدخل السياسة العامة:(The Introduction of Public Policy)

يقوم هذا المدخل على رصد وتحليل طبيعة النظم واليات عملها استنادا إلى تحليل السياسات العامة التي تتبناها، كما يفيد هذا المدخل في تحليل ورصد طبيعة العلاقة بين فواعل الدولة الرسمية وغير الرسمية المساهمة في رسم السياسة البيئة.

- **أدبيات الدراسة:** يعد مفهوم الحوكمة البيئية من المفاهيم الحديثة نسبيا لذلك فالدراسات المتعلقة بهذا الموضوع قليلة نوعا ما ويمكن تحديد أهم هذه الدراسات:

أ- باللغة العربية:

1. دراسة بن سعيد مراد وزياني صالح:2010 بعنوان " الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات"، والتي هدفت إلى التركيز على الإشكاليات العملية التي يثيرها منظور الحوكمة

العالمية في مجال البيئة، كما تم تسليط الضوء على الإشكاليات النظرية والتطبيقية التي تثيرها عمليات الحوكمة البيئية وتساهم في إيجاد حلول مستدامة لها.

وتوصل الباحثان إلى أن الطبيعة التعددية للحوكمة البيئية العالمية لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار في عمليات النماذج، وأيضا أن المشاكل البيئية هي ذات بعد عالمي، وبالتالي ضرورة تكاتف الجهود العالمية للقضاء عليها والمحافظة على البيئة الطبيعية.

2. **دراسة بن سعيد مراد: 2016** بعنوان " البيئة والحوكمة العالمية: نحو صيغ جديدة للعمل الدولي المشترك"، وهدفت الدراسة إلى فهم التحوُلات التي طرأت على منظومة الضبط البيئي العالمي وفق المنظورات التحليلية الجديدة، وخاصة نظرية الحوكمة العالمية، وأيضا البحث عن الإشكاليات العملية التي تكتنف عمليات بناء المشاريع العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالنزاعات الخطابية بين مختلف مشاريع العولمة، بالإضافة إلى تحليل المفاهيم الجديدة في مجال الحوكمة البيئية العالمية، خاصة فيما يتعلق بالخصائص التعددية التي يتميّز بها هذا المفهوم، والتي تستدعي أخذها بعين الاعتبار في كل عمليات إعادة الهندسة المؤسساتية للمنظومة البيئية العالمية.

وتوصل الباحث إلى إن البحث في المواضيع المرتبطة بالحوكمة البيئية العالمية، له أهمية كبيرة في تجديد الأجندة البحثية في ميدان العلوم السياسية وربطها بعلوم أخرى، من أجل فتح آفاق جديدة في الدراسات الإيكولوجية وعلاقتها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

3. **دراسة محمود الأبرش: 2017** بعنوان " السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية"، والتي هدفت إلى ضرورة إيجاد استراتيجيات مناسبة لمواجهة التدهور البيئي في الجزائر، وذلك من خلال انتهاج سياسة بيئية حكيمة تتماشى والاهتمامات العالمية في مجال البيئة.

وتوصل الباحث إلى أن السياسة البيئية في الجزائر تتوافق مع أهم الاتجاهات البيئية العالمية من خلال مصادقة الجزائر على جل الاتفاقيات العالمية، إلا أنه ورغم الكم الهائل من القوانين والتشريعات البيئية والمجهودات التي تبذلها الدولة، من خلال سياستها المنتهجة التي قطعت شوطا كبيرا في حماية البيئة تبقى هناك أوجه للقصور في المجال البيئي تمثل تهديدا للبيئة.

4.دراسة بركات كريم :2010 بعنوان " مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة"، والتي هدفت إلى التركيز على أسس ومرتكزات مساهمة في فعالية تنظيمات المجتمع المدني على مستوى السياسات والجهود الإنسانية المتعلقة بحماية البيئة، والتركيز أيضا على أدوار المجتمع المدني المعاصرة، ودوره كفاعل أساسي في اتخاذ التدابير والسياسات البيئية، إلى جانب دوره كقوة ضغط وتعبئة موازية في مواجهة مختلف التدابير أو الأنشطة ذات التأثير المباشر على المحيط البيئي.

وتوصل الباحث إلى أن مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة لا تزال بحاجة للدراسة والتفصيل، بغية الوصول إلى مزيد من التدابير المتعلقة بتعزيز وترقية أطره التنظيمية والعملية.

ب- أما باللغة الأجنبية:

1- دراسة لـ « Rob de Loë » 2009 بعنوان:

From Government to Governance: A State-of-the- Art Review of Environmental Governance: Final Report, prepared for Alberta Environment, Environmental Stewardship, Environmantal Relations, Guelph, ON: Rob de Loë consulting Services, May 22/2009.

اعد هذا التقرير من طرف "روب لوي" ومجموعة آخرين للخدمات الاستشارية، وكان ملخص هذا التقرير هو: أن المجتمعات تتصدي لتحديات الموارد الطبيعية على نحو مستدام، فالحكومة تبذل جهودا في تقاسم المنافع على مختلف المستويات، لكن هذا غير كاف مما أدى إلى الانتقال نحو الحوكمة في مجال البيئة، وتم دراسة هذه الأخيرة في "البرتا" نتيجة ل:

أ- الضغط على موارد المياه في "البرتا" شديدا، حيث أن ندرة ونوعية المياه تشكل مصدر قلق في عدة مناطق مستجمعات المياه، إلى جانب تغير المناخ والتنمية الاقتصادية المستقبلية المتوقعة لتضخيم الشواغل المتعلقة بنقص المياه والتلوث، وكذا الموازنة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المياه يعد تحديا كبيرا.

ب- استراتيجية تغيير طريقة تخطيط المياه في المقاطعة مع ادوار جديدة للأشخاص والمنظمات خارج الحكومة، ومؤخرا ظهر استخدام الأراضي لإنشاء إطار النهج الاقليمى إزاء التخطيط القائم على الآثار التراكمية (ضمان هذه الاستراتيجيات المتكاملة بشكل فعال مع بعضها البعض ومع الآليات التنظيمية القائمة هام متعلق بالحكم).

ت- فخلص التقرير إلى أن نهج الحوكمة البيئية في "البرتا"، في إطار التحولات التي تحدث حول العالم هذا التحول في بعض الأحيان، أي الانتقال من الحكومة إلى الحوكمة يعكس حقيقة أن الحكومات لم تعد وفى كثير من الحالات أن تكون المصدر الوحيد لسلطة اتخاذ القرار البيئى من خلال الآليات، التي تتراوح بدلا من الأسواق وأن الترتيبات الإدارية والجهات الفاعلة، مثل الشركات والمنظمات غير الحكومية، الشراكة بين القطاعين العام والخاص لوحات شبه حكومية الآن تلعب أدوارا أساسية في الحوكمة البيئية.

2- دراسة لـ Jens Steffek , Claudia Kissling and Patrizia Nanz 2006 بعنوان:

«Civil Society Participation in European and Global Governance »

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة دراسة العجز الديمقراطي في منظمات المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي والحكم العالمي، والسعي لإضفاء الشرعية على المشاركة في المنظمات وتطرق أيضا الباحثون إلى تلك الدول العربية، التي تم تهميشها لسنوات عديدة من جدول الأعمال، وأصبحت حاليا محل اهتمام الباحثين لأكثر من عقد، حيث يرى البعض ضرورة مناقشة شرعيتها الديمقراطية، أما البعض الآخر يرى ضرورة الاهتمام بالمشكلة الرئيسية ألا وهي غياب المساءلة في صنع السياسة العامة، وليس في الديمقراطية أما الفريق الثالث فيركز على إمكانية إضفاء الديمقراطية التداولية.

3- دراسة لـ "Andrea liverani" 2008 بعنوان:

« The Civil Society in Algeria Political Functions of Associational »

تطرقت هذه الدراسة لحالة الجزائر وأنها من بين الدول الضعيفة، والسبب في ذلك هو عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي نجد أن المجتمع المدني يتميز بالضعف أيضا وذلك نتيجة عدم الشفافية، وسيطرة الحزب الواحد إلى جانب افتقار أعضاء المجتمع المدني للقدرة على رفع معدل المصداقية، وأرجع الباحث ذلك إلى أحداث أكتوبر 1988 وانقلابات 1992.

كما قام الباحث بدراسة دقيقة للجمعيات في المناطق الحضرية بالجزائر، وتوصل إلى عدم وجود ديمقراطية داخل هاته الجمعيات، إلى جانب سيطرة الوظائف السياسية على الحياة الاجتماعية.

من خلال استعراض بعض من الدراسات السابقة، يتضح أنها تتشابه مع الدراسة الحالية في تناول موضوع الحوكمة البيئة في الجزائر، من خلال زاوية إما الإطار القانوني والتشريعي لها أو من خلال الاقتصار على دور احد الفواعل في الحوكمة البيئية... وغيرها، إلا أن الدراسة الحالية تنفرد بمحاولة تحديد مدى تفاعلها مع الأطراف الأخرى، ومشاركتها في اتخاذ القرارات خاصة في ظل التغيرات الحاصلة وتأثيرات العولمة، من خلال التركيز على الحوكمة البيئية ومدى مساهمة السياسات البيئية في تحقيق ذلك بالرغم من التحديات التي تواجهها.

هيكل (هندسة) الدراسة:

لقد آثرنا أن تكون الفرضيات تحت طائلة الاختبار، وذلك من خلال محاولة مواكبتها مع عناوين الفصول، حيث تجعل هذه العناوين في ارتباط مستمر مع إشكالية البحث وان كانت قناعتنا المبدئية تتجه نحو، توجه الجزائر لتحقيق مبادئ الحوكمة البيئية لمواكبة التطورات العالمية الحاصلة، ويظهر ذلك من خلال صياغة سياساتها البيئية التي ستظهر واضحة في الفصل الثاني، ليتم في الفصل الثالث الانعراج إلى أهم التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة البيئية لنصل في الفصل الرابع إلى البحث عن تلك الاستراتيجية الفاعلة لإرساء الحوكمة البيئية في الجزائر.

وعموما بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة بطريقة علمية منهجية، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية، ففي الفصل الأول تناولنا من خلاله الإطار المفاهيمي للدراسة المتمثلة في كل من مفهومي: الحوكمة البيئية والسياسة البيئية وذلك من اجل الوصول في هذا الفصل إلى البحث في طبيعة العلاقة بين المفهومين.

وفي الفصل الثاني الموسوم بـ سياسات الحوكمة البيئية في الجزائر ويتم من خلاله التطرق إلى واقع الحوكمة في الجزائر، من خلال دراسة أهم المؤشرات السياسية والاقتصادية...، ومن ثم نبرز أهم التطورات الحاصلة على مستوى تطور السياسات البيئية في الجزائر، إلى جانب توضيح أهم فواعل الحوكمة البيئية في الجزائر التي تسعى إلى استدامة التنمية.

أما عن الفصل الثالث فنخصصه لدراسة أهم التحديات التي تواجه عملية تطبيق الحوكمة البيئية في الجزائر، وهذه التحديات سنوضح منها ماهو ذات بعد عالمي، وتحديات داخلية تجمع بين ماهو سياسي، وماهو سوسيو–اقتصادي.

بالنسبة للفصل الرابع والأخير فقد جاء في شكل مساهمة نحو استراتيجية متكاملة لدعم الحوكمة البيئية في الجزائر وذلك بمحاولة إيجاد سبل لتعزيز الحوكمة البيئية وتقويتها، على مستويات مختلفة ومتنوعة داخلية وأخرى خارجية (دولاتية)، من أجل إيجاد منظومة فعالة ومتكاملة للحوكمة البيئية في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تميز عالم ما بعد الحرب الباردة بالتعقيد وتسارع الأحداث، ومع ازدياد الاعتماد المتبادل في بعديه الاقتصادي والسياسي، برزت إلى السطح مجموعة من القضايا على رأسها المشكلات المرتبطة بالبيئة والتي أصبحت تهدد العالم بشكل غير مسبوق، وبالتالي أصبح التفكير قائما لأجل التعاون بين الدول والأمم والشعوب، من اجل بناء مستقبل مشترك بغية مواجهة هذه المشكلات للتخفيف من آثارها، حيث كانت البداية مع مؤتمر ستوكهولم حول البيئة 1972 البداية الحقيقية للتعاون البيئي، من خلال إحداث عدة وزارات للبيئة في عدة بلدان، وهنا كان من الضروري اعتماد مفهوم الحوكمة البيئية، من أجل محاولة معالجة المشاكل البيئية وفقا لاعتماد مبادئ هذا المفهوم خاصة فيما تعلق بالسياسات البيئية، على اعتبار أن هذه الأخيرة إذا ما تم وضعها وتطبيقها بالشكل الصحيح، ستؤدي إلى تجاوز الكثير من المشاكل البيئية في إطار حماية البيئة لبلوغ تنمية بيئية مستديمة، وفي هذا الإطار نحاول من خلال هذا الفصل التطرق لماهية كل من مفهومي الحوكمة البيئية والسياسة البيئية واستخلاص العلاقة القائمة بينهما، وذلك من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** الحوكمة البيئية: مقاربة مفاهيمية
- ✓ **المبحث الثاني:** السياسة البيئية: المفهوم، الادوات والمحددات
- ✓ **المبحث الثالث:** دراسة العلاقة بين الحوكمة البيئية والسياسات البيئية.

المبحث الأول: الحوكمة البيئية: مقاربة مفاهيمية

يعتبر مفهوم الحوكمة البيئية من المفاهيم البارزة والأكثر تداولا في الوقت الحالي، وهذا نظرا لتزايد المشكلات البيئية كأحد المخلفات السلبية البارزة لمساعي بلوغ تنمية اقتصادية، وصناعية دون الأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة من التأثيرات السلبية المنجرة عنها، هذه المشاكل التي لم تعد تؤثر على حياة الأجيال الحالية فحسب، بل أصبحت تهدد حياة الأجيال المستقبلية، لذا سنحاول في هذا المبحث استعراض أهم التعريفات التي قدمت لهذا المفهوم بالإضافة للتطرق لخصائصه البارزة، وصولا لمحاولة توضيح إشكاليات الحوكمة البيئية.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة البيئية

قبل التفصيل في مفهوم الحوكمة البيئية يجب أولا تحديد المقصود من كلا المفهومين: الحوكمة والبيئة.

أولا. الحوكمة[*]: يعتبر مفهوم الحوكمة "**G**overnance" من المفاهيم الحديثة الشائعة في أدبيات السياسة والإدارة والاقتصاد، ورغم شيوع المصطلح إلا أنه ليس هناك إجماع حول تعريف محدد له، ولم يتم تحديد صيغة معينة متفق عليها، بحيث نجد صيغ متعددة مثل: الحوكمة الحاكمية، الحكم الراشد، الحكمانية، وبالرغم من اختلاف هذه الصيغ إلا أن جميعها يشترك في خصائص معينة مثل: المساءلة، المحاسبة، التمكين التخويل.[1]

ويمكن تقديم بعض التعاريف التي جاءت باللغة العربية منها:

[*] مصطلح الحوكمة **"Governance"** باللغة الانجليزية يعود إلى الإرث الفلسفي اليوناني، وهو مشتق من الفعل اليوناني "Kubera" والذي كان يعني "توجيه" بالمضامين التي استخدمها الفيلسوف أفلاطون، وقد انتقل هذا المفهوم من اللغة اليونانية إلى اللغات الأخرى كاللغة اللاتينية في بداية المطاف وصولا إلى بقية اللغات الأوربية الحديثة وعلى رأسها اللغتين الانجليزية والفرنسية.

[1] نوال ثعالبي، " دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية"، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص. 15.

• الحوكمة هي: "...التغير في دور الحكومة وتغير البيئة التي على الحكومة أن تمارس دورها فيها، قد تمخض عن جلب الحكمانية إلى الاستخدام من قبل العامة كعملية "Process" حيث لم تعد كلمة حكومة "**G**overnement" كافية..."[1]، لكن نجد أن هذا التعريف اقتصر فقط على دور الحكومة وأهمل القطاعات الأخرى.

• والحوكمة هي: "...حالة « **S**tate of **A**ffaire» وعملية « **P**rocess » وإتجاه « **A**titude » وتيار « **S**treem »، كما أنها في الوقت نفسه مزيج من هذا وذاك وهي عامل صحة وحيوية، وهي تعتبر بمثابة نظام مناعة وحماية وتفعيل، نظام يحكم الحركة ويضبط الاتجاه ويحمي، ويؤمن سلامة كافة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركات، ويصنع من أجلها سياج أمان، وحاجز حماية فعال..."[2]. وهذا التعريف يركز على الشق الاقتصادي للحوكمة، وهو حوكمة الشركات.

• كما عرفت الحوكمة بأنها: "... وضع معايير وآليات حاكمة لأداء الأطراف من خلال تطبيق الشفافية، فهي سياسة للإفصاح عن المعلومات وأسلوب لقياس الأداء ومحاسبة المسؤولين ومشاركة الجمهور في عملية الإدارة والتقييم..."[3]، هذا التعريف يشير أكثر إلى الجانب الإداري للحوكمة. يمكن أيضا ذكر تعاريف للحوكمة جاءت في التقارير العالمية منها:

• تعريف **مؤسسة التمويل الدولية (IFC)**، التي ترى أن الحوكمة هي: "...النظام الذي يتم خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها...".

• في حين عرف **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)** الحوكمة على أنها: "...ممارسة السلطات السياسية والإدارية والاقتصادية لإدارة شؤون المجتمع في كافة مستوياته..."[4].

---

[1] زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات** (عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص. 09.

[2] محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات،** ط.1(القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2005)، ص-ص. 53-54.

[3] صالح زياني ومراد بن سعيد، **الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات**، ط1 (باتنة: دار قانة للنشر والتجليد، 2010)، ص. 27.

[4] أنصار أمين البراوي: "محددات الحوكمة: دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول" (ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول: "عولمة الإدارة في عصر المعرفة"، طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012)، ص. 04.

• ويعرفها **البنك الدولي** بأنها: "...الهياكل والوظائف والعمليات والتقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة..."[1]. ويمكن القول بأن هذه التعاريف جاءت كمشروطية سياسية لأنظمة الحكم في دول العالم الثالث. وتقوم الحوكمة على ثلاث دعائم رئيسية هي:

1- الدعامة السياسية: وتتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصناعة وتكوين السياسات العامة.

2- الدعامة الاقتصادية: تتضمن عمليات صنع القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقتها بالاقتصاديات الأخرى.

3- الدعامة الإدارية: تتضمن النظام الخاص بتنفيذ السياسات، ويهتم بالإدارة الجيدة للدولة والمجتمع بالإضافة إلى التركيز على إدارة الأعمال.[2]

مما سبق يمكن تقديم تعريف إجرائي للحوكمة، وذلك انطلاقا من القصور الذي طرأ على التعاريف السابقة وهو: " الحوكمة هي ذلك التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بهدف حل المشكلات التي تواجه المجتمع".

ثانيا. البيئة: على الرغم من أن لفظ البيئة أصبح من الألفاظ الأكثر شيوعا وتداولا في الوقت الحاضر، إلا أن هناك تباين بين الباحثين والمختصين في وضع تعريف محدد لهذا المصطلح بما يبرر تعدد التعاريف، بحيث سنتطرق لأهمها وذلك بعد التطرق إلى تعريف البيئة لغة:

البيئة لغة هي: اشتقاق من (باء) إلى الشئ (يبوء)، (بوأ) أي رجع، وهي بمعنى يتبوأ أي يتخذ منزلا، قال الله تعالى : " **وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ**".[3]

---

[1] World Bank, Governance and Development (Washington: World Bank Publications, 1992), p. 01.

[2] محمد إسماعيل السيد، **الإدارة التراكمية والحوكمة** (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2005) ص. 35

[3] سورة يوسف، الآية 56.

البيئة اصطلاحا:

• تعرف البيئة على أنها: " ...الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر ويؤثر فيه، بكل ما يشتمله هذا المجال المكاني من عناصر ومعطيات، سواء كانت طبيعية كالصخور وما تضمه من معادن ومصادر طاقة وتربة وموارد مياه وعناصر مناخية، من حرارة وضغط ورياح وأمطار ونباتات طبيعية وحيوانات بحرية، وبرية أو معطيات بشرية أسهم الإنسان في وجودها من عمران وطرق نقل ومواصلات ومزارع ومصانع وسدود.. ".[1]

• هناك من يعرفها بأنها: " ...الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، ويمارس أنشطته الإنتاجية والاجتماعية وهي خزان الموارد الطبيعية المتجددة مثل حقول الزراعة، ومصايد الأسماك والموارد الطبيعية غير المتجددة مثل مناجم المعادن وآبار النفط، وتتحدد علاقة الإنسان بالبيئة في دائرتين، فهي إطار للحياة يجب عليه أن يحافظ ويصونه من التلوث والتدهور وهي مصدر للثروات الطبيعية، يجب عليه أن يرشد استغلاله ويعظم عطاءه مع عدم إغفال حقوق الأجيال المتعاقبة من البشر فيه..."[2].

• عرفت أيضا بأنها: " ...الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء، ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر فيه..."[3]

• هناك من يعرف مصطلح البيئة "Environnement " بأنه: " ...العلم الذي يهتم بدراسة البيئة الطبيعية بعناصرها العضوية والفيزيائية بغض النظر عن العلاقات التفاعلية الناشئة عن العيش المشترك..."[4].

• ويعرفها البعض بأنها: "...جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها..."[1]

---

[1] زين الدين عبد المقصود، **قضايا بيئية معاصرة: المواجهة والمصالحة بين الإنسان وبيئته**، ط2(الكويت: دار البحوث العلمية، 1998) ص.17.

[2] محمد صابر، **الإنسان وتلوث البيئة** (السعودية: الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، 2000) ص.05.

[3] رشيد الحمد، **البيئة ومشكلاتها** (الكويت: عالم المعرفة، 1979) ص-ص.24-25.

[4] نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار، **إدارة البيئة، نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000**، ط1(عمان: دار المسيرة، 2007).

من خلال تحليل التعاريف السابقة لمفهوم البيئة يمكن القول بأنها تتفق في مجملها على أن البيئة هي وسط عيش يتطلب شروط مختلفة وضرورية، وعلى هذا الأساس يمكن وضع تعريف إجرائي للبيئة على أنها: "هي الحيز الذي تعيش فيه الكائنات الحية المختلفة، بحيث تستطيع ممارسة نشاطاتها المختلفة والحصول على كافة مقومات حياتها من هذا الوسط إلى جانب التأثير فيه".

وتنقسم عناصر البيئة إلى فرعين وهما عناصر حية كالإنسان والنبات والحيوان، وعناصر غير حية كالماء والهواء والمناخ والتربة والمعادن، وكذلك الصخور والبيئات الزراعية والثقافية والصناعية وغيرها، هي بيئات مصغرة عن تلك البيئة الرئيسية، فالعلاقات بين هذه العناصر تحكمها السلاسل والشبكات الغذائية بين العناصر الحية فيها المنتج والمستهلك الأول والثاني وغيرهما ضمن علاقات تبادلية وتطفلية وتكافلية وغيرها[2]، لكن الجدير بالذكر أن إحداث ضررا في العناصر غير الحية كالماء والهواء والتربة...الخ سيؤثر سلبا على العناصر الحية وأولها الإنسان.

ثالثا. مفهوم الحوكمة البيئية: بعد التفصيل في مفهومي الحوكمة والبيئة نعرج الآن إلى وضع مجموعة تعريفات لمفهوم الحوكمة البيئية ونذكر منها:

- تشير الحوكمة البيئية إلى: "...مجموعة العمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التي من خلالها يؤثر الممثلون السياسيون في الأفعال والنتائج البيئية..."[3]، يربط هذا التعريف مفهوم الحوكمة البيئية بقرارات الممثلين السياسيين ويهمل الفواعل غير الرسمية.

- تعرف أيضا على أنها: "...نظام مترابط ومتكامل من القواعد الرسمية وغير الرسمية أنظمة وضع القوانين والقواعد، وشبكات الفواعل على كل المستويات من المجتمع الإنساني (من

---

[1] فراس احمد الخرجي، **الإدارة البيئية**، ط1. (الأردن: كنوز المعرفة، 2007) ص.15.

[2] عائشة نوفل. " ما هي عناصر البيئة؟". **موضوع** أكتوبر 2014، متاح على الرابط التالي:
http://mawdoo3.com
تم تصفح الموقع يوم: 2017/01/29 على الساعة: 15.59.

[3] Lemos .M. C. and A. Agrawal, Environmental Governance. **Annual Review of Environment and Resources**.,. 31 (2006):, p. 298

المحلي إلى العالمي)، تقوم بقيادة المجتمعات نحو منع، تعطيل والتكيّف مع التغير البيئي العالمي والمحلي، وبشكل خاص تحوُّل الحوكمة البيئية ضمن السياق المعياري للتنمية المستديمة..."[1] يجمع هذا التعريف بين الحوكمة في مستواها الوطني والعالمي باعتبار أن قضايا البيئة مشتركة وعالمية.

- وهناك من يرى بأن: "...الحوكمة البيئية يجب أن تُفهم بشكل واسع لكي تتضمّن كل الحلول المؤسساتية لفض النزاعات حول الموارد البيئية..."، حسب هذا التعريف فإن الحوكمة البيئية مرتبطة بالمؤسسات ولا تركز على السلوكيات.

- ويرى البعض الآخر بأن الحوكمة البيئية: "...تعتبر مرادفا للتدخلات الرامية إلى التغيرات والحوافز ذات الصلة بالبيئة والمعرفة، ومؤسسات صنع القرار والسلوكيات وبشكل أكثر تحديد فالحوكمة البيئية تشير إلى مجموعة الآليات والميكانيزمات التنظيمية، والعمليات والمنظمات من خلال التأثير على سلوكيات وقدرات أو مخرجات الفواعل السياسية اتجاه النشاطات البيئية والتي تظهر من خلال مخرجات أو نتائج السياسات.."[2] يجمع هذا التعريف بين الميكانزمات والسلوكيات لإيجاد حلول بيئية ناجعة. ومن خلال التعريفات السابقة لمفهوم الحوكمة البيئية تبرز لنا أهميتها من خلال:

- الحد من خطر التسبب في أضرار على البيئة.
- استخدام الموارد بكفاءة اكبر.

وبالتالي فان مقومات الحوكمة البيئية تتحدد وفق ثلاث عناصر أساسية وهي:

- دمج القضايا البيئية كافة في المسارات والعمليات الخاصة ببلورة القرار وصنعه.
- الانطلاق من اعتبار أن كل القطاعات سواء السياسية أو الاقتصادية تمارس تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على البيئة.

---

[1] مراد بن سعيد، " الحوكمة البيئية والتجارة العالمية: نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية"، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية** 02 (2014): ص-ص. 208-209.

[2] أسماء سلامي، " الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة- الواقع والمأمول-"، **مجلة دراسات وأبحاث** 25 (2016): ص.06.

- وجود روابط قوية– وان اختلفت مستوياتها– بين ممارسات الأفراد أو الدول أو الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، ومستويات تدهور النظام البيئي العالمي من جهة أخرى[1].

والحوكمة البيئية لها ثلاث مستويات وهي[2]:

- **الحوكمة البيئية الوطنية:** أي مجوع النظم والآليات والسياسات البيئية الموجودة على الصعيد الوطني للدول، والتي تسعى إلى حماية البيئة وهذا لا يعني التحدث عن نموذج موحد وجاهز للحوكمة البيئية الوطنية، وإنما توجد مناهج وسياسات خاصة بكل دولة ومجتمع على حدى.
- **الحوكمة البيئية الإقليمية:** وهي مجموع السياسات والنظم البيئية السائدة في دولتين أو أكثر وتمثل نوعا من التنسيق البيئي، في مجالات معينة كالتلوث العابر للحدود أو إدارة النفايات والأنهار المشتركة، كالحوكمة البيئية الآسيوية، والحوكمة البيئية الإفريقية والأوروبية.
- **الحوكمة البيئية العالمية:** وتشير إلى مجموعة المنظمات والآليات الأساسية وآليات التمويل والقواعد والإجراءات والمعايير التي تضبط مساعي حماية البيئة العالمية، أما عن موضوعاتها فهي متعددة صعبة حصرها، فالاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف تغطي قطاعات عديدة مثل التغيرات المناخية وانخفاض التنوع البيولوجي والمخاطر النووية وأسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى تعدد المؤسسات التي تمارس الحوكمة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرفق البيئة العالمي.

المطلب الثاني: الحوكمة البيئية: قراءة في أسباب الاهتمام بالمفهوم.

قبل محاولة تقديم قراءة لأهم أسباب الاهتمام بالمفهوم، نستعرض أهم العناصر التي تساعدنا على فهم هاته الأسباب.

اولا. عناصر الحوكمة البيئية: إن المنظومة المتكاملة للحوكمة البيئية المتضمنة لكل الأبعاد السياسية، الاجتماعية، القانونية، الاقتصادية والثقافية، والتي يتميّز بها مفهوم الحوكمة

[1] شكراني الحسين، " نحو حوكمة بيئية عالمية"، **مجلة رؤى إستراتيجية** 03 (2014): ص.35.

[2] وردة مهني، " دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة"، **مجلة العلوم الاجتماعية** 14 (2017): ص–ص. 125–126.

المعاصرة، إن هذه المنظومة في المجال البيئي لابد أن تشتمل على مجموعة عناصر متكاملة تسمح بإعطاء الحوكمة البيئية بعدا مؤسساتيا وتفاعليا بين مختلف أجزائه، بعيدا عن المقاربات السلطوية والتدرجية التقليدية، إن هذه العناصر تتمثل في الآتي[1]:

- **المؤسسات والقوانين:** من يضع ويفرض القواعد لاستخدام الموارد الطبيعية؟ ما هي القواعد وما هي العقوبات التي تنجر عن مخالفتها ؟ من يحل النزاعات؟

الوزارات الحكومية، مجالس مراقبة المياه والتلوث الإقليمية، أقسام الأقاليم المحلية ومجالس الحكم، الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية، المنظمات التجارية.

القوانين البيئية والاقتصادية، السياسات، القواعد، الاتفاقيات وأنظمة التنفيذ، أنظمة الانضباط المتعلقة بالشركات، المحاكم ولجان المراجعة الإدارية.

- **حقوق المشاركة والتمثيل:** كيف يمكن للجمهور التأثير أو مناقشة القواعد حول الموارد الطبيعية؟ من يمثّل من يستخدمون أو يعتمدون على الموارد الطبيعية عندما تتخذ القرارات حول هذه الموارد؟

قوانين حرية المعلومات، الجلسات العامة، المراجعات وفترات التعليق على الخطط والأعمال البيئية، الحق للمقاضاة في المحاكم، طلب المراجعة الإدارية للقواعد أو القرارات.

المشرعون المنتخبون، الممثلون المعينون، المنظمات غير الحكومية الممثلة، السكان المحليين أو أصحاب المصلحة البيئيون الآخرون.

- **مستوى السلطة:** في أي مستوى أو قياس – دولي، وطني، إقليمي، محلي– يمكن للسلطة أن تستقر حول الموارد؟ مدركة في: توزيع سلطات، وضع القوانين الرسمية سلطة وضع الميزانية والاستثمار في المستويات المختلفة للحكومة (مثل:– مكتب الغابة لمنطقة ما، مجلس إقليمي لمراقبة تلوث الهواء، وزارة الزراعة الوطنية، سلطة حوض النهر الدولي).

[1] مراد بن سعيد، **البيئة والحوكمة العالمية: نحو صيغ جديدة للعمل الدولي المشترك** (بسكرة: دار علي بن زيد للطباعة والنشر، 2016)، ص–ص.37–39.

➢ **المساءلة والشفافية:** كيف يمكن لمن يراقبون ويديرون الموارد الطبيعية توضيح سبب قراراتهم ولمن؟ كيف يمكن البدء في التدقيق في عملية صنع القرار؟

➢ **الآليات:** الانتخابات، هيئات الإشراف العامة، مراجعات الأداء، استطلاعات الرأي التدقيق المالي، مجالس إدارة المدراء، اجتماعات أصحاب الأسهم، إتاحة السجلات العامة للقواعد القرارات والشكاوى، البيانات المالية المتعلقة بالشركات، قائمات جرد عامة للمؤسسات الصناعية، محطات الكهرباء ووسائل معالجة المياه.

➢ **حقوق الملكية:** من يمتلك مورد طبيعي أو له الحق القانوني للسيطرة عليه؟ مدركة في: عناوين الأراضي، حقوق استخدام المياه، المعادن، صيد الأسماك أو حقوق الاستخدام الأخرى، حقوق ملكية على أساس تقليدي أو عشائري، امتياز قطع ونقل الأخشاب التعدين ومتنزهات الاستجمام.

➢ **الأسواق والتدفقات المالية:** كيف يمكن للممارسات المالية، السياسات الاقتصادية وسلوك السوق التأثير في السلطة على الموارد الطبيعية؟ مدركة في: قضايا استثمارات القطاع الخاص، الإعانات الحكومية والإقراض بمصارف التنمية المتعددة الأطراف السياسات التجارية والتعريفات، إستراتيجيات العمل المتعلقة بالشركات، نشاطات المستهلك المنظمة مثل المقاطعات أو تفضيلات المنتج، مبادرات أصحاب المصالح حول السلوك البيئي لشركة معينة.

➢ **العلم والخطر:** كيف يمكن للعلوم الاجتماعية والبيئية أن تدمج في القرارات المتعلقة استخدام الموارد الطبيعية، لتخفيض المخاطر بالنسبة للمواطنين والأنظمة البيئية وتحديد فرص جديدة؟

➢ **الآليات:** لجان العلوم الاستشارية (مثل:- اللجنة ما بين الحكومات حول التغير المناخي) جرد للموارد الطبيعية، برامج مراقبة النظام البيئي باستخدام الأقمار الصناعية (مثل:- تقييم النظام البيئي للألفية)، إحصاءات السكان الوطنية والتتبع الاقتصادي، صحة الشركات، الأمن التقارير البيئة.

وبالتالي فان النظر إلى مفهوم الحوكمة البيئية من خلال المفاهيم المعاصرة للحوكمة خاصة تلك المفاهيم التي تركّز على البعد التفاعلي بين مختلف عناصر الحوكمة، فإن هذه

النظرة سوف تساعد على إعطاء مفهوم متطور للحوكمة البيئية، يدمج كل العناصر في إطار تفاعلي علائقي من أجل إثبات قيم المساءلة والشفافية والمشاركة في الحوكمة.

ثانيا. قراءة في أسباب الاهتمام بالحوكمة البيئية: إن معضلات المجتمع–البيئة الحالية تتطلب مقاربات إبداعية للحوكمة، وهو ما يظهر من خلال مجموعة كبيرة من الإشكاليات الجدية المتصلة بالمنظورات التقليدية التي استدعت بروز الحوكمة البيئة ومنها[1]:

- إن الحاجة لاستراتيجيات جديدة تنبع من النزاعات القائمة حول القيم والمصالح والطبيعة غير القابلة للقياس للمشاكل البيئية، وعدم اليقين البيئي والاجتماعي الناتج.

- إن الفرضيات التقليدية حول الاستقرار الاجتماعي والبيئي، الحقائق العلمية ومكانة الخبراء في الحوكمة تبدو في تناقص مستمر.

- إن البيروقراطيات المركزية محدودة في غالب الأحيان في قدرتها على الرد على التغيرات البيئية والاجتماعية، وهي تعكس قيم ومصالح المواطنين والفواعل غير الدولاتية كتغير في الشروط الاقتصادية وكتطور للرأي العام.

- إن الترتيبات التدرجية والبيروقراطية التي تعكس نمط مستودع التفكير قد تقيد الفهم المتكامل وتحدد أنواع المعرفة المستخدمة في اتخاذ القرار، إضافة إلى ذلك فان هذه الترتيبات المختلفة قد توضع بشكل سيئ للتعامل مع المفاجآت والمواقف.

- إن النماذج التقليدية " للسيطرة والتحكم" قد أثبتت حدودها أمام المعطيات الواقعية وهو ما تؤكده مختلف الأدبيات في نظريات الضبط، وما أدى إلى ظهور العديد من النماذج الضبطية الجديدة التي تتجاوب مع المعطيات الجديدة القائمة أساسا على مفهوم التعددية*.

---

[1] مراد بن سعيد وصالح زياني، **مرجع سبق ذكره**، ص–ص.76–77.

* يعتبر مفهوم التعددية مفهوما أساسيا في الثقافة الضبطية ومختلف محاولات فهم معنى الضبط هي محاولات تعددية إلى حد كبير، ويتجه مفهوم الضبط إلى التموقع بين العديد من الوجهات، فهو يمثل نوعا من الأدوات القانونية ومساحة معينة من القانون يهدف إلى الضبط الاجتماعي، أي عملية مقصودة لمراقبة السلوك بالرجوع إلى معيار أو هدف معين

المطلب الثالث: مضامين الحوكمة البيئية.

سنحاول من خلال هذا المطلب العمل على تفريغ مفهوم الحوكمة البيئية في ستة إشكاليات وذلك بغية الوصول إلى مقاربة أدق وواضحة لهذا المفهوم.

الإشكالية الأولى: الحوكمة كمشكلة الحجم

بالنسبة للعديد من الباحثين فإن الإشكالية الأساسية التي تعالجها الحوكمة البيئية هي إزالة العلاقات المعيارية وإعادة تشكيلها، وتشير مجموعة من الظواهر البيئية إلى أن الفترة المعاصرة تتميز بإصلاح جذري للمقياس الجغرافي، فقد استولت المدن وحكومات المقاطعات على المبادرة من الدول القومية في صياغة المبادرات "العالمية" حول التجارة العادلة وتغير المناخ[1]، وأيضا انتشار تدفقات المواد العابرة للحدود المرتبطة بالتلوث وحركة النفايات الخطرة[2]، إن الجهود المبذولة لصياغة هياكل تنظيمية جديدة ذات الطبيعة "العالمية" (المحيطات، التنوع الوراثي...)، التي تقع خارج أنظمة التنظيم بين الدول[3] عند النظر في كيفية معالجة العمل في مجال الحوكمة البيئية نجد مفارقة السمة الرئيسية لمفهوم الحوكمة هي أنها خالية من المقاييس مثل عدد من المصطلحات الجغرافية الأساسية (النظام الإيكولوجي أو مستجمع المياه...) يمكن استخدام الحوكمة في إشارة إلى مجموعة غنية من الفضاء المكاني، والمحيطات إلى الأنواع المحلية، إذن فمفهوم الحوكمة عندئذٍ هو مرتبط في الأصل بمسألة النطاق المطلق الذي يحقق الحكم. وسنحاول من خلال هذا الجدول تبيان إشكاليات الحوكمة البيئية.

ويمكن النظر إليه كذلك كنتيجة لتفاعل قوى وفواعل معينة. أما عن الأنساق الضابطة فقد تكون مؤسسات الدولة الفواعل غير الدولاتية والقوى الاجتماعية والاقتصادية أو حتى تكنولوجيات افتراضية حديثة زيادة على ذلك فانه هناك تعددية في الآليات الاجتماعية والنفسية التي تحفز الأشخاص للامتثال أو عدمه لمختلف القواعد والاتجاهات والمعايير. إذن فالتعددية التي تكشف مفهوم الضبط الجديد في إطار الدولة ما بعد الضبطية تستدعي تحليل مفاهيم بديلة للرقابة، بديلة عن القانون الدول والرقابة التدرجية.

[1] Bulkeley, H. Governing,«Climate change: the politics of risk society?»,**Transactions of the Institute of British Geographers** 26, (2001). , p-p.430–47.

[2] Spaargaren, G., Mol, A. and Buttel, F. **Governing Environmental Flows: Global Challenges to Social Theory**. (Cambridge: MA: MIT Press), 2006.

[3] Steinberg, P. **The Social Construction of the Ocean**.(New York: Cambridge: Universit Pres, 2001)

جدول رقم (01): إشكاليات الحوكمة البيئية

	إشكاليات الحوكمة البيئية					
	إعادة التحجيم	تنسيق سلسلة السلع	العمل الجماعي لإدارة الموارد	المشاركة السياسية	حالة إعادة التنظيم	حكم وإنتاج النظام (الاجتماعي –الطبيعي)
موقف تحليلي	Swyngedouw (2000),McCarthy (2005),Perreault (2005)	Mutersbaugh et al. (2005), Taylor (2005)	Ostrom (1990)	Keil and Desfor (2003), Backstrand (2004), Swyngedouw (2007)	Bridge (2000), Bakker (2003a), Whitehead et al. (2007)	Darier (1996),Watts (2003), Dalby(2004)
موقف معياري أو وصفي	Uitto (1997), Borgese (1999)	Global Witness (1998), Bass et al.(2001)	Young (1994) Buck (1998)	Wapner (1995), Palmer (2006)	Mol and Sonnenfeld (2000), Fischhendler (2006)	Luke (1999)
الفكر التقليدي والسوابق التاريخية	الاقتصاد السياسي الجغرافي: تطور غير متوازن	الاقتصاد السياسي (نظرية التبعية	الأنثروبولوجيا لعلاقات الدولية	العلوم السياسية، حرجة النظرية الاجتماعية	الاقتصاد المؤسسي وعلم الاجتماع الاقتصادي	الحوكمة، دراسات ما بعد الاستعمار، نظريات الإمبراطورية

المصدر:

Gavin Bridge, Tom Perreault, Environmental Governance, in, Noel Castree, David Demeritt, Diana Liverman & Bruce Rhoads (eds), **A Companion to Environmental Geography** (UK: Blackwell Publishing, 2009). p 478

إن العمل في الوقت المناسب بشأن الحوكمة البيئية، ينجلي بشكل إيجابي في الادعاء بأن الحوكمة تتمحور حول حجم الاعتراف بالمجالات المعقدة للتدهور البيئي، والترابط البيئي وبعبارة أخرى فان الفضاء التحليلي والسياسي الذي ملأته الحوكمة البيئية منذ فترة طويلة، هو القلق الحاصل لدى للجغرافيين في فهم الحوكمة باعتبارها مشكلة إعادة توسيع النطاق عبر مجموعة واسعة من أبحاث العلوم الاجتماعية حول الحكم البيئي.

يفترض البحث في مجال الحوكمة البيئية، باعتبارها مشكلة ذات نطاق جغرافي، وأنها المنعطف المكاني الأوسع نطاقاً بالنسبة للعلوم الاجتماعية، ومع ذلك يمكن إجراء مقارنة بين البحث الذي تكون فيه عمليات إعادة القياس هي الأشياء التي يجب شرحها (وحيث تكون النتائج القياسية غير مؤكدة)، والعمل الذي يتم فيه افتراض مستويات مختلفة من الحوكمة بالفعل والحكم يقفز إلى واحد أو مزيد من الشقوق في التسلسل الهرمي، ومقياس التمييز هنا بين فهم مبدئي للحجم نتيجة منتجة للنشاط السياسي– الاقتصادي، والتفاهم الديكارتي للحجم المتسلسل هرمي متصل ويصف مستويات مختلفة من التمدد الإقليمي[1] فعلى سبيل المثال، يعتمد جزء كبير من أدبيات الحوكمة البيئية التطبيقية على رؤية عرضية للقياس كنتيجة للمداولات والقرارات الاجتماعية، لكنه ينظر إلى النظم الطبيعية – مستجمعات المياه، مستجمعات المياه النهرية– للحصول على توجيهات على المستوى الجغرافي، نطاق نظم الحوكمة من أجل تجنب ما تعتبره تكاليف الحوكمة البيئية غير الاجتماعية التي يسببها حدود اختصاص غير ملائمة، توجد هذه المقاربة أيضًا في الأدبيات المعيارية حول التعددية الإحيائية بجهدها الواعي لإعادة تصور المقاييس ومساحات الحكم بطرق مختلفة تمامًا عن تلك الخاصة بالوحدات السياسية التقليدية. [2]

[1] Bulkeley, H. « Reconfiguring Environmental Governance: Towards a Politics of Scales and Networks ». **Political Geography**, 24(2005), p-p. 875–902.
[2] Brunckhorst, D. and Reeve, I.A « Geography of Place: Principles and Application for Defining 'Eco-Civic' Resource Governance Regions ». **Australian Geographer**, 37(2006) :,p-p. 147–66.

الإشكالية الثانية: الحوكمة كسلسلة تنسيق السلع

هناك سلسلة أساسية من الأبحاث حول الحوكمة، تتعلق بتنسيق التبادلات داخل وبين الشركات والتوزيع النسبي للسلطة بين الجهات المتنافسة، مثل: بين المنتجين والمستهلكين على طول سلسلة الإنتاج، فمثلا تصف أحد الأدبيات الجوهرية في الجغرافيا الاقتصادية تنظيم سلاسل الإنتاج المعروفة أيضًا باسم"filières " ويميز بين نوعين مثاليين من الحكم: التسلسل الهرمي (حيث يتم التبادل الداخلي مع شركة)، والأسواق (حيث التبادلات تحدث من خلال العقود بين الشركات)[1]، تصف الحوكمة في هذا العمل أنماط السلطة وعلاقات القوة التي تبني المعايير التي تعمل بموجبها الجهات الفاعلة، بما في ذلك ما يتم إنتاجه وكيف ومتى يتم إنتاجه؟ ومقدار إنتاجه وبأي سعر؟[2].

على الرغم من مجموعة واسعة من العمل في مجال التصنيع وسلسلة السلع الغذائية الزراعية التي تدرس الآثار المترتبة عليها، فمثلا لم تبدأ دراسة الآثار البيئية لعلاقات الحوكمة هذه على طول سلاسل السلع وعبر شبكات الإنتاج إلا في الآونة الأخيرة، فالعمل بشأن سلع التجارة العادلة والماس الممول للصراعات يوضح الإمكانيات التحليلية للتفكير في الحوكمة البيئية على طول هيكل سلاسل السلع، هذا العمل يلفت الانتباه إلى الطرق التي فيها هيكل شبكة الإنتاج يؤثر على كيفية ترجمة متطلبات المستهلك[3]، وإلى الطرق التي تهتم بكيفية تأثير هيكل شبكة الإنتاج على كيفية ترجمة متطلبات المستهلك إلى ظروف إنتاجية بيئية (واجتماعية) وبالتالي كيف يمكن للوائح البيئية، وإصدار الشهادات ووضع العلامات أن تخلق فرصًا جديدة لالتقاط القيمة التي تعيد هيكلة شبكات الإنتاج[4].

وغالبًا بينما تكون شبكات المواطنة جزءًا لا يتجزأ من الهياكل الإقليمية إلا أن التركيز في الكثير من هذا العمل على ظهور جهات فاعلة جديدة ومساحات خارج دولة الإقليم،

[1] Lewis, N., Moran, W., Perrier-Cornet, P. and Barker, J. « Territoriality, Enterprise and Reglementation in Industry Governance ». **Progress in Human Geography**, 26(2002) :,p-p. 433–62.
[2] Humphrey, J. and Schmitz, H. « Governance in Global Value Chains ». **IDS Bulletin**, 32(2001) :,p-p. 19–29
[3] Cashore, B., Auld, G. and Newsom, D. (eds) **Governing Through Markets: Regulating Forestry Through Non-State Environmental Governance.(** New Haven: Yale University Press,2004)
[4] Stringer, C. « Forest Certification and Changing Global Commodity Chains ». **Journal of Economic Geography,** 6, (2006) :p.22.

والطريقة التي يمكن أن تؤثر بها هذه على العواقب البيئية للإنتاج والاستهلاك بطرق تتجاوز نطاق التنظيم الرسمي للدولة، وتعتبر مقاطعات المنتج والحملات العامة والنشاط الاجتماعي، من أعراض ظهور آليات تنظيمية بديلة أو موازية غالباً ما تتداخل مع الدولة عن طريق الإشارة إلى الطريقة التي لا يفي بها سلوك الشركات في إحدى الولايات القانونية معايير في أخرى، ولكن حتى الآن لم توضح الدولة مخططات وضع البطاقات التعريفية للمنتجات – مثل تلك المرتبطة بمجلس حماية الغابات أو التجارة العادلة – الأهمية المتزايدة لتوفير المعلومات، والمعلومات في إنتاج طرائق جديدة للحكم [1]، ويبرز عمل آخر متعمداً نحو التحاق الأطراف الثلاثة والآليات القائمة على السوق – الاستعانة بمصادر خارجية أو "خصخصة الحوكمة" – التي تكمل الوظيفة التنظيمية للدولة[2]، وقد أظهر "Bennett" كيف أصبحت شركات التأمين الخاصة مسجلة في إطار تنظيمي للدولة، لتحقيق الأهداف التنظيمية للحد من الأضرار البيئية المرتبطة بالتلوث الناجم عن ناقلات النفط في المحيط، يلفت مثل هذا البحث الانتباه إلى طرائق التنظيم على طول سلاسل التنافسية: في حالة تنظيم ناقلات النفط وان هناك اهتمام بفعالية أو جودة التنظيم الذي يضع شركات التأمين الخاصة في مركز البرنامج التنظيمي بدلاً من مجرد وسيلة إلى غاية[3].

الإشكالية الثالثة: الحوكمة كعمل جماعي لإدارة الموارد

هناك فرع ثالث مهم من الأبحاث حول الحوكمة البيئية والذي يعتبر قضايا البيئة مشكلة اجتماعية، يعتمد هذا العمل على تقليد طويل من البيئة البشرية (التي تشدد على التكيف الاجتماعي مع النظم البيئية)، وعلى "الاقتصاد المؤسسي الجديد" هذا الأخير الذي يسلط الضوء على دور المؤسسات الاجتماعية –التي تُفهم على أنها قواعد رسمية وغير رسمية واتفاقيات ومدونات السلوك– في تنظيم الأنشطة البشرية، وترفض الفردية للنماذج الكلاسيكية الجديدة

[1] Mol, A. and Sonnenfeld, D. **Ecological Modernization Around the World: Perspec- Tives and Critical Debates**.*(* London: Frank: Cass,2000)

[2] O'Rourke, D. « Outsourcing Regulation: Analyzing Non-Governmental Systems of Labour Standards and Monitoring ». **The Policy Studies Journal**, 31(2003) :p-p, 1-29.

[3] Bennett, P. « Environmental Governance and Private Actors: Enrolling Insurers in Inter- National Maritime Regulation ». **Political Geography**, 19(2000) :,p-p. 875–99.

للسلوك العقلاني الاقتصادي، لقد درس الجغرافيون وعلماء الأنثروبولوجيا تأثير أنظمة الملكية المختلفة على حوكمة البيئات والموارد.

يتحدى الكثير من هذا العمل استعارة "Hardin " ذات النفوذ الكبير في "**مأساة العموم**"، التي تؤكد أن إدارة الموارد الجماعية ستفشل حتمًا، وأنه نتيجة لذلك فإن الملكية الخاصة أو مراقبة الدولة للموارد هي الأفضل، لا يثبت البحث بشأن مجموعة من نظم إدارة المراعي ومصائد الأسماك في جميع أنحاء العالم أن أنظمة إدارة الموارد الجماعية واسعة الانتشار ويمكن أن تكون مرنة في مواجهة التغير الاقتصادي والبيئي، كما يوضح أيضًا عدد الأشكال البديلة من الموارد وحوكمة البيئة، التي يمكن تحقيقها بخلاف الاختيار الصارم الذي يفرضه " Hardin" بين "state" أو "private" وقد قدم الاعتراف الفعلي بالنماذج الجماعية الناجحة للحوكمة البيئية مبرراً لإدارة الموارد الطبيعية، اللامركزية والمشاركة والمجتمعية ولترتيبات الإدارة المختلطة التي تشمل مجموعات الولايات والمجموعات المحلية، إن أنظمة الإدارة المشتركة هي الآن في كل مكان وإدارتهم مدفوعة جزئيا من قبل دليل على الإدارة الذاتية الناجحة في الموازين الصغيرة، وفشل واستثناء إدارة الدولة والطبيعة الإشكالية للإدارة المحلية عندما تشغل الأنظمة البيئية والمحركات الاجتماعية المقاييس المترجمة.

وقد ألقت الأبحاث الحديثة التساؤلات حول نظريات التوازن ونماذج الأنظمة الإيكولوجية التي عززت العمل على حكم الدعامات لموارد الملكية المشتركة، تسليط الضوء على انتشار أحداث الاضطراب في النظم البيئية وقدرة هذه الأنظمة على "المفاجأة"، تؤكد الأبحاث الجديدة على أهمية التغيير والمخاطر وعدم اليقين في إدارة الموارد، وتعزز الإدارة التكيفية للموارد كإطار بديل للحكومات وهيكل الموارد الطبيعية، كما تعترف الإدارة التكيّفية بشكل واضح بعدم اليقين وتسعى لتحسين عملية اتخاذ القرار حول الموارد الطبيعية عبر عملية تكرارية للتدخل، والرصد والتقييم والتكيف في ضوء المعلومات الجديدة، وهناك بحث حديث حول حوكمة مجموعة من الموارد– من مصايد الأسماك إلى المناخ العالمي – يؤكد على إمكانيات

تحسين القدرة على المواجهة والحد من الضعف من خلال تصميم آليات اجتماعية سريعة الاستجابة ومرنة تسمح بالتكييف كلما توفرت معلومات جديدة [1].

الإشكالية الرابعة: الحوكمة كمشاركة سياسية

بالنسبة لبعض المحللين فإن الإشكالية الرئيسية التي تعالجها الحوكمة هي توسيع المجال السياسي من الساحة الرسمية للديمقراطية التمثيلية، لتشمل مجموعة من الجهات الفاعلة والفضاءات السياسية الأخرى، التي أشار إليها "Beck " على أنها "سياسة فرعية"[2]. وفي حين أن الحالة أيضا في مجالات الحوكمة الأخرى، فانه في المجال البيئي النشاط المكثف غير الخاص بالدولة قد عبر عن نفسه بقوة، وأبرز أعراض هذا التوسع في السياسة هو انتشار عدد الجهات السياسية الفاعلة، وتنوعها في القضايا البيئية – يتجلى ذلك في النمو السريع والمستدام للمنظمات غير الحكومية البيئية على مدى العقود الثلاثة الماضية –، وتنوع المجالات التي تعمل فيها السياسة ممسوك التأثير الصافي، هو إشراف السلطة السياسية على البيئة وتحويل السلطة بعيداً عن الدولة التي تنعكس في الأبحاث حول "البيئة المدنية[3]، وفي صعود الحركات الاجتماعية الجديدة التي تضع جدول أعمال "بيئيا متميزا[4].

إن تزايد أهمية الهيئات غير الحكومية في مسائل البيئة يثير تساؤلات حول تداعياتها – التخريب والكسوف والتكبير–، على السياسات الرسمية فمثلا هل الطرق المعاصرة للحوكمة البيئية لا تتعهد بالتزامات بيئية عندما تتنازل للدولة؟، وهو كسوف للمجال العام من خلال "الخصخصة" الفعالة لصنع القرار البيئي، ومن الواضح أنه على الرغم من نمو الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجال البيئة، فإن الدول تحتفظ بسلطة كبيرة للتنظيم البيئي، لم يقتصر الأمر على مجموعة متنوعة من "طبيعة الدولة" (من الحدائق الوطنية إلى الموارد النفطية)

[1] Adger, N. «Scales of Governance and Environmental Justice for Adaptation and Mitiga- Tion of Climate Change ». **Journal of International Development**, 13(2001), p-p.921–31.

[2] انظر :

Beck, U. **Risk Society: Towards a New Modernity**.(London: Sage,1992.)

[3]JohnDewitt,**CivicEnvironmentalism:AlternativestoRegulationinStatesandCommunities**. Washington, DC: CQPress, 1993

[4] Howitt, R. **Rethinking Resource Management: Justice, Sustainability and Indigenous Peoples.**(London: Routledge,2001).

أثبتت أنها ثابتة بشكل ملحوظ مع مرور الوقت، ولكن أيضًا "الحالة البيئية" – التي ظهرت في الاقتصادات الصناعية منذ أواخر الخمسينات، والتي لا يمكن شطب "الأضرار البيئية" للتلوث وتدهور الموارد، باعتبارها قطعة أثرية تاريخية من الفوردية المتأخرة[1].

وبشكل أكثر تحديدًا فإن ممارسات الحوكمة البيئية المعاصرة تمثل المشكلات السياسية الأساسية التي تُسمع أصواتها ومن يتخذ القرارات، تحتوي الحوكمة البيئية إذن على أسئلة حول حقوق وواجبات ومسؤوليات الأطراف السياسية الفاعلة – وهي القضايا التي تكمن في صميم مَن، وما يمكن إدراكه في الواقع على أنه يمتلك وكالة سياسية كما يلاحظ " Bulkeley " أن نطاق وطبيعة المخاطر البيئية المعاصرة تشكل تحديات جديدة ل "علاقات التعريف"، ومن هذا المنظور فإن الجزء الرئيسي من الإدارة هو إعادة صياغة العلاقات عبر لغة ونماذج الشراكة والتنمية التشاركية ومشاركة أصحاب المصلحة، تخرب هذه الاستطلاعات الاستطرادية التسلسل الهرمي الإداري والحكومي القديم للحاكم والمحكومية والدولة والمواطن مع دلائلها الواضحة على السلطة وتقترح مساواة الوكالة بين الفاعلين السياسيين، يحدث هذا في كل من عمليات التخطيط الرسمية عبر عمليات التشاور مثلا: في أدبيات المسؤولية الاجتماعية أدى القلق من الآثار التنموية السلبية للصناعات الاستخراجية، إلى حفز مجموعة من المبادرات لبناء أنظمة الحوكمة حول مشاريع النفط والمعادن والغابات (في المقام الأول في العالم النامي).

وتؤسس هذه المبادرات الخاصة بالموارد والحوكمة البيئية، باعتبارها مؤسسية شراكات جديدة للتنمية سياسة الاستخراج كمسألة في الإدماج والمشاركة، بدلاً من العدالة والحقوق والتوزيع، وبينما تخلق هذه المبادرات فضاءات سياسية جديدة وتسهل ظهور جهات فاعلة جديدة، إلا أنها يمكن أن تعمل أيضًا على تثبيت الأنظمة الاستخراجية[2].

الإشكالية الخامسة: الحوكمة كمشكلة لإعادة تنظيم الدولة

[1] Bickerstaff, K. and Walker, G. « Shared Visions, Unholy Alliances: Power, Governance and Deliberative Processes in Local Transport Planning ». **Urban Studies**, 42 (2005):,p-p. 2123–44.

[2] Zalik, A. « The Niger Delta: 'Petro-Violence' and 'Partnership Development' ». **Review of African Political Economy**, 31(2004): p-p. 401–24.

بالنسبة للباحثين الذين يعملون من تقاليد ماركسية جديدة، تُفهم الحوكمة البيئية في المقام الأول على أنها مسألة التنظيم الاجتماعي للتراكم الرأسمالي، وهي مستوحاة إلى حد كبير من نظرية التنظيم وتركيزها على الترتيبات المؤسسية للدولة، والسوق والمجتمع المدني فيما يتعلق بالرأسمالية، يركز هذا العمل على الأدوار التي تلعبها هذه المؤسسات "غير الاقتصادية" في الاستقرار سياسيا واجتماعيا.

ومن هذا المنظور يبدو ظهور جهاز الدولة الإداري لإدارة الحالة البيئية مشابهاً لنظم دولة الرفاه، التي وضعت في الاقتصادات الصناعية في فترة ما بعد الحرب، كلاهما يعمل على التخفيف من بعض العلاقات الاجتماعية / الاجتماعية–الإيكولوجية المتناقضة، الناشئة عن تسليع اليد العاملة والطبيعة إذن فإن "إضفاء الطابع البيئي" على الدولة هو عملية تاريخية يمكن ملاحظة أنها اتخذت مسارات مختلفة في جميع أنحاء العالم، من الشواغل الإدارية الاستعمارية على الحفاظ على التربة إلى إدخال اللوائح الناظمة للميكرو توكسينات، والأشكال التي تركز على الدولة من البيئة، يمكن فهم الحوكمة الرشيدة على أنها جهود للتعويض عن أزمات مختلفة من نقص الإنتاج (من الطبيعة، بما في ذلك نقص إنتاج الصحة البشرية) من خلال دعم الظروف الإيكولوجية التي يعتمد عليها التراكم[1].

ومع ذلك فإن مجموعة من الانتقادات لم تحد فقط فعالية التنظيم البيئي القائم على الدولة، ولكن أيضًا فرضيات نسبية الدولة المستقلة التي يمكن أن ترتبط بحسابات البيئة[2]، وبناءً على ذلك فإن الأبحاث المتعلقة بالحوكمة المستمدة من نظرية التنظيم تطور المزيد من الحسابات المضمنة اجتماعياً للدولة، يسلط "MacLeod and Goodwin " الضوء على إعادة التشكيل المؤسسي من الحكومة، التي تتمحور حول الدولة إلى المجموعة متعددة الدرجات من الجهات الحكومية وغير الحكومية المشاركة في الحكم، والتي يناقشونها كعلامة مميزة للممارسة الإدارية الحضرية في ظل النيوليبرالية، ومن ثم فإن التركيز على هذا التفسير هو التركيز على

[1] Hudson, R. **Producing Places**. *(*New York: Guilford Press. Humphrey,2001), J. and Schmitz, H. « Governance in Global Value Chains ». **IDS Bulletin**, 32(2001) : p-p. 19–29.

[2] Paehlke, R. and Torgerson, D. (eds) **Managing Leviathan: Environmental Politics and The Administrative State**.*(* Peterborough, ON: Broadview Press,1990)

"تفريغ" الدولة ودور العناصر الفاعلة غير الحكومية أو شبه الحكومية في القيام بوظائف كانت في السابق المسؤولية الوحيدة للدولة المركزية، كما ساعد هذا الرأي في تشكيل تحليل جغرافي للحوكمة البيئية الحضرية والإقليمية والاستدامة الحضرية[1] .

ويركز كل من" Jonas "و "Gibbs " على دور المدن والمحليات في صياغة السياسة البيئية وسن خطط التنمية المستدامة، وإلقاء الضوء على إعادة تحديد السياسة البيئية وإعادة هيكلتها على المستوى المدني، إن هذا النهج المتجذر في نظرية التنظيم يفحص القرارات البيئية في سياق نظم التراكم الرأسمالية، مجادلاً بأن الحكم البيئي الحضري هو "حسم" مكاني وعسكري حاسم لأزمة ما بعد فورد، في الكثير من هذه الأدبيات تشير الحوكمة البيئية إلى إدراك أن الأشكال الموجودة بالفعل للحوكمة البيئية النيوليبرالية متعددة الجوانب، ومتعددة المستويات وتولد أنماطًا مهمة (غالباً ما تكون تحويلية) للحركات السياسية الصغرى والحركات الاجتماعية، وكذلك القواعد المحلية (وليست العالمية أو الوطنية الصارمة) لاستخدام الموارد والجودة البيئية[2].

الإشكالية السادسة: الحوكمة كقاعدة وإصدار أمر (اجتماعي – طبيعي)

هناك مشكلة سادسة في صلب بعض حركات "الحوكمة" تتعلق بعلاقات القوة في غياب سلطة واحدة مهيمنة للباحثين في العلاقات الدولية، فمثلا لغة "الحكم" ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمخاوف الأساسية لنظرية النظام، والتي ظهرت في أوائل التسعينات كطريقة للتفكير في العلاقات بين الدول في غياب قوة واضحة للهيمنة، كما يوضح "Conca " فإن نظرية النظام تعبر عن دور " التعاون القائم على المساومة للتغلب على الحواجز، التي تحول دون العمل الجماعي استجابة للمسؤولية الجماعية لكن متباينة "، فهناك أدبيات كبيرة في السياسة الدولية و الإدارة العامة ودراسات الإدارة، على سبيل المثال وبشكل أساسي خارج الجغرافيا، والتي تصف طرق

[1] MacLeod G. and Goodwin, M. « Space, Scale and state Strategy: Rethinking Urban and Regional Governance ». **Progress in Human Geography**, 23(1999) :p-p. 503–27.

[2] Jonas, A and Gibbs, D « A Tale of two Areas: Governance and Regulation in Local Environ-Mental policy Making in the East of England ». **Social Science Quarterly**, 84(2002) : p-p. 1018–37.

الحوكمة الدولية لـ" المشاعات العالمية " وإدارة الحدود العابرة للحدود كالتلوث، ويرتكز جزء كبير من هذا العمل على افتراض أن معالجة "الأزمات البيئية" المختلفة – مثل تغير المناخ أو فقدان الأنواع ، على سبيل المثال – تتطلب مستوى غير مسبوق من التعاون بين الدول وتوليد منتديات جديدة للتعاون بين الدول[1].

يمثل جانب قضايا الإمبراطورية توتر أساسي داخل تطبيقات الحكم كقاعدة، وهو ما إذا كان المرء يعتبر الحكم كنظرية للعلاقات بين الولايات (نهج مشترك للنهج الواقعية للعلاقات الدولية)، أو ما إذا كان يصف " قراءة غير إحصائية ل ." القاعدة الحكومية " التي لا تأتي فيها القاعدة من خلال مركز تأليف بل من خلال" أشكال من السيطرة السياسية توافقية[2]، هذا المنظور الأخير يشجع الدولة بنشاط كسلطة سياسية رئيسية ويعالج بدلا من ذلك دور "التحالفات التنظيمية الجديدة، والآليات التنظيمية غير القائمة على الدولة و"السلطة الخاصة" في السياسة العالمية، وبالتالي تعالج الإدارة هنا بشكل صريح مفاهيم الدولة، المتمركزة حول التنظيم والسلطة الإدارية فهي تدعي الانتقال من الحكم إلى الحوكمة، ويعبر عنها في انتشار الجهات الفاعلة من غير الدول بمطالب تمثل مصالح بيئية معينة (المنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص وكذلك الشركات عبر الوطنية)، وبالتالي فإن لجنة الحوكمة العالمية على سبيل المثال: تعرّف الإدارة بأنها "مجموع الطرق العديدة للأفراد والمؤسسات، العامة والخاصة التي تدير شؤونهم المشتركة، إنها عملية مستمرة يمكن من خلالها استيعاب المصالح المتضاربة أو المتنوعة واتخاذ إجراءات تعاونية، وقد أدى التركيز على الأساليب الجديدة للحكم إلى تقديم مقترحات في السياسات، لتغيير المقاييس الإدارية لصنع القرار لا سيما من خلال نزع المركزية وتحويل محدود للسلطة إلى وحدات إقليمية على مستويات أقل من مستوى الدولة القومية[3].

المبحث الثاني: السياسة البيئية: المفهوم، الادوات والمحددات

[1] Conca, K. « Ecology in An age of Empire: A Reply to (and Extension of) Dalby's Imperial Thesis ». **Global Environmental Politics**, 4(2004) :p-p. 12–19.

[2] Sparke, M. « Political Geography: Political Geographies of Globalization (2) – Governance». **Progress in Human Geography**, 30(2006):p-p. 1–16.

[3] Brannstrom, C., Clarke, J. and Newport, M. « Civil Society Participation in The Decentralisation of Brazil's Water Resources: Assessing Participation in Three States ». **Singapore Journal of Tropical Geography**, 25(2004) :p-p. 304–21.

باعتبار أن الحوكمة البيئية هي جملة السياسات المتبعة فانه من الأجدر التعمق في فهم المصطلح من خلال تناول السياسة البيئية، والتي تعتبر هي الأخرى جزء من السياسة العامة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل، كما أن مهمتها لا تنحصر فقط في معالجة المشاكل البيئية الحاصلة، وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، وسنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم تطورات المفهوم.

المطلب الأول: مفهوم السياسة البيئية.

إن السياسة البيئية كأي مفهوم لديها مجموعة من التعاريف التي توضحها، ويمكن أن نوضح قبل ذلك مصطلح السياسة.

أولا. السياسة: يرى المختصون في علم السياسة أنّها تمثل بشكل رئيسي عملية صنع القرارات التي تأخذ بعين الاعتبار القيم الجوهرية المادية والمعنوية، وذلك بحسب أيديولوجيات معينة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتنظم بشكل أساسي العلاقة بين كل من الحاكم والمحكوم، أي بين السلطة المسؤولة والشعب، وكذلك بين الحاكم والدولة وبين الدول الأخرى المجاورة وغير المجاورة من منطلق أن الدولة لا تعيش بمعزل عن الآخرين، وأنها جزء لا يتجزّأ من البيئة المحيطة لها[1]. وبالتالي هناك عدة تعاريف لمصطلح السياسة نذكر منها:

- يستخدم مصطلح السياسة "POLITICS " للإشارة إلى سلوك الفاعل سواء كان مسؤولا حكوميا أو لجنة أو جهة رسمية، أو مجموعة منهم لتعمل في نطاق أو نشاط معين وهو معنى يلاءم شيوع المصطلح في أوساط العامة[2].

[1] رزان صلاح، " مفهوم السياسة"، موضوع فيفري 2017، متاح على الرابط التالي:
https://mawdoo3.com/
تم تصفح الموقع يوم: 2018/08/05 على الساعة: 22.06

[2] جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، تر: عامر الكبيسي، ط1. (عملن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999). ص.14.

• تعتبر السياسة في جوهرها عملية تدبير وتسيير لشؤون الجماعة البشرية أو فن حكم الناس وهي بهذا تشير إلى سلوك الفعل أو التأثير في الأحداث[1]. وبالتالي فان العملية السياسية تستند إلى عدة ضوابط تحكمها مثل[2]:

➢ وجود قواعد تنظيم اللعبة السياسية "Roles of The Game " تحتم على الأطراف المختلفة التقيد بها.

➢ الموازنة بين المصالح المختلفة لكافة الأطراف والوصول لتسويات "Compromises " يحقق فيها كل طرف بعض– وليس بالضرورة كل– المصالح التي يسعى لتحقيقها.

➢ حق استعمال القوة لتنفيذ الإرادة السياسية.

➢ ضرورة تمتع السياسي بالقدرة على المرافعة والإقناع فالسياسيون المحترفون يلعبون دور المحامين في دفاعهم عن القضايا، التي تهمهم لإقناع محاوريهم بتبني وجهات نظرهم، ولعل هذا واضح في أهمية اختيار السياسيين للمفردات والشعارات البراقة التي تجتذب المؤيدين لصفوفهم فهم بحاجة لان يكونوا خطباء مفهومين في الاجتماعات العامة، وأمام وسائل الإعلام ليقدموا أدلة وبراهين على صحة مواقفهم ووعود ومغريات لمن لهم مصلحة في تأييدهم.

وان تطبيق هذه الضوابط يكون بوجود أداة لتنفيذه، وتكمن أداة السياسة الأساسية فيما يلي[3]:

• **القوة:** خصوصية المجتمع السياسي هي ظاهرة الأمر والطاعة والأمر يفترض الإكراه وهو يؤثر على العلاقات بين أعضاء المجتمع، بحيث يتم التوفيق بين المصالح والآراء والقناعات المتباعدة والمتناقضة أحيانا، ويكون هنا الإكراه السياسي هو الضغط الذي تمارسه القيادة أو مجموعة معينة على أعضاء الجماعة لجهلهم يمتثلون للنظام ويحترمون القواعد والقوانين ومن يعترض يعاقب، وأيضا على الصعيد الخارجي فتأمين الدفاع عن الدولة لا يكون أساسا إلا بالاعتماد على القوة المسلحة وكل الوسائل المادية التي يفرضها الدفاع عن الأرض والشعب.

---

[1] محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، ط1. (عمان: ردمك، 2005). ص.20.

[2] المرجع نفسه، ص.26.

[3] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، ط2. (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989). ص–ص. 17–20.

- **حسن استخدام القوة:** وذلك من اجل بلوغ الغاية السياسية، والتي تعد ضرورة أساسية وذلك انه تقف في وجه القوة قوة أخرى، أو قوى تقاومها فهي ليست متروكة لوحدها وان تركت لوحدها تفقد معنى وجودها، فأهميتها تكمن بقدرتها على التغلب على القوى المناوئة لها فالعلاقة بين القوة ومقاومة القوة تفرض البراعة واللباقة، وإجراء الحسابات بشكل دقيق يساعد القوة على تحقيق الهدف السياسي وإلا أصيبت بالهزيمة.
- **الدبلوماسية:** تركز على التفاوض بغية التوصل إلى تسوية تضع حدا نهائيا لاستخدام العنف في حل النزاعات بين الدول، فتحث هذه الدول أمنها الخارجي فالدبلوماسية تبدو من هذه الزاوية كبديل عن القوة العسكرية، ولكن في الحقيقة لا يمكن الفصل بين القوة والدبلوماسية، ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تأخذ مكان القوة، إنما ترتدي القوة بالعمل الدبلوماسي حلة جديدة تحجب طابعها العنفي.
- **القوة والقانون:** التشديد على ظاهرة القوة في السياسة لا يعني أن القوة غاية بذاتها إنما وسيلة لتحقيق غاية سياسية، لذلك كان لا بد من وضع ضوابط لممارسة القوة والإكراه، وهذه الضوابط يعبر عنها بالقانون، فالجمع بين القوة والقانون يعطي السلطة السياسية شرعية.

ثانيا: السياسة البيئية: بعد توضيح بسيط لمصطلح السياسة نعرج إلى وضع مجموعة من التعريفات حول مفهوم السياسة البيئية ومن بينها:

- تعرف السياسة البيئية بأنها: "...إطار للعمل في جميع ميادين البيئة في البني والمفاهيم والأساليب، وحملات التحسيس والتوعية والتربية البيئية وتخطيط البيئة- مثلما هو متعارف عليه- هو العملية التي بموجبها تتحول أهداف السياسة البيئية إلى استراتيجيات، وأهداف علمية على أساس تشخيص دقيق للنظام البيئي القائم، وهو إلى جانب عمليات إدارة البيئة وتدبير شؤونها التي تضطلع بها الأجهزة المكلفة بتنفيذ تلك الأهداف يعد أداة لتطبيق السياسة التربوية..."[1].

[1] سنوسي خنيش، " الحفاظ على البيئة والتحول في الاستراتيجيات والسياسات البيئية"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية** 05 (2014): ص.02.

- تعرف أيضا بأنها: "... تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية، مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الإستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات، وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج ووفقا لأهداف تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح والتنمية..."[1].
- وهناك من يعرفها بأنها: "... مجموعة الوسائل والطرق والإجراءات التي تستخدمها أو تسنها السلطات من اجل تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة، هذه العلاقة تشمل كافة الأنشطة والعمليات سواء المتعلقة بالإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع أو المخلفات، وتتم السياسة البيئية على مرحلتين فالأولى هي إقرار المعايير اللازمة لتحقيق الجودة البيئية، أما الثانية فتتم بوضع نظام تشريعي يتضمن الوسائل الموفرة لتحقيق المعايير البيئية..."[2].

فمن خلال هذه التعريفات تبرز لنا مجموعة من أهداف السياسة البيئية، تلك التي تسعى لموازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي، مع الأضرار الناجمة عن التلوث وفي هذا الإطار تسعى السياسة البيئية المتكاملة لتحقيق:

- تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدي إلى تدهور موارد البيئة، أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتحقيق أثاره البيئية قدر الإمكان.
- استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل استمرارية قدراتها الاستيعابية والإنتاجية قدر الإمكان.

---

[1] أعمر عزاوي وأحمد لعمى، " الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: " سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، يومي 21/20 نوفمبر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012). ص.47.

[2] عبد النور ناجي، **تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر: مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة**. (عنابة: منشورات جامعة باجي مختار، 2009).ص.102.

- مراعاة اعتبارات البيئة في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة وتضمين الآثار البيئية، وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية[1].
- الحماية والتطوير المستديم للنظام الطبيعي والنباتي والحيواني، وكافة الأنظمة الايكولوجية في تنوعها وجمالها، وذلك من اجل استقرار المنظر الطبيعي العام وكذلك لحماية التنوع الحيوي الشامل.
- حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء والمناخ والتي تعتبر كجزء رئيسي من النظام البيئي، وأيضا كأساس للتواجد والمعيشة للإنسان والحيوان والنبات ولمتطلبات الاستثمار المتنوعة للمجتمع الإنساني.
- حماية وحفظ الموارد المعنوية والتراث الحضاري كقيم حضارية وثقافية واقتصادية للفرد والمجتمع.
- استبدال المصادر الاحفورية بالمصادر الطاقوية البديلة[2].

المطلب الثاني: أدوات السياسة البيئية

هناك مجموعة من الأدوات لتنفيذ السياسة البيئية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

اولا. الأدوات التعليمية والتثقيفية: تشمل البرامج التلفزيونية والإذاعية، برامج الانترنيت المحاضرات العامة، والندوات والمعسكرات الشبابية، وتهدف إلى توعية الجمهور بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة، وتغيير الأنماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة والاهتمام بالتدوير وإعادة الاستخدام، وكذلك تعريف المستهلك بمصادر التلوث في السلع المصنعة والمواد الغذائية وكيفية التعامل معها، وتقع مسؤولية القيام بهذا الدور على عاتق المؤسسات التعليمية

[1] حسين خليل، **السياسات العامة في الدول النامية**، ط1. (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007). ص-ص. 442-443.

[2] حسين رحاب وجواد كاظم، " أهداف السياسة البيئية"، شبكة **جامعة بابل** 2016، متاح على الرابط التالي:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture_view.aspx?fid=9&depid=3&lcid=48679
تم تصفح الموقع يوم: 2017/06/16 على الساعة: 23.30

والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية كجمعيات حماية البيئة، والتجمعات الشبابية، وجمعيات حماية المستهلك[1].

ثانيا. الأدوات التنظيمية: وهي عبارة عن مقاييس مؤسساتية تهدف إلى التأثير في سلوك الملوثين عن طريق اعتماد عقوبات، أو منح إجازات سواء كانت إدارية أو قانونية وتتمثل أهم هذا الأدوات في[2]:

- المعايير البيئية: من أكثر قوانين التلوث شيوعا هو قانون تحديد المعايير البيئية، حيث يسعى تحديد المعيار إلى وضع معدلات معينة من التركيز البيئي للمادة الملوثة، وتنقسم المعايير البيئية إلى:

– معايير نوعية: وهي المعايير التي تحدد الخصائص المعينة لمادة ما (الماء ،الهواء، التربة) فمثلا اكبر تركيز لنيترات في كل لتر من الماء، وبالتالي فان معيار النوع كهدف يجب الوصول إليه.

– معايير الانبعاثات: وهي معايير تحدد اكبر كمية ممكنة للانبعاثات التي يتسبب فيها الملوثون مثلا تحديد اكبر كمية مسموحة من S_{o2} في الهواء.

– معايير تقنية: تتمثل في التجسيد التقني للمعايير السابقة من خلال تحديد ما هي أحسن تكنولوجيا يمكن استعمالها، والوسيلة الأكثر اقتصادية بحيث يتم الوصول إلى المعايير المحددة.

– معايير المنتجات: تعرف بصفة عامة الحدود المفروضة للاستعمال في سلسلة لمنتوج معطى مثل حالة الرصاص في البنزين، الذي تم تعديله في البلدان الصناعية أي أن معايير المنتجات تحدد الكميات الواجب توافرها أو عدم تجاوزها في إنتاج منتوج معين.

ثالثا. الأدوات المؤسسية والتشريعية: تشمل مجمل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهياكل تنفيذية، ويأتي في مقدمة ذلك وجود قانون لحماية البيئة وهيئة مركزية مستقلة ومؤهلة لتنفيذ القانون[1].

---

[1] مصطفى بابكر، " السياسات البيئية"، **مجلة قضايا التنمية في الأقطار العربية** 25 (2004): ص. 09.

[2] Thiobiano Taladidia, **Economie de L'Environnement et Des Ressource Naturelles**. (Paris : L'Harmattan,2004), p-p. 164-168.

رابعا. الأدوات الاقتصادية: هناك نوعان من أدوات التحفيز الاقتصادي نتج عن اختلاف المقاربتين اللتين اعتمدهما كل من الاقتصاديين "بيقو" « Pigou » و"كواز"« Coase» :

- **مقاربة "بيقو"**: الرسوم، الإتاوات والإعانات: هذا النوع من الأدوات الاقتصادية يركز على الجباية (الرسوم)، شبه الجباية (الإتاوات) والإعانات (وهي أموال تقدم للمؤسسة لتشجيعها على اعتماد "الممارسات النظيفة")، فلسفة هذه الأدوات تستند إلى مبدأ " الملوث–الدافع"، والذي يقضي بضرورة دفع الملوث لتكاليف إزالة الأضرار التي تسبب فيها، حيث تقوم السلطات العمومية بتحديد مستوى هذه الأدوات، وتتدخل باستعمالها في تعديل أسعار وتكاليف الأعوان الاقتصاديين.
- **مقاربة "كواز"**: يستند هذا النوع من الأدوات الاقتصادية إلى إنشاء حقوق ملكية على " السلع البيئية" أي خصخصة موارد الطبيعة، وإنشاء أسواق لتداول هذه السلع هذا التداول يحدد لها قيمة وينظم استغلالها، ومن أمثلة ذلك " حقوق (رخص) التلويث" والحصص الفردية للصيد القابلة للتداول، يؤدي إنشاء مثل هذه الأسواق من تحويل الآثار الخارجية للمنظمة إلى سلعة جديدة، وهي " الحق في التلويث" والذي يمكن تداوله بين مختلف الأعوان الاقتصاديين خاصة[2].

ومن اجل نجاح وفعالية الأدوات السابقة الذكر هناك مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها تقييم أدوات السياسة البيئية على أساسها، ويمكن توضيح هذه المعايير من خلال الشكل التالي:

---

[1] حسن خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص.446.

[2] محمد عادل عياض، " دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة"، **مجلة الباحث** 07 (2010): ص.13.

شكل رقم (01): معايير أدوات تقييم السياسة البيئية.

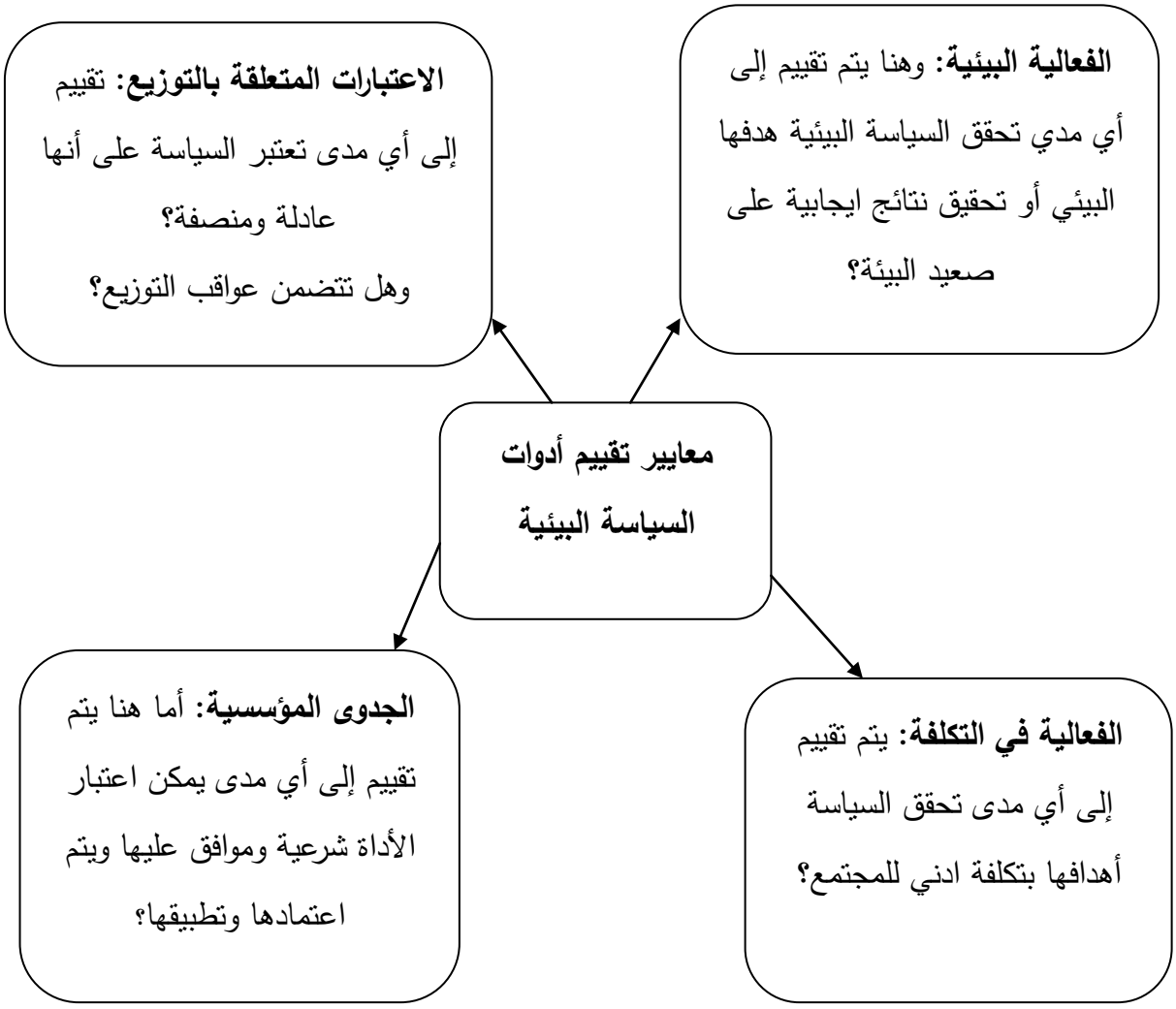

المصدر: من إعداد الباحثة.

إن المعايير الموضحة في الشكل أعلاه تعتبر كمعايير تقييم لأدوات السياسة البيئية، فمعيار الفعالية البيئية يقيم مدى تحقيق السياسة البيئية لأهدافها البيئية، فيمكن اعتبار السياسات التي تحقق أهداف نوعية معينة على صعيد البيئة بشكل أفضل من غيرها من السياسات فعالية بيئية اكبر، حيث تعتمد الفعالية البيئية للسياسات على التصميم والتطبيق والمشاركة والقيد، أما معيار الفعالية في التكلفة فهناك عدة مكونات للتكلفة بما في ذلك التكاليف المباشرة المرتبطة بإدارة

السياسة، وتطبيقها والتكاليف الاجتماعية* غير المباشرة التي يصعب قياسها، ويمكن تعزيز نسبة التكلفة إلى الفعالية من خلال الحد من إنشاء مؤسسات جديدة، والاحتفاظ بإجراءات تطبيق بسيطة قدر الإمكان ويعتبر معيار الاعتبارات المتعلقة بالتوزيع، حيث نادرا ما توزع السياسات المنافع والتكاليف البيئية بشكل متساوي بين الجهات المعينة، حتى عندما تحقق السياسة الهدف البيئي بأدنى تكلفة قد تواجه معارضة سياسية، إذا ما أثرت أو نفعت بشكل غير متساو بعض المجموعات ضمن المجتمع دون غيرها أو عبر الأجيال، وأخيرا معيار الجدوى المؤسسية فقد لا تنجح السياسات غير المقبولة من قبل مجموعة واسعة من الجهات المعنية، والمدعومة من قبل المؤسسات لاسيما النظام القانوني، ومن الاعتبارات المهمة الأخرى نجد الرأسمال البشري الثقافة والتقاليد السائدة، وبالتالي يكون أسلوب صنع القرارات الخاصة بكل بلد نتيجة لإرثه السياسي، ولكن هذا لا ينفي انه هناك دول أخرى تستخدم معايير تقييم أخرى.

المطلب الثالث: السياسة البيئية: المحتوى والمحددات.

تتباين السياسية البيئية من دولة إلى أخرى وذلك حسب نظام الدولة، ويكمن هذا التباين في المحددات ومحتوى السياسة البيئية ولهذا سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح هذه المحددات والمحتوى.

* يمكن النظر إلى مفهوم **التكلفة الاجتماعية** من وجهة نظر المجتمع ومن وجهة نظر الوحدة الاقتصادية، حيث ترتبط الأولى بالتكاليف التي يتحملها المجتمع من الأضرار والتضحيات نتيجة ممارسات المشروعات الصناعية والتجارية لأنشطتها المختلفة، وتتمثل الثانية بقيمة التكاليف اللازمة لإعادة البيئة إلى ما كانت عليه من قبل، ومن المهم الإشارة إلى تقرير هيئة الأمم المتحدة عن البيئة الصادر سنة 1995، وقد بين أن قرابة 45 مليون إنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقط يحصلون على المياه الصالحة للشرب، وان 60 مليون من بني البشر يتنفسون هواء ملوث ناتجا عن الصناعات وغيرها، كما يرى الأستاذ "وليد الحي" أن التكلفة الاجتماعية تمثل المصروفات المستنفذة التي يتحملها المجتمع والوحدات الاقتصادية على حد سواء نتيجة الأضرار التي تلحق بأحد الطرفين أو كلاهما والذي ينجم عن فعل غير مسئول اجتماعيا. وللمزيد من التفصيل في الموضوع انظر:

وليد ناجي الحيالي، **دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة**، ط1. (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2002).

أولا. محددات السياسة البيئية: هناك مجموعة من المحددات للسياسة البيئية أهمها[1]:

- طبيعة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة إذ أن ذلك يعكس تفاوتا وتباينا في مدى إلحاح الحاجات والأولويات، ومدى التفضيلات الاجتماعية ومن ثم فما قد يصلح للدول المتقدمة قد لا يصلح للدول النامية، وكذلك من حيث درجة التشدد والتساهل في التطبيق.
- مدى وطبيعة الأهداف التي ربما تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء تبني سياسة بيئية ما، كما قد تبرز أهمية مسألة ما إذا كانت هذه السياسات تركز على البيئة فقط أم قد ترمي إلى تحقيق أغراض أخرى.
- مدى المقدرة التمثيلية الطبيعية للبيئة وهذه تعني مدى قدرة البيئة على تحويل المخلفات والنفايات والإصدارات المختلفة وجعلها غير ضارة، وكذلك قدرتها على تجديد الموارد الطبيعية وهذه المقدرة تعتمد على حجم الملوثات وطبيعتها.
- حجم ما لحق بالبيئة من دمار وأضرار إذ كلما ازدادت درجة الأضرار البيئية، كلما كانت الدولة ربما في حاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومتشددة مع المشكلة بشكل مباشر، كما أن هناك أخطار وأوضاع بيئية قد يكون استعمال الأدوات الاقتصادية معها أكثر نفعا أو اقل ضررا من الأدوات التنظيمية أو التدخل الحكومي المباشر.
- القدرة التنظيمية أي قدرة الدولة على المراقبة والرصد والإشراف، وضمان تنفيذ السياسات والأدوات البيئية التي تقر اتخاذها.
- تزايد أهمية الضغوط العالمية التي تمارسها الدول والمنظمات العالمية من اجل وضع سياسات لحماية البيئة، ويغلب على هذه الضغوط أن تكون مصحوبة بتهديدات أن تتخذ الدول سياسات وتطبيق تدابير لحماية البيئة تكون غالبا في شكل عقوبات تجارية.

[1] عبد الخالق احمد السيد واحمد بديع بليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**. (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص-ص. 29-31.

ثانيا: محتوى السياسة البيئية: يكمن محتوى السياسية البيئية في أهمية التزام الدولة وضرورة وضع شروط من اجل حماية البيئة، وتجنب المشاكل البيئية ويمكن إجمال هذه الشروط فيما يلي[1]:

- إصدار القوانين والأوامر الإدارية المتعلقة بكافة مجالات حماية البيئة على أن تتضمن هذه القوانين الشروط الكافية لتحقيق الأهداف المرجوة من السياسة البيئية.
- فرض ضرائب ورسوم بيئية بحسب المبدأ: من يستهلك البيئة ومواردها أكثر، هذا ويمكن استخدام الضرائب المقررة لدعم مشاريع حماية المناخ أو كاستثمارات في مجال الطاقة البديلة كذلك ينبغي منح إعانات مالية، وإيجاد وتطوير مواد استعمال ذات مواصفات رفيقة بالبيئة والعمل على تطوير مشاريع، وأساليب لإعادة الاستثمار الفعال عن طريق إيجاد تقنيات مناسبة للتخلص من النفايات بكافة أشكالها وبطرق بيئية سليمة، ومن الطبيعي ضمن هذا الإطار أن تسعى قوانين حماية البيئة لتحقيق الاستعمال الأمثل للمصادر الطبيعية، بما فيها الماء والتربة ذلك عن طريق إيجاد طرق ووسائل رفيقة بالغابات والأراضي والطبيعة بشكل عام.
- العمل على الارتقاء بمستوى الوعي البيئي بين السكان ومتابعة تطوره من خلال برامج ثقافية وإعلامية، وكذلك تقيم الاستشارات والنصائح البيئية بغية الوصول إلى الهدف الأكبر وهو خلق نهضة وطنية ذات عزيمة وتصميم على حماية البيئة والوقاية من التلوث، والوقوف في وجه المحاولات الرامية لنقل الصناعات الملوثة إلى بلدان العالم الثالث بحجة تشجيع الاستثمار.
- إيجاد حالة من الانسجام والتعاون المشترك وتبادل الخبرات بين البلد المعني والبلدان المجاورة، بالإضافة إلى تامين وتفعيل جسور التعاون التقني مع مختلف البلدان بهدف تطوير مشروع مشترك ضمن إطار تفعيل السياسة البيئية وإبراز دورها الرئيسي في درء المخاطر البيئية، واتخاذ التدابير المناسبة للحد من ظهور مشاكل بيئية مستقبلية.
- تقتضي الضرورة تنفيذ دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الاستثمارية ومراقبة تطبيقها بالإضافة إلى الاعتماد على ما يسمى باختبار حساسية البيئة، ومدى إمكانية التعايش معها

[1] أعمر عزاوي وأحمد لعمى، مرجع سبق ذكره، ص.48.

ووضع هذا الاختبار موضع التنفيذ على أن يمتد ليشمل كافة مجالات التخطيط لمشاريع الاستثمار بكافة أشكالها، بما فيها الصناعية الإنتاجية اخذين بعين الاعتبار أنواع المنتجات وطرق الإنتاج وكذلك طرق التخلص من النفايات الصادرة عن عملية الإنتاج- دراسات بيئية للمشاريع-.

المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين الحوكمة البيئية والسياسات البيئية.

إن الحديث والتساؤل عن العلاقة بين الحوكمة البيئية والسياسة البيئية هو حديث عن ذلك الترابط اللازم، لان وضع سياسات بيئية لدولة ما لا تكون فعالة وذات جدوى إذا ما تم حوكمتها، ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث الإشارة إلى أهم النماذج التي توضح هذه العلاقة، بالإضافة إلى ذلك نبين هذه العلاقة من خلال أنموذج ألا وهو برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتأكيده على العلاقة الترابطية اللازمة بما يؤدي إلى تحقيق الاستدامة البيئية.

المطلب الأول: نماذج عن العلاقة بين الحوكمة البيئية والسياسة البيئية: من منظور المفهوم الهجين للحوكمة البيئية .

سنحاول في هذا المطلب تبيان أهم نماذج الحوكمة المطبقة في السياسة البيئية ومن ثم يبرز لنا المفهوم الهجين للحوكمة البيئية الذي يعد مفهوما معاصرا وذلك لبعده التفاعلي والعلائقي.

أولا: نماذج الحوكمة البيئية:

إن تصورات الحوكمة تهتم بكل ما يمكن أن يكون وما يجب أن يكون، فجميع أساليب ونماذج الحوكمة مبنية على معايير وأهداف مرغوبة تعكس افتراضات حول ما يجب أن يتم تنظيم المجتمع عليه، وكيف يجب مواجهة المشاكل وبواسطة من؟، وتم تحديد خمسة نماذج للحوكمة رئيسية شائعة في السياسة البيئية والنموذج مقدم كنماذج مثالية، على الرغم من تلاشي الحدود بينهم في الواقع وتمتزج هذه النماذج عادة في معظم السياقات، ويتوقف أي من مجموعات من تلك النماذج أكثر ملائمة بشكل أساسي على موقف وسياق محدد وعلى القضية محل الدراسة.[1]

جدول رقم (02): النماذج العامة للحوكمة في السياسة البيئية.

[1] Rob de Loë, From Government to Governance: A State-of-the- Art Review of Environmental Governance: Final Report, prepared for Alberta Environment, Environmental Stewardship, Environmantal Relations, Guelph, ON: Rob de Loë consulting Services, May 22/2009 , p.13.

النموذج	التوجه	الخصائص الرئيسية	الفروض	نواحي القوة	نواحي الضعف
التشريعي	القانون	• الحكومة هي المشرعين • يحدث التغيير من خلال تعديل القواعد والسياسات • بدء النموذج للسياسة البيئية	• المجتمع قابل للقيادة (الناس سوف تتبع القواعد والاحكام)	• قواعد واضحة للتصرف • أسس للعقاب • يمكن أن يؤدي الالتزام إلى تحسينات • سياسات وآليات موحدة قابلة للتطبيق على منطقة جغرافية واسعة	• رد الفعل في الطبيعية • عدم وضوح القدرة على مواجهة عدم التأكد والتعقيد • يتطلب مراقبة وإجبار • فاعلية التكلفة غير أكيدة • قد يقيد النمو الاقتصادي
أحكام السوق	اقتصادي	• توفير آليات السعر الرقابة وتتقلب بواسطة الحكومة • يحدث التغير بواسطة إعادة تجهيز أليات السعر	• يمكن أن تقوم الأسواق بحل المشكلات البيئية من خلال إشارات السعر • تجميع أداء الأفراد في السوق يؤدي إلى نتائج مجتمعية مثالية	• تكامل خدمات النظام البيئي في الأسواق • الاعتراف بالتكلفة الكاملة للإنتاج • يتم تعديل السلوك بإجراء اختيارات بأقل آثار سلبية وأقل جاذبية مالية	• لا يمكن لآليات السوق دمج العوامل الخارجية البيئية بدقة • أقل أمثلة في الواقع نسبياً • صياغة الأحكام • الاهتمام بالمسآلة
المجتمع المدني	علم سياسي	• يلعب المواطنين المشاركين دور	• تواجد المواطنون	• تحسن المشاركة العامة الشرعية	• يؤدي فرض النقاش العام

		ديناميكي في المجتمع المدني • يحدث التغيير من خلال الحوار والنقاش	المطلعون والمشاركون والذين لتديهم الاستعداد والقدرة على القيام بدور • يمكن أن يؤدي النقد الحكومي إلى سياسة بيئية قوية	• إبراز العلاقة بين التصرفات الفردية والآثار البيئية	وضع تحسينات السياسة الإيجابية على المحك • تجاهل امكانية الصراع المنتج عندما يتم تبدال ومناقشة الأفكار علناً
الإدارة التعاونية	علم السياسية	• مصفوفة تفاعل الفاعلين (مثل المنظمات الحكومية والغير حكومية والقطاع الخاص) بطريقة تعاونية. • يعد التواصل والحوار أسس للاتفاقيات التطوعية • يكون التركيز على الاهتمامات المنظمة بدلاً من المشاركة الفردية للمواطنين	• الفاعلون على استعداد وقادرون على العمل بطريقة متعاونة • العالم معقد ودرجة عدم التأكد مرتفعة	• تشجيع المدخلات المتعددة ويمكن أن يؤدي إلى عمليات مؤثرة وذات كفاءة • السعي لعمل نظم إنتاجية متبادلة التعبية تضم معارف متعددة وآلية لبناء الإجماع • جهود منسقة ومكملة لتأكيد التغيير • تأكيد المرونة والتعليم الأكثر ملائمة للتعقيد وعدم التأكد	• تفريق السلطة بين العاملين وما يطلبه العاملين • عدم ضمان لمكاسب الكفاءة • تستغرق عملية المفاوضات والمداولات وقت كبير وموارد كثيرة • عدم التوافق مع بعض الثقافات السياسية • عدم كفاية القدرة يقوض المشاركة الفعالة

السيطرة على السياق والتنظيم الذاتي	علم القانون والسياسة	• تشكل شبكات النظم الفرعية أو الفاعلين وتواجه القضايا البيئية • ينتج تشكيل الشبكة من الانعكاس الذاتي الذي يتعلق بالإجراءات المناسبة للسياق المجتمعي والتحديات البيئية • تدخل الحكومة لتوفير تدابير تصحيحية عند الضرورة	• تشكل شبكات الفاعلين وتشارك في السلوك التنظيمي الذاتي المناسب	• يتم مناقشة مقاومة السياسة الحكومية الموجهة • زيادة الديمقراطية وتعزيز المشاركة	• امكانية الحماية الصارمة للمصالح الشخصية • قد يطلب من الحكومة اتخاذ إجراءات تصحيحية • قد تكون مثالية التنظيم الذاتي وهمية في ظل شروط قانونية واسعة النطاق

المصدر:

Glasbergen, P, « The Question of Environmental Governance, in, Pieter Glasbergen, **Co-operative En- vironmental Governance; Public-Private Agreements as a Policy Strategy**, The Nether lands: Kluwer Academic Publishers, 1998

ثانيا. ديناميات وتهجين الحوكمة البيئية:

إن النظر إلى مفهوم الحوكمة البيئية من خلال المفاهيم المعاصرة للحوكمة، خاصة تلك المفاهيم التي تركز على البعد التفاعلي بين مختلف عناصر الحوكمة، فإن هذه النظرة سوف تساعد على إعطاء مفهوم متطور للحوكمة البيئية، يدمج كل العناصر في إطار تفاعلي علائقي من اجل إثبات قيم المساءلة والشفافية والمشاركة في الحوكمة، إن هذا المفهوم الذي يؤكد على

الطابع الهجين الذي يميز الحوكمة البيئية المعاصرة[1] يمكن التعبير عنه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (02): المفهوم الهجين (المختلط) للحوكمة البيئية.

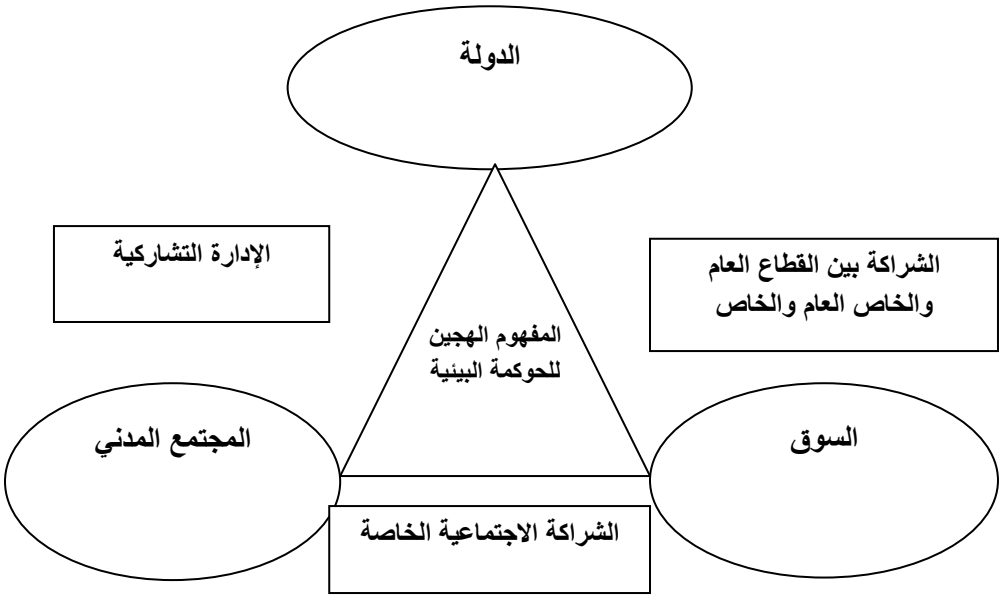

المصدر: مراد بن سعيد وصالح زياني، **الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات**، مرجع سبق ذكره، ص.76.

إن إعادة تصور الحوكمة البيئية للرؤية الشاملة مطلوبة مع التركيز على حلول التصميم المؤسسي، وتظهر النماذج المؤسسية للحوكمة البيئية كنماذج تقليدية للحوكمة، حيث تفسح المجال أمام التهجين والموضح في الشكل أعلاه، الذي يضع ثلاثة من نماذج الحوكمة المثالية (الدولة والسوق والمجتمع) في علاقة بنماذج مختلفة أو مختلطة تعبر الحدود بين نماذج الحوكمة، وبناء على هذه الفكرة فان الحوكمة متعددة المستويات تأكد على أن الحوكمة تحدث من خلال كل من العمليات والمؤسسات عبر النطاقات (مثل الجغرافية والتنظيمية)، وبالتالي وجب على المهتمين بالحوكمة البيئية إلى نقل تركيزهم من فحص النماذج الروائية للحوكمة إلى جدول أعمال البحث، الذي يوضح القدرة على حل المشكلة لنظم الحوكمة الحالية متعددة

[1] مراد بن سعيد وصالح زياني، **الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات**، مرجع سبق ذكره، ص-ص. 75-76.

المستويات في مواجهة التغير الذي يتميز بالدينامية الغير خطية والآثار الأولية ومحدودية التنبؤ.

ونجد أن النموذج الهجين للحوكمة البيئية يركز في الآليات أو الاستراتيجيات المبتكرة لتعزيز التغير، ويظهر ذلك من خلال الإدارة التشاركية والشراكة الاجتماعية الخاصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما يؤكد المفهوم الهجين على أنه في العالم الحقيقي للحوكمة البيئية لا يوجد نماذج بسيطة أو مجموعات منظمة، ويمثل الانتقال من الحكومة إلى الحوكمة انتقال عميق في الأفكار وكشف هوية التحديات والاعتراف بالفرص، ومن ثم بدلاً من النماذج المبسطة هناك تركيبات وتباديل لا نهاية لها، تقريباً تعكس أفضل فهم لأداء النظم الاجتماعية والبيئية المترابطة إلى جانب شعور أكثر وضوحاً بالظروف البيئية في العالم الحقيقي والظروف الاجتماعية الأيكولوجية والتاريخية والثقافية[1].

المطلب الثاني: دراسة العلاقة من منظور برنامج الأمم المتحدة للبيئة كأنموذج.

بعدما تم توضيح أهم النماذج التي تفسر العلاقة بين الحوكمة البيئية والسياسة البيئية نحاول في هذا المطلب تبيان هذه العلاقة من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث تم التركيز على العلاقة بين الحوكمة البيئية والسياسة البيئية بما يحقق فيما بعد الاستدامة البيئية.

يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شراكة وثيقة مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك أمانات اتفاقيات "ريو" ومع الشركاء الآخرين* وتتمثل

[1] Rob de Loë , op,cit, p.18

* الشركاء الآخرين هم: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة، ومكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والانتربول، ومنظمة الجمارك العالمية، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية لمؤسسات المراجعة العليا، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ولجنة القانون البيئي في الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وأكاديمية القانون البيئي التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والشبكة الدولية للامتثال البيئي وإنفاذه، والمنظمة الدولية لقانون التنمية ومنتدى أصحاب المصلحة، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومركز قانون البيئة

إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال بعد إيلاء الاهتمام الكامل لمبادئ إعلان "ريو" بشأن البيئة والتنمية، أين تم التركيز أيضا على الحوكمة البيئية وعلاقتها بالسياسة البيئية وكان ذلك من اجل:[1]

- لتوفير الدعم لعمليات صنع القرار الدولي المتساوقة بشأن الحوكمة البيئية، سيساعد برنامج البيئة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في تعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة ووضع جدول الأعمال البيئي العالمي، كما سيقدم برنامج البيئة الدعم لتعزيز التعاون والتنسيق في كافة أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وبين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف العالمية والإقليمية (بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية بالتنوع البيولوجي على سبيل المثال) وبين البرنامج وهذه الاتفاقات، بغرض ضمان تنفيذها الفعال مع مراعاة في نفس الوقت ولاية كل كيان.

كما يوضع تقييماً للطريقة التي يعمل بها النظام المتعدد الأطراف، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بما في ذلك أهداف "ايتشي" للتنوع البيولوجي، والأولويات المماثلة في مجالات المسألة الأخرى، وسينظر التقييم أيضاً في السبل التي يمكن بها للبرنامج تعزيز ما يقدمه من دعم لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وسيقدم البرنامج على المستوى المشترك، بين الوكالات الدعم ومدخلات سياساتية بشأن الحوكمة البيئية في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وغيره، من المنتديات المشتركة بين الوكالات والاستفادة من فريق الإدارة البيئية في تعزيز السياسات والتدابير المشتركة المتساوقة من جانب جميع المنظمات وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

الدولي وسلطات الإنفاذ الوطنية، والوزارات الوطنية، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، والجامعات، والمؤسسات الأكاديمية، ومعاهد ومؤسسات البحوث فضلاً عن الشركاء الإقليميين والوطنيين.

[1] جمعية الأمم المتحدة للبيئة، " برنامج العمل والميزانية المنقحان لفترة السنتين 2015/2014"، نيروبي 27/23 جويلية، 2014، ص-ص. 73-74.

- وبغية تحفيز الجهود الدولية لمتابعة تنفيذ الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً سيقدم البرنامج الدعم لمواصلة وضع وتنفيذ القانون والمعايير والمواصفات البيئية الدولية، وخاصة تلك التي تعالج الأهداف والغايات والالتزامات المحددة في نتائج قمم ومؤتمرات الأمم المتحدة، والتي تعزز المؤسسات ذات الصلة، وفي هذا السياق سيقدم برنامج البيئة الدعم في شراكة مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى للجهود، التي تبذلها الحكومات لوضع وإنفاذ التشريعات البيئية والامتثال للمعايير والالتزامات البيئية الدولية، وسيتضمن هذا الدعم المساعدات التقنية القانونية والتدريب وغير ذلك من أنشطة بناء القدرات القانونية، كما سيسهم برنامج البيئة في تحسين المشاركة العامة في صنع القرار على المستويات الوطنية، ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية من خلال تعزيز المشاركة النشطة من جانب أصحاب المصلحة وفقاً للمبدأ 10 من إعلان "ريو" بشأن البيئة والتنمية، وتطبيق المبادئ التوجيهية لوضع التشريعات الوطنية المعنية بالحصول على المعلومات والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة في المسائل المتعلقة بالبيئة.
- وبغية تقديم الدعم للبلدان لتعميم الاستدامة البيئية في العمليات والسياسات البيئية والحوكمة البيئية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، سيقدم برنامج البيئة الدعم للمنتديات الوزارية وغيرها من المنتديات الحكومية الدولية على المستويات دون الإقليمية، والإقليمية لمعالجة القضايا البيئية والمتعلقة بالتنمية المستدامة بما في ذلك تلك ذات الطابع العابر للحدود وتحفيز الدعم من الشركاء في تنفيذ برامج عملها، وسيقدم برنامج البيئة الدعم بما في ذلك من خلال مبادرة الفقر والبيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج البيئة للحكومات لتعميم الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط الإنمائي الخاص بها، عن طريق دعم إدراج هذه الاعتبارات في عمليات التقييم القطرية المشتركة، وفي إطار الأمم المتحدة لمساعدة التنمية وما يرتبط بها من برامج التنفيذ من خلال دعم مبادرة "توحيد الأداء"، التي تنفذ في بعض البلدان الرائدة وسيساعد برنامج البيئة في ضمان توافق واتساق أنشطة برنامج البيئة والأمم المتحدة، من خلال هياكل التنسيق الإقليمي للأمم المتحدة مثل: الأفرقة الإقليمية لفريق التنمية للأمم المتحدة وآليات التنسيق الإقليمي للأمم المتحدة، وعلى ذلك سيسند اهتمام خاص للتعاون المشترك بين الوكالات مما سيؤدي إلى زيادة قدرة برنامج البيئة على دعم الحكومات

والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، في معالجة الحوكمة البيئية وعلاقتها بالسياسة البيئية ويعزز من مشاركته مع الوكالات المتخصصة، والصناديق والبرامج الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة فضلاً عن الإدارات والشركاء الإقليميين.

ونتيجة لهذه الأهداف المسطرة من أجل تحقيق الحوكمة البيئية التي يتم من خلالها ترشيد السياسة البيئية فيتوقع من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم بالانجازات التالية:[1]

- فيما يتعلق بالإنجاز المتوقع (أ): سيتولى البرنامج تيسير التآزر واتساق السياسات بشأن القضايا البيئية في منظومة الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، من خلال الدعم الذي يقدمه للعمليات الحكومية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك تلك الإجراءات لمتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)، وسيقدم البرنامج الدعم التقني للحكومات لوضع أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على وجه الخصوص على الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً والترويج لهذه الأهداف والأدوات لتحقيق النهج المؤسسي.

وعلى المستوى المشترك بين الوكالات ستجرى متابعة تحسين التنسيق وزيادة الاتساق في السياسات والإجراءات المتعلقة بالمسائل البيئية في أنحاء منظومة الأمم المتحدة، من خلال توفير الدعم لهيئات التنسيق في المنظومة مثل فريق الحوكمة البيئية ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وفريق الأمم المتحدة للتنمية وإدراكاً للدور الهام الذي تضطلع به الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في تحقيق الاستدامة البيئية، في سياق التنمية المستدامة على النحو الذي سلطت عليه الأضواء في وثيقة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، سيقدم الدعم لتنفيذ تلك الاتفاقات على وجه الخصوص من خلال الترتيبات التعاونية مع أماناتها.

وسوف يقدم برنامج البيئة كجزء من الدعم المؤسسي الذي يقدمه للحكومات ولأمانات تلك الاتفاقات، الخدمات القانونية والتقنية لدعمها في إدارة وتنفيذ مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وستجري أيضاً معالجة الحوكمة الرشيدة والترتيبات المؤسسية المتعلقة بالقضايا البيئية

[1] جمعية الأمم المتحدة للبيئة،" برنامج العمل والميزانية المنقحان لفترة السنتين 2015/2014"، نيروبي 27/23 جويلية، 2014، ص-ص. 77-78.

العابرة للحدود، وخاصة تلك القائمة في المستويات دون الإقليمية والإقليمية من خلال توفير الدعم للحكومات والمنظمات المعنية الأخرى، وسوف تسهم هذه النواتج الستة في تحقيق زيادة التآزر والاتساق في السياسات، والإجراءات البيئية فيما يبن منظومة الأمم المتحدة وهيئات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

- وفيما يتعلق بالإنجاز المتوقع (ب): سوف يسند تركيز خاص لدعم جهود الحكومات لتحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، من خلال تعزيز القانون والمؤسسات وسيقدم البرنامج الدعم للحكومات لوضع واتخاذ التدابير القانونية والمؤسسية، على النحو المحدد في البرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتفيديو الرابع)[1]، وسيقدم الدعم التقني القانوني للبلدان لمساعدتها في تنفيذ ورصد التزاماتها البيئية الدولية والامتثال لها، وسيقدم الدعم أيضاً لتحسين مشاركة الفئات الرئيسية وأصحاب المصلحة في الجهود الحكومية في المجالات الواردة أعلاه، من خلال مواصلة الترويج لتطبيق المبدأ 10 من إعلان "ريو" بشأن البيئة والتنمية، للحصول على المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة بشأن المسائل البيئية، وسوف تسهم هذه النواتج في تعزيز قدرة البلدان على سن وإنفاذ التشريعات وعلى تعزيز المؤسسات لتحقيق الأهداف والغايات البيئية المتفق عليها دولياً والامتثال للالتزامات ذات الصلة.

- وفيما يتعلق بالإنجاز المتوقع (ج): سيزداد عدد الخطط الإنمائية الوطنية وأطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية في البلدان المستهدفة، التي تدرج مبادئ الاستدامة البيئية من خلال توفير الدعم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وعمليات البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة أطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، وخطط العمل ومبادرة " توحيد الأداء" لتعزيز تعميم الاستدامة البيئية، بما في ذلك تعزيز الامتثال الوطني للالتزامات ذات الصلة بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ومن خلال توفير الدعم للبلدان والمنظمات الإقليمية لإدراج الاستدامة البيئية في عمليات التخطيط الإنمائي القطاعية والمشتركة بين القطاعات، والوطنية وما يتصل بها من صكوك مالية بما في ذلك توفير الدعم للبلدان لمعالجة الروابط بين الفقر

[1] المرجع نفسه ، ص 78.

والبيئة وستجري زيادة عدد السياسات والخطط من المنتديات دون الإقليمية والإقليمية، التي تدرج مبادئ الاستدامة البيئية من خلال توفير الدعم للتبادل الفعال للسياسات والحوار السياسي بشأن قضايا التنمية والبيئة، عن طريق المنتديات والآليات دون الإقليمية والوزارية الإقليمية والحكومية الدولية ومتعددة أصحاب المصلحة، كما تهيئ هذه النواتج معاً الظروف الممكنة للبلدان ومنظومة الأمم المتحدة لتعميم الاستدامة البيئية بصورة مطردة في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية، ودون الإقليمية والإقليمية ومن ثم سوف تيسر عملية الانتقال صوب تحقيق الاستدامة البيئية.

خلاصة واستنتاجات: عالج هذا الفصل الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة، اين تم التركيز على مفهوم الحوكمة البيئية وما يرتبط به من اشكاليات، ثم مفهوم السياسة البيئية وما تتضمنه من ادوات ومحددات، ليتم في الاخير التوصل لجملة من الاستنتاجات أهمها:

- الحوكمة البيئية هي الطريقة التي تتعامل بها المجتمعات مع المشكلات البيئية وهو يتعلق بالتفاعلات بين المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية والجهات الفاعلة داخل المجتمع التي تؤثر على كيفية تحديد المشاكل البيئية وإدارتها.
- اكتسبت الحوكمة البيئية قبولا سريعا وذلك لوصف وتحليل نقلة نوعية في الطريقة والمنظمات والترتيبات المؤسسية، والمقاييس المكانية التي تتخذ بموجبها القرارات الرسمية وغير الرسمية فيما يتعلق باستخدامات الموارد الطبيعة.
- حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء والمناخ والتي تعتبر كجزء رئيسي من النظام البيئي و في الوقت نفسه كأساس للتواجد، والمعيشة للإنسان والحيوان والنبات ولمتطلبات الاستثمار المتنوعة للمجتمع الإنساني، هي من بين أهداف السياسة البيئية.
- تعتمد السياسة البيئية على مجموعة من الأدوات، كالأدوات التعليمية التثقيفية والأدوات التنظيمية بالإضافة إلى الأدوات المؤسسية التشريعية..الخ، وهذا كله من اجل تنفيذ السياسة البيئية بشكل أفضل ويحقق الاستدامة البيئية.
- للسياسة البيئية مجموعة من المحددات والمحتويات تختلف باختلاف الدول أي حسب نظام كل دولة.
- للحوكمة البيئية المعاصرة مفهوم هجين يساعد على إعطاء مفهوم متطور للحوكمة البيئية يدمج كل العناصر في إطار تفاعلي علائقي، من اجل إثبات قيم المساءلة والشفافية والمشاركة في الحوكمة.
- يضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة إستراتيجية تبرز لنا العلاقة الوطيدة بين الحوكمة البيئية والسياسة البيئية، وذاك بعد إبلاء الاهتمام الكامل لمبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

وتأسيسا على ما سبق ينبغي التأكيد على:

- ضرورة وجود نموذج موحد للحوكمة البيئية من اجل تطبيقه.
- الاهتمام بحقل إدارة الأزمات والكوارث البيئية لما يقدمه هذا العلم لمجال البيئة.
- إلزام الحكومات بترشيد استخدام الموارد البيئية من خلال وضع سياسات بيئية محوكمة.
- إن الأدوات التنظيمية في مجال تخطيط السياسات البيئية تعتبر أداة أساسية، لكنها غير كافية لمواجهة المشكلات الراهنة لوحدها، بل يجب إدراج أدوات تنظيمية اقتصادية وأخرى حديثة تعتمد على المعلومة والوعي، بمعنى إنشاء قاعدة معلومات بيئية.
- ضرورة التوسع في مفهوم السياسات البيئية ليشمل مفهوم التكامل السياسي البيئي.

الفصل الثاني

سياسات الحوكمة البيئية في الجزائر

تعتبر البيئة من أبرز القضايا والمسائل ذات البعد العالمي أو الدولي، التي تحتاج إلى اهتمام خاص ومستمر لزيادة الوعي لدى الشعوب، والحكومات بالأضرار التي تهدد صحة البشرية والأنظمة البيئية، وهذا ما جعل من مهمة السياسة البيئية أن لا تقتصر فقط على معالجة هذه المشاكل والأضرار البيئية المتواجدة، وإنما يجب أن تتعدى ذلك للمطالبة بتجنبها وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، وذلك بتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة وترشيدها لحماية البيئة.

وتعد الجزائر من بين دول العالم التي أولت الاهتمام بالقضايا البيئية في السنوات الأخيرة ويظهر ذلك جليا، من خلال الإصلاحات البيئية التي قامت بها بغية الوصول من خلالها إلى حوكمة بيئية مؤثرة على مسار التنمية، واستهدافها حالة الوضع البيئي في الجزائر ومسالة الحوكمة البيئية، تماشيا مع التطورات العالمية الحاصلة في مجال البيئة من خلال مصادقتها على جل الاتفاقيات الدولية ومشاركتها في المؤتمرات العالمية للبيئة. وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** مؤشرات الحوكمة البيئية في الجزائر.
- ✓ **المبحث الثاني:** إدماج الحوكمة ضمن سياسات البيئة في الجزائر.
- ✓ **المبحث الثالث:** فواعل الحوكمة البيئية في الجزائر لأجل استدامة التنمية.

المبحث الأول: مؤشرات الحوكمة البيئية في الجزائر

تعتبر الحوكمة البيئية بمثابة عنصر رئيسي في التركيز على اتجاهات العمل على إصلاح البيئة في جميع أنحاء العالم، ومن اجل تتبع وفهم واقعها في الجزائر يتطلب منا رصد الواقع البيئي في الجزائر من خلال البيئة الصناعية، الحضرية، وكذا الساحل والتنوع البيولوجي ومن ثم التطرق إلى أهم المؤشرات السياسية، الاقتصادية.

المطلب الأول: الوضع البيئي في الجزائر

يعد التدهور البيئي أحد أهم المشاكل التي تؤرق المجتمع البشري بكل أدواته ومنظماته ومؤسساته، لاسيما في ضوء تزايد الضغوط الواقعة على بيئة كوكب الأرض ولاشك أن الجزائر كجزء لا يتجزأ من المنظومة الطبيعية، والجغرافية لهذا الكون فهي تتأثر كغيرها من البلدان بهذه الظاهرة وتداعياتها، وسنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على: البيئة الصناعية، والبيئة الحضرية، الساحل والتنوع البيولوجي.

أولا. البيئة الصناعية: منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة، حيث كان الإنتاج موجه حصريا للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني، هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها[1].

لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية من عقد التسعينات ووضع إطار قانوني جديد، أفسح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]، ويمكن استخلاص أهم مميزات البيئة الصناعية الجزائرية فيما يلي[3]:

- قدرات إنتاج هائلة غير مستقلة بشكل كلي، سواء بسبب ضيق السوق أو لامتلاك التجهيزات والمعدات في ظل نقص الاستثمار لتجديدها.

---

[1] رتيبة عروب و تسعديت بوسبعين، "أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر: حقائق وآفاق"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: "الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: استمرارية ... أم قطعية"، مستغانم، الجزائر، 06/05 أكتوبر 2011)، ص.05.

[2] المرجع نفسه، ص.05.

[3] نصيرة قوريش، "أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** 05 (2008): ص.93.

- عدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال، بالإضافة إلى مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية جدا.
- إنتاج لا يتماشى وقواعد التنافسية وتبعية كبيرة لقطاع المحروقات.
- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

إن هذه المميزات التي يتميز بها القطاع الصناعي في الجزائر*، تظهر أن البيئة الصناعية في هيكلها المالي تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة، ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي، بالإضافة إلى تسبب هذه الصناعات في مخاطر بيئية كثيرة، الأمر الذي سمح بسياسة التشاور التي يعرفها القطاع، وذلك بتحقيق توعية أكبر لدى المتعاملين الصناعيين بمشكلات البيئة وضرورة الشروع في مشاريع ملموسة، من أجل تقليص النفايات المترتبة على الأنشطة الصناعية مما أدى إلى التطرق إلى مجموعة من الخطوات نذكر منها:

➢ **دراسة التأثير على البيئة:** تعتبر دراسة مدى التأثير في البيئة من أكثر الوسائل القانونية فعالية في حماية البيئة، والتقليص من حجم الضرر البيئي والتحكم فيه قدر الإمكان. **

---

* للمزيد من التفصيل أكثر حول واقع القطاع الصناعي في الجزائر أنظر:

محمد معطا الله، " المناطق الصناعية وأثرها على واقع الصناعة الجزائرية"، **مجلة آفاق فكرية** 02 (2015).

** يعرف الأستاذ "ويليام كينيدي" دراسة التأثير كما يلي: "... إن تقييم الآثار البيئية ليست فقط علما أو مجرد إجراءات، بل أنها علم وفن، فمن حيث كونها علم فهي أداة تخطيطية تعمل بالمنهج العلمي من اجل معرفة التنبؤات، وتقييم التأثيرات البيئية ومشاركتها في عمليات التنمية ومن حيث كونها فن فهي عبارة عن تدابير لاتخاذ القرار للتأكد من التحليل البيئي لإحداث له تأثير على عملية اتخاذ القرار ..."

للتفصيل انظر لـ: منصور مجاجي، "دراسة مدى التأثير على البيئة كأداة لحمايتها من أخطار التوسع العمراني"، مجلة البحوث والدراسات العلمية 03 (2009): ص.38.

كما يعرفها الاستاذ "طه الطيار" بأنها: " ... وسيلة الهدف منها هو التعرف في الوقت الملائم على تأثيرات عمليات الاستثمار في البيئة بمفهومها الواسع، والتأثيرات المقصودة في هذا الصدد هي التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لهذه الاستثمارات على الإنسان والبيئة والمحيط الذي نعيش فيه ..." .

للتفصيل انظر لـ: طه الطيار، "دراسة التأثير على البيئة– نظرة في القانون الجزائري"، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة 01 (1991): ص.03.

ولقد أخذ المشرع الجزائري بنظام دراسة التأثير بمقتضى قانون حماية البيئة 03/83 والذي عرفه بأنه: "... وسيلة أساسية للنهوض بحماية البيئة يهدف إلى معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي وكذا على إطار ونوعية معيشة السكان..." .[1]

كما نصت المادة 15 من القانون 03-10 على انه "... تخضع مسبقا وحسب الحالة لدراسة التأثير، أو لموجز التأثير على البيئة مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا، أو لاحقا على البيئة لاسيما الأنواع والموارد والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الايكولوجية وكذلك على الإطار ونوعية المعيشة ..."[2].

إن الإطار القانوني لدراسة الأثر الذي نصت عليه المادة السابقة الذكر من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، يعد توجيها وإلزاما لكل الفاعلين في الميادين المنصوص عليها قانونا وهذا ما دأبت عليه وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والصناعيين، حيث قامت مصالح الوزارة بدراسة أكثر من مئة دراسة للأثر على البيئة، 03 مصانع إسمنت، 09 مصانع جلود، 07 مصانع للزيوت الغذائية، 07 مصافي للزيوت المستعملة، 11 مصنع كيماوي، 34 مصنعا للصناعات الزراعية الغذائية، 06 مصانع لأغذية الأنعام، 05 مصانع للطلاء والغراء، 10 مصانع لمواد البناء، 10 مصانع للبلاستيك والإسفنج، 05 مصانع للمنتجات الصيدلانية، 05 مصانع لمواد التنظيف والصابون، 11 مصنع للمواد المعدنية، 09 مصانع متنوعة[3].

فهذه الدراسات المتنوعة التي شملت مصانع عبر التراب الوطني وتأثيرها على البيئة يفترض أن تعمل على تقليص رقعة التدهور البيئي، الذي سببته وتيرة الصناعة خاصة فيما يخص التلوث وتدهور التربة والمياه.

---

[1] تركية سايح، "نظام دراسة التأثير ودوره في تكريس حماية فعالية للبيئة"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية** 01 (2013): ص.125.

[2] القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

[3] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، دار الحقائق للطباعة، ط1، الجزائر، 2005، ص380.

➢ **عقود النجاعة:** وهو عقد يتم بموجب التعهد على السعي لتحقيق أهداف مسطرة مسبقا، كما يعتبر ترجمة فعلية لمشروع المؤسسة* ويجعله وظيفيا على شكل عمليات قابلة للقياس، ويجسد مبدأ إلزامية تحقيق النتائج بين كل الأطراف المعنية[1].

كما أن عقود النجاعة** تعتمد على نماذج خاصة بالقياس وتحسين أداء المؤسسة بصفة عامة وكأحد النماذج، التي يتزايد الاعتماد عليها لتوجيه جهود الإدارة الخاصة بتحسين الأداء هو نموذج بطاقة الأداء المتوازن (Balanced Score Card Model)***[2].

تعتبر عقود النجاعة من الأدوات العامة التي تسمح بتحديد الالتزامات في كل الإدارات في مجال حماية البيئة، بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والصناعيين، وتقوم الإدارة هنا بتحديد وسائل دعم ومساندة الصناع ومواكبتهم في تحقيق أهدافهم الإستراتيجية، وتنفيذ مخططات مشاريعهم البيئية وفي السنوات الأخيرة تم إبرام عقود نجاعة بيئية مع عدد من المؤسسات الصناعية،

---

*مشروع المؤسسة يقصد به اقتراح وضعية انجازية وسلوكية لتجاوز عائق او تعثر على ضوء خطة عمل محددة الاهداف والوسائل والامكانيات والظروف فصد تحقيق منفعة مادية او معنوية في مدة زمنية قياسية.

[1] جمال ضيف الله وعمار رابح، "تحضير مشروع الميزانية في ظل مشروع المؤسسة وإسناد عقد النجاعة" (ورقة بحث قدمت في الملتقى التكويني لفائدة مسيري المصالح الاقتصادية واد سوف، 17/16 مارس 2011.

** ظهر عقد النجاعة كآلية مساعدة في حل مشكل الوكالة، ومشكلة تجذر المسيرين، وهذا من أجل تفعيل تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات الخاصة في المؤسسات العمومية، ونجد من اهم نظريات هذا العقد نظرية الوكالة (Agency Theory) وللمزيد من التفصيل انظر:

Michal Jensen and Chifford Smith. **Stockholer Manager and Creditor Interests :Application of Agency**. (Harvard Business School,1985)

Michal jensen, William meckling, (Theory of the firon : Managrial, Behavior, Agency Costs and Ownership Structure), **journal of financial Economies** 04 (1976).

***بطاقة الأداء المتوازن: نشأ هذا المفهوم في بدايات التسعينات عندما قام معهد "نولن نورتن" بإجراء دراسة بعنوان قياس الأداء في منشأة المستقبل بمشاركة 12 شركة من مجالات مختلفة، استغرقت الدراسة عاما كاملا، وكانت النتيجة وضع حجر الأساس لمفهوم بطاقة الأداء المتوازن، وتقوم البطاقة بربط رؤية ورسالة المنشأة بمؤشرات الأداء التي تتنوع حسب المحور المعني مثل العائد على الاستثمار وجودة الأداء ومهارات الموظفين وتعتمد فاعلية استخدام البطاقة على مدى منطقية الأهداف الموضوع لكل مؤشر.

[2] يوسف قروج وفتيحة قصاص، "عقود النجاعة كآلية تفعيل الحوكمة ودورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية دراسة حالة المؤسسات التربوية في الجزائر"، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية** 06 (2016): ص.178.

التي ترمي إلى ترقية إجراءات إدارية لمكافحة التلوث وحماية البيئة في إطار شراكة فعالة بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والمؤسسات الصناعية[1].

ثانيا. البيئة الحضرية: إن البيئة الحضرية (المدينة) هي وحدة اجتماعية تمتاز بوحداتها الإدارية، ويعيش فيها الأفراد متكتلين متزاحمين في مساحة معينة رغبة في تبادل المنافع وتحقيق الغاية من الاجتماع الإنساني[2]، فلا يخفى عن احد أن المجتمع الحضري يتميز بالكثافة السكانية وتزايد التخصص المهني الناجم عن تقسيم العمل، وفي الجزائر يعتبر التوسع العمراني غير المدروس والنمو الديمغرافي، وتغير نمط الاستهلاك من العوامل المباشرة للتدهور التدريجي للاطار المعيشي والذي نجد من بينه:

- **النفايات:** إن أغلب النفايات حتى المسموح بها من طرف البلدية هي نفايات خام لا تخضع لمعايير حماية خاصة المنزلية منها، فهي تشكل مصدرا هاما لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السمية والمشوهة لجمال المناظر، فالجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5 كغ من النفايات الحضرية، وتزيد هذه النسبة في كبريات المدن إلى 1.2 كغ[3].
- **تلوث الهواء:** عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تطورا هاما على الصعيد الحضري والصناعي، الذي ولد تلوثا هوائيا يمكن في بعض الأحيان مشاهدته بالعين المجردة، وترجع التدفقات الهوائية في التجمعات الحضرية أساسا لحركة المرور، مصادر منزلية، تدفقات صناعية صادرة عن الوحدات الإنتاجية أو صادرة عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق[4].

---

[1] محمود الأبرش، "السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية" (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص: علم اجتماع البيئة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017)، ص.166.

[2] فريد بوبيش وبلال بوترعة، "تلوث البيئة الحضرية والصحة مقاربة سوسيولوجية"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية** 03(2013): ص.108.

1- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، "واقع البيئة في الجزائر"، 2 مارس 2016، متاح على الرابط التالي:

https://www.polites-dz.com/threads/uaqy-albi-fi-alzzar.4291/

تم تصفح الموقع يوم: 18/11/ 2017 على الساعة 19:30

[4] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، المرجع السابق.

ويمكن القول بأن الواقع المؤزم الذي تعيشه البيئة الحضرية في الجزائر وتنامي البناء العشوائي السريع والذي يعود إلى جملة من الأسباب نلخصها فيما يلي:

- الضغط السكاني على المدن، وافتقار هذه الأخيرة إلى التصاميم الضرورية كتصاميم التهيئة مثلا.
- ضعف مراقبة البلديات لقطاع التعمير على مستوى احترام التصاميم، التراخي في زجر المخالفات، انتشار أيضا ما يعرف بالمضاربات العقارية* .
- اختلال التوازن بين المساحات المبنية والمساحات الخضراء، بالإضافة إلى تدمير الحزام الأخضر للمدن.
- الافتقار إلى التجهيزات الأساسية المرتبطة بالصرف الصحي وجمع النفايات الصلبة[1].

فمن خلال ما سبق قام المشرع الجزائري بوضع القانون رقم 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها والتخلص منها، ويعد هذا القانون أداة تأطير ملائمة للتقدم في انجاز برنامج متكامل لتسيير نفايات البلدية، ووضع مخطط صارم للتسيير في جميع البلديات، إلزامية إقامة تجهيزات للمعالجة طبق المعايير العالمية، فتح مندوبيات خدمة القطاع الخاص، وإدخال مبدأ التلوث الدافع*، تحصيل التكاليف وإدخال آليات تحفيزية، وهي ترتيبات تسمح في حينها بتحسين نوعية الخدمة، وفي هذا المجال سعت وزارة البيئة إلى محاربة

---

* المضاربة العقارية: ظاهرة اجتماعية حديثة احتلت الصدارة على مستوى العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وتعود الدراسات الأولى التي تناولت قيمة الأرض إلى بحوث أجريت بأمريكا الشمالية حيث اهتمت بالمشاكل المترتبة عن ادارة الثروة المتراكمة من الأرض وكيفية إدماج الفئات الاجتماعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق مبدأ العدالة لمالك الأرض، فالتعلق بالأرض وبالملكية العقارية لما توفره من استقرار وإدخار في نفس الوقت يؤدي إلى زيادة الطلب على الأرض، ولعل هذا التفاوت بين التمسك بالملكية وتزايد الطلب المبني على أساس توقع ارتفاع الثمن للأرض يبعث على المضاربة العقارية، والتي لها سلبيات جمة على كافة المستويات إذا تؤدي إلى التضخم في الاقتصاد، كما أنها تؤثر سلبا على مجريات التخطيط الحضري.

[1] نوار بوزق، "تأثير العمران على البيئة"، **منتدى الجلفة**، جانفي 2011، متاح على الرابط التالي:
www.djelfa.info/vb/shouthread.pRp?T=496480
تم تصفح الموقع يوم: 2017/11/18 على الساعة 20:03.

* للمزيد من التفاصيل حول مبدأ التلوث الدافع أنظر:

Prieur,Michel, **La protection du principe pollueur payeur en droit français, droit de l'environnement**, 5eme ed., Paris: Dalloz, 2004.

التلوث ومحاولة إزالته، حيث تم إنشاء عدة مراكز للردم التقني مما أدى إلى إزالة التلوث في العديد من المناطق، وإعادة تأهيل الأماكن التي كانت مخصصة للمفرغات العشوائية[1].

كما يعتبر المرسوم 02-372 بتاريخ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بإزالة نفايات التغليف محورا أساسيا في نسق السياسة الوطنية في ميدان الرسكلة**، وتثمين نفايات التغليف وقد اعتمدت السياسة البيئية الحضرية في الجزائر على محاور استراتيجية تمثلت في[2]:

- **البرنامج الوطني للتسيير المتكامل للنفايات البلدية:** والمسعى منه هو الوصول إلى مدن مستدامة من خلال:
  - إعداد مخططات رئيسية لتسيير النفايات الصلبة للبلدية، وإنجاز مراكز للدفن التقني وفق القواعد المعمول بها.
  - إعادة تأهيل المفرغات العمومية الحالية وتدعيم وسائل جمع ونقل النفايات.
- **نفايات العلاج:** حيث تعد خطرا جسيما على البيئة عموما، وعلى صحة الإنسان خصوصا وفي هذا الإطار تم إعداد مسح وطني سنة 2003، قامت به وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بتقدير إنتاج النفايات الناجمة عن أنشطة العلاج حيث يقدر هذا الإنتاج بـ 9000 طن في السنة، منها 8500 طن نفايات معدية، و500 طن تمثل أخطار كيمياوية سامة بالمقابل تم إحصاء 235 جهاز حرق منها 70 جهازا خارج الخدمة.
- إلزامية التطهير والتصفية لحماية الموارد المائية وصحة السكان.
- تعميم المراقبة التقنية للسيارات وتشجيع استعمال غاز البروبان المميع، والغاز الطبيعي المضغوط باعتباره أقل تلويثا للبيئة.

ثالثا. الساحل والتنوع البيولوجي:

---

[1] محمود الأبرش، مرجع سبق ذكره، ص.163.

** الرسكلة: أو ما يعرف بتدوير النفايات وهي عبارة عن عملية تحويل المخلفات والمواد التالفة إلى منتجات جديدة ذات فوائد بيئية واقتصادية، وفي فوائدها نذكر: تحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، تحد من تلوث المياه الجوفية والبحار والمحيطات، تقلل من انبعاث الغازات السامة الناتجة عن عملية حرق النفايات ... إلخ.

[2] محمود الأبرش، المرجع نفسه، ص- ص.163-164.

- **الساحل:** يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم من الشواطئ الرملية، ويشمل على طوله المدن الرئيسية للبلاد، إلا أن التمركز الكبير للسكان، وما يتبعه من تمركز الأنشطة الصناعية والسياحية أثر على المساحة الشاطئية، حيث سجل التلوث البحري المتولد عن الأقطاب الصناعية نسبا تبعث على القلق خاصة التسربات البترولية، فحوالي 100 مليون طن من المحروقات تمر سنويا بالقرب من الشواطئ الجزائرية، و50 مليون طن تشحن سنويا من الموانئ الجزائرية، و 10.000 طن تفقد وتتسرب في البحر أثناء هذه العمليات، ضف إلى ذلك مشكل الانجراف للشاطئ والاقتلاع المفرط للرمال من الشواطئ ... إلخ، فكل هذا يؤدي إلى آثار سلبية متنوعة منها:

➢ **الأمراض المرتبطة بتلوث الماء:** هذه الأمراض تسببها جراثيم أو طفيليات أو فيروسات وقد شهدت الجزائر عبر مختلف مناطق البلاد تفاقما لهذه الأمراض كالتفوئيد مثلا، وأسبابها هي تلوث مجاري المياه والينابيع بتدفق المياه القذرة، وعدم كفاية وغياب مخططات شبكات توصيل الماء العذب[1].

➢ **الأمراض المرتبطة بتلوث الهواء:** إن الهواء الملوث يضر بالصحة ويزيد من تواتر بعض الاضطرابات مثل الأمراض التنفسية (الربو، السعال المزمن، ...)، ومن جهة أخرى يمكن لتلوث الهواء أن يضعف الوظائف الرئوية، فالغبار يصيب الجهاز التنفسي والرصاص والكالسيوم يصيبان الدم والكلى .

➢ **الأمراض المرتبطة بتدهور البيئة:** أهمها السرطان 840 حالة لدى البالغين من العمر 70-74 سنة لكل 100.000 ساكن، أمراض العوز الغذائي خاصة لدى الأطفال، حمى المستنقعات نتيجة البلدان المجاورة للجزائر، واهم الولايات المعرضة لهذا المرض: إليزي، تمنراست أدرار، بالإضافة إلى الأمراض الناتجة عن المخلفات الطبية[2]، وتمثلت جهود حماية الساحل في الجزائر من خلال القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، حيث يعد

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سبق ذكره.

[2] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، المرجع السابق.

أداة جيدة لتطبيق استراتيجية الحماية[1]. ومن أهم المشاريع لحماية وتعزيز الساحل التي تبنتها الوزارة ما يلي[2]:

- **المناطق البحرية:** لحماية إدارة المناطق الطبيعية، أطلقت وزارة التخطيط العمراني والبيئة المشاريع في ثلاث مجالات ذات طابع بيئي، والمناظر الطبيعية المتميزة التي تشكل البنية التحتية الطبيعية ذات أهمية كبيرة، لضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، ومجموعة من اكتشاف للجمهور وتكون مثالا للساحل الجزائري بأكمله، كانت هذه المواقع الثلاثة موضوع مشاريع التنمية، والتي تتكون من تحقيق دراسة تطوير المنطقة الطبيعية من جزر حبيباس (ولاية وهران)، ودراسة الاعتراف الجيو تقنية الطبوغرافية، قياس الأعماق ووضع دراسة تفصيلية لإعادة بناء رصيف الجزيرة الرئيسية في جزر الأرخبيل حبيباس، ودراسة المناظر الطبيعية، إعادة تأهيل وتجهيز المواقع الطبيعية.
- **بناء ثلاث متاحف بحرية:** في إطار الحفاظ وتعزيز المناطق الطبيعية من خلال الساحل بما في ذلك الوعي وبرنامج التعليم للبيئة البحرية، أطلقت الوزارة (وزارة البيئة) دراسة وتنفيذ ثلاث متاحف بحرية مقرها: وهران، تيبازة، عنابة.
- **برامج إدارة المناطق الساحلية:** أطلقت وزارة التخطيط العمراني والبيئة مشاريع للمناقصة ضمن برنامج الإدارة الساحلية ثلاثة من: عنابة، العاصمة، وهران وتشمل: دراسة حماية وإدارة المناطق الطبيعية، دراسة حماية وتعزيز المدن الساحلية، دراسة حماية وترميم وترتيب الحدود مع الكثبان الرملية، دراسة تنمية حدائق الساحل، دراسة التلوث الساحلي بوسماعيل تيبازة.
- **مشاريع أخرى: الدراسات التنظيمية:** وكجزء من تنفيذ وتطبيق المراسيم قانون السواحل وأطلقت هذه الدراسات لتنظيم، واستخدام واحتلال الشريط الساحلي و300 متر مستوى التلال الرملية والأماكن القريبة من الشاطئ، لتصنيف المناطق المتآكلة، وتحديد المناطق الحساسة لتنفيذ مجالس التنسيق الساحلية لمراقبة السواحل من خلال إنشاء نظام المعلومات الجغرافية

---

[1] القانون رقم 02-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق لـ 5 فيفري 2008 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، الجريدة الرسمية، العدد 10، 12 فيفري 2002.

[2] وزارة الموارد المائية، الجمهورية الجزائرية، متاح على الرابط التالي:
www.mree.gov.dz/environnement/littoral/?lang=ar

وتتلخص المشاريع على النحو التالي: دراسة تطوير خطة التنمية الساحلية لـ 14 ولاية (14 مشروع)، دراسة تحديد وترسيم الحدود وتصنيف أجزاء من السواحل الهشة المهددة بالتآكل لـ 14 مشروع[1].

رابعا. التنوع البيولوجي: يشير التنوع البيولوجي الى ذلك التعدد في أنماط الكائنات الحية في الوسط البيئي، وتبعا لمنظمه الأغذية العالمية فانه يشمل الكائنات النباتية والحيوانية وخصائصها الوراثية، بالإضافة إلى النظام البيئي الذي تعيش فيه، لذا يمكن تقسيمه إلى عددي من جهة، وجيني من جهة أخرى حيث يختلف التركيب الجيني داخل أفراد النوع الواحد.

وتعرف الجزائر نظرا لاتساع مساحتها وتنوع مناخها تفرد خاص في مواردها البيولوجية والجينية، فهناك 107نوع من الثدييات منها 47 محمية بموجب قوانين حماية البيئة وهناك 337 نوع من الطيور، بالإضافة إلى حوالي 230 نوع من الأسماك منها200 تعيش في المياه المالحة و30 في المياه العذبة، أما النباتات فهناك حوالي 3139 نوع منها 700 تعتبر الجزائر الموطن الأصلي لها.

لكن هناك مجموعه من العوامل التي تؤدي إلى القضاء على العديد من الأنواع النادرة منها الرعي الجائر والتصحر، حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى الإخلال بالتوازن الطبيعي كذلك ظاهرة الانجراف المائي في المناطق الجبلية وقطع الأشجار، وحرائق الغابات وأيضا مشكله تلوث السواحل وإلقاء المخلفات الصناعية والكيميائية في المياه العذبة والمالحة مما يهدد الثروة البحرية والسمكية[2].

ففي سنة 2000 شرعت الجزائر في إعداد استراتيجيتها الوطنية للمحافظة والاستعمال الدائم للتنوع البيولوجي، حيث ميزت مجالات التنوع البيولوجي في الجزائر وهي الموارد البيولوجية الثروة الوراثية، الأمن الاحيائي وتشمل على الخصوص إحصاء النبات والحيوان تدعيم شبكة المساحات المحمية والتأسيس لبنك المعطيات. حول التنوع البيولوجي من خلال

---

[1]– وزارة الموارد المائية، الجمهورية الجزائرية، المرجع السابق.

[2] وائل الزربعي، "نحو استراتيجية لحماية التنوع البيولوجي في الجزائر"، متاح على الرابط التالي:
http://tioutwaha1.blogspot.com/2001/02/blog-post_1547.html
تم تصفح الموقع يوم: 2017/11/18 على الساعة 22:38.

دراسة أعدت خصيصا لهذا الغرض بينت أنه:[1] بلغ عدد النباتات المستوطنة حوالي 294 والتي تتمثل غالبا نباتات مغربية مستوطنة، 122 صنف في شمال إفريقيا، وصنف خاص ببلدين هما المغرب والجزائر يبلغ عددها 58، أما الخاصة بالجزائر وتونس يبلغ عددها 33، وهناك 3235 مفيد من مختلف البلدان من بينها 1699 من أصل استوائي، ويضاف إلى هذا العدد 1893 نوعية بستانية، وفلاحية منها 232 ذو استعمال طبي وعطري وغذائي مثل العرعار والزعتر.

المطلب الثاني: المؤشرات السياسية والاقتصادية والإجتماعية للحوكمة البيئية في الجزائر

إن الحديث عن الحوكمة في المجال البيئي بالجزائر يقودنا بالضرورة للتطرق إلى أهم مؤشرات الحوكمة خاصة ما تعلق منها بالجانب السياسي والاقتصادي، وما تم تحقيقه في ظل تطبيق مؤشرات الحوكمة والقيام بجملة من الإصلاحات التي تبلورت في إصدار العديد من القوانين والتشريعات.

أولا. المؤشرات السياسية للحوكمة: لقد عرفت الحكومة الجزائرية مجموعة من الدساتير* حيث يعتبر دستور 1989 قفزة سياسية مرت بها الجزائر وقت حدوث اضطرابات سياسية داخلية، بعدما كان النظام يعتمد على الأحادية الحزبية لينتقل إلى التعددية الحزبية، في إطار تقسيم الحكم على السلطات العليا في الدولة عبر السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، حيث تخلل دستور 1989 بعض التعديلات لدستور سابق هو دستور 1976 على معظم بنوده، في ظل تطورات لازمت السياسة الداخلية والخارجية، واهم ما جاء به دستور 1989 ما يلي[2]:

---

[1] محمود الأبرش، مرجع سبق ذكره، ص.180.

* كان دستور 10 سبتمبر 1963 هو أول دستور في الجزائر، والذي حدد طبيعة النظام السياسي الجزائري وذلك من خلال تبنيه للأحادية الحزبية، ليأتي فيما بعد دستور 22 نوفمبر 1976 الذي هو بدوره كرس للأحادية الحزبية وللمزيد من التفاصيل أنظر: سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963 و 1973**، ج1 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013).

[2] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** (الجزائر: مديرية النشر بجامعة قالمة، 2006)، ص.145.

- إلغاء مفهوم الاشتراكية ودورها الفعال في تسيير البلاد، وأصبحت المادة الأولى من الدستور تشير إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فقط، وبالتالي فالملاحظ أن الدستور جاء خال من الشحنة الأيديولوجية الاشتراكية.
- يصنف دستور 1989 في خانة دساتير القوانين حيث يقوم على مبادئ الديمقراطية الليبرالية لفصل السلطات، التعددية الحزبية، الملكية الخاصة وتخلي الدولة عن جزء كبير من مهامها الاقتصادية والاجتماعية. كما شهدت الجزائر بعد دستور 1989 مجموعة من التعديلات الدستورية وهي:
- **التعديل الدستوري 28 نوفمبر 1996:** جاء دستور 1996 مختلفا عما سبقه من الدساتير فأخذ بنظام المجلسين، كما جمع بين النظام الرئاسي والنظام النيابي، وذلك بتكريس المساواة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والتعاون بينهما، وذلك باستحداث وسائل للتأثير المتبادل حيث أن المتأمل لأحكام دستور 1996 يتضح له أنه أوجد ميكانيزمات، وآليات تهدف من خلالها إلى إيجاد تعاون ورقابة متبادلة بين السلطتين مع احتفاظه بخصوصية استغلال كل واحدة منها على الأخرى، باعتبار أن التعاون بينهما ضرورة لا يكون تماما وإيجابا إلا إذا كانت العلاقة بينهما على قدم المساواة، فلا تتبع احدهما الأخرى ويتحقق ذلك بالمسؤولية التضامنية للحكومة أمام البرلمان[1].
- **التعديل الدستوري لسنة 2002:** بادر رئيس الجمهورية بتعديل دستوري تضمن تعديل المادة الثالثة من دستور 1996، والتي كانت تنص على اعتبار اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية للبلاد، بل وكانت من بين المواضيع التي أضفى عليها المؤسس الدستوري جمودا موضوعيا عندما حصنها من أي تعديل، غير أن التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري جعلت رئيس الجمهورية يتجاوز الاستفتاء الشعبي لإدراج تمازيغت كلغة وطنية[2].

---

[1] نصر الدين عاشور وفيصل نسيغة، "علاقة البرلمان بالحكومة في ظل التعديل الدستوري 1996"، **مجلة الاجتهاد القضائي** 04(2008): ص.308.

[2] عمار عباس، "التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه" ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** 12(2014): ص.99.

• **تعديل دستور 2008:** انصب التعديل الدستوري الجزئي لسنة 2008 على ثلاث مجالات تعلق الأول بالسلطة التنفيذية، حيث تم فتح المجال أمام الرئيس المنتخب للترشح لأكثر من عهدتين، والثاني تعلق برموز الثورة وكان الهدف من وراء هذا التعديل للمادة 5 من دستور 1996 هو إضفاء طابع الثبات على هذه الرموز، خاصة العلم الوطني والنشيد الوطني يجعلهما غير قابلين للتغيير، أما الثالث فتعلق بترقية الحقوق السياسية للمرأة وذلك بمضاعفة حظوظها في النيابة ضمن المجالس المنتخبة[1].

• **تعديل دستور 2016:** أهم ما جاء به هذا التعديل هو تخويل رئيس الجمهورية سلطة صنع القانون عن طريق التشريع بأوامر، التي يمارسها ظرفين زمنيين مختلفين في ظل الظروف العادية والظروف الاستثنائية، حيث أن سلطة الرئيس في التشريع عن طريق الأوامر في الظروف العادية قد نظمها دستور 2016 في المادة 142، وسلطة التشريع بأوامر في المجال المالي نصت عليه المادة 138 من تعديل دستور 2016[2]. بالإضافة إلى هذه التعديلات الدستورية، قامت السلطات السياسية في الجزائر بجملة من الإصلاحات:

• **قانون الانتخابات:** وتتمثل هذه الإصلاحات في استحداث القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في أوت 2016 المتعلق بتنظيم الانتخابات في الجزائر، وجاء هذا الإصلاح نتيجة تعديل دستور 2016، الذي أكد على إعادة النظر في أحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات لعام 2012، من خلال إدراج أحكام من شأنها ضمان نزاهة العمليات الانتخابية وشفافيتها واستحداث هيئة عليا مستقلة تكلف برقابة الانتخابات[3]

• **قانون الأحزاب السياسية:** تم إصلاح هذا القانون في 12 جانفي 2012 وهو القانون العضوي 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، والذي جاء متضمنا 84 مادة موزعة على سبع

---

[1] المرجع نفسه، ص-ص. 99-100.

[2] خدوجة خلوفي، "التشريع عن طريق الأوامر في ظل تعديل الدستور الجزائري لسنة 2016"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية** 06(2016): ص- ص. 139-140.

1- الجزيرة نت، "قانون الانتخابات الجزائر"، متاح على الرابط التالي:
www.aljazera.net/encylopedia/events/4/9/

تم تصفح الموقع يوم: 2017/11/19 على الساعة 18:46

أبواب، نظمت في مجملها حرية تكوين الأحزاب السياسية من حيث شروط التأسيس وإجراءات الاعتماد وضبطت نشاطها في شقيه الأساسيين السيرورة والتمويل[1] .

- **قانون الإعلام:** لقد سجل صدور القانون العضوي للإعلام رقم 12-05 المؤرخ في جانفي 2012 نقلة نوعية في مفهوم حرية الإعلام، من خلال التكريس الأمثل لحدود الانفتاح الإعلامي، والتجسيد الأكمل لمفهوم التعددية الإعلامية التي لا تقتصر على قطاع إعلامي دون آخر، كما أكد القانون على ضرورة فتح المجال أمام إنشاء قنوات سمعية وبصرية خاصة وبتاريخ 24 فيفري 2014، تمت المصادقة على القانون رقم 14/04 المتعلق بالنشاط السمعي البصري، حيث صارت حرية العمل الإعلامي في مجال السمعي البصري محمية بسلطة ضبط السمعي البصري[2].

مست الإصلاحات أيضا قطاعات مختلفة كالتربية والعدالة، قانون الجماعات المحلية، ولكن ما يعاب على هذه الإصلاحات، هو: غياب الإرادة السياسية وبروز ظروف معينة أثرت سلبا على الممارسة السياسية، بل وعلى عملية الانفتاح السياسي برمتها ومثال ذلك مشكلة الإرهاب والمعضلة الأمنية، مشكلة الاندماج الاجتماعي، مشكلة الاقتصاد الريعي، ضعف أداء قنوات المشاركة السياسية من مواطنين ومجتمع مدني معضلة الفساد[3].

ثانيا. المؤشرات الاقتصادية للحوكمة: نتيجة للتحولات التي عرفتها الجزائر بالانتقال من نظام الاقتصاد المخطط إلى نظام اقتصاد السوق، وفي ظل التوجه السائد نحو الخصخصة التي تعتبر من أهم مميزات اقتصاد السوق، وإلى جانب الانفتاح الاقتصادي والمحاولات الرامية لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات والبرامج نذكر أهمها:

---

[1] قوي بوحنية وهبة لعوادي، "إصلاح قانون الأحزاب السياسية الجزائري"، **دفاتر السياسة والقانون** 12(2015): ص.16.

[2] عبد المنعم نعيمي، "حرية الإعلام في الجزائر كمتغير مفاهيمي قانوني"، **شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات**، متاح على الرابط التالي: diae.net/21086 تم تصفح الموقع يوم: 2017/11/19 على الساعة 19:52.

[3] صالح زياني، "الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص أفريل(2011): ص.317.

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:** خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار جزائري، بما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة مشاريع جديدة له ويتمحور البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية مع دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، أضف لذلك التنمية المحلية والبشرية[1].
- **البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009:** قدر غلافه المالي بـ 87 مليار دينار أي ما يعادل 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامج الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص ظاهرة السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية[2].
- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:** أو ما يعرف بالمخطط الخماسي الثاني بقوام مالي إجماله 20412 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق، أي أن البرنامج الجديد قد قدر بحوالي 155 مليار دولار.

جدول رقم (03): برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 (الوحدة مليار دينار)

القطاعات وفروعها	المبلغ	النسبة (%)
التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين، التجارة	10122	49.5
المنشآت الأساسية: الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم	1566	7.7
تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، التجارة، العمل	1666	8.16
التنمية الاقتصادية: الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	**20412**	**100**

المصدر: نقلا عن: بن مالك عمار ودهان محمد، مرجع سبق ذكره، ص.143.

[1] عمار بن مالك ودهان محمد، "دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2004"، **مجلة دراسات اقتصادية**، 04 (2017): ص.142.

[2] المرجع نفسه، ص.142.

أما إذا تحدثنا عن فترة 2015-2017 فشهدت انخفاض رهيب في أسعار النفط العالمية إلا أن الاقتصاد الجزائري سجل نمو اقتصادي في بدايات سنة 2017، وذلك بفضل معدلات نمو قوية في إنتاج المحروقات، وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ 3.7% في الربع الأول لنفس السنة، وكان العامل الرئيسي لهذا النمو كما سبق الذكر هو الإنتاج القوي لقطاع المحروقات، الذي بلغ معدل نموه 7.1% وتراجع النمو في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات إلى 2.8% من 4.0% خلال الربع نفسه من سنة 2016 وكان التراجع واضحا في قطاع الصناعات التحويلية الذي نزل فيه معدل النمو إلى 3.9% من 5.1% في الربع الأول من سنة 2016، وفي قطاع الزراعة انخفض النمو إلى 3% من 4.8%، وبلغ معدل التضخم أكثر من 6% حتى الآن من سنة 2017[1].

ثالثا. المؤشرات الاجتماعية[*]: يمكن إجمال أهم هذه المؤشرات في الجزائر من خلال النقاط التالية:

- **الصحة:** يعتبر النظام الصحي الحلقة الرئيسية في عملية التنمية، بحيث لا يمكن أن تكون هذه الأخيرة في قطاع ما دون القطاعات الأخرى، ونظرا لما أصبح يعاني منه النظام الصحي في الجزائر من مشاكل سواء داخلية أو خارجية، كانعكاس لتدهور الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، أصبح من الضروري تغيير الوضع وإعادة إصلاحه[2].

---

[1] البنك الدولي، "الجزائر: الآفاق الاقتصادية، أكتوبر 2017"، متاح على الرابط:
http://www.albankadawli-org/ar/country/algeria/publication/algeria_economic_outlook-october-2017.

تم تصفح الموقع يوم 2018/01/10 الساعة 17:00

[*] المؤشرات الاجتماعية: منذ ما يقارب نصف القرن قام الباحثون والخبراء بتطوير وسائل جديدة لقياس الأداء الاجتماعي أو السياسات الاجتماعية، ولقد تم التذكير بأهمية المؤشرات الاجتماعية للقرن 21 من قبل Fitoussi Sen. Stiglitz. حيث اعتبرت هذه المؤشرات كناتج لانطلاقة متعددة التخصصات مرت عبر العديد من التحديات المنهجية المعرفية، والفلسفية تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة الخطط والسياسات والأهداف أو لتقييم النتائج، ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عديدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية.

[2] رشيد سعيدان وعلي بوهنة، "واقع الخدمات الصحية من خلال الإصلاحات"، **مجلة البشائر الاقتصادية** 01(2014): ص ص. 2-3.

فانتهجت الجزائر سياسات مختلفة في إطار إصلاح المنظومة الصحية، كسياسة السكان وبرامج الصحة الإنجابية، والخريطة الصحية الجديدة، واستراتيجية النوع الاجتماعي والتي حققت نتائج معتبرة في مجال صحة الأمومة، وفيات الأمهات والأطفال والتكفل بالأشخاص المسنين الذين يستفيدون من الخدمات المجانية بما فيها الدواء[1].

ويتضح لنا من خلال الخطة الخماسية 2015-2019 أنه تم توجيه معظم الأموال إلى إنشاء أكثر من1500 مرفق صحي في سنة 2015، وأكدت الحكومة أنها خصصت4.85 مليارات أورو للقطاع كجزء من مخطط لبناء 10 مستشفيات وتجديد المرافق القائمة، كما أدى الاستثمار العام إلى جانب ظهور عيادات خاصة تستهدف أمراضا معينة كأمراض القلب والأوعية الدموية، إلى تعزيز خدمات الرعاية الصحية في الجزائر إلى حد كبير، وقد بات قطاع الصحة العامة يمثل 80% من الإنفاق الصحي في البلاد، حيث بلغ هذا الإنفاق حوالي4.02 مليار دولار سنة 2016.

بالإضافة إلى هذا فإن المخطط التوجيهي للصحة لفترة 2009-2025 يتوقع استثمارات تقدر بـ 20 مليار أورو لبناء مرافق صحية جديدة، وتحديث المستشفيات القائمة كما سبق الذكر كما تعتزم الخطوط العريضة لهذا البرنامج إنجاز 172 مستشفى45 مجمعا صحيا متخصصا 377 مستوصفا، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة لتدريب شبه الطبي وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة[2].

- **التعليم:** أكدت البحوث في مجملها على أهمية التعليم في تجسيد أهداف التنمية واعتبرت ذلك بمثابة استثمار في رأس المال البشري، فالتعليم يعود على الأفراد بجملة من المزايا المادية وغير المادية، إذ تبين أنه يساهم في رفع الإنتاجية وزيادة مستويات الأجور، كما يساهم في

[1] شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012)، ص.336.

[2] ديان الديب، "القطاع الصحي في الجزائري"، **المستشفى العربي**، جويلية 2017، متاح على الرابط التالي: http://thearabhospital.com/ تم تصفح الموقع يوم: 2018/01/11 على الساعة 8:47

تحسين المستوى الصحي للأفراد وارتقائهم في السلم الاجتماعي ...إلخ، أما بالنسبة للدولة فإنه يعزز النمو الاقتصادي ويقلص الفقر والفروقات الاجتماعية[1].

كما أكد التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية أن التعليم التمهيدي في البلدان العربية يعاني من نقص في الاستثمار وعدم تقدير الأهمية الفعلية، ونقص في الموارد البشرية حيث أن محدودية هذه الأخيرة في القطاع العام، أدت إلى ارتفاع حصة المدارس الخاصة من معدل الالتحاق ببرامج التعليم ما قبل المدرسة، إذ بلغت 76% في هاته البلدان مقابل متوسط عالمي قدره 33%، وفي المقابل فإن البلدان العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تنفق على التعليم بأكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 20% من مجموع ميزانية الحكومة بالإضافة إلى مجانية التعليم بكافة مستوياته[2].

وحسب مؤشر جودة التعليم العالمي لسنة 2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، فإن الجزائر احتلت المركز 11 عربيا في المستويين الجامعي والابتدائي[3] والشكل التالي يوضح لنا ترتيب الجزائر حسب مؤشر جودة التعليم.

---

[1] ايمان بودير وفيصل مختاري، "المؤشرات الاجتماعية لتقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر: مؤشر التعليم" **Revue Algérienne d'Economie et du Management** 02 (2017) : p.51.

[2] الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015، ص- ص. 18-21.

[3] ن .ب، "ترتيب الجزائر وفق تقرير "دافوس" حول جودة التعليم عالميا وعربيا"، سبتمبر 2017، **الجزائر 24**، متاح على الرابط التالي:
http://aljazair24.com/author/newfel
تم تصفح الموقع يوم: 2018/01/11 على الساعة 10:26

شكل رقم(03): ترتيب الجزائر حسب مؤشر جودة التعليم

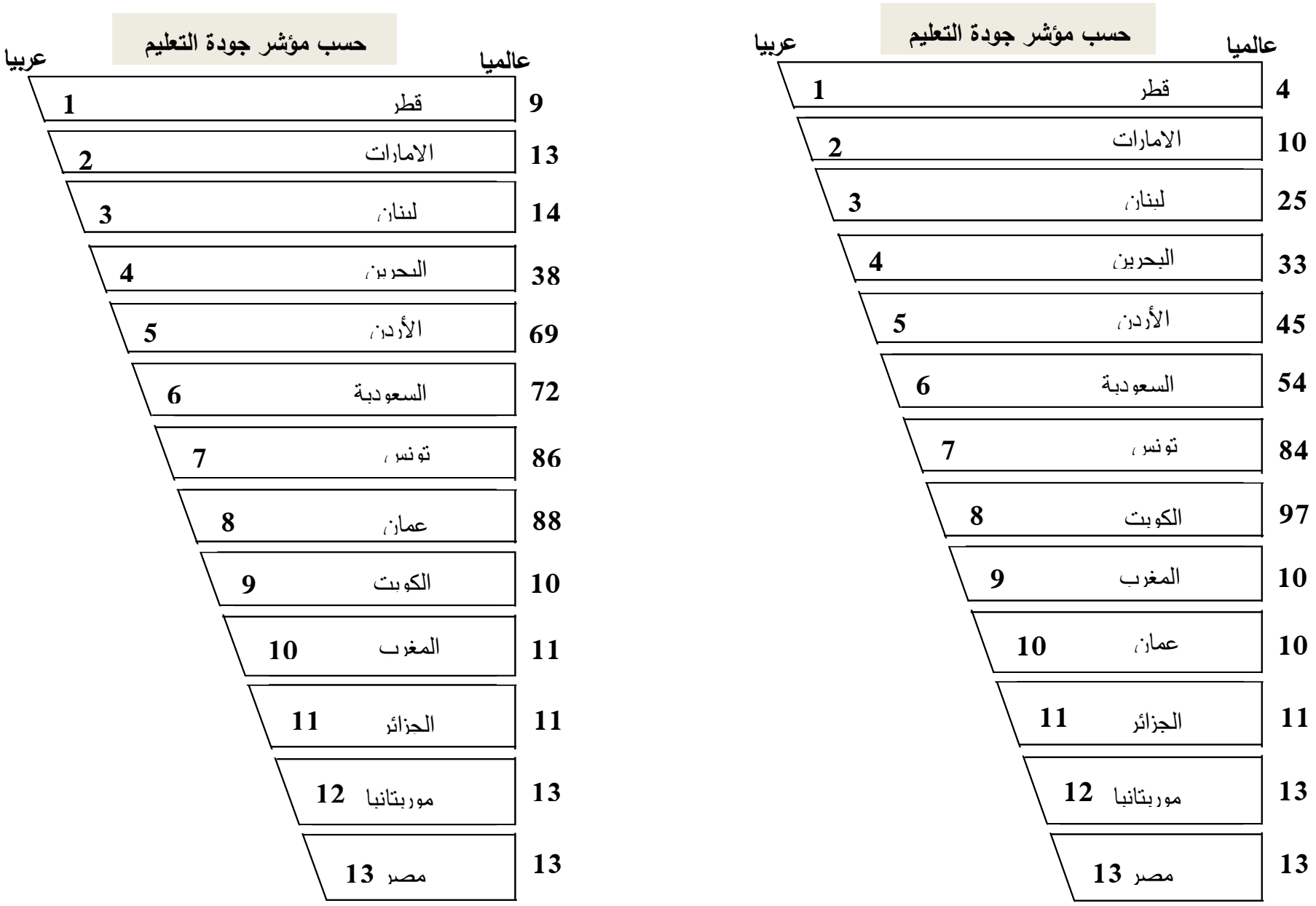

المصدر: ن .ب، "ترتيب الجزائر وفق تقرير "دافوس" حول جودة التعليم عالميا وعربيا"، المرجع السابق.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن الجزائر احتلت المرتبة 119 عالميا في مؤشر جودة التعليم الجامعي، والرتبة 113 عالميا في مؤشر جودة التعليم الابتدائي، كما احتلت المرتبة 11 عربيا لكلا المؤشرين، وهذا يدل على التطور الملحوظ للجزائر في مجال التعليم خاصة وأن تقرير "دافوس" استثنى 06 دول عربية لافتقارها لمعايير الجودة في التعليم.

- **مكافحة الفقر والبطالة:** انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد كانت تلك السياسات والاستراتيجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات، التي تحدد درجة تفشي عمق الفقر[1]، ومن بين هذه السياسات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وبرنامج دعم النمو 2005-2009 وأيضا البرنامج الخماسي 2010-2015 وهي برامج تم التطرق إليها سابقا، بالإضافة إلى هذه البرامج وضعت الجزائر أيضا مجموعة من المخططات نذكر منها:
- وضع المخطط الوطني لمحاربة الفقر والتهميش الذي تم إعداده من قبل وزارة التشغيل والتضامن الوطني سنة 2001، وهو يعكس إرادة الحكومة في تجسيد جهودها لتحسين ظروف معيشة المواطنين الأكثر فقرا.
- إنجاز خارطة الفقر في الجزائر من قبل وزارة التضامن الوطني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الوطنية للتهيئة والتعمير في ماي 2001[2].

أما فيما يخص البطالة فكما هو معروف أن الأداء الاقتصادي الجيد يرتبط دائما بتقليص معدلات البطالة، حيث تراجعت هذه المعدلات في الجزائر لتصل سنة 2008 إلى 11.3% ولا تزال هذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلاتها على المستوى العالمي والتي تقدر بـ 5.7%، ووصلت في شهر أفريل 2017 إلى 12.3% حسب الديوان الوطني للإحصائيات[*]، فيمكن

---

[1] فطيمة حاجي، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014" (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014)، ص.159.

[2] وداد عباس، "سياسة مكافحة الفقر: دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية** 01(2013): ص.161.

[*] الشروق أونلاين، ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر خلال 2017، **موقع الشروق أونلاين**، 2017/08/13، متاح على الرابط: http://www.echouroukonline.com/ara/articles/531450.html

إرجاع تحسن هذه النسبة مقارنة بالسنوات الماضية إلى عدة عوامل منها المساهمة الايجابية للقطاع الخاص في التشغيل، وزيادة نسبة السماح بمشاركة المرأة في سوق العمل، والتي كانت سابقا مهما في رفع نسبة البطالة إضافة إلى تحسن الوضع الاقتصاد عموما[1].

تم تصفح الموقع يوم 2018/01/11 على الساعة 15:05

[1] علي لزعر وعبد الحليم وجدي، "تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة" ،**مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية** 34 (2013): ص.72.

المبحث الثاني: إدماج الحوكمة ضمن السياسات البيئية في الجزائر

شهد القطاع البيئي في الجزائر تشكيلات متعددة ومتنوعة، سواء من ناحية التشريعات التي عرفت مجموعة من القوانين، أو من ناحية الوزارات التي لم تعرف استقرار بحيث تم انتقال البيئة عبر قطاعات مختلفة، وهو ما أثر سلبا على تطبيق سياسة بيئية واضحة المعالم مما أدى إلى تأخر تطبيق مبادئ الحوكمة في هذا القطاع.

المطلب الأول: التشريعات والقوانين البيئية في الجزائر.

شهد التشريع البيئي عدة تطورات منذ الاستقلال*، إلا أن هذه الترتيبات القانونية والتنظيمية في ميدان البيئة، تعززت خلال السنوات الأخيرة من خلال إصدار أولويات استراتيجية للبيئة والتنمية المستدامة، ويمكن تتبع هذا التطور من خلال ما يلي:

أولا: مرحلة ما بعد الاستقلال: بالرغم من حداثة الاستقلال إلا أن الاهتمام بالبيئة وحمايتها لم يغب تماما، حيث صدرت تشريعات تتعلق ببعض جوانب حماية البيئة، وهي:

- مراسم تنظيمية: تتعلق بحماية الساحل[1].
- مراسم متعلقة بالحماية الساحلية للمدن[2].
- إنشاء لجنة المياه[3].

* قبل الاستقلال فالجزائر كان مصيرها هو مصير أية دولة مستعمرة تتداول عليها القوانين والأنظمة الاستعمارية لكن لما يتعلق الأمر بقواعد حماية البيئة فإن المستعمر الفرنسي يأبى تطبيقها في الأراضي الجزائرية لأن هذا يتعارض ومصالحه الاستعمارية، فالجزائر بالنظر لما تتمتع به من ثروات وموارد طبيعية مهدت للمستعمر باستغلالها، فأدى هذا الطمع إلى استنزاف الموارد البيئية، ومن ذلك الثروة الغابية حيث تعرضت لقطع الأشجار وحرق الغابات، كما قام المستعمر بعمليات الحفر الهمجية رغبة منه في الحصول على الثروات المعدنية مما أدى إلى تعكير طبقات المياه الجوفية وتشويه السطح، كما قام أيضا المستعمر بإنشاء المستوطنات على حساب الأراضي الفلاحية.

[1] المرسوم رقم 73/63 المؤرخ في 04 مارس 1963، المتعلق بحماية الساحل، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13.

[2] المرسوم رقم 478/63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963، المتعلق بحماية الساحل، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 98.

[3] المرسوم رقم 38/67 المؤرخ في 24 جويلية 1963، المتعلق بإنشاء لجنة المياه، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52.

في سنة 1967 تم صدور أول تشريع يتعلق بتنظيم الجماعات الإقليمية، وصلاحيتها وهو قانون البلدية إلا أنه لم يبين صراحة الحماية البيئية، حيث اكتفى فقط بتبيان صلاحيات المجلس الشعبي البلدي باعتباره يسعى إلى حماية النظام العام[1].

أما قانون الولاية الصادر سنة 1969 فيمكن القول بشأنه انه يتضمن شيئا عن حماية البيئة وهذا من خلال نصه على التزام السلطات العمومية بالتدخل لمكافحة الأمراض المعدية الوبائية[2].

أما في السبعينات فقد بدأت تظهر بعض البوادر التشريعية التي تجسد اهتمام الجزائر بحماية البيئة، حيث تم إنشاء اللجنة الوطنية للبيئة كهيئة استشارية تقدم اقتراحاتها في مجال حماية البيئة[3].

فعدم صدور قانون خاص بحماية البيئة خلال هذه المرحلة لا يعود فقط لحداثة استقلال الجزائر بل أيضا يعود إلى حداثة تبلور مسألة حماية البيئة كمفهوم جديد على المستوى الدولي، وذلك بانعقاد مؤتمر ستوكهولم 1972.

ثانيا. مرحلة الولادة (البروز): في سنة 1983 صدر قانون حماية البيئة الذي تضمن المبادئ العامة لمختلف جوانب حماية البيئة، ويعد هذا القانون نهضة قانونية في سبيل حماية البيئة والطبيعة من جميع أشكال الاستنزاف، وقد فتح ذات القانون المجال الواسع للاهتمام بالبيئة.

شكل القانون رقم 03/83 القاعدة الرئيسية للمنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجال البيئة كما أشار القانون إلى السياسة الواجب إتباعها في مجال حماية البيئة، وعليه فإن هذا القانون

[1] الأمر رقم 73/67 المؤرخ في 08 جانفي 1967، المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06.

[2] الأمر رقم 38/69 المؤرخ في 23 ماي 1969، المتعلق بقانون الولاية، الجريد الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، ص.36.

[3] المرسوم رقم 156/74 المؤرخ في 12 جويلية 1974، مرجع سبق ذكره، ص.310.

يقرر الحماية للموارد الطبيعية ليحقق لها إمكانية التجديد والاستخلاف، وهذا ما يعطيها قيمة استعمالية عالية[1].

أما فيما يخص المبادئ العامة الثلاثة التي ارتكز عليها المشرع الجزائري في قانون 03/83 المتعلق بالبيئة، فهي تتمثل في الأسس التي ينطلق منها المشرع في رؤيته لمعالجة التلوث[2]:

- حماية البيئة بحد ذاتها تشكل مطلبا أساسيا للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- المحافظة على الإطار المعيشي للسكان يعتبر النتيجة لوجود التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي، ومتطلبات حماية البيئة، أو بعبارة أخرى مراعاة التوازن الضروري بين مقتضيات التنمية الاقتصادية ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على محيط معيشة السكان.
- تدخل الدولة ضرورة واجبة ومشروعة لتجديد شروط إدماج المشاريع في البيئة من أجل وضع ضوابط تضمن احترام السياسة التنموية التي رسمتها، ويمكن تلخيص أهم ما جاء في قانون 03/83* في الشكل التالي:

[1] أحمد لكحل، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)، ص.56.

[2] أحمد لكحل، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة** ، المرجع السابق، ص.57.

* للمزيد من التفصيل انظر: القانون رقم 03/83، المؤرخ في 05 فيفري 1983، المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06.

شكل رقم (04): مضمون القانون رقم 03/183

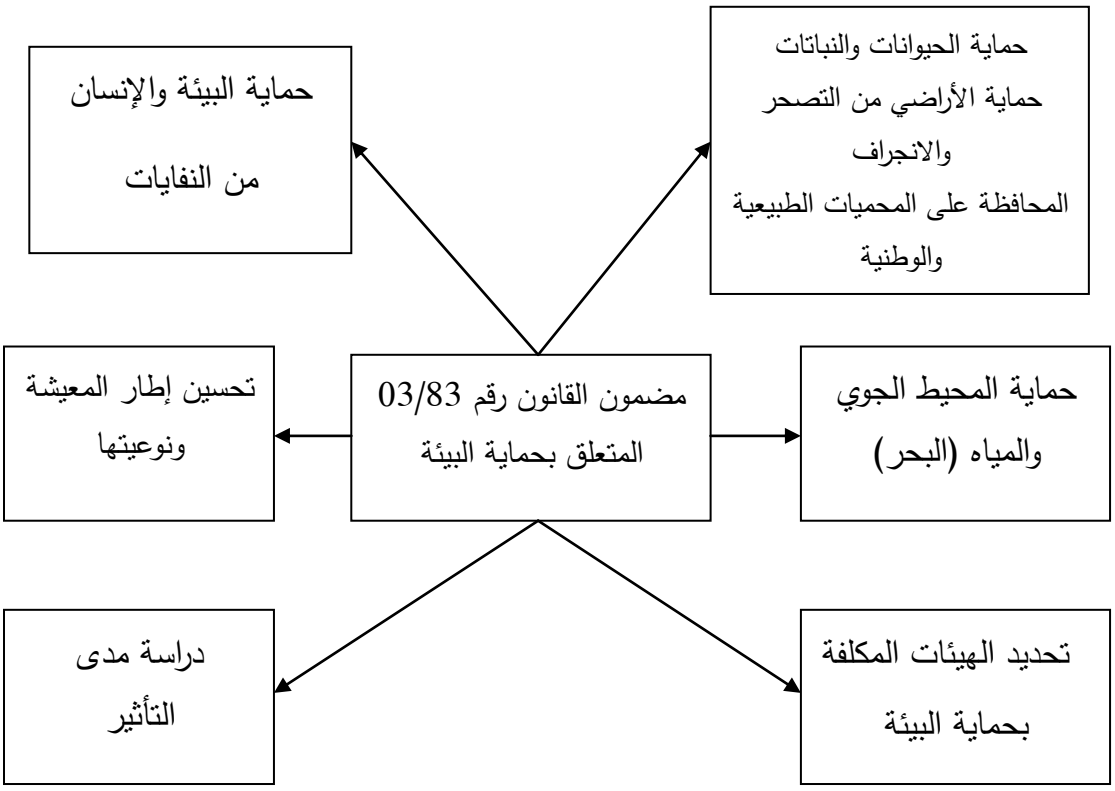

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجريدة الرسمية.

إذن يعتبر قانون 03/83 أول قانون يتناول المسائل البيئية المتخصصة دولية كانت أو محلية وبصدوره أصبحت الجزائر من الدول النامية، التي تتوفر على تشريع يغطي الجوانب الرئيسية لحماية البيئة، كما أصبح هذا القانون يدمج الانشغالات البيئية في مسار التنمية الوطنية*.

انبثقت عن هذا القانون أيضا العديد من النصوص التنظيمية والتي تصب في مجملها حول تنفيذ السياسة الوطنية لحماية البيئة، ومحاولة ترشيد استغلال الموارد الطبيعية بطرق عقلانية، ومن أهم هذه النصوص نذكر[1]:

* التنمية الوطنية هي عملية إحداث تغييرات هيكلية من خلال تحفيز القدرة، والطاقة الإنتاجية للأفراد وحسن الاستفادة من جهودهم، كما تسعى إلى التركيز على كل ما يعاني منه المجتمع، وتحديد نقاط الضعف في كافة القطاعات والمجالات سواء سياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، والعمل على استغلال طاقات الافراد بالشكل الذي يعالج الضعف والقصور في هذه القطاعات.

[1] من إعداد الباحثة.

- المرسوم رقم 458/83، المؤرخ في 23 جويلية 1983، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للحظائر الوطنية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد31.
- المرسوم رقم 509/83، المؤرخ في 20 أوت 1983، المتعلق بأصناف الحيوانات غير الأليفة المحمية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد35.
- المرسوم رقم 378/84، المؤرخ في 15 ديسمبر 1984، المتعلق بتحديد شروط التنظيف وجمع النفايات الحضرية الصلبة ومعالجتها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد66.
- المرسوم رقم 143/87، المؤرخ في 16 جوان 1987، المتعلق بتحديد قواعد تصنيف الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية وضبط كيفيتها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد25.
- القانون رقم 08/90 المؤرخ في 11 أفريل 1990، المتضمن قانون البلدية والقانون رقم 09/90 المؤرخ في 11 أفريل 1990، المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد15.
- القانون رقم 29/90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد52، المعدل بالأمر 04/05 المرخ في 14 أوت 2004، الجريدة الرسمية، العدد 51.
- المرسوم رقم 78/90، المؤرخ في 27 فيفري 1990، المتعلق بدراسة التأثير على البيئة الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد10.
- المرسوم رقم 79/90، المؤرخ في 27 فيفري 1990، المتضمن نقل المواد الخطيرة الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد10.
- المرسوم الرئاسي، رقم 465/94، المؤرخ في 25 ديسمبر 1994، المتضمن إحداث مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستدامة، ويحدد صلاحياته وتنظيمه وعمله الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد01.

- المرسوم التنفيذي رقم 107/97 المؤرخ في 12 أفريل 1995، المتعلق بتحديد تنظيم المديرية العامة للبيئة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد23.

إذن ما نخلص إليه من خلال هذا القانون وما تبعه من مراسيم تنفيذية، والتي ذكرنا أهمها وليست كلها فإنه يعتبر الركيزة والقاعدة الرئيسية، التي اعتمدتها الجزائر في ظل المنظومة التشريعية والتنظيمية كاستراتيجية لحماية البيئة ولمدة طويلة، إلا أن هذا القانون ومع التطورات التي عرفتها المشكلات البيئية في التسعينات، والتي تختلف عن سابقتها وهي أكثر تهديدا للبيئة لم يعد قادرا على التكيف مع هذه المشكلات، بالإضافة إلى أنه لم يعط مرونة للعمل الجمعوي في إطار حماية البيئة وهو ما أدى إلى ضرورة تحديثه.

ثالثا. مرحلة النضوج: تم إلغاء أحكام القانون رقم 03/83 الذي أعتبر في السابق الركيزة الأساسية لفترة الثمانينات والتسعينات في مجال إدارة البيئة وحمايتها، وتم إصدار قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[1].

يعتبر قانون 10/03 نقطة تحول ايجابية في إطار التكفل بحماية البيئة من خلال ما تضمنه من مبادئ وأهداف تجسد حماية أفضل للبيئة، بما يتناسب ومتطلبات التنمية المستدامة ومبادئها ومن أهداف هذا القانون ما يلي[2]:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- ترقية التنمية الوطنية المستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك لضمان الحفاظ على مكوناتها.
- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاءا.
- تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

---

[1] القانون رقم 10/03، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد43.

[2] القانون رقم 10/03، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص.09.

كما نص أيضا هذا القانون على مجموعة من المبادئ العامة نذكر منها[1]:

- **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي:** الذي ينبغي بمقتضاه على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.
- **مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية:** الذي ينبغي بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء، الهواء والأرض، وباطن الأرض التي تعتبر في كل الحالات جزء لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب أن لا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق التنمية المستدامة.
- **مبدأ الاستبدال:** الذي يمكن بمقتضاه استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها ويختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة، ما دامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.
- **مبدأ الإدماج:** دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.
- **مبدأ الحيطة:** وهو ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية سببا في تأخير إتخاذ التدابير الفعلية، والمناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة.
- **مبدأ الملوث الدافع:** الذي يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث.
- **مبدأ الإعلام والمشاركة:** لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة[2].

من خلال قراءتنا لقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نجد أن الجزائر انتهجت سياسة تتماشى ومقتضيات العصر، بضرورة إدراج البيئة وربطها بالتنمية المستدامة بالإضافة إلى إيجاد إدارة قادرة على تسيير الموارد الطبيعية، وبالتالي من أجل فعالية هذا

[1] القانون رقم 10/03، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص. 09.

[2] القانون رقم 10/03، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص. 09.

القانون فيعترض وجود تعاون وتنسيق بحيث يكون هناك اتفاق موحد حول حماية بيئة موحدة، وتكون هذه الحماية وفق خطة ارتيادية عالمية وإقليمية من أجل إدارة بيئية.

كما أن هذا القانون حاول تخفيف التأثيرات السلبية لتدهور البيئة على مختلف الأوساط ويعمل على تقريب الانتقال الاقتصادي من الانتقال البيئي، بهدف إرساء الجزائر في طريق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تدعيم الإطار القانوني والتنظيمي، وبناء القدرات المؤسساتية المؤهلة وإدخال الأدوات الاقتصادية والمالية، من أجل إدارة بيئية دائمة تعمل على المدى البعيد من أجل الأجيال القادمة، إلا أن هذا القانون وقع في العديد من المرات في ثغرات قانونية لم ينتبه لها المشرع، فعلى سبيل المثال فيما يخص مبدأ الملوث الدافع بالرغم من أنه مبدأ عالمي قانونيا، إلا أنه بقى بعيد التنفيذ في المجتمع الجزائري الذي لا يتوفر على ثقافة من يلوث يدفع، بل العكس التلوث مجانا أما معالجته أو الكف عنه يبقى معضلة العصر، وأن تلك المخالفات فهي مخالفات مالية وليست ردعية[1].

المطلب الثاني: الاطار المؤسساتي لقطاع البيئة في الجزائر.

إن الإطار المؤسساتي لقطاع البيئة في الجزائر عرف تشكيلات متعددة ومتنوعة، مما جعله تابعا لعدة قطاعات مثل: الري، الغابات، الفلاحة، البحث العلمي، الثقافة، السياحة.

- **اللجنة الوطنية للبيئة:** تم إنشاؤها في 1974/07/12 بموجب المرسوم رقم 74-156 وهي هيئة مكونة من عدة لجان لميادين مختلفة، كما تقدم اقتراحات حول المكونات الرئيسية للسياسة البيئية للهيئات العليا للدولة[2]، إن هذه اللجنة لم تحدد صلاحيتها إلى بعد مرور سنة كاملة من إنشائها، وذلك بموجب القرار المؤرخ في 09 أفريل 1975، والذي تضمن تنظيم وتسيير الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة، بالرغم من هذا لم تشهد فاعليته في الميدان حيث تم إنهاء مهامها بعد ذلك بسنتين دون أن تضع برنامجا أو مخططا وطنيا لتحديد كيفية التدخل لحماية البيئة[3].

---

[1] مليكة بوضياف، "إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر"(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2006)، ص.97.

[2] المرسوم رقم 156/74 المؤرخ في 12 جويلية 1974، المتضمن إنشاء لجنة وطنية للبيئة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 59، ص.808.

[3] محمود الأبرش، مرجع سبق ذكره، ص.120.

• **مديرية البيئة ضمن مخطط الوزارة:** عندما تم إنهاء مهام اللجنة الوطنية للبيئة، بموجب المرسوم رقم 77-119 المؤرخ في 1977/08/15، تم تحويل الصلاحيات البيئية إلى مديرية البيئة، والتي كانت تحت وصاية وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة[1].

• **مديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها:** تم إلغاء مديرية البيئة في شهر مارس 1981 واستحدثت مديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها، التي كانت تحت وصاية كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي، وذلك بموجب المرسوم رقم 81/49 المؤرخ في 1981/03/23، وكان دور المديرية يتمثل في المحافظة على التراث الطبيعي كالحدائق والمجمعات الطبيعية والحيوانات والموارد البيولوجية الطبيعية.

• **وزارة الري والبيئة والغابات:** تم تحويل المصالح المتعلقة بحماية البيئة من كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي إلى وزارة الري والبيئة والغابات، من خلال المرسوم رقم 12/84، حيث أوكلت مهمة حماية البيئة إلى نائب مكلف بالبيئة والغابات، وبالرغم من إسناد المهمة له إلى جانب صدور القانون 03/83 المتعلق بحماية البيئة إلا أنها لم تعمر طويلا تحت سقف وزارة الري[2].

• **وزارة الداخلية والبيئة:** قبل تحويل المصالح البيئية إلى وزارة الداخلية سنة 1988 فقد تم نقل بعض الاختصاصات المتعلقة بحماية البيئة إلى وزارة الفلاحة.

• **كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي:** تم نقل الاختصاصات البيئية إلى كتابة الدولة للبحث العلمي سنة 1992، وفي سنة 1993 تم إلغائها وإلحاق الاختصاصات البيئية بوزارة الجامعة بموجب المرسوم رقم 235/93 المؤرخ في 1993/10/10[3].

---

[1] المرسوم رقم 119/77 المؤرخ في 19 أوت 1977، المتضمن إنهاء نشاطات اللجنة الوطنية للبيئة، وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64، ص924.

[2] محمود الأبرش، مرجع سبق ذكره، ص.122.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 235/93 المؤرخ في 1993/10/10، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية للجماعات المحلية والبحث العلمي، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد65.

• **وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة:** تم مرة أخرى إنشاء المديرية العامة للبيئة وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 248/94 المؤرخ في 1994/08/10[1]. وهنا تم إعطاء أولوية كبيرة حيث هذه المديرية المهام التالية:

- تحديد القواعد الرامية للمحافظة على الأوساط التي تعتبر عرضة للتلوث.
- إعادة المدونات الخاصة بالمنشآت الصناعية والمواد الخطرة على البيئة والصحة.
- تقنين شروط وكيفية نقل ومعالجة النفايات.
- إجراء جرد للمواقع الطبيعية وإنشاء تطوير حدائق التسلية والساحات الخضراء.
- مشاركة كل الوزارات المعنية بالقواعد الرامية إلى المحافظة على الأوساط الطبيعية سواء نباتية أو حيوانية[2].

• **كتابة الدولة المكلفة بالبيئة:** أنشئت بموجب المرسوم رقم 01/96 المؤرخ في 1996/01/05[3]، وقد وضع تحت وصاية هذه الكتابة المديرية العامة للبيئة بمجموعة من الصلاحيات نذكر منها[4]:

- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار.
- المحافظة على الأوساط الطبيعية ووقايتها من أشكال التدهور.
- المصادقة على دراسات مدى التأثير على البيئة.
- ترقية أنشطة الإعلام والتربية والتحسين البيئي.

• **وزارة تهيئة الإقليم والبيئة:** تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09/01 المؤرخ في 2001/01/08[1]، وتتكون هذه الوزارة من 05 مديريات وهي كالتالي:

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 248/47، المؤرخ في 10 أوت 1994، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والإصلاح الإداري، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، ص20.

[2] علي سعيدات، **حماية البيئة من التلوث بالمواد الاشعاعية والكيميائية**، ط.1(الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، د س ن)، ص.222.

[3] المرسوم الرئاسي رقم 01/96، المؤرخ في 05 جانفي 1996، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 01، ص.06.

[4] محمود الأبرش، مرجع سبق ذكره، ص. 123.

شكل رقم (05): المديريات الفرعية لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة

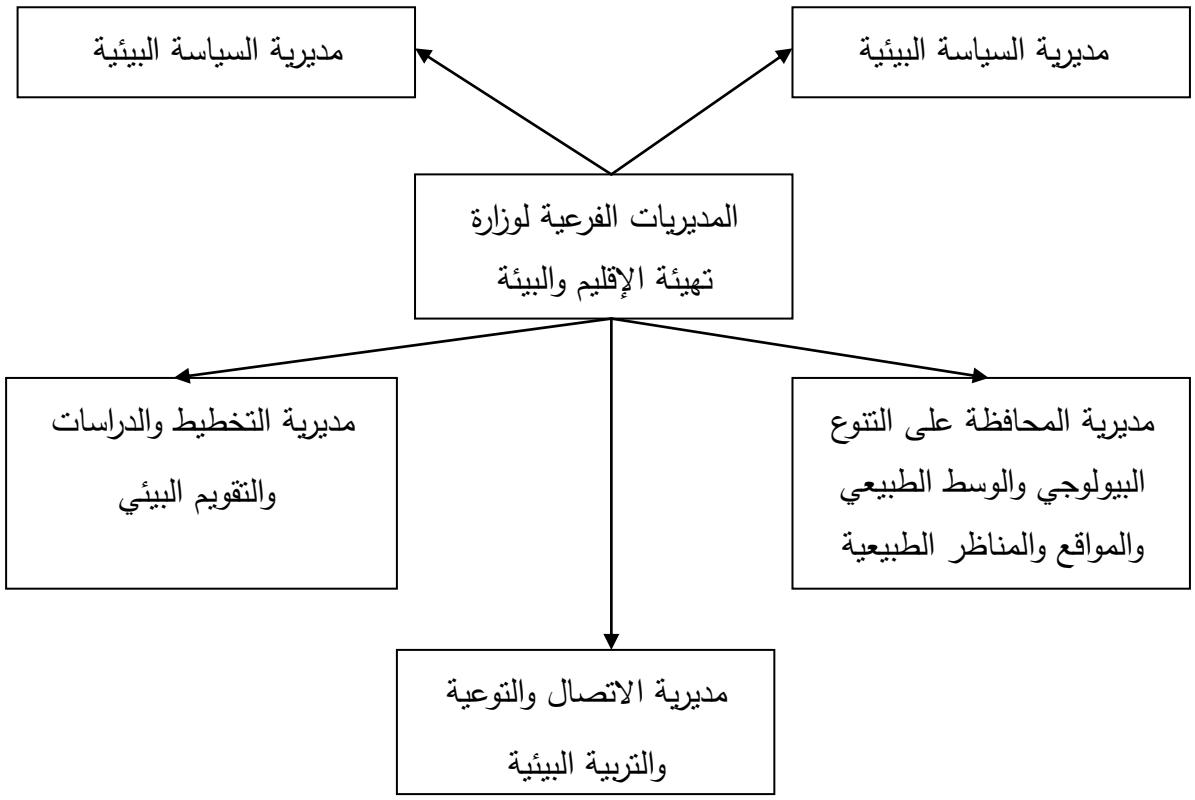

المصدر: من إعداد الباحثة

فانطلاقا من هذه المديريات الفرعية لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة فإن الصلاحيات المخولة لها وما جاء في المادة رقم (02) من المرسوم المذكور أعلاه، هي: الوقاية من التلوث والأضرار في الوسط الصناعي والحضري والمحافظة على التنوع البيولوجي، رصد حالة البيئة ومراقبتها تسليم التأشيرات والرخص في ميدان البيئة، لكن سرعان ما تميزت هذه المرحلة بإعادة صياغة تسمية جديدة لها وهي: وزارة التهيئة العمرانية والبيئة.

وبقيت على حالها بهذه التسمية إلى غاية التعديل الحكومي لسنة 2007، الشيء البارز في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2007، هو صدور ثاني قانون للبيئة بعد القانون الأول 03/83 هو قانون 10/03، وأدمجت هنا البيئة مع السياحة في وزارة واحدة تحت تسمية وزارة التهيئة

[1] المرسوم التنفيذي رقم 09/01، المؤرخ في 07 جانفي 2001، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 04.

العمرانية والبيئة والسياحة[1]، حيث دامت هذه الوزارة ثلاث سنوات ليتم إعادة صياغة تسمية الوزارة مجددا إلى وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، وتم فصل قطاع السياحة عن البيئة وهذا بموجب المرسوم الرئاسي 149/10[2]، لتمتد إلى غاية 2012.

في بداية سبتمبر 2012 تم إعادة تسمية الوزارة مع إضافة المدينة لتصبح تحت تسمية وزارة التهيئة العمرانية والبيئية والمدينة، بموجب المرسوم الرئاسي 326/12[3]، لكنها لم تدم طويلا لتعاد الصياغة، وتصبح وزارة التهيئة العمرانية كما في السابق وتبقى تحت هذه التسمية بموجب المرسوم 154/14 المؤرخ في 5 ماي 2014[4].

جدول رقم (04): تطور البناء المؤسساتي لقطاع البيئة في الجزائر

السنة	الجهاز
1974	اللجنة الوطنية للبيئة
1977	وزارة الري وإصلاح الأراضي وحماية البيئة
1981	كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي
1983	الوكالة الوطنية لحماية البيئة
1984	وزارة الري والبيئة والغابات
1988	وزارة الفلاحة
1990	كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي
1994	وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الزراعي
1996	كتابة الدولة المكلفة بالبيئة

[1] المرسوم الرئاسي رقم 173/07 المؤرخ في 04 جوان 2007، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 149/10 المؤرخ في 28 ماي 2010، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 36.

[3] المرسوم الرئاسي رقم 326/12 المؤرخ في 04 سبتمبر 2012، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 49.

[4] المرسوم الرئاسي رقم 154/14 المؤرخ في 05 ماي 2014، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 26.

2000	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة
2002	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة
2004	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة (إعادة التسمية السابقة لها)
2007	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة
2010	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة (إعادة التسمية)
2012	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة
2016	وزارة الموارد المائية والبيئة وزارة البيئة والطاقات المتجددة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجريدة الرسمية.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن الإطار المؤسساتي لقطاع البيئة في الجزائر عرف تشكيلات متعددة ومتنوعة، وهو ما يوضح عدم الاستقرار القطاعي خاصة في فترة ما بين منتصف السبعينات إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي، وهذا أثر سلبا على عملية تطبيق سياسة بيئية واضحة المعالم، ويبرز هذا الأمر أكثر في انتقال البيئة عبر قطاعات مختلفة، ويعود ذلك إلى عدم وضوح الرؤية حول وضع سياسة حقيقية في مجال البيئة، إلا أن هذا الوضع بدأ يتغير في نهاية التسعينات، وذلك باعتماد سياسة بيئية رشيدة الناتجة عن المشاركة في الاتفاقيات الدولية من جهة، وإسناد المهام البيئية إلى إدارات وهيئات وطنية تقوم بإجراء دورها في حماية البيئة، سواء كانت رسمية أو غير رسمية وهو ما سيتم تفصيله في المبحث الثالث من نفس الفصل.

المطلب الثالث: أدوات السياسة البيئية في الجزائر

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم أدوات السياسة البيئية في الجزائر، وما يمكن الإشارة إليه أن هذه الأدوات تنقسم إلى أدوات تنظيمية وأخرى اقتصادية.

أولا: الأدوات التنظيمية: فيما يخص هذه الأدوات فقد تم التطرق إليها في المطلب السابق أين تم الحديث عن أهم المؤسسات (الوزارات) المساهمة في تنفيذ السياسات البيئية، بالإضافة إلى

التشريعات البيئية لذا سيتم الحديث عن الهيئات التي تم إنشاؤها في الجزائر، والتي جاءت لضبط اكثر للاطار المؤسساتي في مجال حماية البيئة، نذكر منها:

• **المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة**[*]: وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ومن أهم اختصاصاته وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية، كما يقوم بجمع المعلومات البيئية على الصعيد العلمي والتقني والإحصائي ومعالجتها وإعدادها وتوزيعها، بالإضافة إلى جمع المعطيات والمعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة وأيضا نشر المعلومة البيئية وتوزيعها[1].

• **الوكالة الوطنية للنفايات**[2*]: هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن أهم اختصاصات الوكالة هي تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات، معالجة المعطيات والمعلومات الخاصة بالنفايات، أيضا المبادرة بإنجاز الدراسات والأبحاث والمشاريع التجريبية والمشاركة في انجازها، كما تبادر بوضع برامج تحسيسية وإعلامية والمشاركة في تنفيذه[3] [***]

•**المحافظة الوطنية للساحل:** وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، من أهم اختصاصاتها أنها نظام إعلام شامل يستند إلى مقاييس تقييمية، تسمح بمتابعة تطور الساحل بصفة دائمة، وإعداد تقرير عن وضعية الساحل ينشر كل سنتين، السهر على صون وتثمين الساحل

---

[*] يدير المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة مجلس إدارة ويسيره مدير عام ويساعده مجلس علمي، الذي يبدي آراء وتوصيات فيما يخص محاور وبرامج الدراسات والبحث، برامج التبادل والتعاون العلميين.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 115/02، المؤرخ في 03 أفريل 2002، المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد22.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 175/02، المؤرخ في 20 ماي 2002، المحدد لاختصاصات الوكالة الوطنية للنفايات تشكيلها وكيفية عملها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد37.

[**] للمزيد من التفصيل أنظر: المرسوم رقم 158/98، المؤرخ في 17 ماي 1998، المتضمن انضمام الجزائر إلى اتفاقية بازل المنظمة للتحكم في نقل النفايات، وتم التوقيع على الاتفاقية في 22 مارس 1989 بسويسرا، وجاءت كرد فعل للإنتاج العالمي لمئات الأطنان الخطرة على صحة الإنسان والبيئة، والحاجة الماسة للتدابير الدولية اللازمة للتعامل مع نقل هذه النفايات عبر الحدود، ولضمان إدارتها والتخلص منها بطريقة سلمية بيئيا.

والمناطق الساحلية والأنظمة البيئية الموجودة بها، كما تقوم بتنفيذ التدابير التي يمليها التنظيم المعمول به لحماية الساحل والمناطق الساحلية، بالإضافة إلى ترقية برامج تحسيس الجمهور وإعلامه بالمحافظة على الفضاءات الساحلية واستعمالها الدائم وكذا تنوعها البيولوجي[1].

- **الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية:** تعتبر هذه الوكالة سلطة مستقلة تسهر على تسيير وإدارة المجال الجيولوجي والنشاط المنجمي، ومن بين اختصاصاتها نجد: مراقبة مدة احترام المؤسسات للفن المنجمي، توخيا لاستخراج الأفضل للمواد المعدنية الموافقة لقواعد الصحة، أيضا مراقبة الأنشطة المنجمية بطريقة تسمح بالمحافظة على البيئة، طبقا للمقاييس والأحكام المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما، بالإضافة إلى ممارسة مهمة شرطة المناجم وسلطة معاينة المخالفات، وكذا مراقبة تسيير واستعمال المواد المتفجرة والمفرقعات[2].
- **الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة***: وهي مؤسسة ذات طابع إداري وتقني وعلمي، ومن أهم اختصاصاتها إنشاء بنوك خاصة بالبذور، واقتراح اتخاذ التدابير من أجل المحافظة على رصيد السلالات النباتية، والوقاية من جميع أخطار التلوث الوراثي النباتي والمشاركة في التنظيمات الوطنية والدولية المرتبطة بحماية الطبيعة، بالإضافة إلى الحرص على المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية وتنميتها لاسيما الأنواع المهددة بالانقراض[3].

---

[1] محمد غريبي، "الضبط البيئي في الجزائر" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2014)، ص.64.

[2] القانون رقم 01/01، المؤرخ في 03 جويلية 2001، المتعلق بالمناجم، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35.

* تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 33/91، المؤرخ في 9 فيفري 1991، المتضمن إعادة تنظيم المتحف الوطني للطبيعة في الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 352/98، المؤرخ في 10 فيفري 1998، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد84.

[3] محمد غريبي، مرجع سبق ذكره، ص.67.

المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة: تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 332/95 وله صلاحيات واسعة في قطاع الغابات وحماية البيئة.[1]

ثانيا: الأدوات الاقتصادية: إن الإستراتيجية المتبناة في الجزائر في إطار حماية البيئة ارتكزت أساسا على مجموعة من الأدوات الاقتصادية كالجباية البيئية، الانفاق الحكومي وغيرها من الأدوات والتي سنعرضها كالآتي:

- **الجباية البيئية:** تعرف الجباية البيئية على أنها "مجموعة من الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة، وهذه الإجراءات تتضمن، ضرائب ورسوم وإتاوات، إجراءات ضريبة تحفيزية[2]"

➢ وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الجباية البيئية بأنها: "جملة الإجراءات الجبائية التي يتسم وعاؤها (منتوجات، خدمات، تجهيزات، إنبعاثات) بكونه ذو تأثير سلبي على البيئة[3]".

➢ كما تعرف على أنها :"نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية، وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير الحوافز الاقتصادية للأشخاص، والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا[4]"

من خلال هذه التعاريف فإن أول ضريبة أدخلت في الجزائر كانت من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة (TAPD)، لكن تجسيدها لم يتم إلا بعد استحداث عدة ترتيبات جبائية، من خلال قوانين المالية في سنة 2000 إلى غاية 2003[5]، ومن أهم هذه الرسوم نجد[6]:

---

[1] المرجع نفسه، ص.69.

[2] Conseil français des impôts, « un rapport sur la fiscalité et environnement », septembre, 2005, p2.

[3] Rapport de la commission des comptes et de l'économie de l'environnement sur la fiscalité liée à l'environnement, service des éditions de IFEN, Paris, 2003 , p11.

[4] هاجر غري ورشيد سالمي، "الجباية البيئية عنصر مفتاحي لحماية البيئة في الجزائر"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة** 33 (2016): ص.147.

[5] شراف براهيمي، "البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (20011–2011)"، **مجلة الباحث** 12(2013): ص. 101.

[6] سمير بن عياش، "السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي"، دراسة حالة ولاية الجزائر (1999–2009)" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة الجزائر 03، 2011)، ص.64.

- **الرسم على النفايات المنزلية:** تحدد من 500 إلى 1000 دج سنويا للعائلة وذلك وفقا لقانون المالية لسنة،2002 وقد نص قانون المالية لسنة 2003 على ترتيبات تحفيزية بخصوص الفرز الانتقائي وهذا يعاد 15% من الرسم عند تسليم التجهيزات القابلة للرسكلة.
- **الرسم التحفيزي لإنقاص المخزون من النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج:** أنشأ قانون المالية لعام 2002 أيضا رسما خاصا بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات، ومركز العلاج لتقليص النفايات الملوثة كيماويا عند المنبع، حيث حددت الرسم بمبلغ 24000 دينار للطن.
- **الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخاصة:** أسس قانون المالية لسنة 2000 رسما تحفيزيا على إنقاص النفايات الصناعية الخاصة بمبلغ 10500 دج/طن.
- **الرسم على الأكياس البلاستيكية:** أسس قانون المالية 2004 رسما على الأكياس المستوردة أو المنتجة محليا، ويوزع عائد الرسم 10.50 دج/كلغ للصندوق الوطني للبيئة.
- **الرسم المتعلق بالأنشطة الملوثة أو الخطرة على البيئة:** إبتداءا من قانون المالية لسنة 1992 أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة أو الخطرة على البيئة، وحسب قانون المالية لسنة 2002 فإن كل نشاط من النشاطات الخطرة أو الملوثة، فقد تم رفعها إلى 9000 دج بالنسبة للتجهيزات الخاضعة أنشطتها للتصريح، و20000 دج بالنسبة لتجهيزات المصنعة والتي تخضع إحدى أنشطتها إلى رخصة من رئيس المجلس الشعبي البلدي، و12000 دج بالنسبة لتجهيزات المصنعة التي تخضع إحدى أنشطتها إلى الوزارة المكلفة بالبيئة[1].
- **الرسم الخاص بالانبعاثات الجوية:** ويتضمن الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية وأنشئ بموجب قانون المالية 2002، ويتعلق بالنشاطات الصناعية التي تحترق كمية الانبعاثات الغازية التي نص عليها القانون، والرسم على الوقود والذي تم إدخاله أيضا بموجب قانون المالية 2002، وقدر بمبلغ الرسم 01 دج لكل لتر من البنزين، ويوزع مبلغ الرسم بالتساوي بين صندوق البيئة ومكافحة التلوث والصندوق الوطني للطرقات والطرقات السريعة.

[1] سمير بن عياش، المرجع السابق، ص.64.

• **الرسم على الانبعاثات السائلة الصناعية:** تم إدخاله بموجب قانون المالية 2003 يحسب بنفس طريقة الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية، تخصص نسبة 30% من مبلغ هذا الرسم لصالح البلديات[1].

• **الإنفاق الحكومي:** ويقصد به الموارد المالية المخصصة أساسا لتدابير مكافحة التلوث وحماية الموارد الطبيعية، وهي متأتية من الدول وتشمل برامج إنجاز شبكات التطهير والمحطات التقنية برنامج تجديد الغابات وإصلاح الأراضي والاستصلاح المتكامل للسهوب، برنامج التجهيزات المضادة للتلوث التي تقتنيها المشاريع العمومية الكبرى في قطاعات الطاقة والصناعة، نفقات متعلقة بجمع النفايات وطرحها في المفرغات، نفقات تسيير الوكالات الرئيسية، وفي إطار الإنعاش الاقتصادي مثلا بلغت حصة الاستثمارات في القطاعات البيئية حوالي 28.9 مليار دينار جزائري، موزعة على: شبكات المياه حماية المناطق السهبية والأحواض، معالجة النفايات، مكافحة التلوث[2].

بالإضافة إلى هذه الأدوات هناك بعض الإجراءات الاقتصادية، التي تعتمدها الدولة من أجل حث المؤسسات على اعتماد سلوكات لا تضر بالبيئة منها:

• **الاعتمادات:** من خلال ترقية استهلاك المنتجات التي لا تمس بالبيئة، من خلال تقديم اعتمادات مالية للمؤسسات التي اختارت الاستثمار في النشاطات الايكولوجية، عندئذ تدفع المنافسة باقي المؤسسات إلى تغيير ممارستها وجعلها مطابقة للمعايير البيئية المعمول بها ويجب الإشارة إلى ضرورة صرف هذه الاعتمادات بعناية، حتى لا تصبح عبء يثقل كاهل الدولة دون أن يكون لها أثر في الواقع[3] *.

---

[1] غنية إبرير، "دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية–دراسة حالة الجزائر–" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2010)، ص.95.

[2] شراف براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص.101.

[3] غنية إبرير، المرجع السابق، ص.95.

* للمزيد من التفصيل حول الإجراءات الاقتصادية أنظر: أحسن طيار وعمار شلالي، "إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الخامس حول "اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة"، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 12/11 نوفمبر 2008).

بالرغم من وضع هذه الأدوات لتنفيذ السياسات البيئية، إلا أن هناك نقائص في تنفيذ البرامج البيئية مما أدى إلى ضرورة إيجاد واستحداث أجهزة منها:

- **الصندوق الوطني للبيئة:** تم إنشائه بموجب قانون المالية لسنة 1992، والذي حددت كيفيات عمله من خلال المرسوم التنفيذي رقم 148/98 الذي عدل بدوره، وأعيدت تسميته بالصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث[1]، وتشمل إيرادات الصندوق ناتج الغرامات المفروضة على المخالفات المتعلقة بالتشريع والتنظيم البيئي، الهبات والوصايا الوطنية والدولية، والتعويضات الناتجة عن حوادث التلوث العارضة، والناتجة عن تفريغ مواد كيماوية خطيرة في البحر وضمن الأملاك المائية والمياه الجوفية العامة، وفي الجو والقروض الممنوحة للصندوق والموجهة لتمويل عمليات مكافحة التلوث، والتخصيصات الخاصة لميزانية الدولة، أما النفقات فيتولى الصندوق مساعدة تحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيات النظيفة تماشيا مع مبدأ الاحتياط والوقاية، تمويل عمليات مراقبة حالة البيئة والدراسات، والأبحاث العلمية المنجزة من طرف مؤسسات التعليم العالي، أو بواسطة مكاتب الدراسات الوطنية والأجنبية، كما يتولى تمويل العمليات المتعلقة بالتدخل الاستعجالي في حالة التلوث الناتج عن الحوادث، وتمويل نفقات الإعلام والتحسيس المرتبطة بالمسائل البيئية، أو الجمعيات ذات المنفعة العامة والتي تنشط في مجال البيئة[2].

بالإضافة إلى الصندوق الوطني للبيئة هناك صناديق أخرى استحدثتها الدولة، وهي الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب، الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، صندوق محاربة التصحر وتنمية الرعي، صندوق الجبل.

---

[1] القانون رقم 25/91 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991، المتضمن قانون المالية لسنة 1992، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 65، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 408/01، المتعلق بالصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد78.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 408/01، المتعلق بالصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: فواعل الحوكمة البيئية في الجزائر لأجل استدامة التنمية.

إن تحقيق التنمية المستدامة مع ضمان حماية البيئة في الجزائر يتطلب تدخل فواعل وطنية من خلال الوزارات، الجماعات المحلية، الجمعيات، القطاع الخاص وغيرها من جهة، وتدخل فواعل دولية عن طريق مشاركة الجزائر وانخراطها في مختلف المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة والتنمية، (مثل اتفاقيات الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الاتحاد الدولي لصون الطبيعة في شمال إفريقيا...)، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تبني منطق الاستدامة البيئية في الجزائر

إن الحديث عن الاستدامة البيئية في الجزائر يقودنا أولا إلى التطرق لبعض النقاط وهي:

أولا. في مضامين التنمية المستدامة*: لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، ففي تقرير "مستقبلنا المشترك" عرفت بأنها: "...هي كل الإجراءات والعمليات المتناسقة والمتجانسة اللازمة لتغيير استغلال الموارد، توجيه الاستثمارات، توجهات التنمية التكنولوجية والتغيرات المؤسسية، بما يضمن إشباع الحاجات والأنشطة الإنسانية الحالية والمحتملة مستقبلا..."[1].

* يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث، وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة خاصة الجانب البيئي، فبالرغم من عدم إعطاء هذا الأخير أهمية في العملية التنموية وعدم إبلاء اهتمام بالجانب البيئي قبل الستينات من القرن الماضي وفي ظل تضارب مصالح الدول وتهرب كل طرف من مسؤولياته البيئية تم عقد المؤتمرات وجمعيات لمناقشة الوضع والخروج من المأزق نذكر منها اجتماع روما 1960، والذي أوضح الأخطار الناجمة عن النمو الديمغرافي والاقتصادي، وكذا الاستنزاف الموارد، إنشاء نادي روما 1968 الذي دعا إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة، انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم 1972 والذي تناول مسألة المستوطنات البشرية، الصحة، تلوث الماء والهواء، المواد المشعة مسألة الأنظمة الايكولوجية البرية وما يتصل بالتصحر وقطع الغابات الاستوائية والتربة، أهمية التنوع البيولوجي والطاقة، أما في سنة 1982 أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNEP) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وظيفته الأساسية تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة، وجعل الأنظمة البيئية والوطنية والدولية تحث المراجعة المستمرة، أما في 1987 أصدر تقرير من طرف اللجنة المنبثقة عن مؤتمر نيروبي قرارا يحمل عنوان "المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها" وفي سنة 1992 ثم انعقاد قمة الأرض في ريو ديجانيرو تم خلالها دراسة ومناقشة مفهوم التنمية المستدامة واتخاذ مجموعة من التدابير للحد من الأخطار البيئية.

[1] Beat,Burgenmier, **Principes Ecologique et Sociaux du Marché**. Economica: France, 2000, p.44.

وحسب المبدأ الثالث من تقرير الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، فقد عرفت بأنها: "...ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي في الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل..."، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية"[1].

انها تشير ايضا للتنمية القابلة للاستمرار وهي عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة نظام حيوي، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي، والاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات، والتي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل استدامي، فالاستدامة إذن تتميز بالشمول والمدى الأطول والديناميكية.[2]

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي تنمية جوهرها هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة، وتراعي ذلك ثلاث محاور رئيسية وهي المحور الاجتماعي (الإنسان) والمحور الاقتصادي، والبيئي والتنمية المستدامة مثلها مثل أي مفهوم تتميز بخصائص* متنوعة منها[3]:

- **الاستمرارية:** وتتطلب توليد دخل مرتفع يسمح بإعادة استثمار جزء منه وهو ما يمكن من إجراء الإحلال، التجديد والصيانة للموارد، فهي تنمية تهدف إلى تحقيق معدلات دخل مرتفعة من جهة، وعدالة في توزيعه وكفاءة عالية في استخدامه بما يمكنها من الاستمرارية والاستدامة.
- **تسيير ايكولوجي بما يحقق التوازن البيئي:** إذ تقاسم رأس المال الطبيعي ما بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية، يتطلب تنظيم استخدام الموارد الطبيعية سواء أكانت متجددة أم لا، بما يخدم مصالحهم كما يجب أن يهدف هذا التسيير إلى التقليل من التلوث من أجل الحفاظ على بيئة سليمة.

---

[1] دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة: بهاء شاهين، (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000)، ص.17.

[2] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** (مصر : الدار الجامعية، 2007)، ص- ص. 20-21.

* للمزيد من التفصيل حول خصائص التنمية المستدامة أنظر:

Burgenmier,Beat .,**Eonomie du Développement Durable**. de Boek: Belgique, 2007.

[3] أبو اليزيد الرسول محمد، **التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج** (مصر: مكتبة بستان المعرفة، 2007)، ص.92.

• **مقاربة عالمية:** تبحث التنمية المستدامة تجاوز التفاوت والانفلات الحاصل ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتركز على البعد العالمي لمشكلة تلويث البيئة بالرغم من اختلاف الرؤى ما بينهم بالنسبة لهذه المشكلة[1]. وتشتمل الأبعاد البيئية للاستدامة على ثلاث أبعاد وهي[2]:

• **البعد الاجتماعي** "**Social Dimension of Sustrinakility**": وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة، يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية، والخدمات البيئية والاجتماعية يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام، ملبس، هواء، ...)، فضلا عن الاحتياجات المكملة لرفع مستوى معيشته (عمل، ترفيه، وقود، ...) ودون تقليل فرص الأجيال القادمة.

• **البعد الاقتصادي** "**Economic Dimension of Sustrinakility**": وينبع من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل، باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد.

• **البعد المؤسسي** "**Governant Dimension of Sustrinakility**": تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة، التي بواسطتها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فالدولة توفر الخدمات والمنافع لرعاياها ومواطنيها، ومن ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة، والترقي المطرد للمجتمعات ورفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتامين حقوقهم الإنسانية، وتوفر الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإدارتها في أداء وظائفها ومهماتها[3].

نخلص إلى أنه بالرغم من تحديد هذه الأبعاد إلا أنها تبقى غير كافية من أجل قياس درجة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما أدى بلجنة الأمم المتحدة إلى استحداث مؤشرات

---

[1] أبو اليزيد الرسول محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص.92.

[2] ريدة ديب وسليمان مهنا، "التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، **مجلة جامعة دمشق لعلوم الهندسية** 01(2009): ص.491.

[3] ريدة ديب وسليمان مهنا، المرجع السابق، ص- ص. 491-492.

لقياس درجة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، وهذه المؤشرات موضحة في الملحق رقم (01).

ثانيا: البيئة والتنمية: العلاقة الجدلية: ترجع أهمية العلاقة بين البيئة والتنمية إلى ما أظهرته المؤشرات الاقتصادية، المتعارف عليها من قصور في تحقيق التنمية المستدامة في دول العالم نظرا لخلو هذه المؤشرات، من البيانات البيئية ومن بيانات تحديد أرصدة الموارد الطبيعية ولاشك فإن عدم توافر مثل هذه البيانات، يؤدي إلى تحقيق آثار سالبة على اقتصاد هذه الدول ولذلك كان من الضروري أخذ كل من البيئة، والبعد التنموي في الحسبان لدى رسم سياسات التنمية الاقتصادية للدولة[1].

وتعتبر التنمية إحدى الوسائل للارتقاء بالإنسان ولكن ما حدث هو العكس تماما، حيث أصبحت التنمية هي إحدى الوسائل التي ساهمت في استنفاذ موارد البيئة، وإيقاع الضرر بها، بل وإحداث التلوث فيها فمثل هذه التنمية يمكننا وضعها بأنها تنمية تفيد الاقتصاد أكثر من البيئة، أو الإنسان فهي "تنمية اقتصادية وليست تنمية بيئية" تستفيد من موارد البيئة وتسخرها لخدمة الاقتصاد، مما أدى إلى بروز مشكلات كثيرة، فلو أن الحياة تسير طبيعيا بدون التدخل المكثف للإنسان في استغلال موارده بهدف زيادة إنتاجيتها وتسهيل سبل الحياة، وزيادة مستويات الرفاهية لتناقصت المخاطر التي ترتبط بهذه المشكلات، وأصبحت البيئة قادرة على امتصاص آثار تدهورها وتلوثها، التي تصاحب الكثير من المشروعات الاقتصادية، لكن زيادة معدلات التنمية وعدم قناعة السكان بالحد الأدنى من السلع والخدمات، بجانب الزيادة السكانية المضطردة كل هذا يؤدي إلى زيادة معدلات تراكم النفايات (الصلبة، السائلة، الغازية) أكثر مما تستطيع البيئة أو المحيط الحيوي للأرض امتصاص مباشرة[2].

---

[1] اسلام شوقي جمال الدين، "جدلية البيئة والتنمية"، **آفاق البيئة والتنمية** 90، (2016)، متاح على الرابط التالي: http://www.maan-ctr.org/magazine/article/1336/

تم تصفح الموقع يوم 2018/01/21 على الساعة 20:33

[2] اسلام شوقي جمال الدين، "جدلية البيئة والتنمية"، المرجع نفسه.

انطلاقا مما سبق صدر عن قمة الأرض إعلان "ريو" الذي أكد في مقدمته على إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي اعتمد في استوكهولم 1972 والسعي للبناء عليه، مع الهدف المتمثل في إقامة شراكة عالمية جديدة، ومنصفة من خلال إنشاء مستويات جديدة للتعاون فيما بين الدول، والقطاعات الرئيسية للمجتمعات والناس والعمل من أجل الاتفاقيات الدولية التي تحترم مصالح الجميع، وحماية سلامة الأنظمة البيئية والإنمائية العالمية، لذلك اعتمدت قمة الأرض (البيئة والتنمية) مبادئ أساسية يستند عليها في فهم العلاقة بين البيئة والتنمية وبالتالي العمل بما لا يتعارض مع المبادئ[1].

أنظر الملحق رقم (02) الذي يوضح هذه المبادئ لفهم العلاقة بين البيئة والتنمية.

ثالثا. متطلبات التنمية المستدامة: قبل الحديث عن الاستدامة البيئية في الجزائر إرتأينا أن نشير بإيجاز إلى بعض متطلبات التنمية المستدامة فباعتبار انها تستهدف النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس، ويشمل: التنمية المطردة للثروة البشرية، والشراكة العربية على أسس المعرفة* والإرث الثقافي والحضاري، والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة والابتكار والتطوير، واستغلال القدرات المحلية والاستثمار، والقصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف،[2] ومن خلال ماسبق يتضح لنا أنه توجد هناك متطلبات لتحقيق التنمية المستدامة نذكر منها:

- القصد في استهلاك الثروات الطبيعية والحكمة في استغلال الموارد المتاحة.

---

[1] أحمد هادي الفراجي، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، ط1. (عمان : دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2015)، ص.233.

* المعرفة: مصطلح قديم إلا انه بدأ يأخذ معنى جديد في السنوات الأخيرة، ويتمحور هذا المعنى حول كون المعرفة أصلا فاعلا لأية منظمة من المنظمات، أو مجتمع من المجتمعات، إذ أدير بشكل فعال لتحقيق الميزة التنافسية كونها العامل الأقوى والأكثر تأثيرا وسيطرة في تحقيق الأهداف، وبالتالي فتعتبر المعرفة نوعا من رأس المال القائم على الفكر والخبرة التي تتجدد وتتطور باستمرار، وللمزيد من التفاصيل أنظر:

صلاح الدين الكبيسي، **إدارة المعرفة** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011)

[2] سلسلة دراسات، "التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول" (جدة: مركز الإنتاج الإعلامي، 2006)، ص.46.

- توفير الاحتياجات من خلال الشراكة العربية.
- النهوض بالمجتمع من خلال بناء مجتمع قائم على المعرفة وغرس روح المواطنة العربية.
- ترقية الاقتصاد: توطين الصناعة والزراعة المستدامة، بناء اقتصاد قائم على المعرفة.
- حماية البيئة: رفع مستوى الوعي بالبيئة وحمايتها، الشراكة العربية ووضع معايير لجودة البيئة من خلال هذه الشراكة.
- العلاقات الخارجية: الشراكة في المعلومات للمنطقة العربية، التبادل المعرفي مع الخارج الشراكة في المعرفة على النطاق العالمي[1].

إن هذه المتطلبات تبقى حبر على ورق إن لم يتم تنفيذها على أرض الواقع، ففي قمة "جوهانسبورغ" للتنمية المستدامة المنعقدة عام 2002، والذي شاركت فيه الجزائر على غرار كل الدول العربية وبالتالي باتت مسؤولة خلقيا عن تحقيق أهداف الألفية التنموية، ولكن ما يشغلنا هو الهدف السابع المؤكد على ضرورة تأمين الاستدامة البيئية، عبر دمج البيئة بالخطط التنموية على كل الأصعدة، إلا أن هناك تحديات خطيرة تواجه دمج هذا النوع، ومن هذه التحديات: محو الفقر تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، حماية مصادر الطاقة الطبيعية وإدارتها، تشجيع المشاركة العامة والدعم الفعال في مجالات التعليم والبحث العلمي وإتاحة المعلومة ، لكن هذا كله أسهل قولا منه عملا بسبب الأخطاء التي اعترفت بها الحكومات نفسها في مؤتمر "جوهانسبورغ" قبل ست (06) سنوات، ولاسيما الأخطاء المتعلقة بالاحتلال الأجنبي والنزاعات المسلحة، والفساد ومحدودية المحاولات المبذولة من الدول الغنية لمساعدة الدول الفقيرة وجاءت العولمة لتضيف بعدا جديدا إلى هذه التحديات[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص ص. 47-48.

[2] مصطفى كمال طلبه، "الاستدامة البيئية في العالم العربي"، **مجلة البيئة والتنمية** 127،(2008)، متاح على الرابط التالي:
http://www.afedmag.com/web/ala3dadalsabiasectionsdetails.aspx?id=5388issue=&type=2&ca

تم تصفح الموقع يوم: 2018/01/22 على الساعة 12:15.

رابعا. الاستدامة البيئية في الجزائر: يمكن الحديث عن هذه الاستدامة من خلال مبادرة وزارة المالية، في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم الاستدامة، من خلال انجاز مجموعة من المشاريع كمشروع حماية الساحل حماية التنوع البيولوجي، إنجاز مشروع خاص بالبيئة، مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب عمليات تحسين المحيط الحضري، مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية، إنشاء 600 ألف مؤسسة على آفاق سنة 2020 بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية والإنتاجية... ، وغيرها من المشاريع التي تحقق لنا الاستدامة البيئية[1].

لكن من أجل وضع سياسة بيئية ناجحة تحقق لنا في الأخير الاستدامة البيئية مرتبطة بمجموعة من المؤشرات، التي إذا تحققت توضح لنا مدى توجه البلد نحو الاستدامة ومن بينها:

- **المؤشرات الاجتماعية:** المتمثلة في تفاوت الدخول، ومعدل البطالة ونسبة إكمال التعليم بكافة مراحله.
- **المؤشرات الاقتصادية:** مثل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ونصيب الفرد السنوي من استخدام الطاقة.
- **المؤشرات المؤسسية:** وتتمثل في الخسائر البشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية والإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية التطور من الناتج المحلي.
- **المؤشرات البيئية:** تعد الأرض بما تحمله من خيرات مخزن للثروات الطبيعية، وعليه إن استغلال هذه الثروات يجب أن لا يصل حد الاستغلال المفرط، فالأرض يجب حمايتها من التلوث والتصحر، كما يجب الحفاظ على المياه الجوفية ومياه الأنهار والبحار من التلوث، الذي تسببه النفايات الصناعية والمنزلية والهواء، أيضا يتعرض للتلوث بالغازات التي تفرزها المصانع ووسائل النقل لذلك يجب الإقلال من هذه الغازات قدر المستطاع[2].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] سارة عجرود وانتصار عريوات، "السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" (مداخلة ألقيت في اليوم الدراسي حول" التنمية في المتوسط وسياسات التساند البيئي"، باتنة، الجزائر، 06 فيفري 2017)، ص- ص. 12-13.

ما نخلص إليه هو أن الواقع الجزائري لم يصل بعد إلى تطبيق هذه المؤشرات بشكل كلي وانما يبقى الامر نسبي، وذلك لمجموعة من الأسباب منها ما تعلق بالثقافة البيئية لدى المواطن، ومنها ما تعلق بنوعية النظام السياسي مما يؤدي إلى وضع سياسات غير واضحة، وبالتالي من أجل تحقيق أهداف الاستدامة البيئية وجب تغيير أنماط الإنتاج، والاستهلاك غير المستدامة وإتباع طرق جديدة ومبتكرة تقوم على الرشادة البيئية في مجال الإنتاج والاستهلاك معا.

المطلب الثاني: الفواعل الوطنية ودورها في استدامة التنمية.

في هذا المطلب سيتم تطرقنا إلى بعض الفواعل الوطنية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ويتم التركيز أكثر على الفواعل غير الرسمية، وتبيان دورها في تحقيق التنمية المستدامة، فحديثنا عن دور الدولة سيكون باختصار لأنه تم التطرق إليه في المبحثين السابقين من خلال الحديث عن الوزارات البيئية، لذا سنتطرق إلى الوزارات الأخرى (وزارة الفلاحة وزارة الثقافة ...)، ودورها في رسم السياسات البيئية ومن ثم الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة إلى جانب هذه الوزارات الهيئات المحلية.

أولا. الفواعل الرسمية ودورها في استدامة التنمية:

- **الدولة:** يتمثل دور الدولة في تحقيق التنمية بصفة عامة، والتنمية المستدامة بصفة خاصة فيما يلي[1]:
- وضع فلسفة رشيدة وتخطيطا حكيما يؤدي إلى ترجمة التنمية إلى خريطة مشروعات حقيقية يمكن القيام بها من خلال مؤسسات وطنية.
- إعداد قوانين للحد من الانبعاثات للملوثات المصاحبة للإنتاج والمحافظة على الموارد المتوفرة.
- حماية السوق الوطنية من خلال فلسفة راشدة للاستيراد والتصدير لتحقيق توازن لكل القطاعات التنموية المرجوة.

[1] ميلود بورحلة وعبد الناصر بوثلجة، "دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي –التجربة المغربية–" (مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول: "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، قالمة، الجزائر، يومي 04/03/ ديسمبر 2012)، ص.227.

•اعتماد سياسات لحماية البيئة وفرض غرامات على من يتسبب بالتلوث (الجباية البيئية).

•إنشاء المنظومة البشرية التي تخطط للتنمية المستدامة، ومن ثم تقوم بقياس النتائج وتصحيح المسارات.

• إعداد خطط لإعادة تدوير بعض النفايات وتشجيع الاستثمار في القطاع البيئي.

إذن فدور الدولة في التخطيط للتنمية المستدامة، وحتى يكون هذا التخطيط ناجحا يحتاج بالضرورة إلى مواصفات مهنية وخلقية من قبل الفرد، ومن ثم المجتمع حتى تستطيع الدولة أن تنجز مهامها، وللتفصيل أكثر أنظر ملحق رقم (03) والذي يتضمن الفواعل المساهمة في تفعيل التنمية المستدامة.

• **دور المؤسسات ذات الصلة غير المباشرة بالبيئة في عملية استدامة التنمية:** والمقصود هنا مجموع المؤسسات التي لها ارتباط غبر مباشر في عملها بالبيئة، الذي ينعكس على مسالة استدامة التنمية، التي من بينها:

▪ **وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:** تبادر هذه الوزارة من خلال مهامها باتخاذ تدابير مكافحة المضار والتلوث التي تؤثر على صحة السكان، وبالرغم من أن التنمية الصحية المستدامة في الجزائر تحتل المراتب المتدنية (المرتبة 45 حسب المستوى الصحي والمرتبة 81 حسب ترتيب أداء النظام الصحي) حسب المنظمة العالمية للصحة إلا أنها في الأخير تسعى إلى بلوغ هذه التنمية المستدامة بالاعتماد على الآليات التالية[1]:

➢مضاعفة الهياكل الصحية وترميمها وتأهيل الإمكانات التقنية، وفتح الاستثمار الاستشفائي في وجه القطاع الخاص الجزائري والأجنبي.

➢التعيين المتوازن للأطباء الأخصائيين خاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا وتطوير التكوين وتدعيم التأطير.

➢إعداد خارطة صحية جديدة تساعد على ترشيد التغطية الصحية من حيث الوقاية.

[1] إلياس بومعراف وعمار عماري، "من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر"، **مجلة الباحث** 07(2010): ص-ص.35-36.

- إصلاح منظومة تسيير الأدوية من خلال إنشاء الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية وترقية الأدوية الجنيسة*.
- إعلام الجمهور بمخاطر العوامل البيئية على الحياة عن طريق ترقية الممارسات الطبية الوقائية.

• **وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:** تهتم بتسيير إدارة الأملاك الغابية والثروة الحيوانية والنباتية وحماية السهوب ومكافحة الانجراف والتصحر، وهو ما يساهم في حماية البيئة ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

• **وزارة الصناعة:** يحكم الآثار السلبية التي تخلفها حركة التصنيع على البيئة، تم إحداث مكتب دراسات مكلف بحماية البيئة والأمن الصناعي، ضمن مديرية المقاييس والجودة والحماية الصناعية، وهذا كله يهدف حماية البيئة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

• **وزارة الموارد المائية:** وذلك من خلال وضع برنامج تطوير قدرات إنتاج المياه باللجوء إلى تقنيات تحلية مياه البحر، بالإضافة إلى معالجة واستعادة المياه المستعملة لتلبية حاجيات قطاعي الفلاحة والصناعة، عن طريق محطات التصفية وهذا بأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي وحمايته[1].

• **دور الجماعات المحلية في استدامة التنمية:** تعتبر الجماعات المحلية كفاعل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك وفق المؤشرات المتفق عليها، ويتضح ذلك من خلال ما أقره المشرع الجزائري في مختلف النصوص القانونية.

فبموجب قانون رقم 11-10 فقد حدد صلاحيات البلدية من خلال صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة، فهو يمثل الدولة على مستوى البلدية وبهذه الصفة يكلف

---

* الدواء الجنيس: عندما تنقطع أحد الأدوية ذات العلامة التجارية (المشهورة بعلاجها لمرض ما) فإنه يمكن الموافقة على طرح دواء جنيس (مشابه) للبيع في الأسواق، وتملك الأدوية الجنيسة نفس آلية العمل والاستعمال والجرعة والتأثير، كما يجب أن تكون لديها نفس المعايير الخاصة بالجودة والسلامة ويجب على هيئة الغذاء والدواء في أي بلد مراجعة التصاريح للأدوية الجنسية وتسجيلها.

[1] عز الدين شادي، "البعد الاتصالي لحماية البيئة في الجزائر: الاتصال والتنسيق بين الوزارات وزارتي البيئة والفلاحة نموذجا" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2013)، ص- ص. 221-222.

على الخصوص بالسهر على احترام وتطبيق التشريع، والتنظيم المعمول به بالخصوص في مجال حماية البيئة والارتقاء بالتنمية المستدامة[1].

حدد القانون نفسه الصلاحيات المخولة للبلدية ككيان في مجال حماية البيئة، وهذا بالارتقاء بمفاهيم التهيئة والتنمية وذلك من خلال مجموعة من التدابير منها:

- إعداد المجلس الشعبي البلدي برنامج سنوي لحماية البيئة، في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم.
- حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الأفضل لهما.
- تسهر البلدية على حفظ الصحة والنظافة العمومية ولاسيما في مجالات توزيع المياه الصالحة للشرب، صرف المياه المستعملة، جمع النفايات الصلبة[2].

أما فيما يخص الولاية فقد حدد القانون رقم 07/12 مجموعة من الصلاحيات، فيعمل المجلس الشعبي الولائي على إنشاء لجان دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه، خاصة في مجال الصحة والنظافة وحماية البيئة، تهيئة الإقليم، النقل والري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة، ولجنة خاصة بالتنمية المحلية[3].

ما يمكن استخلاصه هو أنه بالرغم من هذه النصوص القانونية والمتماشية مع الاتفاقيات الدولية (سيتم التطرق إليها في المطلب الثالث)، في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة ورغم السلطة الواسعة المخولة للبلدية والولاية*،إلا أنه من الناحية الواقعية لا يوجد تطبيق فعلي لهذه النصوص مما انعكس سلبا على الاستدامة البيئية.

---

[1] القانون رقم 10/11، المرخ في 20 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37.

[2] القانون رقم 10/11، المرخ في 20 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية، المرجع السابق.

[3] القانون رقم 07/12، المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12.

* للمزيد أكثر من التفصيل حول دور البلدية والولاية في تحقيق التنمية المستدامة أنظر: أسماء سلامي، "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة" **مجلة الشريعة والاقتصاد** 10، (د.س.ن).

ثانيا. الفواعل غير الرسمية ودورها في استدامة التنمية:

• **الجمعيات غير الحكومية:** لقد وضع المشرع الجزائري تعريف للجمعيات حسب القانون رقم 06/12 بأنها: "...تجمع أشخاص طبيعيون ومعنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا، ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني التربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني ..." [1].

وضح هذا القانون كيفية تأسيس الجمعيات والشروط الواجب توافرها في الأعضاء والإجراءات الواجب إتباعها للحصول على الاعتماد، وكذلك بين هذا القانون الجمعيات الإقليمية والوطنية وتحديد حقوق الجمعيات وواجبها.

تتنوع الوسائل التي تستخدمها الجمعيات للقيام بمهمتها في الدفاع عن البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، فتعمل على تجميع البيانات الخاصة بالبيئة بإنشاء بنوك المعلومات (أولا)، وقد تشارك في إبداء الرأي وإعطاء المشورة في المشروعات والقوانين المنظمة للبيئة (ثانيا)، ولها الحق في اللجوء إلى القضاء للدفاع عن قضايا البيئة (ثالثا)[2].

إن الجمعيات البيئية أصبحت تمثل شريكا اجتماعيا يمكن أن يؤثر على السياسات الوطنية والعالمية، من خلال الضغط الاجتماعي على الحكومات للاهتمام أكثر بموضوع البيئة ففي ظل الأوضاع البيئية التي عاشتها، ويعيشها المجتمع الجزائري ارتسمت الأهداف الكبرى والجزئية للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث كما يلي[3]:

- تعزيز الوعي والاهتمام بترابط المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية في المدينة والريف.
- إتاحة الفرصة لكل شخص أو مواطن جزائري لاكتساب المعرفة والقيم والمواقف والمهارات اللازمة لحماية البيئة.

---

[1] القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02.

[2] أحمد لكحل، **مرجع سبق ذكره**، ص.154.

[3] آمال عزوز وآخرون، "مبادئ وأهداف الجمعية" **مجلة البيئة والانسان** 08 (2004): ص.19.

- التعرف على القضايا البيئية الكبرى من منظور محلي (جزائري) وإقليمي دولي.
- أن تؤخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية في مخططات التنمية والتطوير بغية بلوغ هدف التنمية المستدامة.

نخلص إلى أن العمل الجمعوي يهدف عموما إلى ترقية الطاقات البشرية واحترام وتقبل الآخرين، وبعد أن نودي بضرورة إقحامه في رسم السياسة العامة للدول في معظم المؤتمرات الدولية، أصبح من غير الممكن تصور مجتمع أو دولة متماسكة، تسير بثبات نحو التقدم إلا من خلال فسح المجال أمام الجمعيات البيئية، ومنظمات المجتمع المدني وإعطائها الحرية اللازمة لأداء الوظائف في مختلف الميادين بما في ذلك تحقيق التنمية المستدامة.

- **الأحزاب السياسية:** يعتبر حزب "الخضر الجزائري"، الذي تأسس بموجب قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي الصادر في 1989/07/05 كتنظيم سياسي، يهتم بالحفاظ على البيئة والمحيط طبقا لأحكام وقوانين الجمهورية، يتمتع الحزب بالاستقلال المادي والمعنوي وله أهلية التقاضي، تتجلى أهداف الحزب في: تجنيد المناضلين وكل جزائريين وجزائريا من أجل دعم كل ما يقدم للمجال البيئي من برامج الحزب كمحاربة التصحر والتلوث، تجميل المحيط والمحافظة عليه، وإيجاد ثقافة التشجير وتأسيس التعاونيات الصحراوية ومقاولات لإيجاد مناطق سكنية ومكافحة التصحر، وتحقيق برامج الخط الأخضر، وبرنامج مليون ونصف مليون شجرة مرحليا، بالإضافة إلى تنظيم مسابقات شريفة لخدمة البيئة والمحيط والقيام بالتوعية والتوجيه مع تحفيز العمل الفلاحي والبيئي من أجل ترقية المحيط[1].
- **وسائل الإعلام:** يتطلب نجاح التنمية المستدامة بيئيا من الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع، مع إجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية ونشر الوعي البيئي والتربية والتدريب والتثقيف، وبالتالي نجد أن هناك ارتباطا وثيق بين التنمية المستدامة ووسائل الإعلام، بحيث تقوم هذه الأخيرة بدور مهم في توعية القاعدة العريضة من الجماهير بمالهم وما عليهم في هذا المجال.

[1] عبد النور ناجي، **تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر: مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة** مرجع سبق ذكره، ص.147.

فالإعلام البيئي يساهم بشكل كبير في الحفاظ على البيئة من خلال التأكيد على خطورتها ودفع الجهات المعنية بالبيئة لاتخاذ إجراءات وقرارات، تلزم المواطنين وأصحاب الشركات والمصانع بالحفاظ على البيئة، وتعد الإذاعة المحلية إحدى وسائل الإعلام البيئي في الجزائر، التي تستخدم بالتوعية بقضايا ومشكلات البيئة ولأهمية البيئة قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات السياسية منها قانون الإعلام، الذي يضمن حرية التعبير ويفتح لأول مرة مجال السمعي البصري للقطاع الخاص الوطني.

كما أن هذا القانون الجديد 05/12 ألغي نهائيا العقوبات المانعة للحرية التي كانت موجودة في القانون 09/07[1]، إذن فالإعلام البيئي[*] هو : عملية إنشاء ونشر الحقائق العلمية المتعلقة بالبيئة من خلال وسائل الإعلام يهدف إيجاد درجة من الوعي وصولا للتنمية المستدامة ويمكن استنتاج مجموعة من النقاط التي توضح دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة وهي:

- يساهم الإعلام في توعية المواطنين وتحريك الاستثمار ودفع عجلة التنمية.
- تعددية وسائل الإعلام تدعم اتخاذ القرارات المستنيرة وتؤدي إلى زيادة المساءلة وتساهم في مكافحة الفساد.
- من آثار الإعلام على التنمية المستدامة هو التأثير في سلوكات المواطنين من خلال الحملات الإعلامية، التي تساهم في تنبيه الجمهور ودفعه إلى التخلي على السلوكات الضارة وتشجيعه على المشاركة في التنمية المستدامة.

---

[1] حسين زاوش، "السياسات التشريعية والبيئية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر –دراسة حالة واحات الزيبان بسكر–" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013)، ص.117.

[*] ترجع الأصول الأولى لاهتمام وسائل الإعلام بالبيئة سنة 1870 وذلك في مدينة "ميني سوتا" بـ و.م.أ فقد أسس Hallock مجلة عنيت بقضايا البيئة، حيث ركزت على الحياة البرية في المدينة، وفي 1920 بدأت وسائل الإعلام الأمريكية تهتم بالبيئة، وفي 1962 صدر كتاب بعنوان "الربيع الصامت"، وفي 1963 شارك نحو 300000 أمريكي في مظاهرة يوم الأرض، وفي عام 1970 أنشأ "إدوارد هيث" رئيس الوزراء بإنجلترا وزارة البيئة ثم بدأت وسائل الإعلام في تناول القضايا البيئية وفي 1992 عقد مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل، أما الاهتمام بالبيئة والإعلام البيئي في العالم العربي بدأ عقب مؤتمر "ريو" الذي سبق ذكره.

- توفير فرص العمل وتشجيع الصناعات المحلية بالإضافة إلى توفير التعليم والتدريب وتنمية المهارات.
- إجراء مقارنات مع ما يحصل عالميا من مؤشرات خاصة بالتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: الفواعل الدولية ودورها في استدامة التنمية.

إن تفاقم المشكلات البيئية أدى إلى تظافر الجهود بين جميع دول العالم من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ويظهر من خلال عمل المنظمات الدولية، وكذا الاتفاقيات والمبادرات سواء الدولية أو الإقليمية، فنجد الجزائر ملزمة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأيضا مشاركتها في حل الاتفاقيات الدولية والإقليمية، فسنتطرق في هذا المطلب إلى هذه الاتفاقيات أولا حتى نتعرف على مسار حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم نعرج إلى أهم المنظمات الدولية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

أولا: الاتفاقيات الدولية حول البيئة: سيتم تلخيص أهم الاتفاقيات، المؤتمرات والتقارير حول البيئة في الجدول الآتي:

جدول رقم (05): المؤتمرات والاتفاقيات والتقارير حول البيئة.

السنة	الاتفاقية/المؤتمر/ التقرير
1949	• المؤتمر العلمي حول الحفاظ على الموارد واستخدامها.
1972	• مؤتمر ستوكهولم.
1974	• ندوة المكسيك "كولريوك" حول أنماط استخدام الموارد واستراتيجيات البيئة.
1975	• ندوة بلغراد حول التنمية البيئية.
1981	• تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة.
1982	• الميثاق العالمي للطبيعة.
1987	• تقرير مستقبلنا المشترك.
1992	• مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية.
1995	• المؤتمر الدولي حول البيئة والتنمية في إفريقيا.
1997	• اتفاقية طوكيو حول التغيرات المناخية.

2000	• مؤتمر التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة*
2002	• مؤتمر الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية للتنمية المستدامة
2002	• مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة "جوهانسبورغ"
2012	• مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20)

المصدر: من إعداد الباحثة.

فمن خلال هذه الاتفاقيات والمؤتمرات نجد أن التشريعات البيئية في الجزائر مرتبطة بهذه الاتفاقيات وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر منها:[1]

- المعاهدة الدولية للوقاية من تلوث مياه البحر بالمحروقات، والتي تم توقيعها في لندن بتاريخ 12 ماي 1954، والتي انضمت إليها الجزائر بالمرسوم رقم 63/ 344، المؤرخ في 11 سبتمبر 1963.
- المعاهدة الدولية الخاصة بالمسؤولية المدنية للأضرار الناتجة عن التلوث بالنفط، والتي تمت المصادقة عليها في بروكسل بتاريخ 29 نوفمبر 1969، والتي اعتمدتها الجزائر بالأمر رقم 17/72 المؤرخ في 7 مارس 1972.
- المعاهدة الخاصة بحماية البحر المتوسط من التلوث التي تم الاتفاق عليها في برشلونة بتاريخ 16 فيفري 1976، وأقرتها وصادقت عليها الجزائر عن طريق المرسوم رقم 14/80 المؤرخ في 26 جانفي 1980.
- الاتفاقية المتعلقة بإنشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة التي تم التوقيع عليها في القاهرة بتاريخ 3 سبتمبر 1968، وصادقت عليها الجزائر عن طريق المرسوم رقم 204/80 المؤرخ في 30 أوت 1980.
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بتعاون دول شمال إفريقيا في مجال محاربة التصحر، التي تم التوقيع عليها في القاهرة بتاريخ 05 فيفري 1977، وصادقت عليها الجزائر بواسطة المرسوم رقم 437/82 المؤرخ في 11 ديسمبر 1982.

---

* للتفصيل حول التنمية الحضرية المستدامة أنظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الاستدامة البيئية الحضرية: مع تركيز خاص على المسكن والأرض وضمان الحيازة، منظور إقليمي"، نيويورك: الأمم المتحدة، 2001.

[1] سنوسي خنيش، "استراتيجية حماية البيئة في الجزائر"، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2005)، ص- ص. 197-200.

- المعاهدة الخاصة بالتجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض والتي تمت المصادقة عليها في واشنطن بتاريخ 03 مارس 1973 واعتمدتها الجزائر بواسطة المرسوم رقم 498/82 الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 1982.
- الاتفاقية الدولية حول النباتات الموقعة في 06 ديسمبر 1951 بروما، وانضمت إليها الجزائر من خلال المرسوم رقم 112/85 الصادرة بتاريخ 07 ماي 1985.
- الاتفاقية الخاصة بحظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، التي عرضت للتوقيع بجنيف في 18 ماي 1977 وانضمت إليها الجزائر بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 344/91، المؤرخ في 28 سبتمبر 1991.
- الاتفاقية الخاصة بحماية طبقة الأوزون المبرمة في فيينا 22 مارس 1985 انضمت إليها الجزائر بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 354/92 المؤرخ في 23 سبتمبر 1992.
- اتفاقية "ريو" حول تغير المناخ والتي صادقت عليها الجزائر بمقتضى المرسوم الرئاسي 99/93 المؤرخ في 10 أفريل 1993.
- اتفاقية "ريو" حول التنوع الحيوي الموقع عليها في 05 جوان 1992، ووافقت عليها الجزائر بمقتضى الأمر رقم 03/95 المؤرخ في 21 جانفي 1995.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد والتصحر خاصة في إفريقيا الموافق عليها بباريس في 17 جوان 1996، والتي صادقت عليها الجزائر بمقتضى المرسوم الرئاسي 52/96 في 22 جانفي 1996.
- الاتفاقية الدولية بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود المسماة باتفاقية "بازل" والتي انضمت إليها الجزائر بواسطة المرسوم الرئاسي 158/98 المؤرخ في 16 ماي 1998. [1]

ثانيا. المنظمات الدولية*/ الإقليمية:

أ- **الأمم المتحدة:** تعتبر المنظومة المؤسساتية للأمم المتحدة الناشطة في مجال البيئة من أهم وأقوى المؤسسات في منظومة الحكم البيئي العالمي**، من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[1] سنوسي خنيش، المرجع السابق، ص- ص. 200-202.

* انتشرت فكرة المنظمات الدولية خلال القرن العشرين بشكل كبير، وهي تعتبر وفق للقانون كيانا نشأ بالاتفاق بين الدول التي تمثل الأعضاء الأساسية في المنظمة الدولية، وتختلف هذه الأخيرة وتتباين من حيث الاختصاص والأهلية والعضوية، ومثال ذلك منظمة الأمم المتحدة التي تعتبر منظمة عالمية، حيث العضوية فيها عالمية، بينما منظمة الوحدة الإفريقية أو الجماعات الاقتصادية الأوروبية فهي منظمات دولية اقليمية.

المؤسسة الأكثر تأثيرا في مجال تنسيق الجهود لحماية البيئة، والتي لعبت دورا مهما في مفاوضات الاتفاقيات البيئية والإشراف عليها، بالإضافة إلى العديد من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى التي تلعب دورا مهما خصوصا في مجال البحث، وتقييم المخاطر البيئية وتكوين المجموعات الابستمولوجية، من جهة أخرى فقد رعت الأمم المتحدة مجموعة من المؤتمرات البيئية العالمية، التي عملت على بلورة هياكل مؤسساتية جديدة لمعالجة القضايا البيئية، كذلك لجان الأمم المتحدة مثل اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية ولجنة التنمية المستدامة[1] *.

إذن فدور هيئة الأمم المتحدة في مجال البيئة وكذا التنمية يكمن من خلال مجموعة اتفاقيات وبرامج منها:

- **الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي:** دعا مؤتمر الأطراف المنبر الحكومي الدولي " IPBES " إلى أن يضع بالتعاون مع الأمين التنفيذي، برنامج عمل يتضمن الإعداد للتقييم العالمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية ...الخ، وطلب من الأمين التنفيذي أن يتعاون مع المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات، كما تضمنت الاتفاقية تقييم عالمي للتنوع البيولوجي، وخدمات النظم الايكولوجية وذلك بوضع خطة استراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020، وأهداف "ايتشي" للتنوع البيولوجي المتعلقة بها وأنه من الضروري الاعتماد على عمليات التقييم الخاصة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية فضلا عن التقارير الوطنية[2].

تتضمن الخطة الإستراتيجية للفترة 2011-2020 وأهداف "ايتشي" للتنوع البيولوجي تنفيذ وتحقيق ما يلي:

** الحكم البيئي العالمي هو عملية تأسيس مجموعة قواعد للتصرف تحدد الممارسات، تعين الأدوار وتوجه التفاعل لتمكين الدولة والفواعل غير الحكومية لمواجهة المشاكل البيئية الجماعية العابرة لحدود الدول.

[1] مراد بن سعيد، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، **دفاتر السياسة والقانون** 09 (2013): ص215.

* للمزيد من التفصيل حول الحكم البيئي العالمي أنظر:

Biemann, Frank, **Global governance and the enivrement,** in,M. MicheleBetrill Kathryn Hohsteler and steyisDimitris**, PalgraveAdvances in international enviremental polities**, New York, PalgraveMamillon, 2006

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية (IPBES)"، مونتريال، الاجتماع السابع عشر، 18/14 أكتوبر، 2013، ص- ص.1-2.

➢ فعالية أهداف ايتشي للتنوع البيولوجي وأهدافها الوطنية أو الإقليمية المقابلة في وضعنا على الطريق صوب تحقيق رؤية عام 2050 للخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي لفترة 2011-2020.

➢ فعالية الحوكمة البيئية على جميع المستويات في دعم تحقيق الخطة الإستراتيجية ووضع استجابات سياسية ممكنة للتغلب عليها.

➢ توفير الاستشارة لأي عمليات لاحقة بموجب الاتفاقية، ومعالجة احتياجات الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالتنوع البيولوجي[1]، وهذه الخطة يجب أن تلتزم بها كل الدول المشاركة في الاتفاقية ومنها الجزائر.

كما أكد المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية، في دورته الرابعة في فيفري 2016 بإجراء تقييم عالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية المتوقع الانتهاء من إعداده بحلول ماي 2019، ويعيد تأكيد هذا التقييم العالمي لتحليل التقدم المحرز نحو تنفيذ الخطة الإستراتيجية 2011-2020 وأهداف "ايتشي" للتنوع البيولوجي[2].

• **اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة:** يعد إبرام هذه الاتفاقية إنجازا أساسيا فهي استهدفت منذ البداية 12 مادة سامة بالأخص من الملوثات العضوية الثابتة للحد منها، كما أنها وضعت نظاما للتصدي لمواد كيميائية إضافية بأنها خطرة، وأضيفت تسع (09) مواد كيميائية جديدة للاتفاقية في شهر ماي 2009 ، دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 17 ماي 2004 وأصبحت قانونا دوليا ومع حلول 2010 انضم إليها 170 طرف حيث أن الجزائر انضمت من قبل هذا التاريخ[3].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سبق ذكره، ص.4.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية"، المكسيك، الاجتماع الثالث عشر، 4-17 ديسمبر 2016، ص. 02.

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تخليص العالم من الملوثات العضوية الثابتة، دليل للتعريف باتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات الثابتة، 2010، ص.04.

كما أثنى الأمين التنفيذي السيد "دونالد كوبر" في بيانه على الجهود التي بذلتها الحكومات لتنفيذ الاتفاقية منذ دخولها حيز التنفيذ، وأكد أن مؤتمر الأطراف سينظر للمرة الأولى فيما إن كان يدرج مواد كيميائية جديدة في مرفقات الاتفاقية، بما يدل على أن الأطراف تستخدم الاتفاقية بشكل ايجابي وتتفهم قيمتها على الصعيد العالمي والصعيد الداخلي على حد سواء، وقال أن إقامة الشراكات مع نطاق عريض من الفعاليات الحكومية وغير الحكومية يعتبر العنصر الرئيسي في نجاح الاتفاقية، وألقى الضوء على التعاون المتنامي بين الاتفاقية وبرنامج البيئة وكذا بينها وبين اتفاقية بازل[1] [*]، حضر هذا الاجتماع ممثلوا الأطراف من بينهم الجزائر.

- **اتفاقية مكافحة التصحر:** يجدد المقرر 8/م أ بشأن التعهدات المتصلة بتعزيز تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (إعلان بون)، التزام الأطراف بتكثيف الجهود لمكافحة تردي الأراضي بغية معالجة الوضع الخطير السائد في البلدان النامية، المتضررة من الجفاف والتصحر خصوصا إفريقيا، وتبين الإعلان ذاته المجالات والقطاعات المعنية التي يعتبرها قطاعات عمل استراتيجية، وذات أولوية خلال العقد الأول من القرن 21 (2001-2010)، ونصت الاتفاقية على أنه في 30 جوان 2005 كان وضع البلدان التي فرغت من إعداد برنامج عملها الوطني حسب كل منطقة كالتالي: "... في إفريقيا فرغ 30 بلدا من إعداد برامج عملها الوطنية، وأن 13 دولة أحرزت تقدما في مقدمتها الجزائر[2] ."

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، الاجتماع الرابع، جنيف 4-8 ماي 2009، ص.2.

[*] تنص اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة على 04 أهداف وهي: دعم عملية الانتقال نحو البدائل الأسلم، استهداف ملوثات عضوية ثابتة أخرى لاتخاذ تدابير بشأنها، إزالة المخزونات والمعدات القديمة التي تتضمن ملوثات عضوية ثابتة، العمل معا لإعداد مستقبل خال من الملوثات العضوية الثابتة.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية مكافحة التصحر، الدورة الرابعة، نيروبي 21/18 أكتوبر 2005، ص- ص. 2-5.

جدول رقم (06): التقدم المحرز في إكمال برامج العمل الوطنية بحلول 30 جوان 2005

إفريقيا		
البلد	تاريخ التصديق على الانضمام إلى اتفاقية مكافحة التصحر	تاريخ إكمال برنامج العمل الوطني
01-الجزائر	1996/05/22	2003/12

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية مكافحة التصحر، ص.06.

ومن خلال اتفاقية مكافحة التصحر السابقة الذكر وما انعقد من ورائها من دورات إلى أنه توصل الفريق العامل الحكومي الدولي إلى نتائج وهي[1]:

- مواءمة الإستراتيجية الجديدة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- البناء على الإستراتيجية والتركيز على التنفيذ وإدراج تجسيد أثر تدهور الأراضي في الإستراتيجية الجديدة.
- استخدام الصيغ المتفق عليها في الدورة الثانية عشر لمؤتمر الأطراف بشكل عام ولاسيما تلك المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تقدير تكاليف تنفيذ الإستراتيجية الجديدة بما فيها الجهود المبذولة لتجسيد أثر تدهور الأراضي.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الجزائر تسعى دوما إلى تحقيق التنمية، ويظهر ذلك في خطاب وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي السيد "رمطان لعمامرة" في كلمة ألقاها في قمة الأمم المتحدة بقوله: "... إن الجزائر تحت قيادة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" وتنفيذا لبرنامجه، جعلت من الأهداف الإنمائية للألفية الأطر المرجعية لتنميتها الوطنية،

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية مكافحة التصحر، تقرير الدورة الخامسة عشر، نيروبي 20/18 أكتوبر 2016، ص- ص. 109.

وتمكنت من تحقيق أغلبية هذه الأهداف قبل الآجال المحددة خاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر تحسين التعليم، ترقية بيئة مستدامة[1]..."

ب- الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا: يشمل برنامج المنظمة الدولية لصون الطبيعة بشمال إفريقيا الدول التالية: الجزائر ومصر، ليبيا والمغرب وتونس والقيمة المقترحة لهذا الاتجاه تشمل عناصر منها[2]:

تقديم معارف ذات مصداقية في جمع وتعزيز الشركاء من أجل العمل الفعلي، ربط السياسات والانجازات الفعلية على المستوى الدولي والمحلي، وقد اعتمد النموذج الجديد للاتحاد على الاستغلال الأمثل لنقاط قوته من أجل استقطاب اعتمادات مالية، تقديم منتوجاته وتقييم انجازاته ونتائجه ضمن محاور عملية ذات أولوية تتمحور أولوياتها على المدى المتوسط وهي[3]:

- **تقديم منتوجات معرفية:** من خلال تطوير ونشر منتوجات منتقاة من المعارف في المجالات التي ميزت سابقا عمل الاتحاد.
- **تحقيق نتائج عملية وميدانية:** تتمثل خاصة في تجميع الجهود من أجل تحقيق نتائج ملموسة في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي، من أجل إيجاد الحلول الناجعة للرهانات الحالية المتعلقة خاصة بالتغيرات المناخية، الأمن الغذائي والنمو الأخضر وغيرها.
- **دعم الحوكمة الرشيدة في المجال البيئي:** وتشمل خاصة دعم القدرات وضمان استدامة وظائف التنوع البيولوجي والتنمية، من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات المالية المتاحة بالقطاع العام والخاص في مجال حوكمة الخدمات، والوظائف البيئية ويتطلب ذلك تحليلا وتخطيط دقيقا، مع اللجوء إلى دراسات مفصلة للجدوى وإرساء مشاريع وأنشطة نموذجية.
- **تطوير وتنفيذ السياسات في المجالات الخاصة بالطبيعة:** اعتمادا على توصيات أعضاء الاتحاد تولى سنة 2008 إعداد خطة خاصة بالمنطقة، تهدف إلى تحقيق البرنامج العام ويتم

---

[1] وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، "قمة الأمم المتحدة لاعتماد برنامج التنمية لما بعد 2015"، نيويورك 27 سبتمبر، 2015، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، الجمهورية الجزائرية، متاح على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_article/3368.aspx

[2] مركز التعاون للمتوسط للاتحاد الدولي لصون الطبيعة، "برنامج الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا 2013-2016"، منتدى أعضاء الاتحاد: الرباط 7/5 أكتوبر 2011، ص. 06.

[3] مركز التعاون للمتوسط للاتحاد الدولي لصون الطبيعة، "برنامج الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا 2013-2016"، المرجع نفسه، ص- ص. 6-7.

تنسيق الأنشطة المتعلقة بتنفيذ برنامج الاتحاد، عبر مراكز التعاون للمتوسط المتواجد "بمالقا" بإسبانيا، وهذه الخطة تلعب دورا هاما في إدراج المسائل البيئية ضمن الإصلاحات السياسية الجديدة، بما ينعكس ايجابيا على الاستخدام المستدام والعادل للمواد الطبيعية بالمنطقة[1].

ج- **النيباد ومشاريع حماية البيئة:** تعتبر الجزائر من بين الدول المؤسسة لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)، كما أنها مسؤولة عن لجنة الموارد البشرية بها وقد لعبت الجزائر دورا هاما وبارزا في المراحل الأولى للمبادرة، من خلال مشاركتها مع جنوب إفريقيا ونيجيريا في صياغة مبادرة "ماب"، وقد اختير الرئيس الجزائري كنائب لرئيس اللجنة التنفيذية للنيباد[2]

وقد استضافت الجزائر القمة 12 للجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات المبادرة في نوفمبر 2004 تم فيها مراجعة الانجازات لطيلة الثلاث سنوات السابقة، كما احتضنت الجزائر أشغال القمة الاستثنائية للجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) في مارس 2007، وتوج الاجتماع بقرار إدماج أمانة "النيباد" في مفوضية الاتحاد الإفريقي في أجل أقصاه سنة إبتداءا من جوان 2007، كما استضافت الجزائر في 18 مارس 2009 أشغال اجتماع خبراء البلدان المؤسسة لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ولأجل تعزيز التزام الجزائر بالمبادرة، أنشأت بعض المؤسسات الوطنية الجديدة التي تعينها على الوفاء بالتزاماتها وفقا للمبادرة، حيث قام مجلس الوزراء على سبيل المثال بإقرار إنشاء هيئة للتشغيل والحد من الفقر تتكون من ممثلي المؤسسات العامة المختصة، والمجتمع المدني وتقوم بإعداد دراسات خاصة بموضوع ودعم الشراكة مع المؤسسات الدولية[3].

وتتلخص أولويات "النيباد" في تحقيق التنمية المستدامة للقارة الإفريقية من خلال إقامة شروط التنمية المستدامة بالتأكيد على[4]:

---

[1] المرجع نفسه، ص.10.

[2] شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر 2000-2010" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012)، ص.202.

[3] المرجع نفسه، ص- ص. 202-203.

[4] يوسف سالي وكوثر مبارك، "دور ومستقبل النيباد في القاهرة الإفريقية" **المركز الديمقراطي العربي**، 2017، متاح على الرابط التالي: democratica.de/ ?p=48402

تم تصفح الموقع يوم 2018/01/26 على الساعة 00:13.

- التعاون والاندماج الإقليمي.
- السلم والأمن.
- الديمقراطية والحكم الرشيد سياسيا واقتصاديا.
- بناء القدرات والخبرات.

د- الاتحاد الأوروبي ككيان عبر وطني وإستراتجيته لحماية البيئة: يعتبر موضوع حماية البيئة إحدى الأولويات الرئيسة في علاقات الاتحاد الأوروبي، الذي يملك التزاما قانونيا وسياسيا ثابتا وقديما بمعالجة البعد البيئي، في جميع سياساته الداخلية والدولية إذ يقر أساسا بأهمية معالجة المشكلات البيئية[1]، وتعتبر السياسة البيئية في الاتحاد الأوروبي جزءا هاما من السياسة العامة والضرورية لمستقبل أفضل، حيث تتعدى المطالبة بمعالجة الأضرار البيئية المتواجدة فحسب بل تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان.

- **دور الاتحاد البيئي في مجال الحوكمة البيئية:** أخذت قضية البيئة حيزا هاما في سياسات الاتحاد الأوروبي والتي جعلت الاتحاد يتفاعل مع القضايا البيئية العالمية بالتفكير والتحليل وحتى اقتراح سياسات تنموية تتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة، فضلا عن الشراكة مع مختلف الفواعل الدولية المهتمة بالشأن البيئي في إطار الحوكمة البيئية العالمية، ومن بين برامج الاتحاد في مجال الحوكمة البيئية على المستوى العالمي نذكر ما يلي[2]:

- البرنامج البيئي الخامس لسنة 1992: جاء هذا البرنامج تحت عنون " من اجل تنمية مستدامة ومنسجمة مع البيئة 1992-2000" إذ احدث تطورا مهما في مسيرة حماية البيئة في القارة الأوروبية، من خلال سعيه إلى تغيير السلوك الإنتاجي والاستهلاكي في الاتجاه الذي

[1] فتيحة ليتيم ونادية ليتيم، " استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** 09 (2013): ص.112.

[2] سيد علي صلاب وحليمة فوغالي، " دور الكيانات عبر الوطنية في حماية البيئة- الاتحاد الأوروبي نموذجا-"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** 11 (2017): ص-ص. 487-489.

يجعل الحياة ممكنة لمدة طويلة على كوكبنا حسب البرنامج، وقد تمثلت الخطوط العريضة لهذا البرنامج الذي بقي نافذ المفعول حتى سنة 2000 في[1]:

- الحفاظ على الموارد القديمة والمستعملة.
- معالجة النفايات بطريقة آمنة.
- التوسع في الاعتماد على مصادر الطاقة التي لا تضر بالبيئة.

• البرنامج البيئي السادس لسنة 2010: وقد جاء بعنوان " بيئة 2010 مستقبلنا خيارنا" وكانت فترته ممتدة بين 2002-2012، إذ أكدت فيه المفوضية الأوروبية على حماية كوكب الأرض ويركز على النقاط التالية:

- التنمية المستدامة عن طريق إيجاد طرق لتحسين نوعية الحياة من دون التسبب في أضرار للبيئة، وأجيال المستقبل أو للشعوب الغنية أو النامية على حد سواء.
- تشجيع رجال الأعمال على ابعد من ذلك على أساس طوعي من خلال التشريعات بزيادة الاهتمام لاتخاذ التدابير البيئية وتحسين الكفاءة والإنتاج.
- التوسع في السوق بالنسبة للسلع الخضراء صديقة البيئة الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الابتكار وزيادة فرص العمل.

• برنامج العمل البيئي الجديد للاتحاد الأوروبي لسنة 2020: اقترحت المفوضية الأوروبية برنامج العمل البيئي الجديد للاتحاد الأوروبي تحت عنوان " العيش بشكل جيد في حدود كوكبنا" وأشارت إلى انه سيتم توجيه السياسة البيئية حتى سنة 2020، وان الهدف المطلوب هو أن يقود الاتحاد الأوروبي العالم في تسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

وبما أن الجزائر لها شراكة مع الاتحاد الأوروبي فهي تتأثر بهذه السياسات البيئية، كما أنها تعقد اتفاقيات وتعاونيات مع الاتحاد الأوروبي في مجال حماية البيئة، ومنها مثلا الاتفاق الذي عقد في بروكسل 13 مارس 2017 تمويل برنامج دعم لتطوير الطاقات المتجددة من طرف الاتحاد الأوروبي، وتطوير الفعالية الطاقوية بالجزائر وهذه الجهود كلها تنصب حول مدي تحقيق الحوكمة البيئية.

[1] المرجع نفسه، ص.489.

خلاصة واستنتاجات:

عالج هذا الفصل أهم السياسات المتبعة لأجل إرساء حوكمة بيئية في الجزائر ومن خلال هذا العرض توصلنا إلى مجموعة من النتائج منها:

- قام المشرع الجزائري بمجموعة من الإصلاحات البيئية وذلك بإصدار العديد من التشريعات.
- تعرف البيئة الحضرية في الجزائر كثافة سكانية مرتفعة، وتوسع عمراني غير مدروس وهو ما تسبب في تلوث الهواء، النفايات ...وغيرها، ما أدى إلى وضع تشريعات للتحكم والتقليل من هذه المشاكل، وهو نفسه ما ينطبق على الساحل والتنوع البيولوجي.
- عدم استقرار مختلف الهياكل الوزارية التي ألحقت بها مهمة حماية البيئة، مما نتج عنه غياب تام لدور الإدارة البيئية المركزية في معالجة المشاكل البيئية.
- معظم الهياكل الإدارية البيئية التي أوجدت قبل 1983 لم تكن تستند إلى نصوص بيئية تمارس على ضوئها صلاحياتها واختصاصاتها، بالإضافة إلى تغليب الاعتبارات التنموية على حساب حماية البيئة.
- إصدار القوانين الخاصة بالبيئة مثل قانون 03/83 لم يصاحبه وجود مخططات بيئية تحدد الرؤية المستقبلية للتعامل مع البيئة.
- الاعتماد على مجموعة أدوات بديلة لتجسيد سياسات الحوكمة البيئية.
- تبنت الجزائر استراتيجية لحماية البيئة من خلال إصدارها التشريعات المختلفة المتعلقة بالبيئة، خاصة ما تعلق منها بالإجراءات الوقائية والتي تمثل القواعد القانونية التي تمنع وقوع السلوك المخالف لإرادة المشرع، بالإضافة إلى الوسائل الردعية التي تعد كجزاء قانوني للمخالفات وهي رقابة لاحقة لسلوك الأفراد.
- السياسات البيئية هي قيم ومبادئ تحدد ما ينبغي اتخاذه وما ينبغي تجنبه، بالإضافة إلى الأوامر الملزمة الصادرة عن جهات مختصة تتبناها الجهات الحكومية وتلتزم بتنفيذها.
- جل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبيئة تفوق 499 نصا حتى سنة 2013 مما يبرز أن هناك اهتمام برسم السياسات التشريعية البيئية، فقط يبقى الجانب التنفيذي لهذه السياسة بحاجة لعناية واهتمام أكبر.

- تتسبب البيئة الصناعية في الجزائر بمخاطر بيئية كثيرة مما أدى بالقطاع إلى وضع مجموعة خطوات للتقليل من هذه المخاطر وهي دراسة التأثير على البيئة وعقود النجاعة.
- أيضا تجسيد الأدوات القانونية لحماية البيئة وتنفيذها على ارض الواقع يتطلب وجود جهاز تنفيذي فعال، من القاعدة إلى القمة يحرس على التطبيق السليم للقانون والسياسات المنتهجة في مجال حماية البيئة.
- اعتمدت الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة على الشراكة بين مختلف الفواعل الوطنية والدولية.

الفصل الثالث

تحديات تجسيد الحوكمة البيئية في الجزائر

إن قضايا البيئة وما تطرحه من مشكلات من أبرز ما يواجه مختلف الدول وتهدد وجودها مستقبلا، وهذه المشكلات ليست وهما بل غدت واقعا ملموسا يعاني منه كل إنسان في هذا الكون، لاسيما بعدما أحدثته التقنيات الحديثة والصناعات المتقدمة من أضرار مهددة للبيئة، باتت تنذر بفناء العديد من النباتات والكائنات الحية واستنزاف الموارد الطبيعية، كل هذا نتج عنه ظواهر بيئية سلبية كالتغير المناخي والتصحر، التلوث البيئي ، والجزائر لم تكن بمنأى عن هذه المشكلات العالمية، حيث ارتبطت إشكالية تدهور البيئة بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنتهجة منذ الاستقلال، حيث أهملت الاعتبارات البيئة في المخططات التنموية، ما أدى إلى تفاقم التلوث خاصة بعد التوسع الكبير والسريع للمدن، وتطور الصناعة وتغير أنماط الحياة الحضرية، كل ذلك غير المعادلة فتحولت الجزائر في أقل من ثلاثة عقود من دولة ذات بيئة سليمة إلى دولة لها مشاكل بيئية من الدرجة الأولى، وهذا راجع أيضا إلى التحديات السياسية والسوسيو إقتصادية بما تتضمنه من إشكالية الشرعية، وعدم الاستقرار السياسي الذي شهدته الدولة، بالإضافة إلى أزمة المجتمع المدني وعدم فعالية القطاع الخاص ما أثر سلبا على تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية في الجزائر، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** التحديات البيئية ذات البعد العالمي.
- ✓ **المبحث الثاني:** التحديات السياسية في الجزائر .
- ✓ **المبحث الثالث:** التحديات السوسيو– اقتصادية في الجزائر .

المبحث الأول: التحديات البيئية ذات البعد العالمي.

احتلت المشاكل البيئية اهتماما عالميا لأثارها على المجتمع الدولي من جهة، وعلى التنمية بكافة أشكالها من جهة أخرى، تختلف حدة هذه المشاكل من دولة إلى أخرى. لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لأهم المشكلات البيئية ذات البعد العالمي، بما تفرزه من تحديات وتشكله من عبئ على نجاعة منظومة الحوكمة البيئية وفعاليتها.

المطلب الأول: التغير المناخي.

يعد التغير المناخي من المواضيع التي حازت على اهتمام العديد من الباحثين في الآونة الأخيرة، حيث كان الاعتقاد السائد قديما أن المناخ ثابت، لذلك قال البعض أن الدورة المناخية التي أمدها 30-35 سنة تعط معدلات ثابتة للمناخ، ولكن لوحظ بعد أن تراكمت المعرفة وزاد اكتشاف المجهول المناخي، أن المناخ أبعد ما يكون عن الثبات[1] ، فالتغير المناخي هو تغيرا يعزي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة[2]، فتتأثر صحة الإنسان بمجموعة من العوامل كالمناخ والطقس حيث هذا الأخير يتأثر بالظروف المتقلبة للغلاف الجوي المحيط بالأرض، والمتمثلة بدرجة الحرارة والرياح والأمطار والغيوم وغيرها، وينجم الطقس من التطور والتخافت السريعين لأنظمة الطقس مثل الضغط المرتفع والمنخفض عند ارتفاع متوسط عن سطح الأرض، مع ما يتعلق بهما من جهات هوائية وأمطار وأعاصير وهناك قابلية محدودة للتنبؤ بالطقس[3].

فمن المعروف أن المناخ لم يكن يخضع في كل العصور لنظام ثابت، بل طرأت عليه في بعض الأزمنة تغيرات مهمة، كانت تصحبها تغيرات أخرى في مظاهر سطح الأرض وما عليها من مظاهر حيوية[4]، وقد استنتج هنتنجتون "Huntington" من دراساته في غرب آسيا

---

[1] قصي عبد المجيد السامرائي، **المناخ والأقاليم المناخية** (عمان: دار اليازوري للطباعة والنشر، 2008).ص.411.

[2] الامم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الأمم المتحدة: 1992.ص.03.

[3]-Watson, R.T, **Summary for Policymakers -2001 Synthesis Report**. UK: Combridge University Press, 2001,p12

[4] شرف عبد العزيز طريح، **الجغرافية المناخية والنباتية**(مصر: دار المعارف المصرية،1961).ص.08.

وأمريكا الشمالية والوسطى أن أثر التغيرات المناخية* لم يكن مقصورا على منطقة واحدة، بل كان يظهر في مناطق متباعدة في وقت واحد، ففترات المطر والجفاف التي ظهرت في شمال إفريقيا كانت موجودة على نفس خطوط العرض في كاليفورنيا وغرب آسيا، في نفس الوقت فإن عملية التغير المناخي ليست عملية بسيطة وإنما هي عملية معقدة، نتيجة وجود أنشطة تغذية رجعية مختلفة ضمن وبين أنظمة المحيط، الجو واليابس[1] وسيتم تبيين هذا من خلال الشكل التالي:

* هناك فروق جوهرية بين تغيرات المناخ العالمي وتتابع حالتي البرودة والدفء ارتباطا بفلك حلقة الأرض في دورانها حول الشمس، وتلك التغيرات المناخية المتلازمة مع كثافة الحضور البشري وإسرافه في استهلاك الوقود العضوي حيث تتراكم الانبعاثات الغازية، بطبقة الغلاف الجوي الملامسة لليابس، فالكرة الأرضية وحالتها المناخية تتبع قانون النظام الشمسي، بينما تتبع التغيرات المناخية البشرية ما يعتري الغلاف الإنساني من تلوث حاد يؤثر بدوره في السلوك المناخي ونظامه، فظهرت سيناريوهات التغيرات المناخية مع تزايد مخاوف تلوث الغلاف الجوي بالحرارة منذ بداية العقد التاسع من القرن الماضي، وذلك مع تصور خروج الأنظمة البيئية عن سلوكها الطبيعي، وتفكك خطوطها الدفاعية وضعف قدرتها على مجابهة ضغوط الحضور البشري المتزايد، وتراكم الانبعاثات الغازية بالغلاف الجوي وتكرار حدوث الكوارث الطبيعية بمناطق شاسعة من الكرة الأرضية، مما يهيئ الأرض لأزمة مناخية تروج لمزيد من التوقعات الكارثية، التي قد يشتد ريحها بالتغيير على المستوى المحلي بالمناطق الحساسة بيئيا، وتشتد الأزمة مع تفاقم مشكلة فشل النظام الحيوي في تدوير الملوثات الحرارية، التي تفوق قدرة البيئة على تنقية ذاتها مما يلوثها وذلك مع تعاظم النمو غير المسبوق بالدول الصناعية الكبرى لاسيما الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي يقع المجتمع الدولي بين جبهتين معارضتين فالأولى تدعم التخويف من الآثار المدمرة لظاهرة الاحتباس الحراري نتيجة طغيان الحضور البشري واستهلاكاته المروعة من الوقود العضوي، أما الثانية فتسير باتجاه أن الظاهرة طبيعية وليست من صنع البشر وأنها تمثل بداية عصر جليدي لم تتضح معالمه بعد.)

[1] علي حسن موسى، **تغيرات المناخية** (سوريا: دار الفكر، 1966)، ص.12.

شكل رقم (06): التأثيرات المسببة للتغير المناخي التي تؤثر على أنظمة المحيط (الغلاف الأرضي والجوي)

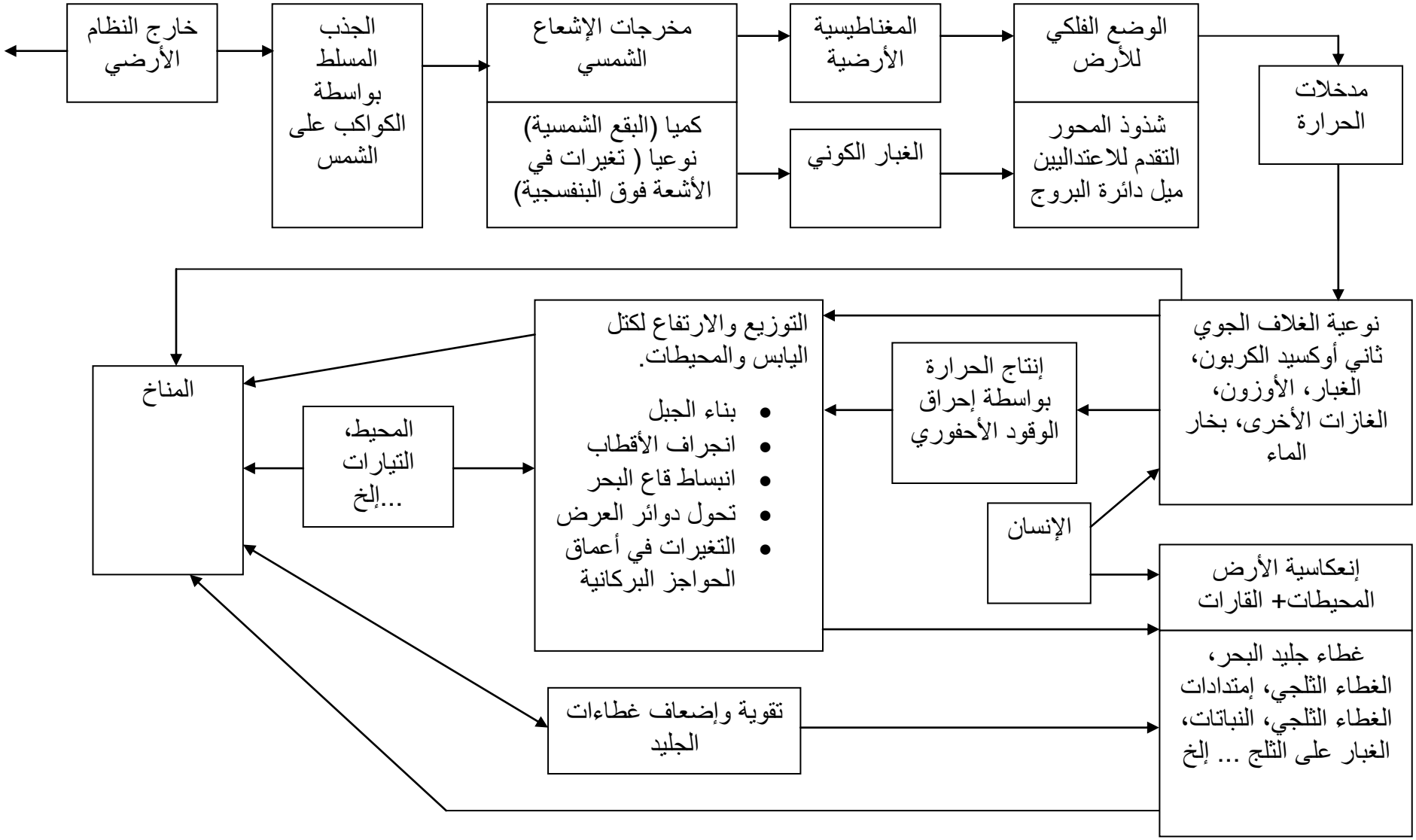

المصدر: منعم نصيف جاسم المزروعي، "التغير المناخي وأثره على إنتاج الفاكهة في محافظة ديالي"، **مجلة كلية التربية الأساسية** 12 (2013): ص.354.

- **العوامل الطبيعية المساهمة في التغير المناخي:** هناك مجموعة من العوامل الطبيعية التي تسهم في التغير المناخي نذكر منها:

➢ **الإشعاع الشمسي**[*]: يقدر التأثير الإشعاعي الناجم عن التغيرات في الإشعاع[**] الشمسي منذ عام 1750 بنحو 0.3 وات/م^2 وقد حدث معظمه خلال النصف الأول من القرن العشرين، ومنذ أواخر ستينات القرن الماضي رصدت الأقمار الصناعية تذبذبات صغيرة تعود إلى الدورة الشمسية التي تحدث مرة كل 11 عاما، وقد اقترحت آلية للتأثيرات الشمسية المؤثرة على المناخ إلا أنها تفتقر إلى أساس نظري أو رصدي صارم، فعندما يتغير التأثير الإشعاعي يستجيب النظام المناخي على فترات زمنية مختلفة، وينغلق طول فترة الاستجابة بالاستطاعة الحرارية الكبيرة للمحيطات وبالتعديل الديناميكي في صفائح الجليد، وهذا يعني أن الاستجابة لتغير ما قد تطول لآلاف السنين، فإن أي تغيير في التوازن الإشعاعي للأرض بما في ذلك زيادة الغازات الدفيئة أو المعلقات، سيغير الدورة الهيدرولوجية ودوران الجو والمحيطات مؤثرا بذلك على نماذج الطقس وعلى درجات الحرارة وكميات الهطول في المناطق المختلفة من العالم[1].

➢ **البراكين:** تحدث البراكين تغييرات في المناخ، فمن خلال ثورانها فكميات كبيرة من الغازات وقطيرات الايروسول والرماد تقذف في الستراتوسفير[***] ولكن معظمها لا يلبث أن يهبط خلال أيام وأسابيع، وهي ذات تأثير محدود على تغير المناخ، ولكن بعض الغازات البركانية كثاني أوكسيد الكبريت، يمكن أن تحدث تبريد للمناخ على عكس ثاني أوكسيد الكربون الذي يسبب ارتفاع حرارته، فالتأثيرات الأهم بالنسبة للغازات البركانية تأتي من تحول ثاني أوكسيد الكبريت

---

[*] يعتبر الإشعاع الشمسي المصدر الرئيسي للطاقة الحرارية على سطح الأرض ويصل على شكل موجات كهرومغناطيسية تقاس هذه الأخيرة électromagnétique بوحدة تسمى calorie أو حريرة وتقدر الطاقة الشمسية في أعلى الطبقات الجوية بـ 2كالوري/سنتم^2/دقيقة

[**] يعرف الإشعاع بأنه انتقال الطاقة غير المجسمة وانتشارها كما هو الحال في الطاقة الحرارية والضوئية والكهرومغناطيسية، وأحيانا يطلق على هذا النوع من الإشعاع اسم الإشعاع الأثيري، ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع وهي: الإشعاع الشمسي، الإشعاع الأرضي، الإشعاع الجوي.

[1] سعد الدين خرفان، **تغير المناخ ومستقبل الطاقة** (دمشق: الهيئة العامة السورية كتاب، د س ن)، ص.09.

[***] الستراسوفير: هي طبقة من الطبقات الثلاث للغلاف الجوي الأرضي، وهي الطبقة الثانية من الغلا ف الجوي في الاتجاه إلى الأعلى.

إلى حمض الكبريت الذي يتكاثف بسرعة في الستراتوسفير ليشكل أيروسولات من السلفات التي تزيد من انعكاس إشعاعات الشمس عائدة إلى الفضاء، مما يؤدي إلى انخفاض حرارة الطبقات الأدنى من الغلاف الجوي[1].

➢ **ظاهرة النينو**: وهي ظاهرة مناخية طبيعية تحدث كل 03 سنوات في المحيط الهادي، وهي ارتفاع في درجة حرارة سطح المحيط 0.5 درجة مئوية، وقد تستمر هذه الظاهرة لمدة خمس سنوات نتيجة لتسخين القسم الشمالي من المحيط الهادي، وتتسبب في تغيرات مناخية في كل أنحاء الكرة الأرضية، وتتمثل في الجفاف والفيضانات وتدمير المحاصيل الزراعية. أنظر الشكل رقم (07) يبين حدوث ظاهرة النينو.

وتحدث هذه الظاهرة من خلال التسخين: فوجود التيارات الساخنة في المحيط الهادي، يؤدي إلى حدوث تغيرات في درجة حرارة المياه ومن ثم حدوث هذه الظاهرة، أيضا الثلوج: حيث يؤدي تساقطها بغزارة على القارة الآسيوية في فصل الشتاء إلى حدوث اضطراب جوي في فترة ذوبان الثلوج خلال فصل الصيف، واختلال حركة التيارات المائية الدافئة القريبة من المحيط الهادي[2]. وبالتالي فينتج عن هذه الظاهرة التطرف الحراري: يعني ذلك تفاوت في درجات الحرارة بين ارتفاعها في مناطق معينة مثل القارة الأوروبية، وانخفاضها الشديد في مناطق أخرى كشرق آسيا، أيضا الفيضانات في عدة مدن من العالم ويقابلها جفاف في مدن أخرى، بالإضافة إلى الأعاصير التي يزداد احتمال حدوثها ويتركز في المحيط الهادي بشكل كبير ويقابله الهدوء الاستوائي في المحيط الأطلسي[3].

---

[1] مبادرة الباحثون السوريون "البراكين وتأثيرها على الطقس"، 15 نوفمبر 2013، مأخوذة من المصدر التالي:
http://volcanoes-usgs.gov/razards/gas/climate.php

[2] رجب هاني، "ظاهرة النينو المناخية ... أقوى ظاهرة طبيعية يتعرض العالم لها"، 29 سبتمبر 2016، يوم 2018/02/05 على الساعة 13:57 مأخوذة من الموقع الالكتروني التالي:
http://www.arageek.com/2015/08/20/the-neon-climate-phenomenon.html

[3] لارا عبيات،" ماهي ظاهرة النينو المناخية؟"، **موضوع** 23 نوفمبر ،2017 مأخوذة من الموقع الالكتروني التالي:
http://maudoob.com
يوم 2018/02/05 على الساعة 13:59

شكل رقم (07): حدوث ظاهرة النينو

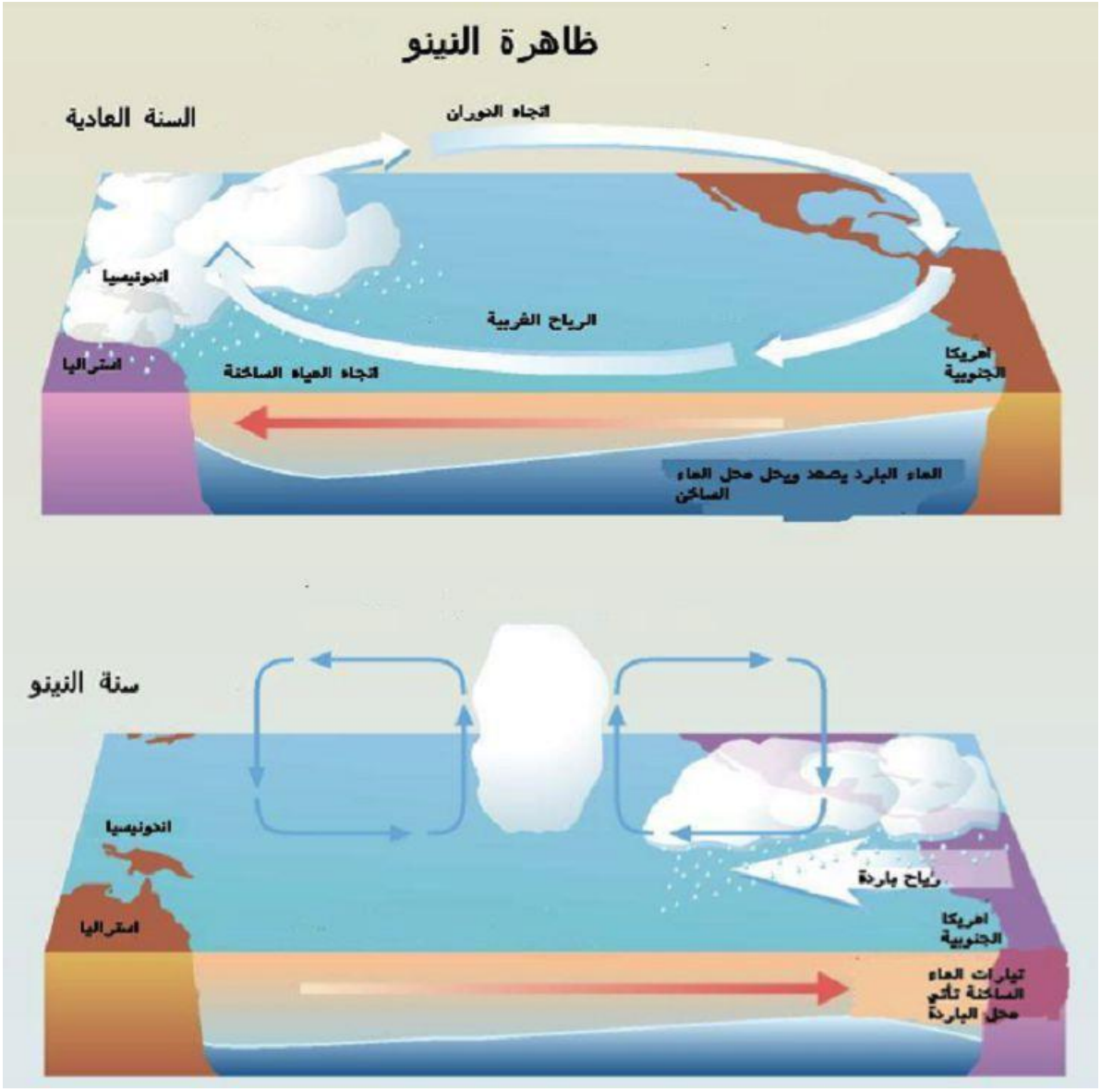

المصدر: القحطاني نورة، ماذا تعرف عن ظاهرة النينو؟ رسالة الجامعة، جامعة الملك سعود، السعودية، 1257(2017)، متاح على الرابط: http://rs.ksu.edu.sa/issue-1257/958

تم تصفح الموقع يوم: 2018/12/16.على الساعة 12.06

ما يمكن استنتاجه أن ظاهرة النينو* هي ظاهرة مائية، لكن حدوثها يؤدي إلى ظهور تأثيرات مناخية كبيرة تتعدى الحدود الإقليمية إلى التأثير على المناخ العالمي، بحيث لا يمكن عزل التغيرات التي تحصل في مياه المحيطات عن الجو المحيط بها.

➢ **ظاهرة الناتا:** ترتبط هذه الظاهرة بشدة الرياح الغربية فوق المحيط الأطلسي، وفق المناطق الأوروآسيوية وخلال الشتاء تظهر النيتا تذبذبات غير منتظمة مدى عام، أو عدة قرون ومنذ سبعينيات القرن الماضي ساهمت النيتا الشتوية في حدوث رياح غربية قوية تتناسب مع زيادة دفء الفصل البارد في أوروآسيا[1].

➢ **دور الإنسان في تغير المناخ:** يؤثر الإنسان كباقي الكائنات الحية على البيئة، ولكن هذا التأثير بدأ يأخذ مدى واسعا منذ الثورة الصناعية في منتصف القرن 18، فأدى حرق الوقود الأحفوري والكتلة الحيوية "bionass" إلى إصدار غازات ومعلقات تغير من تركيب الغلاف الجوي، وهناك الإصدارات من غازات الكلوروكربون والغلوروكربون... وغيرها، التي لا تؤثر على قوى الإشعاع لكنها تستنفذ أوزون الستراتوسفير، ويؤثر استخدام الأراضي للبناء والزراعة والغابات على المواصفات الفيزيائية والحيوية لسطح الأرض، وتؤثر هذه التغيرات على قوى الإشعاع التي تؤثر بدورها على تغير المناخ[2]. وبالتالي نخلص إلى أنه من بين مسببات تغير المناخ هو سبب بشري المنشأ، وله آثار متعددة ومتنوعة بالإضافة إلى أسباب مختلفة، والشكل التالي يوضح لنا محركات هذا التغير.

---

* تعني كلمة النينو (EL–Nino) بالإسبانية ابن المسيح وهو الاسم ابيروني لظاهرة مائية مألوفة لدى صيادي السمك على طول سواحل الإكوادور والبيرو، وسمي بهذا الاسم من قبل سكان هذه المناطق تزامن حدوثه مع أعياد الميلاد، كما يسميها بعضهم باسم الطفل المسيح (Qris Child)، ويطلق عليها أيضا اسم الطفل المذكر تميزا عن الوجه الآخر للنينو الذي يدعى الطفل المؤنث النينا (EL–Nina) كما يطلق عليها اسم الولد الشقي لكثرة ما يسببه من كوارث وتدمير في أنحاء العالم.

[1] ايمان عبد المنعم زهران، **التغيرات المناخية والصراع الاقليمي للمياه في الشرق الأوسط** (القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص.19.

[2] سعد الدين خرفان. **مرجع سبق ذكره**. ص.11.

شكل رقم (08): محركات تغير المناخ

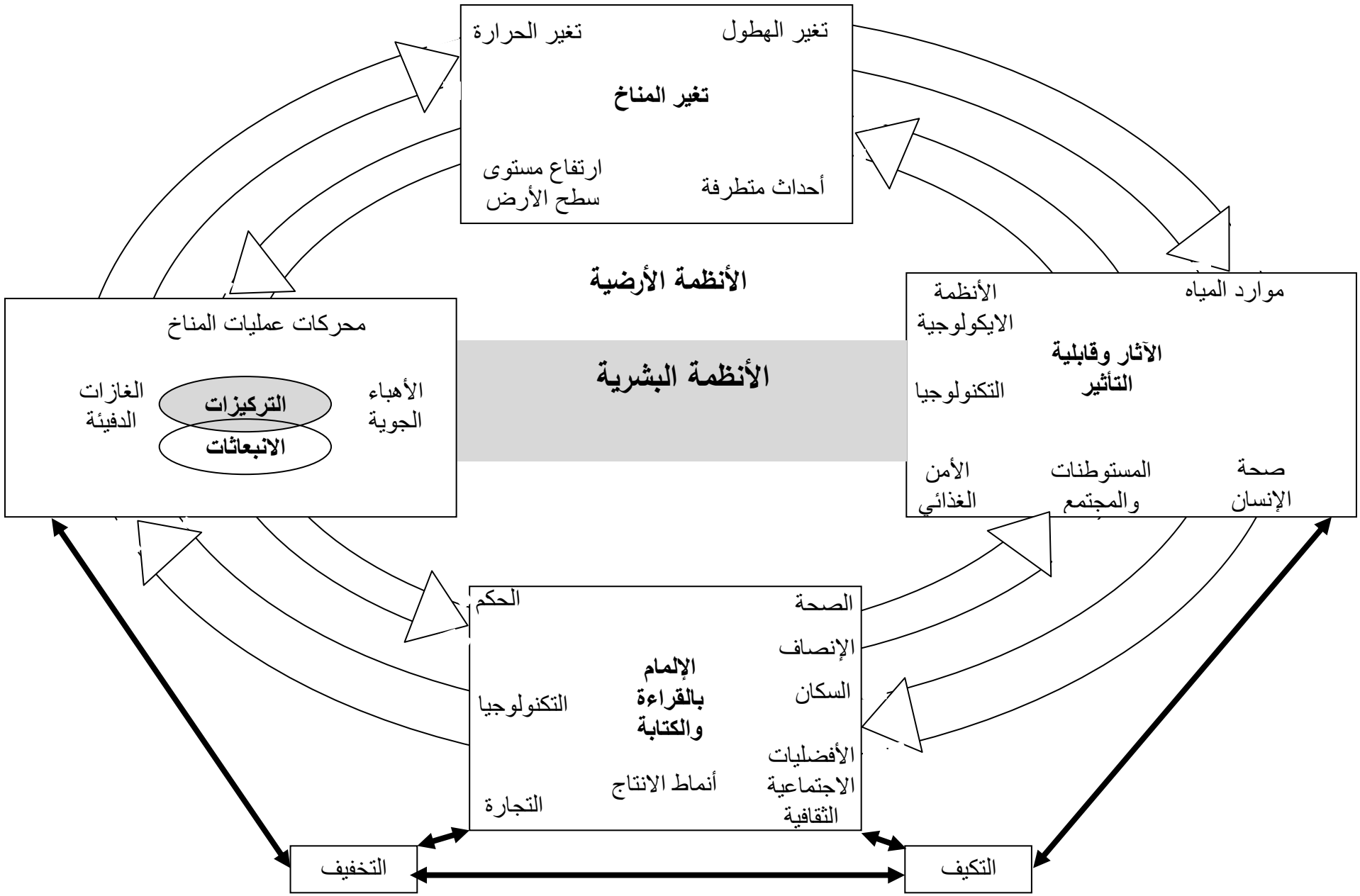

المصدر: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ 2007: التقرير التجميعي، ط1، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيرالمناخ،جنيف،2008 ص.26.

فانطلاقا من العوامل المساهمة في التغير المناخي المذكورة أنها هناك بعض الشواهد التي تبين تأثر الأنظمة البيئية نذكر منها[1]:

- **تغيرات الطقس:** يؤدي تعرض المجتمعات البشرية والأنظمة البيئية لحوادث الطقس العنيفة إلى الأضرار والمعاناة، والموت الناجم عن الجفاف والفيضانات، وموجات الحر والانهيارات والأعاصير وغيرها، وبالرغم من حالة عدم التأكد إلا أن هناك شواهد عدة على أن هذه الحوادث ستزداد تكرارا وشدة في القرن الحادي والعشرين، نتيجة التغيرات المناخية وعلى العكس من ذلك فإن تكرار الطقس البارد سيقل في المستقبل، بما في ذلك من آثار ايجابية أو سلبية، وستقع تبعات هذه التغيرات على المجتمعات والأفراد الأشد فقرا في العالم.
- **ارتفاع درجة الحرارة:** يؤثر ارتفاع درجة الحرارة على النظم الطبيعية الفيزيائية والبيولوجية بطرق عدة منها:

➢ تقليص حجم القبعات الجليدية في القطبين.

➢ إطالة فصل الإنبات عند خطوط العرض المتوسطة والعليا.

➢ انزياح تدريجي لأصناف حيوانية ونباتية شمالا باتجاه القطب الشمالي في نصف الكرة الشمالية وعلوا بالنسبة للمرتفعات الجبلية.

- **الفيضانات والجفاف:** يؤثر تكرر الفيضانات ودورات الجفاف وشدتهما على النظم الاقتصادية والاجتماعية، وتتأثر هذه النظم أيضا بعوامل اجتماعية واقتصادية أخرى مثل النزوح الديمغرافي والتغير في استخدام الأراضي.

➢ **أنظمة بشرية حساسة ومهددة:** تتضمن الأنظمة البشرية الحساسة للتغير المناخي مصادر المياه والزراعة وعلى الأخص الأمن الغذائي، والغابات والمناطق الساحلية والأنظمة البحرية والمستوطنات البشرية والطاقة والصناعة وخدمات التأمين والتمويل والصحة العامة، ويختلف

[1] زين العابدين معو، "تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسة العامة العالمية" (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015)، ص- ص. 170-171.

التهديد لهذه النظم بحسب الموقع الجغرافي، عامل الزمن والظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

والجزائر ليست بمنأى عن ظاهرة التغير المناخي العالمي، حيث نجد هناك جهود كبيرة ومحاولة التصدي لهذه التغيرات، ومثال ذلك ما قامت به وزيرة البيئة والطاقات المتجددة "فاطمة الزهراء زرواطي" بوضع مخطط وطني للمناخ، والذي يشكل وثيقة استراتيجية للتصدي للتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على المستوى الوطني والتي تضم 156 عملية، وكان هذا في الملتقى الوطني حول "التغيرات المناخية"، حيث أوضحت الوزيرة أن هذا المخطط الوطني يعتبر بمثابة إعادة بعث قطاع البيئة والطاقات المتجددة، وهذا من خلال برنامج عمل من شانه التكفل بحق المواطن في بيئة سليمة وصحية، مع الأخذ بعين الاعتبار التزامات الجزائر الدولية خاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة[1].

المطلب الثاني: ظاهرة التصحر.

تعتبر ظاهرة التصحر أحد أهم المشكلات البيئية العالمية، التي تؤثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كثير من المناطق الجافة والشبه الجافة، ونتيجة لهذه المشكلة كان هناك اهتمام على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، ذلك لأنها تعتبر أحد أشكال التدهور البيئي حيث أدت إلى تخريب الكثير من المناطق في العالم، نتيجة لممارسة الإنسان للأنشطة الخاطئة التي تؤدي إلى إفقار التربة، وعدم قدرة الإنتاج الحيوي للأرض وإزالة الغطاء النباتي، ونجد أن ظاهرة التصحر ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلات البيئة المعاصرة، مثل الانفجار السكاني، مشكلات الجوع وسوء التغذية... ، ونظرا لأن هذه المشكلة يمكن أن تتفاقم في المستقبل خاصة مع ازدياد عدد السكان أدرك المجتمع الدولي عمق المشكلة، وأبعادها المختلفة فكانت هناك

2–وكالة الأنباء الجزائرية، "المخطط الوطني للمناخ: 156 عملية للتصدي لتأثيرات التغير المناخي"، 2018، متاح على الرابط التالي:

تم تصفح الموقع يوم: 2019/04/18.على الساعة 13.22

http://www.aps.dz/ar/algerie/61627-156

خطة عمل لمكافحة التصحر تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في المؤتمر الذي انعقد في نيروبي سنة 1977[1].

فالتصحر في معناه العلمي الدقيق والشامل هو التدهور الكلي أو الجزئي لعناصر الأنظمة البيئية، ينجم عنه تدني القدرة الإنتاجية لأراضيها وتحولها إلى مناطق شبيهة بالمناطق الصحراوية، بسبب الاستغلال المكثف لمواردها من قبل الإنسان وسوء أساليب الإدارة التي يطبقها، هذا بالإضافة إلى التأثيرات السلبية للعوامل الأخرى غير الملائمة وخاصة عوامل المناخ الجفاف[2].

فالتصحر ظاهرة جغرافية متحركة تكتسب البيئة من خلالها خصائص الصحراء الحقيقية نتيجة لخلل بيئي حاصل، إذ يحدث تدهور واسع المدى في جميع البيئات الرطبة وشبه الرطبة والجافة وشبه الجافة، وفي ظل تأثير مزدوج من تغير الظروف وتحولات نباتية طبيعية، ومن خلال زحف الصحراء على إقليم الإستبس، وزحف وإقليم الإستبس نحو إقليم السافانا، وزحف إقليم السافانا على إقليم الغابات، لما ينتج من التصحر عن تدهور النظام البيئي ويرتبط ذلك بقدرة الموارد الاستيعابية، فإذا فاق استغلال الإنسان للموارد طاقتها الاستيعابية، وتعرضت للاستغلال المفرط وغير المنظم، فإن البيئة تتعرض للتدهور فتصبح متصحرة فتتناقص إنتاجية الأراضي، ويعجز الإنتاج عن تلبية حاجات الإنسان والحيوان من الغذاء[3].

أولا. أسباب التصحر: وهناك مجموعة من الأسباب منها:

- **الأسباب الطبيعية للتصحر**: ويمكن حصر هذه الأسباب في[4]:

➢ **التقلبات المناخية:** إن التأثيرات المناخية الطويلة الأمد قد أسهمت في خلق ظاهرة التصحر وإن المناطق الصحراوية، التي جاءت نتيجة لذلك التغير في المناخ وما ينشأ فيها من كثبان رملية تزحف إلى مناطق الخصوبة، والزرع فتلتهم الأراضي المنتجة وتحولها إلى أراضي غير منتجة،

---

[1] إبراهيم نحال، **التصحر في الوطن العربي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1987).ص.08.

[2] حسين عادل الشيخ، **البيئة: مشكلات وحلول** (الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2009).ص-ص. 62-63.

[3] ربيعة بوسكار، "مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة،2016).ص.147.

[4] غليس ناهي السعيدي علي، "المفهوم والمنظومة الجغرافية لظاهرة التصحر"، **مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية** 15(2009): ص-ص.172-173.

فضلا عن ملايين الأطنان من الغبار المتطاير الذي مصدره تلك الصحاري، والذي يتسبب في تدمير الغطاء النباتي وتلوث الهواء، كما أن التغيرات المناخية المشار إليها أدت إلى سيادة المناخ الجاف شديدة الوطأة على البيئة، والذي يتصف بخصائص متطرفة كارتفاع الإشعاع الشمسي ودرجات الحرارة، والتبخر وتدني قيم الرطوبة النسبية، ومعدلات الأمطار المتساقطة وتذبذبها قد أسهمت في خلق بيئة سريعة الاستجابة لأي حالة خلل في نظامها الإيكولوجي.

- **زحف الكثبان الرملية:** تعد الكثبان الرملية مظهرا من مظاهر التصحر وأن زحفها يعد سببا من أسبابه، فالتعرية الريحية التي تجري في التربة الشديدة القابلة لها (التربة الرملية) تتسبب في نقل التربة بمختلف الطرق(كالزحف،...، التعلق)، ومن ثم ترسيبها على شكل كثبان رملية قارية المنشأ مختلفة الأشكال، لا تلبث أن تحث الخطى زحفا باتجاه المناطق الزراعية مسببة في تدهورها، لذلك فعملية الزحف تلك تعد سببا من أسباب التصحر، كما أن وجود الكثبان الرملية الزاحفة على الأراضي الزراعية يعد مظهرا من مظاهره، أما بالنسبة للكثبان الرملية ذات المنشأ النهري، فيعد وجودها وسط الأراضي الزراعية البعيدة نسبيا عن المناطق الصحراوية مظهرا من مظاهر التصحر وأن عملية زحفها تعد أيضا سببا من أسبابه[1].

- **الأسباب البشرية للتصحر:** تلعب العوامل البشرية دورا رئيسيا في إحداث ظاهرة التصحر من خلال[2]:

- **الضغط السكاني على البيئة:** ويتمثل في قطع النباتات الطبيعية وتحويلها(أي أراضيها) إلى أراضي زراعية، والتعدي على الأراضي الزراعية وتحويلها إلى منشآت سكنية، وصناعية بالإضافة إلى عمليات التعدين غير الخاضعة لضوابط الملائمة مع البيئة.
- **استخدام أساليب زراعية خاطئة:** ويتمثل في: أساليب تتعلق بإعداد الأرض للزراعة كالحراثة العميقة والخاطئة وإهمال زراعة مصدات الرياح.

---

[1] غليس ناهي السعيدي علي، مرجع سبق ذكره.ص.173.

[2] صبري محمد خليل، "مشكلة التصحر: أسبابها وأساليب حلها"، متاح على الرابط التالي:
https://drsabrikhalil.wordpress.com/2013/02/12/%
تم تصفح الموقع يوم:2018/02/12على الساعة 22:09

- أساليب تتعلق باختيار الأنماط المحصولية والدورة الزراعية، كالزراعة غير المرشدة وزراعة محصول واحد في نفس الأرض بصورة متكررة.
- أساليب تتعلق بالممارسات نفسها كالري والصرف والتسميد، والحصاد بطرق خاطئة تؤدي إلى زيادة ملوحة التربة وتتناقص خصوبتها.
- **الاستقلال البيئي للموارد الطبيعية:** ويتمثل في استنزاف الموارد الجوفية والتربة بما يعرضهما للتملح أي زيادة ملوحة التربة، بالإضافة إلى الرعي الجائر وتلويث المياه السطحية والجوفية والتربة.

كما يمكن أن تؤدي الحروب والعمليات العسكرية والصراعات القبلية، وغيرها من النزاعات المسلحة إلى زيادة وتفاقم ظاهرة التصحر، وهذا من واقع المهام الدفاعية والهجومية التي تتخللها مثل حفر الخنادق وزرع الألغام وتفجير المنشآت.

ثانيا. حالات التصحر: تختلف حالات التصحر ودرجة خطورته من منطقة إلى أخرى، تبعا لاختلاف نوعية العلاقة بين البيئة الطبيعية وبين الإنسان، وهناك أربع حالات للتصحر حسب تصنيف الأمم المتحدة وهي كما يلي[1]:

- **تصحر خفيف:** وهو حدوث تلف أو تدمير طفيف جدا في الغطاء النباتي، والتربة ولا يؤثر على القدرة البيولوجية للبيئة.
- **تصحر معتدل:** وهو تلف بدرجة متوسطة للغطاء النباتي وتكوين كثبان رملية صغيرة وكذلك تملح التربة مما يقلل الإنتاج بنسبة 10-15%.
- **تصحر شديد:** وهو انتشار الحشائش والشجيرات غير المرغوبة في المرعي على حساب الأنواع المرغوبة المستحبة، وكذلك بزيادة نشاط التعرية مما يؤثر على الغطاء النباتي وتقلل الإنتاج بنسبة 50%.
- **تصحر شديد جدا:** وهو تكوين كثبان رملية كبيرة عارية ونشطة وتكوين العديد من الأخاديد والأوعية، وتملح التربة ويمكن توضيح حالات التصحر في العالم من خلال الخريطة التالية:

[1] ربيعة بوسكار، مرجع سبق ذكره، ص. 148.

شكل رقم (09): حالات التصحر في العالم

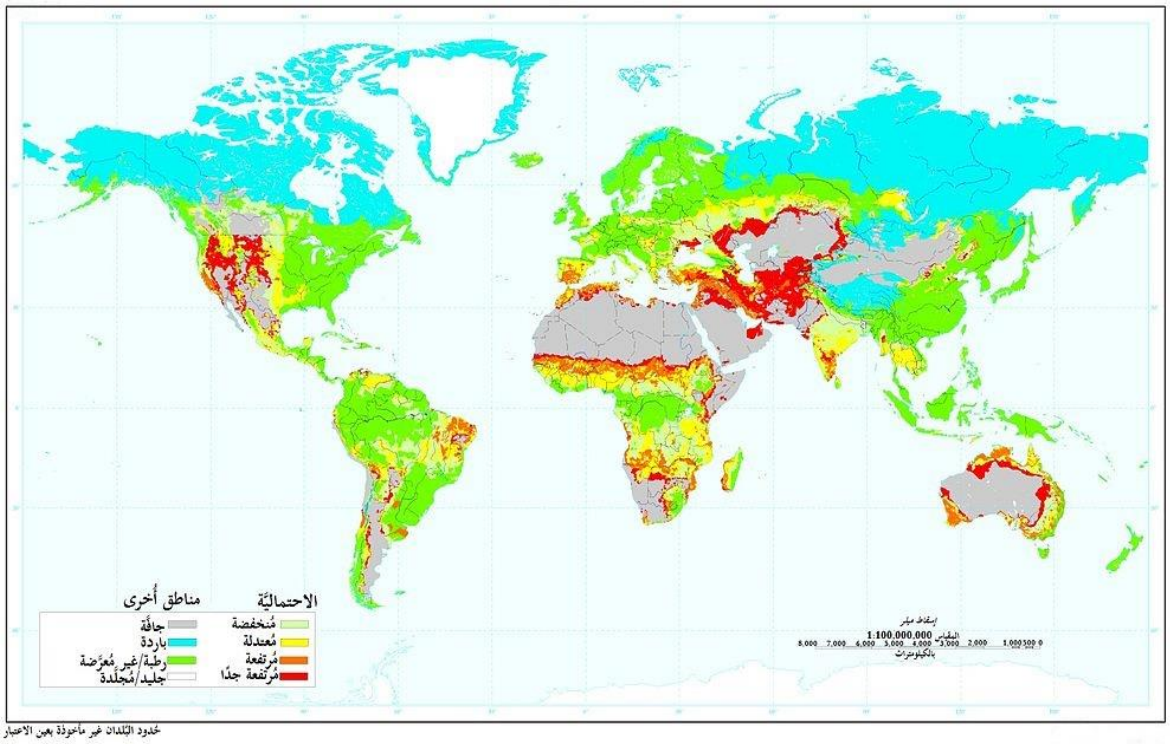

المصدر: موسوعة ويكيبيديا، التصحر، متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wik

تم تصفح الموقع يوم: 2018/12/16.على الساعة 12.14

ثالثا. آثار ظاهرة التصحر: للتصحر تأثيرات وأضرار يمكن أن تظهر على ثلاث مستويات وهي[1]:

- **التأثيرات المحلية**: تظهر بشكل تغيرات تحدث في التربة وفي حياة النبات والحيوان والإنسان، فتنخفض الكتلة الحية للغطاء النباتي وتقل الإنتاجية الأولية، وتتقرض بعض الأنواع ويحدث انخفاض في جماعات الحيوانات البرية، وتتعرض التربة للانجراف بفعل المياه أو الرياح وتضيع المادة العضوية والعناصر الغذائية والمياه، وتؤدي هذه التأثيرات إلى تدني إنتاجية التربة وقد يسبب التصحر هجرة السكان إلى مناطق أخرى، وهذه التغيرات غالبا ما تتسبب في المناخ المحلي، وترفع كمية الغبار في الجو بسبب ازدياد العواصف الترابية وينعكس ذلك مباشرة على معيشة السكان وصحتهم.

[1] إبراهيم شمخي الحلاوي أفراح، "تأثيرات وأضرار التصحر"، 2013/01/02 متاح على الرابط التالي:
www.uobaylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=10fcid=33819
تم تصفح الموقع يوم: 2018/02/12 على الساعة 23:12

- **التأثيرات البعيدة عن المكان المتصحر**: فهي عديدة ومتنوعة منها انتقال المواد المنجرفة من التربة بواسطة المياه أو الرياح وتجمعها في المناطق المنخفضة مسببة الاطماء*، في أعماق السدود وقنوات الري والسيول الناتجة، يمكن أن تضر بالأراضي الخصبة قنوات الري والسكك الحديدية والطرق والمنشآت العامة، ويتسع الهواء بالغبار مما ينعكس مباشرة على صحة الإنسان والحيوان.
- **التأثيرات الإجمالية**: تتمثل في انخفاض إنتاجية الغذاء على المستوى العالمي وخسارة التنوع البيولوجي، مع انقراض النباتات والحيوانات وبعض النظم البيئية، وقد تحدث تغيرات في المناخ نتيجة الغبار الزائد في الهواء، الذي يمكن أن تسبب تبدلا في انتشار امتصاص الأشعة الشمسية في الجو، وهذه شبيهة بتأثيرات الملوثات الجوية الأخرى المعروفة بالغازات الدفيئة، ثم إن زوال الغطاء النباتي أو تدهوره يؤثران في ميزان الطاقة ودرجة حرارة الهواء في المناطق المجاورة.

رابعا. الأسس الرئيسية الرشيدة في عملية مكافحة التصحر

معلوم أن أسباب التصحر وعوامله تختلف من منطقة إلى أخرى، من المناطق التي أصابها في ربوع الأرض وذلك بسبب الاختلاف في السمات البيئية، وفي الأهداف والبيئات الاجتماعية والاقتصادية، وقد يتطلب الأمر في كل منطقة أصولا خاصة لقضايا التصحر وبما أن قضايا التصحر تتجاوز الحدود الإقليمية إلى الدولية، مما يفرض تعاونا دوليا مثمرا كلما اقتضت الحاجة، ويتطلب هذا التعاون خطة عمل يسترشد بها ترتكز على أسس عامة أهمها[1]:

- أن تثقف سائر الأعمال مع القواعد التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

* الاطماء: يعد أحد الظواهر السلبية الناجمة عن بناء السد العالي مما تسبب في منع مرور مادة "الغرين" المسؤولة عن بناء التربة الزراعية والمحافظة على خصوبتها، إلا أن تجفيف تلك المادة وإعادة استخدامها في النشاط الزراعي والصناعي سيحول دون التأثير البيئي السلبي الناجم عن السد، بخلاف خفض الكميات المستهلكة من الأسمدة الكيماوية التي يعتمد عليها المزارعون في الوقت الحالي لتعويض ما تفقده الأراضي من عناصر مهمة لنمو النباتات.

[1] سعيد محمد الحفار، "مشكلة التصحر في الوطن العربي: عرض، تحليل، حلول"، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية** 01 (1989): ص- ص .46-47.

- أن تتضمن المنهجية الأساسية للعمل تطويع المعارف العملية المتاحة وتطبيقها، خاصة في تنفيذ برامج التصويبات العاجلة وتدابيرها لمكافحة التصحر، وفي تعليم الناس وتنويرهم بأوجه المشكلة وفي إنشاء برامج التدريب.
- من مفاتيح النجاح في مكافحة التصحر تحسين استخدام الأرض، وهو أمر يستلزم التقييم والتخطيط، وحسن الإدارة على أسس من تطبيق الأسس البيئية المعروفة بالنسبة لإدارة الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة.
- ينبغي أن يأخذ تحسين استخدام الأراضي في الاعتبار أمرين أولهما حتمية وقوع نوبات الجفاف في مناطق الأراضي الجافة، وثانيهما: قلة إمكانات الإنتاج البيولوجي الطبيعي في تلك الأراضي.
- ينبغي أن يكون تطبيق هذه الخطة كبرنامج من الأعمال المنسقة والشاملة والمؤثرة لمكافحة التصحر، ويتضمن ذلك إنشاء وتدعيم الإمكانات العلمية والتكنولوجية المحلية، والوطنية والإقليمية وكذلك الإمكانات الإدارية المناسبة في المناطق المعنية.
- أن تتجه الإجراءات جميعها إلى صالح الناس ممن تأثروا بالتصحر وإلى تنمية حياتهم وتطويرها.

هاته الأسس يجب على كل الدول أن تتبناها لمكافحة التصحر، والجزائر من بين الدول الأكثر حرصا على مكافحة هذه الظاهرة وذلك راجع إلى الطبيعة الجغرافية (الصحراوية)، للجزائر فنجد أن وزيرة البيئة أكدت على الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية، وذلك من خلال تطوير وحماية الأنظمة البيئية، حماية البنية التحتية الاقتصادية والأراضي الفلاحية من زحف الرمال وكذا تهيئة الأراضي الرعوية وتحسينها، كما تطرقت الوزيرة في "القمة الإفريقية" بمصر إلى البرنامج الوطني لإعادة التشجير لتوسيع التراث الغابي، وحماية التربة وإعادة تأهيل الحزام الأخضر وتوسيعه بحلول سنة 2035.[1]

[1] بلال شبيلي، "زرواطي تبرز جهود الجزائر في مكافحة التصحر خلال فعاليات القمة الإفريقية بمصر"، موقع **الآن نيوز** (2018)، مأخوذة من الموقع الالكتروني التالي:

https://www.alanenews.dz/

تم تصفح الموقع يوم: 2019/04/18 على الساعة 16.24

المطلب الثالث: التلوث البيئي

يعتبر التلوث ظاهرة بيئية أخذت قسطا كبيرا من اهتمام حكومات دول العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين، فهي أحد أهم المشاكل البيئية الملحة التي أخذت أبعادا بيئية واقتصادية واجتماعية خطيرة، خصوصا بعد الثورة الصناعية في أوروبا والتوسع الصناعي الهائل والمدعوم بالتكنولوجيا الحديثة، وأخذت الصناعات في الآونة الأخيرة اتجاهات خطيرة متمثلة في التنوع الكبير، وظهور بعض الصناعات المعقدة والتي يصاحبها في كثير من الأحيان تلوث خطير يؤدي عادة إلى تدهور المحيط الحيوي، والقضاء على تنظيم البيئة العالمية.

ان مشكلة التلوث البيئي قضية تمس الإنسان* في كل كيانه، وأمواله ومستقبله ومحيطه ونظرا لخطورتها فهي لا تحتمل التأجيل بالاهتمام بها، وذلك لما تمثله من تهديدات على البيئة مما يستوجب على كل دول العالم الاهتمام أكثر بحماية البيئة.

و التلوث البيئي هو تغيير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي مميز يؤدي إلى تأثير خارجي ضار على الهواء، أو الماء أو الأرض يضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، وكذلك يؤدي إلى الإضرار بالعملية الإنتاجية كنتيجة للتأثير على حالة الموارد المتجددة[1]. ويعتبر التلوث البيئي أيضا أنه الإخلال بالطبيعة وتوازنها، ويعني التعبير الكمي والكيفي في عناصر الغلاف الجوي بشكل يؤدي إلى عدم استيعاب البيئة لهذه المواد الجديدة[2].

كما يعتبر أنه إفساد المكونات البيئية حيث تتحول هذه المكونات من عناصر مفيدة إلى عناصر ضارة (ملوثات)، مما يفقدها الكثير من دورها في صنع الحياة، حيث تتحول عناصر أي

---

* للمزيد من التفصيل أنظر: محمد صابر، **الإنسان وتلويث البيئة** (السعودية: الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر،2000)

[1] محمد عبد الحافظ معمر رتيب، **القانون الدولي وظاهرة التلوث: خطوة للأمام لحماية البيئة من التلوث** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007)، ص.16.

[2] عبد العلي الخفاف وخضر ثعبان كاظم، **الطاقة وتلويث البيئة** (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999)، ص.55.

نظام ايكولوجي إلى ملوثات إذا ما فقدت كثير من صفاتها أو كمياتها (بالزيادة أو النقصان)، التي وجدت لها بحيث تصبح في صورتها الجديدة عنصرا ملوثا للبيئة[1].

فالتلوث يحدث نتيجة إلقاء النفايات للتخلص مما يفسد البيئة ونظافتها، بحيث يحدث تغير وخلل في الموازنة التي تتم بين العناصر المكونة للنظام الايكولوجي، وتشمل فعالية النظام وتفقده القدرة على التخلص الذاتي من الملوثات بالعمليات الطبيعية، والشكل التالي يوضح عمليات التلوث.

شكل رقم (10): عمليات التلوث

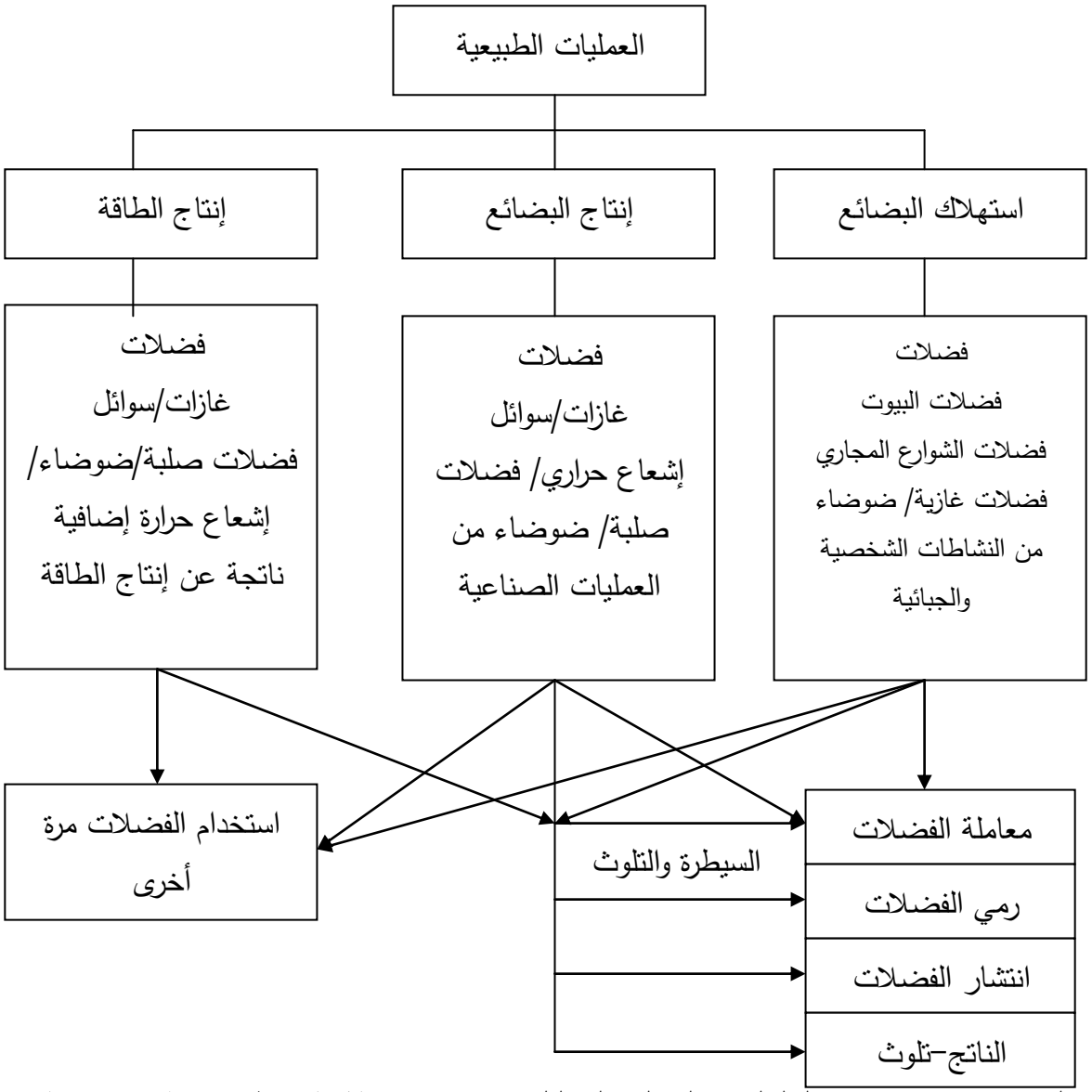

المصدر: كرستوفر وود، **تخطيط المدن والسيطرة على التلوث**، تر: مضر خليل العمر (بغداد: مطبعة جامعة البصرة، 1984)، ص. 227.

[1] روبرت لافون، **التلوث**، تر : الفياني نادية (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 1977)، ص.27.

انطلاقا مما سبق فإن عناصر التلوث البيئي تشمل ما يلي[1]:

- **التغيير الكمي:** يكون هذا التغير بزيادة أو نقصان المواد الموجودة في الطبيعة، مما يسبب الأضرار كزيادة كمية ثاني أكسيد الكربون، ونقص كمية الأكسجين في الجو بمقدار معين يعد تلوثا لأنه يضرب بالكائنات الحية.
- **التغير المكاني:** وهو تغير مكان بعض المواد الموجودة في الطبيعة مما يلحق الضرر والأذى بالبيئة، كنقل النفط بالسفن والبواخر وغرق بعضها مما يلوث الماء بالزيت ويؤذي الكائنات الحية.
- **التغير الزماني:** يحدث إذا ما وجدت بعض المواد أو الطاقات في غير زمانه، كان يتم صرف المياه الصناعية والحارة إلى مياه الأنهار في فصل الصيف، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الماء ويؤدي إلى الإضرار بالثروة السمكية والكائنات الحية الأخرى.

أولا. أسباب التلوث البيئي: هناك مجموعة من الأسباب نذكر منها[2]:

- ازدياد المركبات والسيارات بشكل كبير وما ينتج عنها من تلوث هوائي ومائي.
- الحرائق وما ينتج عنها من دخان يضر بالإنسان، ويسبب له الكثير من الأمراض خاصة في الغابات، فهذه الحرائق تسبب كوارث طبيعية لا يمكن السيطرة عليها في بعض الأحيان.
- ازدياد النفايات نتيجة زيادة أعداد السكان بشكل كبير.
- التقدم الصناعي الكبير الذي يحدث في مختلف أنحاء العالم، حيث أسهم في ازدياد المخلفات الصناعية، وهذه النفايات في حال وصولها إلى التربة قد تفسدها وتصبح غير صالحة تماما للزراعة، بذلك فإن هذه الملوثات تؤثر على جوانب أخرى من البيئة غير التربة كالنباتات.
- كثرة محطات الوقود إلى جانب العواصف الرملية وبعض الظواهر الطبيعية مثل الضباب الدخاني.

---

[1] عارف صالح مخلف، **الإدارة البيئية: الحماية الإدارية للبيئة** (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007)، ص.51.

[2] صافي تماضر، "ما هي أسباب تلوث البيئة؟"، **موضوع** 13 فيفري 2018، مأخوذة من الموقع الالكتروني: http://mawdoo3.com/
تم تصفح الموقع يوم: 2018/02/18 على الساعة 15:31.

- التعرض للبراكين والزلازل بشكل كبير لأن اندفاعها إلى سطح الأرض يلوثها بكميات كبيرة من الملوثات التي تسهم في تدمير طبقات الغلاف الجوي.
- ازدياد إنتاج الأسلحة والمفاعلات النووية* التي تسبب تلوثا إشعاعيا يعد من أخطر أنواع التلوث ويسبب أمراضا خطيرة ومزمنة.
- استخدام المواد الكيميائية في الزراعة فهذه المواد يكون لها أثر سلبي على الهواء، والتربة فأحيانا قد تصبح التربة نتيجة ذلك غير صالحة للزراعة اولأي استخدام آخر[1].

نستنتج من الأسباب السابقة أن الحياة البشرية مرتبطة بالبيئة الطبيعية ولها علاقة وطيدة بالمحيط الخارجي، والإنسان لا يستطيع أن يستغني عن المواد التي تزوده بوسائل الحياة الضرورية، وكذلك نراه يكيف نفسه تبعا للمؤثرات الخارجية فليس في وسعه أن يعيش دون غذاء ولا ماء ولا هواء ولا حرارة، حيث انتشر التلوث في جميع نواحي الحياة ولكن تختلف درجة التلوث وتتباين مخاطره حسب درجته ويتكون من:

- **التلوث المقبول:** هو النوع الذي لا يتأثر به توازن النظام الايكولوجي، لا يصاحب على الأغلب أي أخطار واضحة تمس مظاهر الحياة على سطح الأرض، فهي درجة معقولة لا تتعدى كونها ظاهرة بيئية وليست مشكلة، والذي يقع في نطاق القدرة البيئية على استيعابه أو احتوائه وضروري أو مطلوب للمحافظة على التوازن البيئي[2].

---

* يعتبر "انريكو فيرمي" عالم في الفيزياء من ايطاليا والذي حاز على جائزة نوبل في الفيزياء عام 1938 وغادر ايطاليا بعد صعود الفاشية على سدة الحكم، واستقر في نيويوك من أوائل من اقترحوا بناء مفاعل نووي حيث أشرف مع زميله" ليوزلارد" الذي كان يهوديا من مواليد هنغاريا على بناء أول مفاعل نووي في العالم سنة 1942، وكان الغرض الرئيسي من هذا المفاعل هو تصنيع الأسلحة النووية في عام 1951 تم وللمرة الأولى إنتاج الطاقة الكهربائية من مفاعل "أيداهو" في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرف المفاعلات النووية هي منشآت ضخمة يسيطر فيها على عملية الانشطار النووي حيث تحتفظ الأجواء المناسبة لاستمرار عملية الانشطار النووي دون وقوع انفجارات أثناء الانشطارات المتسلسلة، يستخدم المفاعلات النووية لأغراض انتاج الطاقة الكهربائية وتصنيع الأسلحة النووية وإزالة الأملاح والمعادن الأخرى من الماء للحصول على الماء النقي، وتحويل عناصر كيميائية معينة إلى عناصر أخرى وإنتاج نظائر عناصر كيميائية ذات فعالية إشعاعية وأغراض اخرى.

[1] صافي تماضر، مرجع سبق ذكره.

[2] محمد منير حجاب، **التلوث وحماية البيئة : قضايا البيئة من منظور إسلامي**، ط1. (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1999)، ص.86.

- **التلوث الخطير**: هو الدرجة التي يتجاوز فيها التلوث "الخط الآمن" ليصبح مشكلة وليس ظاهرة، وقد ظهر هذا النوع نتيجة للثورة الصناعية في أوروبا في القرن 18، وما تمخض عنها من استخدام الملوثات كالفحم الذي يعتبر من أكثر أنواع الوقود تلويثا للبيئة[1].
- **التلوث المدمر**: يعتبر أخطر درجات التلوث الذي يصل إلى الحد القاتل أو المدمر للأحياء ويحمل في طياته إنذار للبشرية، لكي تعمل وبسرعة على تطويق المشكلة[2] وأحسن مثال على ذلك ما حدث لبحيرة "أيري" في الولايات المتحدة الأمريكية، التي أعلن العلماء أن لا حياة فيها لأنها تحولت إلى بحيرة ميتة بعد أن هلك كل ما فيها تقريبا من أحياء مائية، وأيضا ما حدث لبحر قزوين[3].

ثانيا. أنواع التلوث البيئي: ينقسم التلوث حسب الوسط الذي يحدث فيه إلى ثلاث أنواع رئيسية هي:

- **تلوث الهواء:** في السنوات الأخيرة أصبحت مشكلة تلوث الهواء مشكلة صحية خطيرة[4] فعندما يستنشق الهواء يدخل الحويصلات الهوائية، ويحمل للخلايا الأوكسجين الذي تحتاج إليه باستمرار، والهواء الملوث بالدخان وغازات الاحتراق التي ترسلها مداخن المصانع والمدافئ المنزلية، ومصادر أخرى عديدة يفتقر إلى الأوكسجين فهو مضر بسبب السموم التي يحتويها فقد يتعرض الإنسان، وخاصة على المدى الطويل لأمراض القصبات والرئة (التهابات رئوية مزمنة، عجز التنفس، تسممات، سرطان)، ويؤثر بصفة سيئة وخطيرة في القلب والدم[5]. فالهواء يمكن اعتباره ملوثا عند اختلال التركيب أو التركيز لواحد أو أكثر من المكونات الطبيعية الغازية، للهواء الطبيعي سواء

---

[1] راتب السعود، **الإنسان والبيئة : دراسة في التربية البيئية** (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004)، ص.18.

[2] المرجع نفسه، ص.57.

[3] محمد منير حجاب، **مرجع سبق ذكره**، ص.86.

[4] إيدمونج بورن، **التغير العالمي من أجل بشرية أكثر انساني**. تر: خالد زهران سماح، ط1. (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص.34.

[5] سليمان لفرع، **البيئة وأخطار التلوث** (عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.ن)، ص.12.

كان هذا التغير بالزيادة أو النقصان، أو ظهور غازات وبخار وجسيمات عالقة عضوية، وغير عضوية تشكل ضررا على عناصر البيئة وتحدث خلالا في نظامها الايكولوجي[1].

ويتميز التلوث الهوائي عن غيره من أنواع التلوث في أنه سريع الانتشار، حيث لا يقتصر تأثيره على منطقة المصدر وإنما يمتد إلى المناطق المجاورة والبعيدة، وبالتالي لا يمكن السيطرة عليه بعد خروجه من المصدر، لذا يجب التحكم فيه ومعالجته ومحاصرته قبل خروجه إلى الجو، كما أنه غالبا ما يكون غير قابل للمشاهدة بالعين المجردة بالإضافة إلى أنه متعدد المصادر[2].

اذن فإن تلوث الهواء لا يقتصر فقط على طبقات الجو وإنما يمتد ليشمل أيضا الماء والتربة، كما يسهم بدرجة كبيرة في تلوث التربة بالغازات والأبخرة، والأدلة على ذلك كثيرة منها ظاهرة المطر الحمضي الذي أدى إلى موت الأشجار في الغابات الكثيفة في أوروبا، نتيجة لزيادة تركيز محاليل أوكسيد الكربون والكبريت وكبريتيد الهيدروجين.

- **تلوث الماء:** يعتبر الماء أساس كل صور الحياة بالغلاف الجوي ومصدر استمرارها مصداقا لقوله تعالى: "**أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَاءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ** "[3] فتغطي المياه حوالي 71% من الأرض، وتكون حوالي 65% من جسم الإنسان و70% من الخضروات، وحوالي 90% من الفواكه، لهذا فهي تعتبر مصدر الحياة لجميع الكائنات الحية من إنسان ونبات وحيوان، وأيضا من أهم المصادر الطبيعية على الإطلاق وأكثرها، فيعتمد الإنسان عليه في كافة جوانب حياته العملية من زراعة وصناعة وغيرها من النشاطات المختلفة[4].

يحدث تلوث الماء نتيجة اختلاط المياه العذبة بمياه المصارف والمجاري العامة، كما أن الكثير من المصانع تعمل على تصريف مياهها في الآبار والبحيرات، التي تعد مصدر الماء الذي يستخدمه

---

[1] محمد صباح محمود، **جغرافية تلوث الهواء** (قبرص : مركز دراسات البحر المتوسط، 1999)، ص- ص. 11-12.

[2] محمد خميسي الزوكة، **البيئة ومحاور تدهورها وآثارها على صحة الإنسان** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2000)، ص.333.

[3] سورة الأنبياء، الآية 30.

[4] عبد الحميد أحمد رشوان حسين، **البيئة والمجتمع : دراسة في علم اجتماع البيئة** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص.41.

الإنسان، فدخول الملوثات إلى الماء مثل البكتيريا والفيروسات تسبب للإنسان الكثير من الأمراض كالتسمم، وكذلك فإن سقاية النباتات بهذه المياه الملوثة بالمواد الملوثة والكيميائية تؤثر سلبا على حياة النباتات ويمكن أن تؤدي إلى موتها وجفافها[1].

وتبعا لتزايد عدد السكان في العالم وتعدد أنشطتهم المختلفة، تزداد كمية المياه العذبة المستهلكة في الأغراض المختلفة بصورة مطردة، ويبين الجدول التالي تقدير حجم المياه العذبة المستهلكة سنويا في الأغراض المختلفة على مستوى العالم.

جدول رقم (07): حجم المياه العذبة المستهلكة سنويا في الأغراض المختلفة

نمط الاستهلاك	المياه المستهلكة سنويا	
	الحجم (كيلو متر مكعب)	%
أغراض الزراعة	7000	72.2
أغراض الصناعة وتوليد الطاقة	1700	17.5
أغراض الشرب	600	6.2
أغراض أخرى متنوعة	400	4.1
الجملة	97000	100

المصدر: محمد خميس الزوكة. **مرجع سبق ذكره**. ص.402.

والمياه العذبة هي المياه التي يتعامل معها الإنسان بشكل مباشر ويومي، وقد شهدت مصادر المياه العذبة تدهورا كبيرا في الآونة الأخيرة، لعدم توجيه قدرا وافرا من الاهتمام لها ويمكن حصر العوامل التي تتسبب في حدوث مثل هذا التدهور في:

- عدم تنظيف خزانات المياه بشكل دوري وسليم الأمر الذي يعد غاية في الخطورة.
- قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من مخلفاته.
- التخلص من مخلفاته الصناعية دون معالجتها وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي.
- أما بالنسبة للمياه الجوفية ففي بعض المناطق نجد تسرب بعض المواد المعدنية إليها، مثل الحديد والزئبق والرصاص إلى جانب المبيدات الحشرية المستخدمة في الأراضي الزراعية[1].

[1] صافي تماضر، مرجع سبق ذكره.

ويتضح مما سبق أن تلوث الماء له أضرار كبيرة إلا أن ما يجب ملاحظته أنه، لا يوجد هناك انفصال حقيقي بين كل من تلوث الهواء وتلوث الماء وتلوث التربة، وذلك لأن الهواء الملوث يؤثر كثيرا في المساحات المكشوفة من الماء ويلوثها بما يحمله من شوائب وأبخرة وغازات.

- **تلوث التربة:** التربة هي مورد فعال يزود النباتات بالحياة، وهي مكونة من خليط وأحجام مختلفة من جسيمات معدنية(رمل، غرين، طين)، ومواد عضوية وأنواع متعددة من الكائنات الحية، وبالتالي فإن للتربة خصائص بيولوجية وكيميائية وفيزيائية بعضها ديناميكي يمكنه التغير حسب طرق التعامل معها[2].

بالرغم من أن الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين قد تسبب في تلويث الأرض الزراعية، إلا أن الإنسان يعد المسبب الرئيسي في تلوثها وبخاصة في العصر الحديث، ويعرف التلوث الذي يصيب الأراضي الزراعية بأنه: "الفساد الذي يلحق بهذا النوع من الأراضي فيغير من صفاتها وخواصها الطبيعية أو الكيميائية أو الحيوية، أو يغير من تركيبها بشكل يجعلها تؤثر سلبا على من يعيش فوق سطحها من إنسان وحيوان ونبات"[3].

ويتلوث سطح الأرض بوجه عام نتيجة تراكم المواد والمخلفات التي تنتج من المشاريع الصناعية يطرح فضلاتها السائلة والصلبة، والتي قد تكون قريبة منه أو بعيدة، فتصبح مكانا للحيوانات والحشرات الضارة، وتسبب تشويه لجمال المدينة وعدم الاستفادة من تربة تلك المناطق[4]، كما أن الملوثات التي تختلط بالتربة الزراعية تفقدها خصوبتها، وتؤثر تأثيرا سيئا فيها حيث تتسبب في قتل البكتيريا المسؤولة عن تحليل المواد العضوية وعن تثبيت عنصر النيتروجين، كما أن ارتفاع نسبة الأملاح في التربة عن المعدل يؤدي ذلك إلى تلويثها إفسادها ويؤثر على الوسط البيئي الذي يمكن

---

[1] أحمد محمود سرحان نظيمة، **منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث**، ط1. (القاهرة : دار الفكر العربي، 2005)، ص.96.

[2] سامح الغرابية ويحي الفرحان، **المدخل إلى العلوم البيئية**، ط4. (عمان: دار الشروق،2002)، ص- ص. 331-337.

[3] حسن أحمد شحاتة، **تلوث البيئة : السلوكات الخاطئة وكيفية مواجهته**. (القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2002)، ص. 115.

[4] محمود صباح صباح، **أسس ومشكلات التخطيط الحضري والإقليمي** (المستنصرية : مطبعة الفنون الجامعية، 1988)، ص.41.

للنبات أن ينمو ويعيش ويتكاثر فيه، وتتحول الأرض إلى مناطق جرداء تشيع فيها المظاهر الصحراوية[1].

ولا يخفى على أحد الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل التصدي للتلوث البيئي بكافة أشكاله، ويبرز ذلك من خلال تعزيز التعاون في مجال المحافظة على البيئة، وأكدت وزيرة البيئة بأن الجزائر واحدة من الدول التي قامت بدسترة حق البيئة ضمن التعديل الدستوري 2016، والذي ينص على حق المواطن في بيئة نظيفة تعمل الدولة على الحفاظ عليها.[2]

المبحث الثاني: التحديات السياسية للحوكمة البيئية في الجزائر.

إن الحديث عن أهم التحديات السياسية في الجزائر مرتبط بمؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)، وهي من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم، مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة حسب البنك الدولي، وتتكون من (06) مؤشرات وكل مؤشر يقيس موضوعا من مواضيع الحوكمة، وهذه المؤشرات هي: الاستقرار السياسي* المشاركة، السيطرة على الفساد، فعالية الحوكمة، جودة التشريعات، سيادة القانون المساءلة، وما سيتم التركيز عليه في هذا المبحث هو الاستقرار السياسي، المشاركة وجودة التشريعات.

المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي "أزمة المؤسسات وغياب سيادة القانون"

أولا. عدم الاستقرار السياسي وارتباطه بالفساد: تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أكثر الظواهر السياسية شيوعا في الدول النامية، والواقع أن هذا المفهوم من أكثر المفاهيم السياسية غموضا

---

[1] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2007)، ص.104.

[2] وزارة البيئة والطاقات المتجددة، "الجزائر جاهزة لمواجهة أي خطر بيئي"، متاح على الرابط التالي:
http://www.meer.gov.dz/ar/?p=1357
تم تصفح الموقع يوم: 2019/04/18 على الساعة: 21.30

* يعتبر الاستقرار السياسي أحد أبرز الظواهر السياسية ذات الأبعاد المتعددة والمتشابكة التي تتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص، ومن أكثر المفاهيم الأساسية غموضا وتعقيدا نظرا للجدل الكبير الذي شهده من أجل الوصول به إلى معنى محدد ودقيق، كما يعتبر أيضا من أكثر أشكال الاستقرار إلحاحا لاستمرار المجتمعات وتفوقها، لأنه يتضمن صياغة منظومة من السياسات التي تأخذ بكل أشكال التغيير من أجل التقدم الذي لا يؤثر على جوهر الاستقرار بشكل عام، وللمزيد من التفصيل حول موضوع الاستقرار السياسي أنظر: محمد الصالح بوعافية، "الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات"، **دفاتر السياسة والقانون** 15(2016).

وتعقيدا، حيث يضيفه البعض ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومي، بمعنى التغييرات السريعة المتتابعة في عناصر الهيئة الحاكمة، وقد يوسع فيه البعض الآخر ليحتضن أيضا عدم الاستقرار النظامي، بمعنى التحولات السريعة في الإطار النظامي للدولة من شكل معين إلى نقيضه من الملكية إلى الجمهورية، وقد يزداد المفهوم اتساعا ليعانق الصور المختلفة للعنف السياسي من أعمال شغب ومظاهرات وحروب أهلية وحركات انفصالية[1].

فعدم الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بها الأنظمة البرلمانية التي لا يتمكن فيها الناخبون من إيصال أكثرية واضحة تنتمي إلى حزب أو تيار واحد إلى البرلمان، وهذا يمكن الأحزاب الصغيرة من التحكم في تشكيل الحكومات وفي إسقاطها نتيجة عدم التفاهم في تشكيل الحكومة[2].

إن الحديث عن عدم الاستقرار السياسي في الجزائر مرتبط ارتباطا وثيقا بشيوع الفساد، الذي يؤدي إلى انتشار الفوضى السياسية، بحيث تخترق الدساتير والقوانين والأنظمة الأمر الذي يشجع على عدم الالتزام بأحكام القوانين واللوائح، وتصبح لغة القوة والفرض هي وسيلة لانتزاع الحقوق، ولغة العنف هي المعترف بها والحاسمة في المنازعات السياسية للفوز بالانتخابات فعدم الاستقرار السياسي والفساد توأمان لا يفترقان، وعمليتان متلازمتان فالدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي نجدها تعاني من ارتفاع معدلات الفساد[3].

فالفساد بمختلف اتجاهاته وصوره السبب المباشر فيما تشهده الجزائر من أزمات اقتصادية واجتماعية وبيئية، والفساد البيئي هو النهج والسلوك الأكثر خطراً على الإنسان والبيئة، ويمثل نتيجة فعلية للفساد الإداري والسياسي وتعزز واقع المحسوبية، وترسخ جذورها في السياسات والممارسات الإدارية، ويحدث ذلك المنعطف السلبي في ممارسات وسلوك الأفراد والجماعة بفعل الخلل في النظام الإداري والسياسي، ونتيجة جملة من العوامل الضاغطة والمسيرة لنشاط هذه

---

[1] شاهر الشاهر، "الاستقرار السياسي: معايير ومؤشراته"، **مجلة دام برس**، بتاريخ أوت 2016، مأخوذة من الموقع الالكتروني التالي:

www.dampress.net/mobile/?page=show_detfategory-id=48&id=73497

تم تصفح الموقع يوم: 2018/02/26 على الساعة 6:45

[2] شاهر الشاهر، المرجع السابق.

[3] سارة عجرود وانتصار عريوات، "الفساد وإشكالية التنمية بالجزائر: قراءة سوسيولوجية" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: "التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر"، برج بوعريريج، الجزائر، 08/07 مارس 2016)، ص.15.

الظاهرة والتي منها تعمق جذور النهج الشمولي في القرار البيئي ومصادرة حق المجتمعات المحلية في صناعة القرار البيئي.

كما أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي على سير الأجهزة الإدارية ونشاطها، لأنها هي أكثر النظم ارتباطا وخضوعا وإذعانا للنظام السياسي، الأمر الذي يدل على أن عدم الاستقرار السياسي قد يساعد بصورة وبأخرى على انتشار الانحراف والفساد ويمكن توضيح ذلك كما يلي[1]:

- أنه في ظل النظام السياسي غير المستقر فإن الهيكل التنظيمي للإدارة العامة في الدولة يكون كذلك غير مستقر، حيث تلغي أو تدمج الوزارات ونفس الأمر بالنسبة لباقي مؤسسات وأجهزة القطاع العام، الأمر الذي ينشأ فوضى إدارية نتيجة هذه التغيرات التنظيمية أو عدم التنسيق بين القرارات السياسية السريعة مما يؤدي إلى الانحراف الإداري.
- كذلك في ظل عدم الاستقرار السياسي يتم الانتقام من العناصر الإدارية غير المرغوب فيها سياسيا، فيما يقوم كل مسؤول عند توليه للسلطة بتطهير الجهاز الإداري من الموظفين غير الموالين له وتعيين الموالين له، مكافأة لهم رغم أنه في كثير من الأحيان ينقص هؤلاء الكفاءة والخبرة مما يؤدي إلى شيوع بعض صور الفساد كالواسطة والمحاباة والمحسوبية والذي ينعكس سلبا على الأداء الإداري.
- إن عدم الاستقرار السياسي يعني عدم استقرار السياسة الإدارية نظرا لعدم وجود خطة تنموية إدارية مستقرة، لأن الأهداف الإدارية والخطط التنموية تتغير بتغير المسؤولين السياسيين كالوزراء مثلا والذين بمجرد تعيينهم يغيرون السياسات الإدارية رأس على عقب، مما يؤدي إلى قطيعة مع المرحلة السابقة وبالتالي عدم استقرار الخطط والبرامج الإدارية.

ثانيا. أهم مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في الجزائر: وهناك مجموعة من المؤشرات التي حالت دون تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر نذكر منها:

[1] عبد العالي حاحة، "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013)، ص. 90.

- **مؤشر ضعف البناء المؤسسي:** يمكن تلخيص مظاهر الأزمة السياسية في الجزائر في كونها أزمة مؤسسات حيث مثلت مؤسسة الرئاسة محور النظام السياسي الجزائري منذ 1962 وذلك على حساب دور كل من مؤسسة الحزب والدولة[1].

تبرز أهمية موقع الرئاسة في كونه المركز الذي يوازن بين مصالح كل مجموعات الضغط والمشكلة أساسا من الإدارة والجيش والحزب، فالإدارة من خلال بيروقراطيتها تهيمن على السلطة التنفيذية وهي صانعة القرار، ومؤسسة الجيش بحكم نفوذها وقوتها تؤثر في مؤسسة الرئاسة بشكل كبير ومؤكد، ويعمل الحزب بوضعه جهازا تعبويا يقوم على تزكية قرارات النظام[2].

بالإضافة إلى هذه المركزية المؤسسية والتي تنتهي غالبا في قبضة الرئيس، فإن الميزة الثانية لهذه المؤسسات هي ضعف الأداء وانعدام الفاعلية، ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار داخلها وعدم استقلالية قرارها، وهي في خدمة الهيئة التنفيذية بعيدة عن المهمة الأساسية لها ألا وهي تمثيل وحماية مصالح المواطنين[3].

فالبناء المؤسسي* للدولة والحكومة قائم على مجموعة العلاقات والروابط، التي أشار إليها الدستور وحدد تفصيلاتها في إطار المنظومة القانونية الدالة على الصلاحيات الرسمية والتسلسلات الهرمية والارتباطات المركزية واللامركزية، بما يجعل من ذلك كله بناءا مؤسسيا قائما على أسس ومنطلقات قانونية، ترسم الحدود التخصصية للمهام والواجبات والصلاحيات والقوى، والسلطات في

---

[1] Lamchichi Abderahim**. l'Algérie en Crise**. (paris : Edition l'Harmthan,1992), p.288.

[2] Ben Saada Mohamed tahar. **Le Région Politique Algérien**. (Alger : entreprise nationale du livre, 1992), p175.

[3] عمرو عبد الكريم سعداوي، "التعددية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا"، **مجلة السياسة الدولية** 138 (1991): ص.61.

* خلص "إيزنستات" إلى ثلاث استنتاجات حول دور المؤسسات كآلية من آليات النظام السياسي وهي:
يواجه النظام السياسي عند خروجه من المرحلة التقليدية عددا من أزمات الصراع لذا نجد ضرورة العمل على حلها يقتضي العمل على تحويل المطالب إلى سياسات جديدة ظهور مؤسسات جديدة تستطيع مواجهة الآثار الناجمة عن التحديث،
يؤدي التحديث إلى ظهور طبقات وجماعات وفئات جديدة لذا تعمل المؤسسات على تنظيم واستيعاب المشاركة في العملية السياسية يهدف التأثير في صنع القرار.
وللمزيد من التفصيل انظر: تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).

ضوء تعدد المستويات السياسية أو الإدارية التي تعكس لحقيقة قيام المسؤولية في الدولة أو الحكومة، وسعيها لتجسيد عملية صنع السياسة العامة المخولة بها تحديدا[1].

فالدولة الحديثة تبني على مؤسسات وليس على أفراد أو حزب ما، الأفراد والأحزاب يزولون أما المؤسسات فتبقى بعدهم، الأجيال كثيرة لذلك فالديمومة في الدولة تتجسد في ديمومة مؤسساتها، لأنها منفصلة تماما عن الفرد والحزب، فعلى الصعيد الجزائري نجد أن المؤسسات السياسية كما سبق الذكر اتسمت بضعف شديد إن لم يكن بعدم الفعالية، وذلك مقترن بانتشار ظاهرة عدم الاستقرار المؤسسي يعاني وجود حالة من الاختلال بين المؤسسات السياسية في الريف والحضر كما اتسمت المؤسسات بعد الاستقلالية، إذ هي امتداد للسلطة التنفيذية يأتي على رأسها رئيس الدولة، الذي حول الحزب الواحد إلى أداة من اجل تعبئة الجماهير، لذا فإنه ما أن يختفي الزعيم من السلطة حتى تبدأ المؤسسات السياسية في الانهيار[2].

ويبرز لنا ضعف البناء المؤسسي في الجزائر من خلال عدم الفصل بين المؤسسات السياسية الرسمية* للدولة المؤسسة التنفيذية، التشريعية والقضائية، وتعاظم أيضا سلطة البيروقراطية إلى جانب سيطرت المؤسسة العسكرية على مقدرات الحياة السياسية**.

- **مؤشر غياب سيادة القانون:** القانون مصدر كل صلاحية رسمية لأي جهة للتصرف بشأن حياة المواطنين، حرياتهم وأملاكهم وحقوقهم وشؤونهم اليومية، تصدر هذه القوانين عن جهة شرعية

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، ط1. (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001)، ص- ص. 66-67.

[2] عمر وعبد الكريم سعداوي ، مرجع سبق ذكره، ص.61.

* مبدأ الفصل بين السلطات وإن كان من السهل فهمه واستيعابه من الناحية النظرية إلا أن الواقع العلمي أثبت أن هذا الفصل لا يمكن تجسيده عمليات خاصة في ظل التعقد الذي تعرفه مختلف أنشطة الدولة، لذا لابد من الأخذ بمبدأ المرونة والليونة في استعمال هذا المبدأ من خلال مبدأ التقاسم السلطات وتوزيع المهام بين مختلف الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، فإن الأخذ بهذا المبدأ الأكثر مرونة يسمح بظهور ما يعرف بالمشاركة الفعالة لمختلف السلطات يتحمل المسؤولية السياسية، والعمل على تكريس النزاهة في التسيير، ويظل هذا المبدأ بظهور الفوضى والتداخل بين مختلف الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولهذا نجد في كثير من الأحيان أن الجهاز التنفيذي يقوم بسن القوانين والمراسيم، كما نجد أن الرئيس يتدخل في السلطة القضائية وغيرها من الصلاحيات المتداخلة التي بقيت إحدى المسائل العالقة في الدستور الجزائري.

** وللمزيد من التفصيل حول البناء المؤسسي في الجزائر انظر: السعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائر (عين مليلة: دار الهدى، د.ت.ن).

تعكس إرادة الشعب كما ويمثل القانون العدالة والقيم الأخلاقية والديمقراطية، فغياب سيادة القانون التي تتخذ أشكالا عدة من خلال تجاوزه أو تفسيره بطريقة تتماشى مع رغبات وأهواء المسؤولين يجعل من القوانين مجرد صياغات نصية لا قيمة فعلية لها[1].

وما يحصل في الجزائر هو أن القانون يفصل حسب مقاس بعض الفاسدين يضغط من السلطة العمومية، وبهذا فإن شرعية السلطة تملي القوانين غير سوية وبالتالي كيف يقضي القانون على الفساد؟ كذلك فالنظام القانوني يقبل أفعالا تتلاعب بالشرعية* ومنه فإذا كانت السلطة شرعية فكل القوانين التي تمليها تصبح مقبولة إلى حد بعيد من قبل مجموع المجتمع، لكن في حالة الجزائر شرعية السلطة جزئية مقيدة، وبهذا يبقى المعيار القانوني لا يزال تحت سيطرة العمومية وحتى البيروقراطية ويبقى الفصل بين ما هو شرعي غامضا مبهما[2].

فالمظاهر السلبية المرتبطة بالتغيرات القانونية كالرشوة، التهرب الضريبي ... ، تعود إلى عدم صلاحية الكثير من القوانين واللوائح السارية المفعول، إذ أن معظم القوانين لا تتماشى والتغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ففي الوقت الذي يمر فيه المجتمع بتغيرات وتحولات

---

[1] أسامة حلي، **سيادة القانون** (فلسطين : مؤسسة مواطن للنشر، 1995)، ص.06.

* الأصل اللاتيني لكلمة "legitimacy" هو "legitinus" واستخدمه الرومان بمعنى التطابق مع القانون، ولقد أصبح خلال عصر النهضة يعبر عن العقل الخلاق والوعي الجماعي، ويعتبر "جون لوك" أول من استخدم مفهوم الشرعية كأساس لتحليل ظاهرة السلطة، وتطور المفهوم في العصور الحديثة بحيث أصبح يعبر عن اختيار وتقبل المحكومين للحكم والنظام السياسي وهكذا برز عنصرا الاختيار والرضا كعناصر أساسية لمفهوم الشرعية، ولقد طرحت العديد من التعريفات لمفهوم الشرعية ويمكن رصد ثلاثة اتجاهات للتعريف:1- اتجاه قانوني: يعرف الشرعية بأنها "أي خضوع السلطات العامة للقانون والالتزام بحدوده ويمتد القانون ليشمل القواعد القانونية المدونة (الدستور) وغير المدونة (العرف)، ويقصد بالعرف: مجموعة القواعد التي درجت عليها الجماعة فترة طويلة بلغت حد التواتر مع شعورهم بإلزام هذه القواعد، 2- اتجاه اجتماعي، سياسي: تعرف الشرعية بأنها تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة، ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارستها"، 3-اتجاه ديني: يعرف الشرعية بأنها تنفيذ أحكام الدين وجوهره أن النظام الشرعي هو ذلك النظام الذي يعمل على تطبيق ويلتزم بقواعد الدين.

[2] كريمة بقدي، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا- دراسة حالة الجزائر-" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورو-متوسطية، كلية العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012)، ص.140.

عميقة على كافة المستويات، نجد القوانين لا تساير هذه التغيرات الأمر الذي جعلها معرقلة لكل تغير يحدث[1].

فمثلا تبقى البنية القانونية لدستور 1996 تتضمن بعض النصوص المقيدة للمبادئ الديمقراطية التي أقرها، مثل الصلاحيات الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية وبعض القوانين المنظمة لبعض المجالس الدستورية العليا (الأمنية، القضائية ...)، ولكيفية تشكيل هيئة مجلس الأمة (الغرفة البرلمانية الثانية)، حيث تم إحكام تقييد استقلاليتها يجعل ثلث مناصب عضويتها ذات طابع تعييني، ومن صلاحيات رئيس الجمهورية[2] البنية القانونية للدستور نفسه تتميز من جهة أخرى بالمبالغة في شروط تقرير القوانين الاستثنائية والطارئة، وتوسيع عملها حيث أن إبقاء العمل بقانون الطوارئ وما ترتب عليه من خرق للحريات كحرية التجمع، الرأي والتعبير أدخل البلاد في دوامة اللااستقرار وهناك بعض العوامل المساهمة في إبقاء دولة اللاقانون والتي أصبحت السمة الرئيسية التي تميز النظام السياسي الجزائري من بينها[3]:

- ضعف وهشاشة الثقافة القانونية لدى النخب الحاكمة وأفراد المجتمع معا، حيث أصبح الدستور والقانون في مجرى، وما يحدث على المستوى الميداني في مجرى آخر بالإضافة إلى انتقاء وظيفة الدستور، الذي هو مجموعة من المواد القانونية التي تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة.
- عدم فعالية القوانين مع بقاء توقيع الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حبرا على ورق، وعدم الارتقاء بمستوى حقوق الإنسان الاجتماعية والثقافية والسياسية، حيث أصبح الإنسان في الجزائر يعيش وضع اجتماعي متدهور ومحروم من مستوى معيشي كريم فما بالك تمتعه بحقوقه السياسية كاملة والأمل في بناء مجتمع متماسك يقوم على روابط إنسانية حقيقية.

---

[1] بومدين طاشمة، "التنمية الإدارية: مدخل بديل للإصلاح والتمكين للتنمية السياسية في الجزائر"، **مجلة العلوم القانونية والادارية والسياسية**، 01(2009): ص.48.

[2] كريمة بقدي، مرجع سبق ذكره، ص-ص. 141-142.

[3] ميلود ذبيح، "مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري" (رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدستوري، قسم الحقوق، جامعة باتنة، 2006)، ص.114.

- عدم مساءلة ومحاسبة المسؤولين المحكومين المتورطين بشكل صارم في قضايا الفساد والمساس بأمن الدولة ونهب الممتلكات العامة.

فغياب وضعف سيادة القانون تتزامن مع عدم الانصياع لقرارات المحاكم وضعف الاستقلال الذاتي للسلطة القضائية، ورفض السلطة التنفيذية تطبيق القرارات الصادرة عنها، وغير ذلك من السلوكيات النمطية التي تدل على تهميش القانون، ومما أتاح في نهاية المطاف المجال أمام الانفلات من المحاسبة القانونية، وشجع على ارتكاب المزيد من المخالفات في ظل بيئة قانونية غير مستقرة، كما أضعف جهود مكافحة الفساد[1]، فحسب التقرير السنوي حول: "سيادة القانون في العالم" فالجزائر غابت عن هذا التقرير بسبب عدم إمكانية إجراء مسح فيها، كما يقيس التقرير مدى سيادة القانون في كل دولة من خلال ثمانية مؤشرات وهي القيود المفروضة على الحكومة، غياب الفساد، الحكومة المفتوحة، الحقوق الأساسية، النظام والأمن العام، قوة إنفاذ القانون والعدالة المدنية، العدالة الجنائية[2].

فالنظام السياسي في الجزائر يتجه نحو الاهتمام بالجوانب الاجتماعية في إطار سياسة معينة مستمرة لامتصاص الضغط الشعبي، دون وجود إشراك فعلي لمختلف الفواعل لاسيما غير الرسمية منها، في ظل ضرورة السعي لتحقيق استقرار سياسي فعلي أساسه بلوغ تطلعات الموطن الجزائري المشروعة، بما في ذلك حق العيش في بيئة نظيفة ففي ظل غياب الاستقرار السياسي الفعلي في الجزائر، يصعب الحديث عن بيئة فعلية في إطار تنمية مستديمة في الجزائر لاسيما وان السياسات العامة مرتبطة بالأشخاص، فبدلا من أن تكون سياسات تراكمية تكاملية إلا أنها بتغير الأشخاص تلغي السياسات السابقة وتحل محلها سياسات جديدة تفتقد للعقلانية في كثير من الأحيان، ولا تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي كركن أساسي لبلوغ التنمية وهو ما يعبر بشكل أو بأخر عن نوع من حالة اللااستقرار في الجزائر.

---

[1] كريمة بقدي، مرجع سبق ذكره، ص-ص. 142-143.

[2] خيرة ملاك عوراي، "تقرير ... إجراء مسح حول سيادة القانون غير ممكن في الجزائر"، **المصدر**، فيفري 2018 متاح على الرابط التالي: https://almasdar-dz.com/?p=40508

يوم: 2018/02/28 على الساعة 18:13

في خلاصة هذا المطلب يمكن القول بأن وجود هذه التحديات السياسية في شقها المؤسسي والقانوني من جهة، وظهور التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة من جهة أخرى، انعكس سلبا على تحقيق مقاربة الحوكمة البيئية في الجزائر فهذه الأخيرة من أجل تحقيقها تستوجب وجود منظومة بيئية مؤسساتية وتشريعية، تتكيف مع التطورات الحاصلة بالإضافة إلى مراقبة ومتابعة عمليات تطبيق مبادئ الحوكمة في المجال البيئي.

المطلب الثاني: أزمة الشرعية

يتعرض النظام السياسي لجملة من الأزمات التي تكون بمثابة المثبط لاستمرار النظام السياسي ومن أبرز الأزمات، التي تلحق انهيار النظام السياسي هي أزمة الشرعية، والمقصود بالأزمة هنا هو وجود خلل يؤثر على السير العادي للنظام السياسي، إذ في هذه الحالة نجد أن كل القوى السياسية الناشطة في حالة من الخلافات الحادة، التي بدورها تهدد أمن واستقرار النظام، وتهدد استقرار كيان الدولة ككل وهنا تلعب كذلك الإيديولوجيات المتعارضة دورا أساسيا في إحداث الخلافات السياسية، بين مختلف القوى السياسية[1] وهناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى فقدان الشرعية نذكر منها:

- **انهيار فعالية النظام السياسي:** يرى ليبيست "lipset" الفعالية كمصدر مهم للسلطة وشرعيتها، فالفعالية التي يتمتع بها نظام سياسي ما لها دور مهم في بناء شرعيته، ويرى أن استقرار السلطة وديمومتها ورسوخها يرتبط بوجود عنصر أساسي في كيان السلطة، ألا وهو الفاعلية إذ هذا الأخير يحول النظام أو فاعلية النظام القوة من الكم إلى النوع ومن ثم إلى الحق والتبعية والطاعة إلى واجب، فإن غاب عنصر الفاعلية تتوجب الطاعة للسلطة بالقوة، وفي حالة توفر هذا العنصر تتوجب الطاعة للسلطة وجوبا وقناعة وقبولا، فيؤكد "lipset" أنه لا يمكن لأي نظام سياسي أن يبقى شرعيا في ظل غياب الفاعلية، فهذه الأخيرة بمثابة المعيار الوظيفي لعمل وديمومة شرعية النظام والسلطة السياسية[2].

[1] نعيم إبراهيم، **إدارة الأزمات** (الأردن: عالم الكتب الحديث، 2009)،ص-ص. 4-5.

[2] أمين محمد دبور، **نظم سياسية مقارنة** (غزة : الجامعة الإسلامية، 2013)، ص- ص. 6-7.

- **المشاكل الدستورية:** من بين أسباب تآكل واندثار الشرعية هو فقدانها التام للآليات الدستورية، وبذلك يمكن أن تمس أزمة الشرعية المؤسسات السياسية إذ تصبح هذه غير مقبولة لدى المواطنين[1]، فالنظم السياسية تسعى لتدعيم شرعيتها قانونيا وسياسيا من خلال كسب تأييد رضا وقبول الرأي العام وما يفرضه ويساير اتجاهاته قانونيا، ومؤسسات دستورية قانونية فعالة تضمن مطلب وحاجيات الأفراد بطرق مشروعة[2].

كما يؤكد "صاموئيل **هنتجتون**" "Samuel Huntington" في مؤلفه الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، أنه هناك علاقة متلازمة بين الشرعية والنظام السياسي وعملية التحول الديمقراطي وأشار إلى أن افتقار النظم الشمولية إلى الشرعية يمثل أشد النقاط ضعفا، وان الفساد والقمع يؤدي بهذه النظم وخصوصا إذا ما ضعف الأداء الاقتصادي للنظام، ويصبح التركيز على الافتقار إلى الشرعية أهم أداة لطردهم من السلطة[3].

- **الأزمة التغييرية:** من بين أسباب انهيار الشرعية أيضا هو وجود أزمة تغيرية، والكشف عن حقيقة هذه الأخيرة لابد من التحري عن طبيعة هذا التغيير الذي شهده المجتمع، وغالبا ما تحدث في مرحلة وفترات التحول في الكيان الاجتماعي ككل، فإن أزمة الشرعية هي أزمة تغيرية تحدث بالانتقال إلى بنية اجتماعية جديدة للمجتمع، قد يكون النظام غير قادر على دعم الجماعات بناءا على خلفيات واقعية، بالإضافة إلى سبب آخر وهو متعلق بالطرق التي تواجه بها مختلف المجتمعات الدخول في الأزمة السياسية، بمعنى متى على هذه الجماعات الدخول في العملية السياسية؟ أي أن الانضمام إلى المؤسسات السياسية الشرعية، يتطلب الظفر بالإخلاص من قبل الجماعات الحديثة للنظام[4].

---

[1] بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكالات** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص. 29.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات** (القاهرة: مكتبة الآداب للنشر والتوزيع، 2004)، ص.115.

[3] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**، ط2. (القاهرة: د.دن، 2006)، ص.124.

[4] lipset Synour , **political man : the social bases of politic**s (Newyork, Doubledayand Companyinc, 1960), p.78.

شكلت أزمة الشرعية الأزمة الأكثر خطورة منذ الاستقلال[1]، وتمثل هذه الأزمة مفتاحا أساسيا لفهم مختلف الأزمات والمشكلات التي عرفها النظام السياسي الجزائري، ومصدرا لجميع النكسات التي تعرض لها النظام في بناء الدولة والاقتصاد، وحتى في بناء مشروع المجتمع الذي حاولت النخبة أن تنجزه، ومع استمرار أزمة الشرعية أخفقت الإصلاحات وتفاقمت مشكلات عدم الاستقرار، واتسعت الفوارق والفجوات في المجتمع أي أن مأزق الدولة التسلطية أدى إلى التخلف والتبعية، ومن ثم يمكن قراءة الآثار السلبية المترتبة على أزمة الحكم وارتباطاتها المباشرة بمختلف الأوضاع الاستثنائية التي عرفتها الجزائر وإخفاق جل محاولاتها في الإصلاح والتنمية[2].

وتعود جذور أزمة الشرعية في الجزائر إلى التصارع بين عدة شرعيات سياسية وثقافية في الواقع السياسي والاجتماعي، للمشهد الجزائري فهناك الشرعية الثورية التاريخية للاستقلال والتي كان الحكم وحزب جبهة التحرير الوطني يرتكزان عليها باعتبارها القوة التي حققت الاستقلال، حيث تبنت الإيديولوجية الاشتراكية باسم العدالة الاجتماعية،* ودور جزائري قائد في إطار حركات التحرر الوطني في المنطقة العربية والعالم الثالث، ومع خفوت الرافد الإسلامي في إطار الإيديولوجية ونظام الشرعية أنذاك، مع "هواري بومدين" ثم "الشاذلي بن جديد"، والذي جاءت به المؤسسة العسكرية وقد ترتب على ذلك أن القوة الحقيقية في النظام، هي المؤسسة العسكرية في ظل تآكل حزب جبهة التحرير، ونشوب الصراعات الداخلية بين كوادره وقياداته وصراعاتهم على الحكم، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الداخلية وشيوع الفساد في الإدارة والحزب والجيش، وهي العوامل التي أدت في تفاعلاتها العميقة إلى أزمة الشرعية وأيضا أزمة الهوية في النظام السياسي[3].

---

[1] Mahmoud Manshipouri, **Democratigation litralization and human Rights in the third world** (London : Reinen publishers,1995), p.578.

[2] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص.148.

* **العدالة الاجتماعية** هي أحد النظم الاجتماعية التي من خلالها يتم تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع من حيث المساواة في فرص العمل وتوزيع الثروات والامتيازات والحقوق السياسية، وفرص التعليم والرعاية الصحية وغير ذلك، وبالتالي يتمتع جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الديانة، أو المستوى الاقتصادي يعيش حياة كريمة بعيدا عن التحيز.

[3] سفيان الحتاش، "مستقبل النظام السياسي الجزائري بين أزمة الهوية وغياب الشرعية"، **دليل الريف**، مارس 2014، متاح على الرابط التالي: http://dalil-rif.com/mobile/mobile/permalink/7830.html

فإن أحداث أكتوبر 1988 كانت المنعرج في تطور الأزمة بالجزائر، وانفجرت لأن الوضعية العامة لحياة المواطن وخاصة منها الاقتصادية المتسمة بالانكماش ونقص التموين، والاجتماعية كتزايد البطالة والمعاملات البيروقراطية المزعجة وتنامي ظاهرة السرقة والاختلاس، وتلاشي القيم الأخلاقية للتضامن الوطني وسوء التسيير السياسي والاقتصادي والإداري[1].

ويمكن تلخيص المحاور الرئيسية للصراع في الفترة الأخيرة لنهاية الثمانينات على النحو التالي:

- التعددية السياسية في مواجهة الحزب الواحد.
- القطاع الخاص والتوجه الليبرالي في مواجهة احتكار الدولة من خلال القطاع العام.
- العروبة والإسلام كمشروع سياسي يتبناه الإسلاميين والفرنكوفونية والعلمانية ومن ورائهما القوى الشيوعية التقليدية وقيادات الحركة البربرية[2].

وبالتالي ارتأت الدولة الجزائرية في حل هذه الأزمة من خلال تغيير في جدوى النظام السياسي من نظام الحزب الواحد، إلى التعددية الحزبية بتبرير أن هذا الأخير سوف ينشر الشفافية في تسيير أمور المجتمع، ويسمح للحريات الفردية والجماعية أن تراقب وتفضح الانحرافات في ممارسة السلطة، كما تتجسد فكرة الإصلاح السياسي في حرية التفكير والابتكار في المادة 36 من دستور 1989 وحرية الرأي والتعبير، طبقا لنص المادة 39 وحق التعددية الحزبية طبقا لنص المادة 40، ويمكن حصر الأسباب السياسية فيما يلي[3]:

- غياب سلطة قوية وموحدة تعمل على تنظيم الحكم وتوجيه العملية السياسية على إحداث تغييرات تنظيمية وسياسية في البلاد.
- فشل الحزب الواحد في مواجهة تناقضاته الداخلية كالفساد السياسي والإداري وعدم قدرته على تخطي الصراعات السياسية، التي عرقلت أدائه السياسي بالإضافة إلى غموض مشروعه السياسي والتنموي.

تم تصفح الموقع يوم: 2018/03/01 على الساعة 16:09.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية تشريح وضعية** (الجزائر: منشورات دحلب، 1993)، ص.24.

[2] عمرو عبد الكريم سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص.62.

[3] محمد صدوق، **أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000)، ص-ص 72-73.

- غياب القواعد والقيم الاجتماعية في السياسة الجزائرية التي تعمل على تنظيم الدولة، وتحديد وظائفها ومسؤولياتها وهذا راجع إلى غياب القوة الدستورية للنظام السياسي.
- مؤسسة إدارة الرئاسة بالتحالف مع الجيش أدى إلى التقليص من مشاركة الجهات الأخرى في العملية السياسية.
- غياب المشروع الاجتماعي والتنموي في مرحلة الثمانينات أثر سلبا على فعالية الدولة، مما يسمح لنمو حركات إيديولوجية في المجتمع تشك في شرعية النظام السياسي.

وعند تناول أشكال الشرعية عند ماكس فيبر – بغية اسقاطه على الجزائر لاحقا– ، ينبغي التذكير ان ماكس فيبر ميز بين ثلاث أشكال للشرعية وهي: أولا الشرعية التقليدية التي تقوم على المعتقدات والعادات والأعراف المتوارثة، وثانيا: الشرعية المستمدة من الزعامة الملهمة التي ترتبط بشخصية الزعيم، سواء كان في السلطة بالفعل أو كان متطلعا إليها، ويكمن مصدر الطاعة في تقدير المحكومية والأتباع لهذا الزعيم وإعجابهم بصفاته وأعماله، أما الشكل الثالث فهو المرتبط بالشرعية العقلانية القانونية، وهو يقوم على قواعد مقننة تحدد واجبات منصب الحاكم ومساعديه وحقوقهم، وطريقة ملء المناصب وإخلائها وأساليب انتقال السلطة وتداولها وممارستها إضافة إلى توضيح حقوق المحكومية وواجباتهم[1].

وبإسقاط هذه الأنواع الثلاثة من الشرعية على الجزائر منذ مرحلة التعددية نجد أن النوع الأول كان ولا زال مسيطرا، فما يعرف بالشرعية التقليدية عند الأكاديميين يعرف عندنا بالشرعية الثورية، فكل رئيس جزائري منتخب أو مرشح لهذا المنصب، لابد وأن يكون قد شارك في الثورة التحريرية إن كان عمره أثناءها أكبر من 18 سنة، أو أن يثبت أن أبويه لم يكونا ضد الثورة إن كان من جيل الاستقلال، وهو أبسط دليل على أن الشرعية الوحيدة المعترف بها في الجزائر هي الشرعية الثورية، والكل يعرف كيف أن النظام استعمل هذا النوع من الشرعية في التغطية على الكثير من الأمور المشبوهة، ولعل أبرزها الانقلاب على الديمقراطية الفتية بحجة أن الفائزين في أولى مراحلها لم يكونوا من أصحاب هذه الشرعية.

[1] علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص- ص. 130-131.

أما النوع الثاني أي شرعية الحكم القوي أو الكاريزما* السياسية، فلم تظهر بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين" إلا في شخص الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" من خلال مجموعة محدودة من القرارات، التي اتخذها على غرار قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية، واللذين لم يلقيا إجماعا كليا من طرف الطبقة السياسية.[1]

أما بالنسبة للنوع الثالث المسمى بالشرعية القانونية العقلانية أو ما يعرف بالشرعية الدستورية، هذا النوع هو الغائب الأكبر بالنظر إلى أن آخر شيء يحترم في الجزائر هو الدستور، ولعل هذا الأمر هو سبب المأساة التي حدثت، فلو احترمت السلطة السياسية إرادة الشعب المنصوص على احترامها دستوريا لما دخلت الجزائر النفق المظلم، ولربما كانت من أوائل الدول النامية التي تعيش تجربة تحول ديمقراطي حقيقية.

إن الشرعية القانونية كفيلة وحدها بحفظ مقومات وأركان النظام السياسي، ذلك أن كل حاكم أو رئيس منتخب من طرف الشعب بكل حرية وشفافية، إنما يستمد شرعيته من إرادة الدستور التي هي من إرادة الشعب، وبالتالي فهذا النوع من الشرعية هو صمام الأمان بالنسبة للنظام الديمقراطي في أي مكان وفي أي زمان[2].

فأزمة الشرعية في الجزائر تكمن في تمركز السلطة واحتكارها من قبل أقلية مسيطرة تتموقع في أجهزة ومؤسسات الدولة والحزب، خنق الحريات الفردية والجماعية وممارسة التضييق على الرأي الآخر، فرض قوالب جاهزة ومنع المبادرة والإبداع بالإضافة إلى نفي الاختلاف والتمايز وتأكيد أحادية متعسفة في كل المجالات والتعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها،

* الكاريزما مصطلح يوناني مشتق من كلمة نعمة أي هبة إلهية تجعل المرء مفضلا لجاذبيته، فالكاريزما هي الصفة المنسوبة إلى الأشخاص أو مؤسسات أو مناصب بسبب صلتهم المفترضة بالقوى الحيوية المؤثرة والمحددة للنظام، ويعتبر ماكس فيبر أول من أعطى المصطلح صبغة سياسية عندما استخدمه للإشارة إلى القدرة التي يتمتع بها شخص معين للتأثير في الآخرين إلى الحد الذي يجعله في مركزه قوة بالنسبة لهم، وبحيث يمنحه الواقعون تحت تأثيره حقوقا تسلطية عليهم كنتيجة لقدرته التأثيرية وقسم فيبر السلطة إلى: السلطة التقليدية، السلطة القانونية العقلانية، السلطة الكاريزماتية.

[1] ميلود عروس، "معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر (1990-2006) مقترب تحليلي تقييمي" (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص- ص. 34-35.

[2] ميلود عروس، المرجع السابق، ص.35.

وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشل في أداء المهام[1]، كل هذه العوامل كانت تصب في اتجاه زعزعة الثقة وهزها بين الحكام والمحكومين، وحتى بين قيادات جبهة التحرير الوطني ومناضليها وتكريس التناقض بين القرار السياسي والواقع الذي تعيشه الجماهير والطبقات الشعبية[2].

فهذه العوامل الناتجة عن أزمة شرعية في الجزائر تجعل من موضوع الشراكة في وضع قوانين وسياسات بيئية، من أجل تحقيق الحوكمة البيئية بالأمر الصعب والشبه المستحيل إذا لم يتم إعادة النظر في موضوع الشرعية بالجزائر، وهذا يستوجب ضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية وفعالة.

المطلب الثالث: أزمة المشاركة السياسية

أصبحت المشاركة* السياسية تمثل موضوعا محوريا من موضوعات علم السياسة، وذلك انطلاقا من عدة اعتبارات وبصفتها تمثل إسهاما حقيقيا في انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه، سواء كان هذا الانشغال يتم عن طريق التأييد والرفض، واتفق الكثير من الكتاب على أن المشاركة السياسية تعبر عن أنشطة وأعمال تستهدف اختيار الحكام، والتأثير في القرارات الحكومية وصنع السياسة العامة، وبالتالي فهي تشير إلى الأفعال القانونية التي يقوم بها المواطنون نحو التأثير على اختيار الأفراد الحكوميين، أو الأفعال التي يقومون بها وهي أيضا مجال لتلك الأنشطة التي تأتي في فترة الانتخابات، والتي بواسطتها يحاول المواطنون التأثير على

[1] سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص.231.

[2] علي عليلات، "أزمة الجزائر ثقة بين الجماهير والسلطة"، **مجلة الوحدة** 455 (1990): ص.50.

* المشاركة: أجمع فقهاء علم الاجتماع السياسي على تعريف المشاركة بأنها: تلك الجهود المشتركة للأفراد والجماعات بهدف تحقيق الحاجات الضرورية، إلا أنهم اختلفوا في تحديد أسس وأسباب اشتراك هذه الجهود، فالبعض اعتمد على فكرة التنظيم الرسمي المبني على التخطيط المسبق للأهداف، أما البعض الآخر اعتمد على الجانب الشخصي والنفسي للمشاركة باعتبارها تعاون قائم على الشعور المشترك بالمسؤولية، وهناك من أضاف لها العنصر التربوي في الأهداف والتي من خلالها يكتسب الفرد القدرة والمهارة.

القرارات الحكومية التي تتعلق بالمشكلات التي تهمهم[1]. مما سبق نجد أن أهمية المشاركة السياسية تكمن فيما يلي[2]:

- إن المشاركة السياسية تتيح للمواطن معرفة المشاكل وطرق طرحها وعرض حلولها، وتقديم البرامج لذلك، ومن هنا تصبح كصمام أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة إشراك المواطن فيه ويصبح معه الفرد مستعدا لتحمل نتائجه سلبا أو إيجابا.
- المشاركة السياسية هي أبسط حقوق المواطنة بحيث تمنح للفرد فرصة القيام بدوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة وبالتالي تصبح مفتاحا للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وقناة اتصال تدعم التوجه الديمقراطي بما يتيح استتباب الأمن والسلم في المجتمع.
- تعتبر المشاركة السياسية إضفاء لمصداقية وشرعية النظام والهيئات الحكومية، وسياجا أمنيا للديمقراطية وذلك من خلال تكريس حق المواطنين في التعبير عن آرائهم، حول المسائل الوطنية في حدود ما يسمح به القانون، وعدم احتكار العمل الوطني لصالح فئة معينة تغطي لنفسها حق الحراك السياسي[*] "Political Mobility"

---

[1] محمد عبد الوهاب طارق، **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية** (القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص. 108.

[2] محمد لمين لعجال أعجال، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية** 12 (2007): ص- ص. 244-245.

[*] إن الاستخدام الأوسع لمصطلح الحراك في أدبيات علم الاجتماع يتصل بتغيير الوضع الاجتماعي أو الطبقي لشخص أو فئة، إما في إطار الطبقة الاجتماعية ذاتها، أو انتقالها سواء إلى طبقة اجتماعية أعلى أم طبقة اجتماعية أدنى، بينما في أدبيات علم السياسة من الصعب تطبيق مصطلح الحراك السياسي تبعا للحركات السياسية، فاتجاهات الحراك السياسي أكثر تعقيدا وتتم بصورة أقرب ما تكون للسلم الحلزوني الصاعد إلى الأعلى، ويشير هذا المصطلح في مفهومه العام إلى كل النشاطات السياسية (الفردية منها والجماعية) في داخل الوطن وخارجه، فالحراك السياسي هو جزء من الحراك الاجتماعي الذي يهدف إلى الانتقال أو التحرك من موقف سياسي إلى آخر، ومن رؤية سياسية إلى أخرى، ومن تحالف معين إلى تحالف آخر يتجه نحو تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي يتبلور على قاعدة إبراز قضية سياسية واجتماعية في المجتمع يهدف النضال من أجلها ويصرف النظر إن كان ذلك الانتقال أو التحول يرضي السلطة أو يخالفها.

- المشاركة السياسية من شأنها أن تبعد الحكومة عن حالة الانغلاق وتفتح أمامها المجال واسعا للعمل الجماعي، الذي لا تكون فيه الحكومة الطرف الوحيد المعبر عن سياسة الأمر والنهي وإنجاز الأهداف.
- فالمشاركة السياسية تعتبر روح العملية السياسية لأي نظام يريد أن يستند إلى القاعدة الشعبية وهي الطريقة الوحيدة لمقاومة وتقليل تحكم الصفوة في الحياة السياسية، كما أنها الأداة الفاعلة لتحقيق الإرادة العامة، وتعد من الأركان الأساسية التي تستند عليها النظم السياسية في تحقيق شرعيتها[1].

وتوجد المشاركة في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها، وإن كانت تبدو أكثر وضوحا وصراحة في التعبير عن نفسها في ظل الأنظمة الديمقراطية، التي تتيح مساحات أكبر من الحرية واحتراما لمنظومة حقوق الإنسان، وانتخابات دورية حرة وتنافسية وبالتالي تتيح قدرا كثيرا لمشاركة المواطن بشكل فعال في الحياة السياسية[2]، وتتكون المشاركة السياسية من شكلين أساسيين هما:

أ. **المشاركة السياسية الرسمية:** يقوم بها أصحاب المناصب الرسميين انطلاقا من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الاستمرار المنسق، الذي يهيمنون عليه ويواجهون من خلال هذه العملية مصاعب أو صراعات من الآخرين ذوي المصالح من أعضاء المجتمع، هؤلاء المشاركون الرسميون هم: أصحاب المناصب السياسية العليا حيث يشكلون المستوى الأول من المشاركة السياسية الرسمية، ويأتون على قمة التدرج حيث يمتلكون الحق في اتخاذ أو صنع القرار السياسي الذي يؤثر على المجتمع ككل، بالإضافة إلى البيروقراطيون الكبار ويأتون في المستوى الثاني من المشاركة ومثال ذلك نواب الوزراء.

ب. **المشاركة السياسية غير الرسمية:** يمثلها فواعل وأطراف تقوم بالدور غير الرسمي من خلال مشاركتهم في رسم السياسة العامة مثل الأحزاب السياسية، والجماعات الضاغطة والمواطنين

---

[1] أحمد الحسن إديبق، "أهمية المشاركة السياسية"، **مدونة الاخوة**، ديسمبر 2013، متاح على الرابط التالي: http://idieghby.blogspot.com/2013/12/blog-post.html.
تم تصفح الموقع يوم: 2018/03/02 على الساعة 20:57

[2] إبراهيم عيسى عبد العزيز وعبد الله محمد محمد عمارة، **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**، ط1. (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004)، ص.182.

بصفتهم الشخصية، وقد تمت تسميتهم بغير الرسميين على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبونه في مختلف الظروف، لكونهم لا يشاركون بصفة رسمية أي أنهم لا يتمتعون بسلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع قرارات ملزمة[1].

ومن خلال هذه الأشكال يتبين عدة قنوات للمشاركة السياسية يختزلها "فيليب برو" فيما يلي[2]:

- عملية التصويت والأنشطة الانتخابية والاستفتاءات.
- الانتماء التنظيمي والنشاط الاجتماعي كالعضوية في التجمعات السياسية والاجتماعية (الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة)، بحيث يصبح المواطنون في هذه التنظيمات يدافعون عن قضايا وعن أفكار معينة، كما يعارضون قرارات أو سياسات بعينها ويطالبون بمصالح فئات أو جماعات محددة.
- المبادرات الفردية والجماعية عن طريق الاقتراح والاعتراض الشعبي في المجالس البرلمانية أثناء عرض السياسة العامة للحكومة.

وتشير أزمة المشاركة السياسية إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، نظرا للجوء الصفوة إلى وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة من جهة، وشيوع الأمية واستشراء الفقر في صفوف أبناء الشعب، حيث تصبح المشاركة السياسية أزمة في حالات هي:

- ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم.
- عدم استجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة.
- عجز النظام عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء كبير من أبناء المجتمع ولا تغزو هذه الأزمة لسبب بعينه، بل أن هناك العديد من العوامل والتي تتداخل لتشكل هذه الأزمة،

[1] محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي : ميدانه وقضاياه** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998)، ص.76.

[2] فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، تر : صاصيلا محمد عرب. (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص.300.

وهي في حقيقة الأمر جزء من حلقة متصلة ببعضها من الأزمات التي تعاني منها كثير من الدول وخصوصا في الدول العربية[1].

فرغم كل محاسن المشاركة السياسية إلا أنها في الواقع في العالم العربي تعرف أزمة ترتبط بالتخلف السياسي، حيث يتم توجيه المواطنين نحو ممارسة المشاركة السياسية بنوع من الاختلال، كما نجدها إما مشاركة منعدمة أو شكلية يتسبب فيها ميل القيادات السياسية إلى تركيز السلطة بقبضتها، وإقامة نظم تسلطية وتقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية[2].

تعتبر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة، وتشكل عائقا أمام عملية التنمية السياسية، كما تمثلت في عجز المؤسسات والهياكل السياسية عن استيعاب كل القوة الموجودة في المجتمع، ورفض النخب الحاكمة المتسلطة إشراك هذه القوى في صناعة واتخاذ القرار الوطني، وبالتالي فالسلطة لم تحترم في علاقتها مع المجتمع مبدأ المشاركة السياسية كأساس لأية علاقة صحية، ما بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي حيث سطرت المؤسسة العسكرية على مقدرات الحياة السياسية، وكان التصور السائد للمشاركة في هذا الإطار أقرب لمفهوم التعبئة منه إلى المشاركة قائمة على مبدأ "انضمام–مشاركة"، أي مشاركة يسبقها انضمام لخيارات سياسية تقرر بعيدا عن أية مساهمة في ظل غياب لأدنى مشاركة فعلية متنوعة بمعارضة[3].

إن تجربة التعددية في الجزائر التي انطلقت مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين، التي تم فيها فسح المجال واسعا أمام المشاركة السياسية لكافة القوى السياسية، والجماهير الشعبية وكانت الصفوة الحاكمة في الجزائر، وعلى رأسه المؤسسة العسكرية تعتقد أن حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم سابقا قادر على الفوز في أي معركة انتخابية، ولكن أول انتخابات فعلية

---

[1] نوال مغزيلي، "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر"، بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب، **المركز الديمقراطي العربي**، أفريل 2017، متاح على الرابط التالي:

https://democraticac.de/?p=45683

تم تصفح الموقع يوم 2017/03/02 على الساعة 22:36.

[2] محمد لمين لعجال أعجال ، مرجع سبق ذكره، ص.246.

[3] Cesari Jocelyne, « l'état algérien protagoniste de la crise », **Peuple Méditerranées** 71(1995): p. 189.

حظيت بمشاركة جماهيرية واسعة سنة 1990 أبطلت هذا الاعتقاد، وأكدت أن هذا الحزب لم يعد يخيف الجماهير الشعبية في الجزائر، التي تتوق إلى تغيير الواقع السياسي الذي عاشته لأكثر من ثلاثين سنة في ظل هيمنة الحزب الواحد، فقد أسفرت هذه الانتخابات في جولتها الأولى عن فوز حزب آخر هو حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المحظور حاليا)[1].

ويمكن توضيح أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال العزوف عن المشاركة الانتخابية، وأنه عزوف عن المشاركة السياسية الرسمية برمتها، لأن الاغتراب السياسي لدى فئة عريضة من المواطنين ترسخ لديهم قناعة بأن كل مظاهر المشاركة السياسية بما في ذلك المشاركة الحزبية غير ذات جدوى، كما أن العديد من مظاهر المشاركة السياسية ليست متاحة وتتم تحت قيود قانونية وأمنية مثل منع المسيرات والاحتجاجات السلمية، ويدفع ذلك الطبقة السياسية الحاكمة إلى التفكير جديا في إعادة بعث المشاركة السياسية وتنويع أساليبها وتعزيز الأسلوب السلمي كبديل لمظاهر الاحتجاجات الاجتماعية غير المؤطرة[2].

فالقراءة المتصفحة مثلا لنتائج تشريعات 2012 التي بلغت فيها نسبة المشاركة 43% أي نسبة ممتنعين 56.86%، وبلغت نسبة الأصوات الملغية 18.42% يعني أن ثلثي الناخبين لا يقبلون بالوضع القائم، أو يبدون تحفظهم الشديد إزاءه، كما أن هذه الأرقام تعكس عدم ثقة فئات مختلفة من المجتمع بالعملية السياسية برمتها، وأكدت الملاحظة أن المواطن الجزائري بات لا مباليا بالانتخابات، بل بالمشاركة السياسية برمتها بسبب الاغتراب السياسي الذي يعايشه مكرسا قناعة عدم جدوى المشاركة أمام سيطرة حزبية أحادية على المشهد السياسي[3]. ويمكن إرجاع مظاهر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر إلى[4]:

---

[1] فاطمة بودرهم، "أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** 05 (2013): ص.133.

[2] عبد القادر عبد العالي، **الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.06.

[3] سمير بارة، "التمثيل السياسي الحزبي في الجزائر: بين التحديات الواقع واستراتيجيات التفعيل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** 51 (2016): ص.127.

[4] نوال مغزيلي، مرجع سبق ذكره.

- غياب التطابق بين المبادئ الإيديولوجية والمواقف والبرامج والنصوص القانونية مع الممارسات السياسية الملموسة التي صاحبها تفشي الفساد الإداري والسياسي.
- مشاركة شكلية موسمية غير فعالة من قبل القوى السياسية، حيث لا تظهر الأحزاب إلا أثناء العملية الانتخابية بهدف تأدية أدوار معينة أهم الحصول على الريع الانتخابي.
- عدم المشاركة في الانتخابات الطلابية (ضعف الإقبال على الممارسة).
- المشاركة السياسية اتخذت شكل التعبئة بفرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام بما يجري في المجتمع السياسي.
- الحفاظ على الوضع القائم سواء في المؤسسات غير الرسمية الأحزاب والجمعيات، وغياب التداول على السلطة في حياتها الداخلية أو في المؤسسات الرسمية بقاء نفس الأشخاص والسياسات.
- عزوف الشباب عن الانضمام للأحزاب السياسية حيث يلاحظ سيطرة الشيوخ على المناصب القيادية وبالتالي غياب التجديد والحيوية لتحريك العمل السياسي.
- ضعف المشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي، وفي المجالات غير السياسية للحياة الاجتماعية ذلك أن مثل هذه المشاركة توثر في اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي والعملية السياسية.

- ضعف الحراك الاجتماعي وعزوف المثقفين، بالإضافة إلى المقاطعة الانتخابية.

ما يمكن أن نخلص إليه هو أن موضوع أزمة المشاركة السياسية من أهم الأزمات التي تعيشها الجزائر في كل المواعيد الانتخابية، وعائقا حقيقيا أمام تجسيد معالم الحوكمة بصفة عامة والحوكمة البيئية بصفة خاصة، وما تتطلبه هذه الأخيرة من مؤشرات تبين حدة تطبيقها، ومن بين هذه المؤشرات نجد مؤشر المشاركة والمساءلة " Acountaility and Voice" الذي يقيس قدرة المواطنين على المشاركة في انتخابات حكوماتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وهو ما نجده شبه غائب في الجزائر، مما يتطلب جهودا أكبر من كافة ومختلف الفواعل سواء الرمية أو غير الرسمية.

المبحث الثالث: التحديات السوسيو- اقتصادية في الجزائر.

هناك مجموعة من التحديات المرتبطة بالبيئة السوسيو-اقتصادية، والتي تشكل حاجزا في تحقيق مبادئ الحوكمة البيئية، وهذه التحديات ناتجة عن اعتبارات بيئية اجتماعية واقتصادية منها ما هو متعلق بتحديات تواجه المجتمع المدني وفاعليته ومنها ما هو متعلق بالقطاع الخاص ودوره المهم والفعال في تحقيق منظومة الحوكمة.

المطلب الأول: تفريغ المجتمع المدني من ادواره وقصور في الاداء

أولا. سياق تشكل المجتمع المدني وبنيته القانونية الهشة: لقد برز الحديث عن المجتمع المدني في الجزائر في الوقت الذي كان فيه النظام السياسي الجزائري يعيش أزمة حادة في قاعدته الاقتصادية، وشرعية مؤسساته السياسية ونمط تسييرها المعتمد على الدولة كفاعل وحيد، ليس في

المجال السياسي فقط بل حتى في المجال الاقتصادي، فلم يكن من الغريب في هذه الحالة أن يرتبط مفهوم المجتمع المدني بالحديث عن عمليات الانتقال، التي حاول النظام السياسي الجزائري القيام بها ابتداءا من النصف الثاني من الثمانينات، وهو ما جعل هذا المفهوم يبدو في الحالة الجزائرية كمفهوم رسمي أكثر منه مفهوما شعبيا أو معارضا، وتم ذلك من خلال فرض خطاب سياسي جديد وإشراك فاعلين اجتماعيين جدد كقاعدة اجتماعية جديدة، وهو ما تبين لا حقا من خلال العلاقات الوطيدة التي تملكها عديد الجمعيات مع الجهاز الإداري التنفيذي، والتي تبرز أكثر بمناسبة محطات سياسية معينة كالانتخابات السياسية[1].

لقد تميز المجتمع المدني الجزائري بداية الألفية الثانية بالحجم الكبير، فمثلا على مستوى الجمعيات التي بلغت فيما تشير إليه بعض الأرقام إلى سبع وخمسين ألف (57000) جمعية غير أن هذا التزايد في الحجم، لا يمكن بالضرورة إسقاطه على حجم نشاطه أو تأثيره في المجتمع وهو مع هذا الحجم يعاني العديد من الصعوبات التي تحد من تأثيره، فرغم المحاولات التي بذلت منذ عام 1989 لتوسيع دائرة الحكم والسلطة والاتجاه نحو الديمقراطية والتعددية إلا أن المؤسسة العسكرية بقيت في النهاية هي المسيطرة على دواليب الحكم[2]. *

حيث استمر العمل بقانون الجمعيات 31/90 إلى غاية ظهور ثورات الربيع العربي في الدول العربية المجاورة، أين وجد النظام السياسي الجزائري نفسه مجبرا على تبني جملة من الإصلاحات بهدف امتصاص الضغط، الذي يعانيه تحت تأثير المتغيرات الجديدة التي تعرفها

---

[1] ناصر جابي، "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق"، **دراسات وأبحاث**، ديسمبر 2009، متاح على الرابط التالي: http://3odz.justgoo.com/t180.topic
تم تصفح الموقع يوم 2018/03/05 على الساعة 23:20.

[2] جهيدة شاوش اخوان، "واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدنية بسكرة أنموذجا" (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2015)، ص- ص. 112-113.

* للاطلاع اكثر على الحركة الجمعوية في الجزائر حول تطورها ونشاتها انظر على سبيل المثال لا الحصر :

- محمود بوسنة، "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، **مجلة العلوم الانسانية** 17 (2002): ص- ص. 133-145.

العديد من الدول العربية، حيث سارع النظام السياسي إلى تعديل جملة من القوانين أهمها قانون الأحزاب وقانون الجمعيات وذلك بعد جملة من المشاورات والمناقشات[1].

وقد صدر في هذا السياق القانون رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات ويبدو من القراءة الأولية لهذا القانون، توحي أنه عبارة عن إثراء لقانون الجمعيات 31/90 بدليل التطابق بين العديد من نصوص موادهما، كما أن المشرع قد سعى إلى إحكام الرقابة على العمل الجمعوي، وهذا يتعارض وبنود الاتفاقيات الدولية التي تضمن حرية العمل الجمعوي والتي وقعت عليها الجزائر، وضمنتها في مختلف الدساتير كما هو معروف أن بنود هذه الاتفاقيات أسمى من القوانين الداخلية، فكان من المفترض أن يكون هذا القانون أكثر انفتاحا خاصة أن صدوره تزامن مع ثورات الربيع العربي، وانتشار موجات المد الديمقراطي القاضي بإرساء معالم الديمقراطية التشاركية،* فالقانون 06/12 سعى إلى تشديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات وفرض رقابة مشددة على نشاطها ومواردها المالية وعلاقاتها بالأحزاب السياسية ومختلف الجمعيات الدولية[2].

ثانيا. قصور المجتمع المدني وضعف الفعالية: إن المنهجية السياسية التي انتهجتها الدولة الجزائرية، في التعاطي مع منظمات المجتمع أو العمل الجمعوي بشكل عام، تتسم بالارتجالية

---

[1] جهيدة شاوش اخوان، مرجع سبق ذكره، ص.113.

* إن مفهوم الديمقراطية التشاركية بدأ بفرض نفسه شيئا فشيئا في الخطاب السياسي منذ عدة سنوات لدرجة أن المفهوم أصبح يشير إلى نموذج سياسي بديل يستهدف زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرار السياسي وتستهدف الديمقراطية التشاركية تنشيط الديمقراطية أكثر وذلك بتعزيز دور المواطن الذي ينبغي أن لا يقف عند حدود الحق في التصويت والترشح والولوج إلى المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، بل أن يمتد ليشمل الحق في الإخبار وفي الاستشارة وفي التتبع والتقييم أي أن تتحول حقوق المواطن من حقوق موسمية تبدأ مع كل استحقاق انتخابي وتنتهي بانتهائه إلى حقوق دائمة ومستمرة ومباشرة تمارس بشكل يومي عن قرب، لدرجة أن هناك من يسمي الديمقراطية بهذا المعنى التشاركي بالديمقراطية المباشرة والدائمة، تمييزا لها عن الديمقراطية التمثيلية، التي هي الديمقراطية غير مباشرة تمارس عبر واسطة المنتخبين الذين قد يتخلون عن دور الاقتراب من المواطن، فيعيدون إنتاج مركزية الإدارة أو الدولة، إنها كشفت أماكن الخلل ومكنت المواطن من معرفة أشكال التصور الحكومي لكونها تسمح بإبداء الاقتراح والمبادرات من طرف المواطنين،، وللمزيد من التفصيل انظر:

Humbey,Caroline, Deffobis,Héloise. **Démocratie Participative**, France: Bergerie National de Rambouillet, 2005

[2] بوطيب بن ناصر، "النظام القانوني للجمعيات في الجزائر: قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** 10 (2014): ص- ص. 263-265.

والمناسباتية، فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم على إشراك كل المؤسسات الشعبية وبالتالي فإن هذه السياسة تعاني من قصور وتحديات يمكن حصرها في مستويين أساسين هما[1]:

- تعاني البنية التحتية لمنظمات المجتمع المدني من مشكلات عديدة على رأسها **ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع**، فكما هو معروف أن الموارد التي تمتلكها منظمات المجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة، وإدارة علاقته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلاليته، فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبا على استقلال نشاطها، وينبثق عن هذا التحدي مشكلة أخرى ألا وهي **ازدواجية التعاطي** الرسمي مع العمل الجمعوي، إذ يلاحظ إغراق بعض الجمعيات بالمنح وحجبها عن جمعيات أخرى، بل يتم التضييق على نشاط جمعيات ذات أهداف جادة في المقابل دعم نشاط جمعيات ذات أهداف آنية.
- تسعى العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة **احتواء منظمات المجتمع المدني**، أو على الأقل منافستها وهو الأمر الذي ينعكس سلبا فيما يتعلق باحتفاظ هذه المنظمات بشخصيتها والقيام بمهامها، كما يلاحظ أيضا هيمنة الأجهزة البيروقراطية على العمل الجمعوي وسجنه في سياق استراتيجيات كثيرا ما تكون محدودة، لاسيما عندما لا يتم احترام ضوابط العمل الجمعوي بشكل عام وخلطه مع العمل السياسي.

بالإضافة إلى هذا نشير إلى أنه في الجزائر وفي الأوساط النخبوية الحكومية، وغير الحكومية لا وجود أو تبلور لمجتمع مدني حقيقي كما يروج البعض، إذ أننا مازلنا في مرحلة ما قبل الحداثة أو ما قبل المجتمع المدني، رغم كل ما يتبدى على السطح في الواقع المادي أوفي المفاهيم، من مظاهر حداثية لا تعدو من أن تكون شكلا فقط، دون أي مستوى أي محتوى حقيقي يعبر عنها والشاهد على ذلك بصورة حية مسار التطور الاجتماعي في سياقه التاريخي العام القديم والحديث، هذا المسار لم يستطع حتى اللحظة بسبب عوامل خارجية وداخلية مهيمنة فرز أو بلورة طبقات بالمعنى الحقيقي، ففي غياب هذا التبلور الطبقي واستمرار سيطرة الأنماط القديمة تشكلت في بلادنا حالة طبقية مشوهة في كل مكونات البنية المجتمعية الفوقية والتحتية، وبالتالي فإن الحديث عن

[1] صالح زياني، "موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** 16(2007): ص-ص.264-265.

مجتمع مدني في إطار هذا المزيج، أو الشكل المرقع من الجماعات ما قبل الحداثة أو المدنية، مسألة تحتاج إلى المراجعة الهادئة حتى تستهدف تشخيص الواقع الاجتماعي وأزمته المستعصية الحالية[1].

هذه التحديات عرقلت من دور عمل منظمات المجتمع المدني الجزائري، باعتباره شريك فاعل في عملية التنمية الشاملة، مما صعب من عملية تطبيق مبادئ الحوكمة بصفة عامة، والحوكمة البيئية بصفة خاصة، وهو ما يتطلب تقوية وتقويم العلاقة القائمة بين الدولة وهذه التنظيمات وبناء علاقة متوازنة بينهما يؤدي كل منهما ماهو منوط به من ادوار وبالفاعلية المطلوبة.

المطلب الثاني: هشاشة القطاع الخاص.

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية بكافة أشكالها، انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بالدرجة الأولى، بشكل يدفع بصانعي السياسة العامة إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه.

أولا. طبيعة الادوار المسندة للقطاع الخاص[*]: ينظر غالبا للقطاع الخاص نظرة القطاع الذي يسعى لتحقيق الربح مقابل تقديم خدمة، وهذا عكس ما نجده في القطاع العام الذي يقدم الخدمة للمواطن بالمجان، أو بدفع رسوم رمزية واستنادا الى ذلك فان القطاع الخاص هو مجموعة المهن والأعمال التي يعمل فيها فرد أو مجموعة من الأفراد، وترتبط بالخيرات والمهارات المكتسبة سواء

[1] ميلود عروس، مرجع سبق ذكره.ص-ص.148-149.

[*] تعود فكرة تطبيق الخوصصة للعالم ابن خلدون عندما تحدث في مقدمته عن أهمية إشراك القطاع الخاص بالإنتاج وذلك في1377م، فإبن خلدون ينصح بعدم تدخل السلطان أي الدولة في النشاط التجاري الواسع، وترك هذا النشاط للتجار والمزارع لينمي السلطان أمواله من الجباية، ولقد أكد هذا المعنى العالم آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" عام1776، حيث نادي بالاعتماد على آلية السوق والملكية الفردية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، أما في العصر الحديث فيعود ظهور المصطلح لأول مرة في بريطانيا في عهد "مرغريت تاتشر" من خلال إفساح المجال للقطاع الخاص للقيام بدوره على أكمل وجه من أجل الازدهار والرقي وذلك بإحداث انكماش في دور الدولة في القطاعات الإنتاجية الخدمية بالحد من نفقات التعليم العام وطلبت من الجامعات تمويل نفسها، وكذلك خفضت "تاتشر" نفقات الصحة ونفقات الرعاية الاجتماعية، ومنذ ذلك الحين وعملية الخوصصة في انتشار واسع ومستمر في العالم نظرا للنتائج الإيجابية التي حققتها التجربة البريطانية.)

بالاعتماد على التدريب المهني، أو التعليم الأكاديمي ويساهم القطاع الخاص بتوفير الدخل للأفراد من خلال وجود مجموعة من فرص العمل ضمن المنشآت الخاصة.

وذلك ما يجعل منه ولو نسبيا القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات، من خلال تحقيق النشاط الاقتصادي القائم على إنتاج الثروة، وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل، و ذلك لعدة اعتبارات:[1]

- السرعة في الإنجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية، وذلك لتوفير الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام.
- القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة.
- يمتاز القطاع الخاص أيضا بخاصية الدينامكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة، بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته.
- يتميز القطاع الخاص بكفآءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها.
- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجية متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة، وزيادة جودتها في الاقتصاد الوطني والمحلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.
- توفير العدد الضروري من العمال وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال مما يخفض إنتاجيته.
- وضوح الهدف في القطاع الخاص والمتمثل أساسا في الوصول إلى أقصى ربح.

ثانيا. دوافع التحول نحو القطاع الخاص: إن هيمنة الدولة على الاقتصاد في معظم الدول العربية، من خلال تبني نظام الاقتصاد الموجه القائم على أسس: أهمها القطاع العام والتخطيط المركزي، وتقزيم دور القطاع الخاص لهذه الهيمنة أدت إلى تعاظم دور الدولة وتمكينها من إحكام

[1] رتيمي الفضيل وسمية تواتي، "استثمارات القطاع الخاص في السياحة الجزائرية بين المحفزات والمعيقات" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة"، بريكة، الجزائر، 30/31أكتوبر 2017).ص-ص.07-08.

سيطرتها على المجتمع، حيث أصبحت قادرة على التحكم في مختلف فئاته والحيلولة دون بروز أي قوى أو تيارات فاعلة، وقادرة على التحرك وممارسة النشاط السياسي باستقلالية عن الدولة، خاصة بعد تضخم أجهزتها الأمنية والبيروقراطية وهو ما أدى إلى دولنة المجتمع والسيطرة عليه، الأمر الذي منع ظهور وتبلور قوى اجتماعية قادرة على ممارسة نشاط منفصل عن الدولة، كالمجتمع المدني كمفهوم اجتماعي سياسي أو القطاع الخاص كمفهوم اقتصادي، ذلك ما ساهم في تكريس ظاهرة التسلطية التي صعب فيما بعد تفكيكها والتخلص منها[1].

ولمعالجة هذه الأوضاع عملت الجزائر وعلى غرار العديد من الدول العربية منذ عقود ضمن جهود الإصلاح الاقتصادي، التي تقوم بها على وضع وتنفيذ خطط لخصخصة عدد من مؤسساتها العامة مستهدفة بذلك، تحقيق عدد من الأغراض من أهمها رفع كفاءة هذه المؤسسات وتعزيز قدراتها التنافسية، ذلك أن خصخصة هذه المؤسسات يؤدي إلى إخضاع نشاطها لآليات السوق، بحيث يصبح من اللازم عليها التجاوب مع التطورات في العرض والطلب على منتجاتها، ويتطلب الاستمرار في البيئة الجديدة إحداث تحول جذري في أسلوب عملها، واتخاذ إصلاحات واسعة تعم جميع جوانبها، وتشمل هذه الإصلاحات تحسين أسلوب الإدارة بما في ذلك تطوير الإدارة الداخلية، وزيادة فعاليتها وإشراك الإدارات المعنية في اتخاذ القرارات وتفعيل المساءلة لدى الإدارة التنفيذية مما يساهم في رفع إنتاجيتها وترشيد استخدامها للموارد[2].

كما تشمل الإصلاحات التي تفرضها آليات السوق تعزيز قدرة هذه المؤسسات على الوصول إلى مصادر التمويل المختلفة في الأسواق المالية المحلية والعالمية، من أجل تمويل أنشطتها والتوسع فيها والمحافظة في الوقت نفسه على أعباء ذلك التمويل في المستوى الذي

---

[1] صالح زياني وآخرون، **التحولات السياسية في الجزائر: منظور سوسيو-اقتصادي** (باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع،2008).ص.55.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2002، متاح على الرابط التالي:

https://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2002

يتماشى مع أوضاعها المالية وجدوى أنشطتها[1]. وفي الحقيقة انه عند التركيز على الدوافع التي أدت إلى تبني والتحول نحو القطاع الخاص في الجزائر، فاننا نجد ما يلي[2]:

- حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وميكانيزماته بهدف إنعاشه.
- طبيعة الاتفاقات والالتزامات وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية، والتي تفرض سياسة الخوصصة في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية.
- القناعة السياسية بأن الخوصصة ظاهرة عالمية ليست حكرا على منطقة معينة أو نظام معين.
- فشل الديناميكية الاشتراكية في تطوير علاقاتها الإنتاجية بما يتناسب وتطور قواها.
- انهيار أسعار النفط سنة 1986 إلى نصف قيمتها وانهارت من خلالها إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات والتي كان عليها الاقتصاد الوطني[*].

وبتبنى الجزائر لهذه السياسة (التحول نحو القطاع الخاص) كانت تهدف من وراء ذلك لتحقيق جملة من الأهداف أهمها[3]:

- تنمية القطاع الخاص بواسطة تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص ومراقبته، مع توضيح قواعد اللعبة، وتجنب المعاملة التفضيلية في الممارسات العادية.

---

[1] صندوق النقد العربي، المرجع السابق، ص.159.

[2] حسين طيبي وفائزة التونسي، "واقع الخوصصة في الجزائر–دراسة سوسيولوجية–"، **مجلة العلوم الاجتماعية** 07(2018): ص.143.

[*] يعود السبب إلى الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تفاقمت منذ سنة1986حينما انهار سعر البترول الخام بأكثر من نصف قيمته، حيث انخفض من سعره 30 دولار إلى أقل من 15دولار للبرميل، وانهارت هكذا إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات من 12.72مليار دولار أقل من.ص64...مليار دولار، أي بنسبة 43% وهو ما يقارب النصف، مع العلم أن وزن المحروقات في الصادرات من السلع والخدمات (الميزان التجاري) مرتفع يصل إلى97% فانعكس آثار ذلك سلبيا على التوازن العام لميزان الموارد الخارجية الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج عن الواردات وخدمات الدين من..ص64.مليار دولار أمريكي عام1985م إلى...مليار عام1993، وهو يستوجب اللجوء السنوي المتكرر إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز، مما أدى إلى تزايد المديونية الاقتصادية الخارجية للبلاد التي بلغت في هذا التاريخ الأخير حجم26 مليار دولار منها....مليار مديونية عامة أو خاصة مؤمنة من قبل الحكومات.

[3] الشيخ الداوي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** 02(2009): ص–ص.271–272.

- الاستعمال الأمثل للموارد النادرة وذلك بإخضاع القطاعين العام والخاص لقواعد السوق.
- تحسين الوضعية المالية للقطاع العام بواسطة التصفية، وتحويل الملكية إلى القطاع الخاص أو برامج إعادة التأهيل وتنمية الهيئات المالية التي تستعمل كركيزة مهمة لنجاح صيرورة الخصخصة.
- تحسين المحيط القانوني للاقتصاد باختيار وسائل التنظيم الأكثر عقلانية، هذا من أجل تحسين الكفاءة والفعالية الاقتصادية للمؤسسات باللجوء إلى قواعد السوق.
- تخفيض العبء المالي للمؤسسات العامة الاقتصادية الذي يثقل ميزانية الدولة.
- تنمية سوق الأسهم وتوسيع قاعدة الملكية وتشجيع تنمية سوق رؤوس الأموال.
- إحداث مناصب عمل على المدى الطويل.
- تنمية أسواق المنافسة ومحاولة الالتحاق بالسوق الدولية في ميداني التكنولوجيا ورأس المال.

إذن تعتبر الخوصصة في الجزائر حقيقة اقتصادية توضح كيفية الانتقال إلى اقتصاد السوق وبروز فكرة برامج الخوصصة في القانون الجزائري، ومناقشتها كان نتيجة تتابع الأفكار المتعلقة بالتحول، فهي ليست نتيجة صدفة كم يتوهم البعض، لهذا وجب الاهتمام بالموضوع وتكييفه وفق المعطيات والبنية الاقتصادية لاقتصادنا ومجتمعنا، أي تحسين كيفية استخدام وسائل الإنتاج للمؤسسة الجزائرية والتحكم فيها من جميع النواحي كالمنافسة والاحتكار.[1]

بالرغم من هذا إلا أن القطاع الخاص في الجزائر لم يبلغ من النضج التسويقي، ما يؤهله لأن يكون خلاقا للثروة لأنه مزال ضعيفا وهشا غير مكترث بالجودة، بالإضافة إلى أنه طفيلي ويعتمد على القطاع العام ومساعدات الحكومة، كما أنه مازال يتعامل وفق عقلية القطاع العام فهو يتصرف كيفما يشاء خارقا القاعدة الاقتصادية العلمية في الغرب، التي تقول الزبون هو الملك، مجسدين قاعدة صاحب العمل أو المصنع هو الملك، والزبون هو أشبه بمتسول وفي ظل هذه الذهنيات لا يمكن الحديث عن قطاع خاص محترف علمي وجاد مؤسس لمبادئ الحوكمة[2].

ثالثا. العوائق امام القطاع الخاص في الجزائر:

[1] مراد محفوظ، "عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001). ص.16.

[2] فريد برادشة، "الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية" (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر3،2014). ص.265.

ان المتتبع لمسيرة التحول نحو القطاع الخاص في الجزائر واعطاءه المكانة التي تليق به، يكتشف انه لم يؤدي الادوار المسندة اليه بالفعالية التي يجب ان تكون،* حيث واجه عدة عقبات يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- **النقابات العمالية:** هذا الأخير ناتج عن العمالة الفائضة التي كانت توفرها المشروعات العامة وهي أحد أهم العوائق التي تواجه الخوصصة، كون أن الرأسمالي يريد الحصول على تقنيات متطورة بأقل عمالة، فيلجأ إلى التقليل من عدد العمال عن طريق التسريح الذي ترفضه النقابات العمالية.
- **مشكلات قانونية:** عمليات التنازل عن البيع تستدعي سندا قانونيا من الهيئات التشريعية مما يستلزم إصدار قوانين جديدة يسمح بنقل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، وحماية القطاع الخاص من التأميم مع ضمان تحويل رأس المال إلى العملات الأجنبية.
- **عدم توفر سوق مالية متطورة:** مما يجعل تعبئة الموارد المالية أمر غير ممكن، وبالتالي صعوبة بيع أسهم الشركات للخواص وزاد الطين بلة كون معظم المؤسسات العمومية مثقلة بالديون اتجاه البنوك.
- **مصالح المجموعات الضاغطة:** هذه المجموعات تعترض عملية الخوصصة ومن بين هذه المجموعات بعض الدوائر الحكومية، وهذا نابع من نزاعات إيديولوجية والخوف من فقدان السلطة.

بالإضافة إلى هذه العوائق توجد معوقات أخرى أيضا نجملها في[2]:

- **مشكلة التقييم:** وهي من أهم المشاكل التي تواجه تنفيذ برنامج الخوصصة في بدايته، وهذا راجع إلى عدم توفر الجزائر على سوق مالي نشط، وكذلك نقص خبراء ومختصين في هذا المجال.

---

* للمزيد من التفصيل أكثر حول الإصلاحات السياسية في الوطن العربي أنظر: أحمد كاتب، "الإصلاحات السياسية في العالم العربي حتمية أم مسايرة للنظام العالمي الجديد"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** 04 (2014).

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية: آراء واتجاهات**، ط3.(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005).ص.77 .

[2] حنان عمراني، "خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004). ص.105.

- المدة الزمنية التي تستغرقها فترة التقييم والاكتتاب لذلك فإن السعر المحدد أثناء الاكتتاب والمتفق عليه سابقا لا يتماشى مع الواقع.
- مشكل تحديد الوحدة التي يجب خوصصتها، حيث أن القانون لا يراعي وضعية فروعها فهناك وحدات عرضت للخوصصة في حين أن فروعها غير مؤهلة للخوصصة.
- عدم وجود استقرار اقتصادي.
- ضعف كفاءة النظام المصرفي المالي في مواكبة اقتصاد السوق من حيث السرعة في المعاملات والتخفيف من الإجراءات.
- عدم وجود سوق تنافسية فقد يواجه المشتري مورد محتكر من القطاع العام ومشكلة المدة الزمنية الطويلة لاتخاذ القرار.
- **استراتيجية الاختيار:** كون اختيار المؤسسات المراد خوصصتها يتطلب دراسة عميقة لهذه الأخيرة، من شتى الجوانب المالية والاجتماعية والجغرافية، هذه الدراسة لن تكون بالشيء السهل على دولة تفتقر إلى خبرة التجربة في هذا المجال.

واستنادا الى ما سبق فإن ضرورة توجيه القطاع الخاص في الجزائر حسب مقاييس واضحة، بشكل يسمح بتتبع وتقييم الدور الذي يقوم ويساهم به في دفع عملية التنمية، والمبنية على تحسين المستوى العام للاقتصاد الوطني وبالأخص مستوى معيشة الفرد وبالتالي يجب إتباع ما يلي: [1]

- ضرورة دراسة ملف الخوصصة والانفتاح الاقتصادي بصورة عميقة لتفادي الأخطاء السابقة، المتمثلة خاصة في النتائج السلبية لسياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية، والتي لم تدرس بعمق وهو ما حفز القطاع الخاصة على استغلال القوانين مما أدى إلى تطوره بسرعة دون المساهمة الفعلية في التنمية.
- القضاء على علاقة التبعية في كل شيء للخارج من خلال دعم القطاع الخاص وجعله يستثمر تبعا للموارد الأولية والمتوفرة حاليا.

[1] محمد كريم قروف، "دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي،2009). ص.123.

- ضرورة إقحام القطاع الخاص بصورة فعالة في عملية خلق فرص التشغيل للمساهمة في حل مشكلة البطالة، والتي تتفاقم من يوم لآخر نظرا للطلب المتزايد من ناحية، وسياسة المؤسسات المستقلة في التشغيل من ناحية ثانية وحل المؤسسات وتسريح العمال من ناحية ثالثة.
- العمل على أن تساهم البنوك فعلا في دراسة المشاريع الاستثمارية الخاصة، والمساهمة في إنجازها عن طريق إيجاد صيغ جديدة لتعامل القطاع الخاص مع الجهاز البنكي في إطار استقلالية المؤسسات.
- يجب المساهمة بشكل قوي في إرساء قاعدة صناعية وطنية داعمة لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق جعل القطاع الخاص يستثمر وفقا لقوانين التصنيع، ويساهم في المراحل الأولى من عملية التصنيع للمنتوج. إن أهمية القطاع الخاص تعتبر من الأولويات العالمية لتحقيق الحوكمة بصفة عامة، والحوكمة البيئية بصفة خاصة فلا حوكمة بيئية دون قطاع خاص منتج، وخالق للثروة ومحافظ على البيئة في نفس الوقت، وهذا ما يفقد في الجزائر مما يستوجب أن يحدد له قانون يضبطه مع الرقابة الصارمة للدولة.

خلاصة واستنتاجات:

عالج هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث ابرز التحديات التي تقف امام ارساء منظومة للحوكمة البيئية في الجزائر واستنادا الى ذلك يمكن عرض مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- أن التغير المناخي يتسبب في زيادة الظواهر المناخية الشديدة مثل موجات الحر والجفاف والفيضانات.
- التغير المناخي يعتبر تغيرا يعزي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي.
- تعد مشكلة التصحر معقدة وليست سهلة الحل فهي تتطلب وعي كامل بأبعادها وطبيعة التركيبة الاجتماعية لسكان المناطق المتضررة، حيث يؤدي الجهل بالنظام الاجتماعي والاقتصادي والرعوي إلى تفاقم المشكلة وليس حلها.
- أضحت مشكلة التلوث البيئي من أهم أولويات المجتمع الدولي، خاصة بعد التقدم الصناعي والتكنولوجي وتهافت الدول إلى تحقيق أكبر وأسرع معدل لنموها الاقتصادي والاجتماعي، مما

جعل البيئة أكثر عرضة عن ذي قبل للاستغلال غير الرشيد لمواردها الطبيعية وتدهور نظمها الإيكولوجية.

- إن عدم الاستقرار السياسي في الجزائر مرتبط ارتباطا وثيقا بشيوع الفساد الذي يؤدي إلى انتشار الفوضى السياسية بحيث تعطل الدساتير والقوانين والأنظمة.
- أيضا هناك مجموعة من المؤشرات التي حالت دون تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر منها: مؤشر ضعف البناء المؤسسي، ومؤشر غياب سيادة القانون...، وغيرها من المؤشرات.
- شكلت أزمة الشرعية في الجزائر أكثر خطورة منذ الاستقلال وهي تمثل مفتاحا أساسيا لفهم مختلف الأزمات، والمشكلات التي عرفها النظام السياسي الجزائري، ومصدرا لجميع النكسات التي تعرض لها النظام في بناء الدولة والاقتصاد.
- تعتبر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر عائقا أمام عملية التنمية السياسية، كما تمثلت في عجز المؤسسات والهياكل المؤسسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في صناعة اتخاذ القرار الوطني، وهذا ما انعكس على المشاركة بالنسبة للتوجه نحو تجسيد حوكمة بيئية تدمج مختلف الفاعلين.
- تميز المجتمع المدني في الجزائر بالحجم العددي الكبير، غير أن ذلك لا يمكن ان يعكس حتما نسبة ودرجة نشاطه أو تأثيره في المجتمع، فهو يبدو في علاقته مع النظام السياسي/الحكومة مخترقا وغير فاعل، عوض ان يكون في علاقته توازنا وتكاملا بل وحتى منافسا.
- السياسة التي انتهجتها الجزائر في التعاطي مع منظمات المجتمع المدني أو العمل الجمعوي بصفة عامة تتسم بالارتجالية والمناسباتية.
- احتل القطاع الخاص في الجزائر مكانة هامة خاصة في خلق فرص التشغيل، بالإضافة إلى دوره التنموي في دعم استراتيجية ترقية وتطوير بعض القطاعات الداعمة للتنمية والراعية للمتطلبات البيئية، كالسياحة والنقل والفلاحة، بالرغم من هذا إلا أنه يواجه القطاع الخاص تحديات كثيرة عرقلت دوره منها: مشكلات قانونية، وعدم وجود استقرار اقتصادي، بالإضافة إلى عدم وجود سوق تنافسية.

الفصل الرابع

نحو استراتيجية متكاملة لدعم الحوكمة البيئية في الجزائر

إن الاهتمام بمستقبل البيئة أمر ضروري لا مفر منه، فالتغيرات التي تطرأ على البيئة هناك اجماع على أنها ذات أهمية كبيرة، وجب دق ناقوس الخطر للتصدي لها ويظهر هذا من خلال الوعي بمستقبل البيئة، الذي برز في التقارير العديدة التي تصدر سنويا والاتفاقيات البيئية بين الدول التي هي في استمرار، كل هذا من اجل البحث عن سبل للتقليل من المخاطر والتهديدات ضد البيئة سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

هذا الفصل سيحاول ان يتناول الاستراتيجية الفعالة والمستندة لجملة من المحاور المتكاملة لدعم منظومة الحوكمة البيئية في الجزائر، وذلك على مختلف المستويات ، سواء ما تعلق منها بتعزيز الخبرة الفنية– التقنية او التي تتعلق بالتركيز على المستوى المرتبط بتقوية الجهود المجتمعية، من دون اغفال ضرورة الاستفادة مما يقدم على المستوى الدولي ومحاولة إبراز ما تبذله الجزائر لأجل التكيف او الاندماج ضمن هذا الجهد الدولي لإصلاح السياسات البيئية العالمية والاستفادة منها قدر المستطاع على مستوى السياسات الوطنية بما يدعم مسار الحوكمة البيئية في الجزائر، وهذا ما سيتم تناوله من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** تعزيز الخبرة التقنية/ الفنية اللازمة للحوكمة البيئية.
- ✓ **المبحث الثاني:** تقوية الجهد المجتمعي لتحقيق الحوكمة البيئية.
- ✓ **المبحث الثالث:** تشجيع الانخراط في الجهد الدولي للتوجه نحو حوكمة بيئية.

المبحث الأول: تعزيز الخبرة التقنية/ الفنية اللازمة للحوكمة البيئية.

إن الجزائر كغيرها من بلدان العالم تحاول في سعيها الدؤوب أن تحقق وتفعل الحوكمة البيئية وتحافظ على التنمية المستدامة، التي تمس كل نواحي الحياة وهذا لا يكون إلا بمحاولة التقليل من المشاكل البيئية، التي ما فتئت تهدد البيئة وذلك من خلال وضع استراتيجيات وإيجاد مقاربات على المستوى المحلي للوصول إلى الهدف المنشود، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: تبني الإدارة البيئية لأجل الحوكمة البيئية واستدامة التنمية في الجزائر.

أدى ظهور العديد من المشاكل البيئية في مناطق عديدة من العالم في وقت واحد مع تعدد وتشابك أسبابها ومكوناتها، والتي ترافقت مع الزيادة السكانية المستمرة بالإضافة إلى تسارع جهود التنمية الشاملة، في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والصناعية والزراعية والعمرانية... ، والتي تجاهلت الأخذ بعين الاعتبار الوضع البيئي الذي تراجع بازدياد رفاه الإنسان إلى تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتوجيه مزيد من الاهتمام بمشاكل التلوث الحالية التي أخذت تهدد المجتمعات والحكومات، وحتى تنظيمات القطاع الخاص على حد سواء، لذا جاء مفهوم الإدارة البيئية*"Environmental Management" كاستجابة عالمية لمواجهة التراجع العام في الظروف البيئية العالمية، ويهدف إلى توفير ظروف حياة ملائمة بالنسبة إلى الإنسان والطبيعة في نفس الوقت[1].

* اتجه الغرب إلى موضوع الإدارة البيئية باعتبارها مصدرا لتحسين صورة الصناعة بيئيا لزيادة الربح والمنافسة مع الاتجاه إلى خفض التكلفة، مما دفع السلطات الحكومية في هذه البلاد إلى اتخاذ مقاييس تشريعية، ونتج عن ذلك الاندفاع نحو إنتاج منتجات خضراء « Green Products » وقد بدأت الدول جميعها في العالم الاهتمام بالإدارة البيئية بوصفها الوسيلة المناسبة لتصحيح أوضاع الصناعة، مما دفع الحكومات كما سبق الذكر إلى وضع مقاييس تشريعية وتحول استخدام هذه المقاييس من أساس تطوعي إلى أن أصبح شرطا مهما في التعامل بين الكثير من الشركات والهيئات والمنظمات وصولا إلى تطبيق نظم الإدارة البيئية وتتوافق هذه الأخيرة مع المتطلبات العالمية لاتفاقات التجارة العالمية ضمن ما يعرف "بالمواصفات الدولية للتقييس أو الايزو ISO".

[1] العوضي جاسم." الإدارة البيئية السليمة هل توقف التدهور البيئي في العالم؟" . **مجلة بيئتنا** (40) (د.س.ن)، متاح على الرابط التالي:
http ://www. Beatona. Net/ CMS/ index.php ? option= com content § view= article§ id= 360§ ltemid=84§ menuid=§ lang=ar

فهي تعد بمثابة الإدارة التي يصنعها الإنسان والتي تتمركز حول نشاطات الإنسان وعلاقاته مع البيئة الفيزيائية، والأنظمة البيولوجية المتأثرة ويكمن جوهر الإدارة البيئية في التحليل الموضوعي والفهم والسيطرة، الذي تسمح به هذه الإدارة للإنسان أن يستمر في تطوير التكنولوجيات دون التغيير في النظام الطبيعي،[1] وهي تتضمن جملة من الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية أو إقليمية أو عالمية والموضوعة من أجل حماية البيئة، وهي تشمل أيضا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد[2].

كما انها تستهدف إدارة النشاطات والسياسات العامة ضمن المشاكل البيئية من أجل حماية الشؤون العامة، والإدارة البيئية كأي إدارة أخرى عملية إنسانية حيث تتفاعل ويعمل الأفراد والجماعات من أجل تحقيق مجموعة من القيم والأهداف التنظيمية المحددة بصورة مسبقة وهو ما سناتي على التفصيل فيه وبيانه اكثر من خلال العناصر التالية[3].

اولا. الإدارة البيئية في إطار التنمية المستدامة: الغايات والأدوات: قبل التطرق إلى أهم هذه الأدوات نعرج أولا إلى إبراز أهم الأسباب والغايات التي برزت بموجبها الحاجة إلى إدارة للبيئة على نحو أكثر ملائمة ويمكن حصرها فيما يلي[4]:

- التحقق بأن الفرصة المتاحة من قبل البيئة والتي تساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لم تستغل بالكامل.
- تنامي الوعي بأن الكوارث البيئية الحديثة هي من نتاج النشاط البشري.

تم تصفح الموقع يوم: 2018/03/24 على الساعة 21:47.

[1] نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار،**إدارة البيئة– نظم ومتطلبات 14000**، ط1.(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007).ص.122.

[2] عبد الكريم مشان، " دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة مصنع الاسمنت عين الكبيرة SCAEK–" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف2، 2013).ص.37.

[3] نجوى عبد الصمد وطلال محمد بطانية مفضي، " الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي"(ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول: " الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 09/08 مارس 2005).ص.35.

[4]عبد الرحيم علام، **مقدمة في نظم الإدارة البيئية** (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005).ص–ص. 03–04.

- تزايد درجة عدم التيقن حول الارتباطات بين الآثار ومسبباتها المحتملة.
- معرفة أن الآثار الصغيرة المتراكمة قد تتفاقم وعلى مدى فترات زمنية بعيدة إلى أثار كبيرة قبل أن تكتشف.
- تراكم الدلائل على انتقال المشاكل البيئية مما يشير إلى أن التدهور البيئي لا يلتزم بالحدود السياسية وان الحاجة لحل هذه المشاكل يتطلب حلولا وجهودا عالمية. ويظهر بذلك انها تسعى لتحقيق مجموعة من الغايات منها[1]:

➢ ترشيد استخدام واستهلاك الموارد وتدنية هدر الطاقة.

➢ زيادة الكفاءة العملياتية لأنظمة الإنتاج لاسيما بجعل المحيط ملائم بيئيا.

➢ ترقية الأداء البيئي من خلال تقليص الانبعاثات السامة والخطرة وتقليل كميات النفايات الصلبة.

➢ الاستفادة من امتيازات جبائية نتيجة احترام المنظمات للقوانين، والتنظيمات المتعلقة بالحفاظ على البيئة في بعض النظم الجبائية.

وانطلاقا من هذه الأسباب والغايات بدأت الدول والحكومات في العالم الاهتمام بالإدارة البيئية وتطبيقها على ارض الواقع من خلال وضع مجموعة من الأدوات وهي[2]:

- **التشريعات:** عبارة عما تصدره الحكومات من تشريعات وقوانين ملزمة للمنظمات والأفراد جميعهم في المجتمع، أثناء قيامهم بالعمليات الإنتاجية والصناعية والزراعية المختلفة، فضلا عن السياسات واللوائح المنظمة للعمل عند إنشاء المشروعات وما شابهها أو إدارتها، لتقوم الجهات الحكومية من ممارسة صلاحياتها في إطار تلك التشريعات بفرض العقوبات، وإيقاف العمل في تلك المنظمات المخلة بشروط الترخيص للنظم والمعايير البيئية.
- **مجموعات الضغط:** عبارة عن الهيئات والمنظمات والجمعيات التي تعنى بحماية البيئة والحفاظ عليها، وتسعى في تقديم الدعم الفني والمالي للبرامج والمشروعات التنموية، والتي تلتزم

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي، **أنظمة إدارة الجودة والبيئة**، ط1. (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2002). ص-ص. 238-241.

[2] مخول مطانيوس وغانم عدنان، " نظم الإدارة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**02(2009): ص.35.

بالتشريعات واللوائح والاتجاهات الحديثة في المحافظة على البيئة، فضلا عن ضغوط المجتمع والضغوط الأدبية والاجتماعية من خلال علاقة الإنسان بالمحيط البيئي، كما تسعى إلى زيادة الوعي بالآثار البيئية السيئة على صحة الإنسان في حالة عدم اهتمامه بحماية البيئة.

- **المعايير (معايير الجودة والمنافسة):** وهي المعايير التي تلتزم بها المنظمات المختلفة فضلا عن مفاهيم الجودة الحديثة، التي تؤدي دورا كبيرا في المنافسة بين المنظمات والهيئات المنتجة ومدي مراعاتها للشروط البيئية.
- **التمويل:** ويقصد به ما تسعى إليه أغلب المنظمات المنتجة في استهلاك الطاقة النظيفة بعيدا عن التلوث البيئي، الأمر الذي يؤدي إلى توفير في تكاليف العملية الإنتاجية، وفي زيادة الفرص التسويقية، لذا أعطت الجهات الممولة عناية واهتماما قبل دراسة تمويل المشروعات من خلال تخفيض الالتزامات البيئية، حتى لا يؤدي إلى ارتفاع التكلفة وصعوبة في استرجاع الأموال مرة أخرى.

ثانيا. أهمية الإدارة البيئية للجزائر: ينبغي على الجزائر وعلى غرار دول المنطقة العربية الإسراع في مواجهة الأبعاد البيئية التي يفرضها تحرير اقتصاد هذه الدول ومشاركتهم في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، وما تفرضه العولمة من اشتراطات بيئية تحكم عملية التصدير الاستيراد بين الدول عالميا وضرورة الالتزام بنظم الإدارة البيئية كوسيلة أساسية مهمة في تحقيق الحصول على اشتراطات الجودة[1]، ولقد دعا البنك الدولي مطالبة الدول في غربي أسيا وشمال إفريقيا إلى التحول بعيدا عن اعتبار البيئة عنصرا منفصلا والعمل على إدماجه كعنصر مشترك لكل قطاعات التنمية بإتباع الخطوات التالية[2]:

- شرح المفهوم وخطوات تنفيذه والأهمية السياسية والاقتصادية لتبني النظام على كل من المستوى الحكومي والمحلي والإقليمي.

---

[1] حمزة بالي وآخرون، " دور نظم الإدارة البيئية ISO14000 في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية"، **مجلة التنمية الاقتصادية** 02(2016): ص.112.

[2] نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية: مبادئ وممارسات** (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2002). ص. 124.

- تقوية نوعية وكفاءة تقييم الإدارة البيئية ومدى تأثيرها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تقوية نظم تقييم دراسات الأثر البيئي، وإدخال التقييم الاستراتيجي للنظم الاقتصادية على المستويين الحكومي والمحلي.
- التدريب على استخدام دلائل تقييم الأداء البيئي وإجراء التعديلات المناسبة التي توائم خصوصية الدول، للوصول إلى التقييم الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن الحفاظ على البيئة، وإعطاء صناع القرار الوسائل الداعمة لقراراتهم في الحفاظ على البيئة والحد من تدهورها.
- توضيح الأهمية الاقتصادية للبيئة النظيفة من خلال تقييم القيمة الاقتصادية المفقودة نتيجة التدهور البيئي.
- صون التنوع البيولوجي في إدارة الموارد الطبيعية ومشروعات التنمية الاجتماعية.
- الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة من مشروعات النقل والمواصلات وإنتاج الطاقة وإدارة المخلفات.
- تكوين الروابط بين وزارة البيئة والوزارات الأخرى للوصول إلى أفضل السياسات، التي تحقق الحفاظ على الموارد وصون الطبيعة، والحد من التدهور الصحي والاجتماعي والاقتصادي الناتج عن السياسات غير الصديقة للبيئة.
- التوعية بأهمية الإدارة البيئية والتعرف على الدور المتوقع منها للمساهمة في الحفاظ على الموارد، وترشيد استخدامها وتوعيتها بالمردود الاقتصادي والاجتماعي لهذا النظام، ودورها في دفع الحكومات لتبنيه بجدية لبلوغ التنمية المستدامة.

ثالثا. خطوات تصميم منظومة الإدارة البيئية في إطار التنمية المستدامة بالجزائر: إن تحقيق التنمية المستدامة يستلزم استخدام نهج متعدد الجوانب وتكون الإدارة البيئية من أهم هذه الجوانب، إذ يحتاج صناع القرار إلى معلومات كافية للإلمام بالأوضاع البيئية الراهنة، ومن ثم استخلاص مواطن الضعف لوضع سياسات كفيلة بتقويضها[1]، ويمكن تحديد مراحل الإدارة البيئية نحو التنمية المستدامة كالتالي:

[1] علي قابوسة وحمزة طيبي، " منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**04(2014): ص. 184.

- **صياغة السياسة البيئية:** وهي محرك لتنفيذ منظومة الإدارة البيئية في إطار التنمية المستدامة لاسيما وأن هدفها الأساسي هو تحسين الأداء البيئي للمرافق والمنشآت، ومن ثم يتعين أن تعكس التزام الإدارة وإرادتها على التوافق مع الاعتبارات البيئية، ويتعين أن تكون السياسة البيئية للسلطات المعنية واضحة ومفهومة وشاملة وموضوعية ومرنة، قابلة للمراجعة بصفة دورية بحكم تغيرات الظروف وذات مجال تطبيق محدد وموثقة بمستندات خاصة، وعند الانتهاء من صياغتها ينبغي المصادقة عليها من قبل الإدارة البيئية العليا في التنظيم[1].
- **التخطيط البيئي:** تبدأ هذه المرحلة بتحديد الجوانب البيئية وحصر أكثرها أهمية ويجري بعدها تحديد المتطلبات القانونية، التي تتوافق معها المنظمة ومن ثم تطوير الغايات أو الأهداف البيئية للمؤثرات، وإعداد برنامج عمل لانجازها وفق المطلوب وبما يتناسب والمعلومات المستخدمة من خلال:
- **برامج الإدارة البيئية:** وتمثل الخطوة الأخيرة من خطوات التخطيط وتقوم المنظمة بتثبيت والمحافظة على البرنامج لتحقيق أهدافها، عن طريق تحديد مسؤولية تحقيق الأهداف والغايات البيئية لكل مستوى وظيفي، وتثبت سبل وإطار زمني لتحقيق هذه الغايات والأهداف.
- **التنفيذ والتشغيل:** ويستدعي التنفيذ الناجح لنظام الإدارة البيئية التزاما من قبل العاملين في المنظمة، وبذلك لم يعد اقتصار المسؤوليات البيئية بل أضحت ضمن أعمال المنظمة ككل، لذلك جاءت مرحلة التنفيذ بإتباع الخطوات التالية: الهيكل والمسؤولية، التدريب وزيادة الوعي البيئي الاتصالات، توثيق نظام الإدارة البيئية، ضبط الوثائق والعمليات الاستعداد والاستجابة للطوارئ[2].
- **إجراء الفحص والتصحيح:** يتم مراجعة منظومة الإدارة البيئية باستمرار وبموضوعية بغية تحسين الأداء البيئي للتنظيم، فيتعين على الإدارة المختصة في هذه المنظومة تقييم الأنشطة

[1] المرجع نفسه، ص. 185.

[2] حمزة بالي وآخرون. مرجع سبق ذكره. ص. 121.

والأعمال لضبط مكامن الضعف ومجالات القصور، ومن ثم وضع برامج الصيانة والقيام بالتصحيح اللازم ثم الإبلاغ بنتائج المراجعة إلى الجهات المعنية[1].

وبهذا الصدد ينبغي الاشارة الى ان الجزائر قد عملت على تكريس ذلك في منظومتها القانونية من خلال اقرار النص المتضمن ضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، وما يرتبط بها من أليات وأدوات لخدمة هذا الغرض حيث نجد :

- **المؤسسات المصنفة:** وهي مجموع منطقة الإقامة والتي تتضمن منشاة واحدة أو عدة منشآت مصنفة تخضع لمسؤولية شخص طبيعي، أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص يحوز المؤسسة والمنشآت المصنفة، التي تتكون منها أو يستغلها أو أوكل استغلالها إلى شخص أخر[2]

وقد قام المشرع الجزائري بتقييم المؤسسات المصنفة إلى أربع فئات وهي كالتالي:

- مؤسسة مصنفة من الفئة الأولى: تتضمن على الأقل منشاة خاضعة لرخصة وزارية.
- مؤسسة مصنفة من الفئة الثانية: تتضمن على الأقل منشاة خاضعة لرخصة الوالي المختص إقليميا.
- مؤسسة مصنفة من الفئة الثالثة: تتضمن على الأقل منشاة خاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.
- مؤسسة مصنفة من الفئة الرابعة: تتضمن على الأقل منشاة خاضعة لنظام التصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا[3].

تخضع هذه المؤسسات المصنفة إلى آليات تقنية وإدارية لإنشائها وسيتم توضيح هذه الأخيرة في الجدول التالي:

---

[1] علي قابوسة وحمزة طيبي. المرجع السابق. ص.185.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 198/06، المؤرخ في 31 ماي 2006، المتضمن ضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37.ص. 10

[3] المرسوم التنفيذي رقم 198/06، المؤرخ في 31 ماي 2006، المتضمن ضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، المرجع السابق، ص.10.

جدول رقم (08): الآليات التقنية والإدارية لإنشاء المنشآت المصنفة الخاضعة للرخصة

<table>
<tr><td colspan="4">الآليات التقنية لإنشاء المنشآت المصنفة الخاضعة للرخصة</td></tr>
<tr><td colspan="2">الدراسات البيئية</td><td colspan="2">دراسات الخطر</td></tr>
<tr><td>دراسة مدى التأثير على البيئة</td><td>موجز التأثير في البيئة</td><td>دراسة الخطر</td><td>التقرير حول المواد الخطرة</td></tr>
<tr><td>أولا: مجال دراسة مدى التأثير على البيئة
ثانيا: محتوى دراسة مدى التأثير على البيئة
ثالثا: المصادقة على دراسة مدى التأثير على البيئة.</td><td>أولا: مجال موجز التأثير على البيئة.
ثانيا: محتوى موجز التأثير على البيئة.
ثالثا: المصادقة على موجز التأثير على البيئة.</td><td>أولا: مجال دراسة الخطر.
ثانيا: محتوى دراسة الخطر.
ثالثا: المصادقة على دراسة الخطر.</td><td>أولا: مجال التقرير حول المواد الخطرة.
ثانيا: مدي إلزامية المصادقة على التقرير حول المواد الخطرة</td></tr>
<tr><td colspan="4">الآليات الإدارية لإنشاء المنشآت المصنفة الخاضعة للرخصة.</td></tr>
<tr><td colspan="2">نظام الترخيص الإداري</td><td colspan="2">آليات الحظر والإلزام ونظام التقارير</td></tr>
<tr><td colspan="2">أولا: مقرر الموافقة المسبق بالإنشاء.
ثانيا: رخصة البناء.
ثالثا: شهادة المطابقة.
رابعا: رخصة الاستغلال.</td><td colspan="2">أولا: آلية الحظر.
ثانيا: آلية الإلزام.
ثالثا: آلية التقارير.</td></tr>
</table>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 198/06، مرجع سبق ذكره.

• **وكالات التقييس في الجزائر**: تسعى الجزائر دوما وعلى غرار باقي الدول إلى وضع آليات متنوعة للحفاظ وحماية البيئة، حيث استحدثت وكالات للتقييس* من أجل السهر على البيئة وحمايتها من مختلف الأخطار، ومن بين هذه الوكالات نجد:

• المجلس الوطني للتقييس: يقوم هذا المجلس بالإشراف على النظام الوطني للتقييس وتوجيهه وله مهمة قبلية وأخرى بعدية، فمهمته القبلية تقضي بتحديد الأولويات وضمان التوافق مع السياسة العامة للدولة، أما مهمته البعدية تتعلق بالمصادقة على البرامج الوطنية للتقييس واقتراح كل ما من شانه ترقية وتطوير النظام الوطني للتقييس، ويكلف المجلس بما يلي:

- اقتراح الاستراتيجيات والوسائل التي تمكن من ترقية وتطوير نظام التقييس الوطني.
- تحديد الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل في مجال التقييس.
- دراسة مشاريع البرامج الوطنية للتقييس والمصادقة عليها.
- متابعة البرامج الوطنية للتقييس وتقييم فعاليتها.
- يقدم رئيس المجلس الوطني للتقييس حصيلة سنوية إلى رئيس الحكومة[1].

• المعهد الجزائري للتقييس: تم إنشاء المعهد كهيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 19/98 بتاريخ 21 فيفري 1998 بصيغته المعدلة والمكمل بموجب المرسوم رقم 20/11 بتاريخ 25 جانفي 2011، ويعمل المعهد تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وهو مكلف بـ[2]:

---

*التقييس هو الأسلوب أو النظام الذي يحقق وضع المواصفات القياسية التي تحدد الخصائص والأبعاد ومعايير الجودة وطرق التشغيل والأداء للسلع وللمنتجات مع تبسيط وتوحيد أنواعها وأجزائها على قدر الإمكان إقلالا للتعدد غير المبرر، وتيسيرا لضمان التبادلية في الإنتاج الكبير بهدف تخفيض التكاليف وترقية الجودة مع إبراز الميزة النسبية للمنتوج، بالإضافة إلى توحيد وحدات القياس والطرق والأساليب التي تتبع عند الفحص والاختبار للتأكد من مطابقة المنتوج للمواصفات المعتمدة، وللتقييس مجموعة من الخصائص يقوم عليها وهي: التبسيط، التنميط، التوصيف وتحقيق الملائمة للاستعمال.

[1] رشيد علاب، " نظم الإدارة البيئية (ISO14000) واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر" (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017).ص.121.

[2] وزارة الصناعة والمناجم، الجمهورية الجزائرية، متاح على الرابط التالي:

www.mdipi.gov.dz/?

تم تصفح الموقع يوم: 2018/04/05 على الساعة: 12.03

- تحضير إشهار ونشر المعايير الجزائرية.
- المركزية والتنسيق لجميع أعمال التقييس التي باشرتها الهياكل القائمة وتلك التي سيتم إنشاؤها لهذا الغرض.
- اعتماد العلامات التجارية المطابقة للمعايير الجزائرية وتسميات ذات نوعية، فضلا عن الإذن بتسليم تصريح باستخدام هذه العلامات التجارية ومراقبة استخدامها في إطار التشريع المعمول به.
- ترقية الأعمال والبحوث والتجارب في الجزائر أو في الخارج وكذلك وضع مرافق الاختبارات اللازمة لإنشاء المعايير وضمان تنفيذها.
- تطبيق الاتفاقيات الدولية في ميادين التقييس التي تكون الجزائر طرفا فيها، بالإضافة إلى أن المعهد يشارك في أشغال المنظمات الدولية والإقليمية للتقييس ويمثل الجزائر عند الاقتضاء.

• اللجان التقنية: وهي عبارة عن خمسة لجان تعمل تحت وصاية المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) وهي مكلفة بما يلي[1]:

- إعداد مشاريع برامج التقييس في الجزائر.
- إعداد مشاريع المعايير الوطنية في الجزائر.
- إشعار المعهد الجزائري للتقييس بمشاريع التقييس من اجل تقديمها للاستفتاء.
- القيام بالمراقبة الدورية للمعايير الوطنية
- مراقبة واختبار المعايير الدولية والإقليمية.
- المشاركة في إعداد المعايير الدولية والإقليمية.

• الهيئة الجزائرية للاعتماد: تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم466/05 بتاريخ 06 ديسمبر 2005، هذه الهيئة هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، كما أنها تعمل تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة

[1] رشيد علاب، المرجع السابق. ص.122.

والمتوسطة وترقية الاستثمار، ومن مهام الهيئة نجد اعتماد أية هيئة لتقييم المطابقة وفي هذا السياق فالهيئة مكلفة بـ[1]:

- وضع النظام الوطني للاعتماد المطابق للمعايير الوطنية والدولية الملائمة.
- انجاز البنية التحتية الوطنية للنوعية.
- تقييم مهارات وكفاءات هيئات تقييم المطابقة.
- القيام بتجديد وإلغاء وسحب قرارات اعتماد هيئات تقييم المطابقة، إبرام تعاقدات واتفاقات لها علاقة مع برامج عملها مع هيئات أجنبية مماثلة، والمساهمة في المجهودات المبذولة التي تؤدي للاعتراف المتبادل.
- طباعة ونشر المجلات والكتيبات أو المذكرات ذات الصلة بأعمالها.

فالمعيار الوحيد الذي يحدد الاحتياجات بالنسبة لهيئات الاعتماد التي تقوم باعتماد هيئات تقييم المطابقة هو المعيار التقييسي (ISO 17011) لسنة 2004 الذي يعنى فيه الاعتماد بـ[2]:

- مخابر التجارب والتعيير (ايزو/ سأ/ 17025).
- هيئات التفتيش (ايزو/ سأ/ 17020).
- هيئات التصديق.
- الأنظمة (ايزو/ سأ/ 17021).
- الأشخاص (ايزو/ سأ/ 17024).

تقوم شروط ومعايير الاعتماد لهيئات التقييم هذه على المعايير الوطنية، أو الدولية المناسبة كما يرجع نجاح الهيئة الجزائرية للاعتماد على قدرتها على[3]:

- ترقية وتطوير الاعتماد بأتم معنى الكلمة كعامل للمصداقية.

[1] وزارة الصناعة والمناجم، المرجع السابق.

[2] رشيد علاب، المرجع السابق. ص.123.

[3] وزارة الصناعة والمناجم، المرجع السابق.

➢قبولها كفاعل لا غني عنه في ترقية نوعية المنتوجات الجزائرية، لذا تفضل الهيئة الجزائرية للاعتماد على باقي الهيئات الناشطة بالجزائر.

كما أكد المدير العام للهيئة الجزائرية للاعتماد " نور الدين بوديسة" عن اعتماد 100 مؤسسة ناشطة، وعن تخصيص سنة 2018 سنة للاعتماد بالجزائر، وان إجراءات الاعتماد مست قطاعات مختلفة، وأوضح أيضا المدير العام للهيئة أن طلبات الاعتماد هي في ازدياد مستمر وسيكون الطلب اكبر بداية من سنة 2018 إلى غاية 2012، حيث ستصل نسبة إدراج الاعتماد إلى 75%[1].

رابعا. التوجه نحو دعم الإدارة البيئية في الجزائر: إن السياسة المنتهجة لحماية البيئة في الجزائر تعطي إشارة قوية، وواضحة للمنظمات من اجل أن تبذل اكبر جهد ممكن للحفاظ على البيئة، وهذا باتخاذ الأسباب اللازمة من وسائل وأساليب وقواعد تتجلى في إدارة بيئية كفؤة، لتحقيق الدور الفعال والرئيسي للمنظمة في تطبيق هذه السياسة وهذا بالتحديد الدقيق لرهاناتها المستقبلية المتمثلة في:

- **تجاوز معوقات تطبيق الإدارة في المنظمة:** إن من بين أهم رهانات المنظمات الجزائرية في تحسين أدائها خاصة الاقتصادي هو تجاوزها لمعوقات الإدارة البيئية والتي تتمثل في:

➢ضعف الإعانات الموجهة للمنظمات من اجل وضع أنظمة بيئية مطابقة للمواصفات القياسية.

➢غياب تشريع يجبر المنظمات على الإفصاح بنتائج أنشطتها البيئية، وضعف أدائها التي تقوم بمراقبة هذه الأنشطة.

[1] الاذاعة الجزائرية، "الهيئة الجزائرية للاعتماد: اعتماد 100 مؤسسة وسنة 2018 ستكون سنة الاعتماد بالجزائر"، 2017، مأخوذة من الموقع الالكتروني التالي:
www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170608/114181.html
تم تصفح الموقع يوم: 2018/04/05 على الساعة: 17.51

➢ غياب الكفاءات المحلية خاصة منها الخبرات التي تساعد المنظمات على صياغة التقارير البيئية، وكذلك مرافقتها من اجل الحصول على شهادة المطابقة في مجال الإدارة البيئية (ISO 14001)[1].

- **تفعيل دورها الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر:** ففي ظل التطورات التي يشهدها محيط المنظمة خاصة الاقتصادية في الجزائر، فان الحديث عن إدماج المنظمة في استراتيجية التنمية الشاملة في الجزائر، يعد رهانا أساسيا وفي نفس الوقت تحدي كبير من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية خاصة في مجال الحفاظ على البيئة، كما أن التنمية المستدامة تمثل رهانا على المستوى الاستراتيجي والمستوى التشغيلي والذي يجعلها إما رابحة أو خاسرة في مواجهة المنافسة.
- **اقتناص الفرص التي تتيحها التنمية في الجزائر SNAT 2025:** وفقا لما جاء في القانون رقم 20/01 المؤرخ في 20 ديسمبر 2000 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة للإقليم، والذي يهدف إلى وضع مرجع لكل الفاعليين الاقتصاديين من أجل اتخاذ القرارات الملائمة، وتحسيسهم بالرهانات التي تهم مستقبلهم، وهذا في إطار SNAT 2025 الذي يبين إرادة الدولة في تحقيق التنمية المستدامة للإقليم، والتي تراعي من خلال تحقيق التوازن على أساس العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية والاستدامة البيئية على مدى العشرين سنة المقبلة، وكذلك ضرورة تأسيس اقتصاد بديل منفتح يعتمد على حرية المنظمة والحفاظ على الموارد، والتطلع إلى التموقع في الأسواق الخارجية (الإقليمية والعالمية) بالاعتماد على تصدير منتجات متنوعة، وليس فقط على المحروقات التي تتطلب استعمالا رشيدا على المستوى الداخلي أيضا[2].

فمن خلال ما سبق يتضح لنا أن اعتماد الجزائر على آلية الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة من جهة، والمحافظة على البيئة من جهة أخرى كان بإنشاء وكالات للتقييس ذات المواصفات العالمية... وغيرها، هو خطوة من اجل تحقيق منظومة الحوكمة البيئية وتفعيل

---

[1] أمين مخفي وحبيبة عامر، "دور تبني الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في دعم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز –الجزائر–"،**مجلة البشائر الاقتصادية**02(2017): ص–ص. 21–25.

[2] أمين مخفي وحبيبة عامر، المرجع السابق، ص–ص. 25–26.

مبادئها على ارض الواقع، وهذا يتطلب بذل جهد أكبر سواء من طرف السلطات العليا، أو من قبل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص كشركاء في تحقيق هذه المنظومة.

المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

اكتسب مفهوم الاقتصاد الأخضر"Green Economy" صيتا دوليا بارزا منذ فترة حديثة العهد نسبيا، فهو يستند إلى عقود زمنية من التحليل والنقاش بشان التفاعل بين البشر والاقتصاد والبيئة ويرتبط تكوينه الجوهري بمفهوم التنمية المستدامة.

أولا. الاقتصاد الأخضر[1]: الأهمية وسبيل التوجه:

للاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وواضحة في الحفاظ على البيئة والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، بما يمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي، وتتجلى أيضا هذه الأهمية فيما يلي[2]:

---

[1] يعرف الاقتصاد الأخضر على انه: "...اقتصاد الطاقة النظيفة يتكون أساسا من أربعة قطاعات وهي: الطاقات المتجددة (مثل: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الحرارية الأرضية)، المباني الخضراء، وكفاءة الطاقة تكنولوجيا البنية التحتية كفاءة في استخدام الطاقة والنقل وإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة. والاقتصاد الأخضر لا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة ولكن أيضا التقنيات التي تسمح عمليات الإنتاج الأنظف، وكذلك السوق المتزايد على المنتجات التي تستهلك طاقة أقل، وبالتالي قد تشمل المنتجات والعمليات والخدمات التي تقلل من الأثر البيئي أو تحسين استخدام الموارد الطبيعية..."، **وللمزيد من التفصيل وللاطلاع اكثر انظر:**

Adrian C, and Elena Cantarello,**An Introduction to the Green Economy(ScienceSystems and Sustainability)** (New York : Routledge , 2014).

- أحمد الكواز، " الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية"، **مجلة جسر التنمية** 118(2014).

UNEP." Green Economy Report: Towards a Green Economy, Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. (UNEP Edition.2011).

- الاسكوا. استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا. (الأمم المتحدة: نيويورك، 2011).

أنظر أيضا: شريف محمد علي احمد، **دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي**(مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،)2014.ص-ص.19-20.

[2] صبري أبو السعد ساندي، " الاقتصاد الأخضر وأثر على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر"، **المركز الديمقراطي العربي**،2017، متاح على الرابط التالي:

http://democraticac.de/?p=47167

تم تصفح الموقع يوم: 2018/04/23على الساعة: 18.22

- الاقتصاد الأخضر محوري لإزالة الفقر: يعد الفقر المستدام أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية، وذلك لما له من علاقة بعد تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية، وتوفير القروض وفرص الدخل وتامين الملكية، لذلك يساهم هذا المفهوم في التخفيف من حدة الفقر من خلال:

- إن الاستثمار في توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي في العديد من البلدان النامية واحدة من أكبر الفرص للإسراع في تبني هذا المفهوم.
- يمكن للطاقة المتجددة أن تلعب دورا فعال التكلفة ضمن استراتيجية لإنهاء فقر الطاقة.
- الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية: في الوقت الذي اتجه الاقتصاد العالمي"International Economy"متأثرا بأزمة البنوك، والقروض تصاعد القلق من فقدان الوظائف، وكان لابد من التوجه إلى فرص التوظيف التي يوفرها الاقتصاد الأخضر وذلك من خلال:
- إن تخصيص 1% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لرفع كفاءة الطاقة وتوسع استخدام الطاقة المتجددة سيخلق وظائف إضافية مع توفير طاقة تنافسية.
- سيشهد التوظيف المرتبط بتخضير قطاعات المياه ومصايد الأسماك تعديلا مع الوقت تحتمه الحاجة للمحافظة على الموارد.
- الاقتصاد الأخضر يشجع تحسين كفاءة الموارد والطاقة: يمكن للاقتصاد الأخضر أن يشجع من كفاءة الموارد، وذلك بداية من انه سوف يواجه التصنيع العديد من التحديات والفرص السانحة لتحسين كفاءة الموارد، وهناك العديد من الأدلة علي أن الاقتصاد العالمي لا يزال لديه فرصة غير مستغلة لإنتاج الثروة باستخدام قدر اقل من موارد الطاقة والمواد، ويمكن تحقيق كفاءة الموارد من خلال فك الارتباط بين النفايات وبين النمو الاقتصادي، وارتفاع مستوي المعيشة أمر محوري لتحقيق كفاءة الموارد، وأخيرا يمكن أن تساهم في تقليل المخلفات وزيادة كفاءة أنظمة القطاع والزراعة في تامين الأمن الغذائي العالمي الآن وفي المستقبل.

ثانيا. الاقتصاد الأخضر: الحافز للانتقال: أطلقت منظومة الأمم المتحدة سنة 2008 مبادرة الاقتصاد الأخضر ضمن المبادرات، التي تسعى لمواجهة الأزمات العالمية المتعددة والمترابطة التي أثرت على المجتمع الدولي، وجعلته يكثف الجهود من اجل التحول نحو الأفضل وأهمها:

- الأزمة المالية: والتي اجتاحت العالم سنة 2007 والتي تعتبر أسوأ أزمة مالية منذ "الكساد الكبير"*، حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد انعكست الآثار المترتبة عنها على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في مختلف أنحاء العالم، إذ نتج عنها ديون متزايدة على الحكومات وضغوط على الصناديق السيادية وانخفاض السيولة المتاحة للاستثمار[1].
- الأزمة الغذائية: ازدادت حدة الأزمة الغذائية خلال العامين 2008 و 2009 بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية، جزئيا الناجم عن زيادة تكاليف الإنتاج والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة.
- أزمة المناخ: برزت أزمة المناخ كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ والتكيف والتخفيف من أثارها.

وفي ظل مواجهة الأزمات العالمية السابقة الذكر تمحور مفهوم الاقتصاد الأخضر في بداية انطلاقته سنة 2008 ، وتطور بعد ذلك ليصبح أكثر شمولا حيث تضمن الاستثمارات والإجراءات اللازمة لمواجهة تحديات الإدارة البيئية، كما توسع المفهوم من تحقيق النمو

*أزمة " الكساد الكبير Great Depression" في 1929 والتي تعد أشهر الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي وأقواها أثراً إذ انخفضت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13 %،ثم توالت الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبث أن امتدت آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي وما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي تمثلت مظاهره في:

- انخفاض شديد في الاستهلاك الكلى.
- انخفاض الاستثمارات من جانب القطاع الإنتاجي.
- ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى حوالي ثلث قوة العمل الأمريكية في عام 1932.

[1] يوسف جمال الدين نجوى و آخرون، " الاقتصاد الأخضر: المفهوم....والمتطلبات في التعليم"، **مجلة العلوم التربوية**03(2013): ص.429.

الاقتصادي الأخضر على المدى القصير ليشمل استراتيجيا وضع نماذج التنمية الاقتصادية في إطار تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل[1].

إذن فالتفكير بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر جاء نتيجة خيبات الأمل المتكررة في الاقتصاد العالمي السابقة الذكر، وهو حدثا ليس سهلا ولا يمكن الانتقال إليه بسهولة، بل هي عملية شاقة وطويلة توجهها نظرة سياسية من الأعلى إلى الجماهير الشعبية، وأيضا توجهها الجماهيرية الشعبية إلى القمة، وحوافز الانتقال للاقتصاد الأخضر تتمثل فيما يلي[2]:

- **الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في المناطق الريفية:** حيث أن الاقتصاد الأخضر يساهم في تخفيف الفقر، عن طريق الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية و الأنظمة الايكولوجية وذلك سوف يحقق المنافع من رأس المال الطبيعي و نستطيع أن نوصلها إلي الفقراء.
- **الاهتمام بالمياه وعدم تلويثها والاجتهاد في ترشيدها:** حيث أن تحسين كفاءة المياه واستخدامها يمكن أن يخفض بقدر كبير استهلاكها كما أن تحسن طرق الحصول علي المياه سوف يساهم في توفير المياه الجوفية داخل الآبار و أيضا الحفاظ علي المياه السطحية.
- **دعم قطاع النقل الجماعي:** حيث الوصول إلي خفض دعم أسعار الطاقة في المنطقة العربية بنسبة 25%،سوف يوفر أكثر من 100 بليون دولار خلال ثلاث سنوات، وهذا المبلغ يمكن تحويله إلي تخضير الطاقة والانتقال إليها في مجال النقل و بتخضير 50% من قطاع النقل في البلدان العربية، نتيجة ارتفاع فاعلية الطاقة و استعمال النقل العام والسيارات الهجينة توفر ما يقرب من 23 بليون دولار سنويا، وبإنفاق 100 بليون دولار في تخضير 20% من الأبنية القائمة خلال العشر سنوات القادمة، يتوقع توفير أكثر من 4 مليون فرصة عمل.

---

[1] منيرة سلامي ومنى مسغوني، " إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول: " الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، الطبعة الثانية: " نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي"، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 23/22 نوفمبر 2011).ص. 186.

[2] صبري أبو السعد ساندي، مرجع سبق ذكره.

- **التصدي لمشكلة النفايات الصلبة و محاولة إعادة تدويرها:** حيث أن (أنتاج الحمض الفسفوري والأسمدة، وإنتاج المعادن المركزة، والاستخدام المركز للأسمدة في الزراعة والمدابغ الصناعية والتقليدية، والصناعة الدوائية والصناعة التحويلية)، أكثر من 50% من هذه النفايات يتم إلقائها في المياه، وإن الانبعاثات الخارجة منها تؤدي إلي تلوث المياه ولكن إذا تم التخلص منها بصورة جيدة عن طريق دفنها في مدفن صحي، أو محاولة تدويرها سوف تؤدي إلي نظافة البيئة والتقليل من الانبعاثات السامة.
- **العمل علي زيادة الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة:** حيث النقلة إلي الاقتصاد الأخضر سوف تؤدي إلي تخفيض ملحوظ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ففي المخطط الاستثماري الذي يستثمر فيه نسبة 2 %من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات رئيسية من الاقتصاد الأخضر، يخصص أكثر من نصف مقدار ذلك الاستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع الإنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجددة والنتيجة هي تحقيق خفض بنسبة قدرها 36% في كثافة استخدام الطاقة علي الصعيد العالمي.

ثالثا. الاقتصاد الأخضر: البيئة واستدامة التنمية في الجزائر: إن مفهوم الاقتصاد الأخضر لا ينفصل لا عن أزمة الطاقة بالعالم، ولا عن تحديات إدارة المياه وتامين الغذاء وأزمة إدارة المخلفات والنفايات ومشاكل تغير المناخ، بمعنى أن الاقتصاد الأخضر له دور كبير في تنمية معظم القطاعات في مختلف بلدان العالم بما يحقق التنمية المستدامة والشكل الآتي يوضح لنا ذلك.

شكل رقم (11): دور استراتيجية الاقتصاد الأخضر في تفعيل التنمية المستدامة

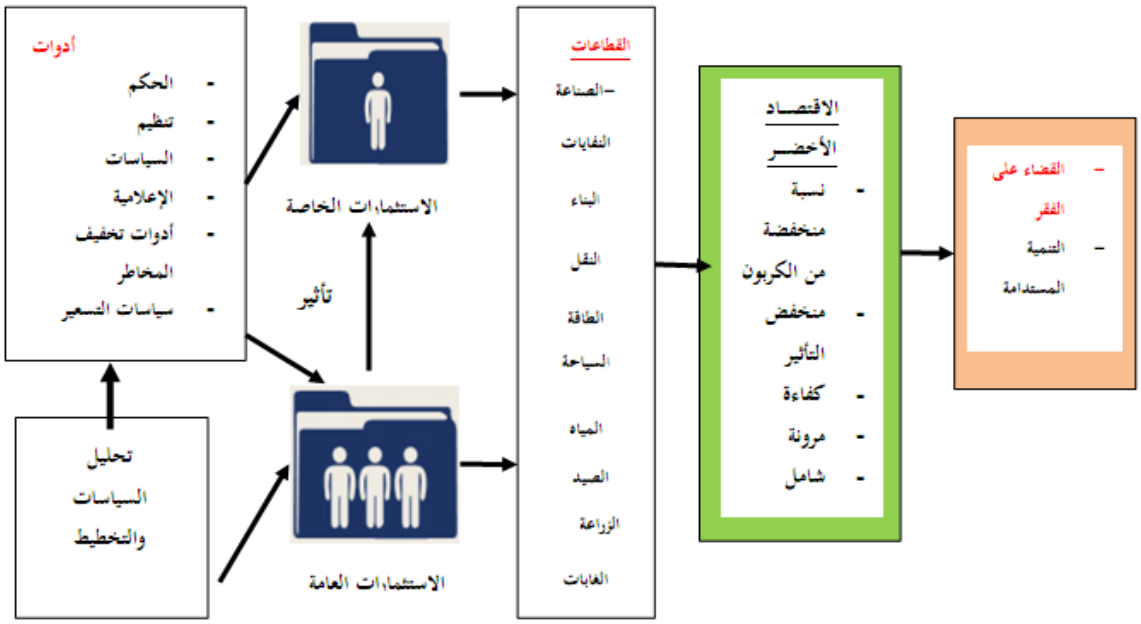

المصدر:

United Nations Environment Programme. « Building Natural Capital : How REDD+CAN Support a Green Economy » , 2014. P.31.

واستنادا الى ذلك ينظر للاقتصاد الأخضر في الجزائر على انه محور للتنمية، يمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد وإنشاء مناصب الشغل، وهما رهانان أساسيان بالنسبة للبلد ذلك انه وفي سياق يتسم بالمساهمة الضعيفة للصناعة في النمو الاقتصادي (حوالي 5%)، يمكن أن تحسن الزيادة من الاستثمار في قطاعات/فروع الاقتصاد الأخضر ومعدل الاندماج الصناعي (الذي يتراوح ما بين 10 و15 %)، والنهوض بالتنمية المحلية وفق مقاربة قائمة على إعادة التوازن بين مختلف المناطق، كما يعد الاقتصاد الأخضر رافعة للتقدم التكنولوجي، الذي يشكل عنصرا أساسيا لتحسين تنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي لا تزال قليلة الانفتاح على الابتكارات، ولا تأخذ الاستدامة البيئية بشكل كاف بالاعتبار، ولهذا السبب يتعين على الدولة أن تعزز وتوسع من استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة من تدابير الدعم(التمويل التكوين، الولوج للابتكارات التقنية)، والتأهيل وذلك من اجل تمكينها من الاستفادة من تطور التقنيات والأسواق، ولقد باشرت الجزائر بالعديد من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى

تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة...الخ، غير انه يجب تعزيز هذا المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر.

وتشجع الخطة الخماسية الجديدة 2019/2015 لنمو الجزائر الاستثمارات في القطاعات الرئيسية لهذا المفهوم، ويمكن من خلالها أيضا إعادة النظر في نموذج الجزائر الاقتصادي وإعادة توجيه الاستثمارات العمومية، والخاصة نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة[1].

رابعا. الإستراتيجية الوطنية (للجزائر) للاقتصاد الأخضر: تقوم الإستراتيجية الوطنية لتطوير وتنمية الاقتصاد الأخضر في الجزائر على أساس خمسة أجزاء أساسية نستعرضها فيما يلي:

➢ الواجهة الخلفية الاجتماعية– الاقتصادية: حيث تعتمد هذه الأخيرة على تحليل جملة من العناصر أهمها:

- التنمية البشرية: يعتبر النمو الاقتصادي نعمة لأي بلد إذا ما كان هذا النمو مرفوقا بتوزيع عادل للثروة، وبعبارة أخرى إذا كان هذا الأخير مصحوبا بتقليص في ظاهرة انتشار الفقر، بل سيكون أكثر إفادة إذا ما كان مصحوبا بانخفاض في الآثار السلبية التي يحدثها على البيئة.
- مخطط العمل من اجل البيئة والتنمية المستدامة: ويراد من هذا المخطط بلوغ جملة من الأهداف مثل: تحسين صحة ونوعية حياة المواطنين، حماية الثروة الطبيعية وتحسين إنتاجها تقليص الخسائر الاقتصادية، وتحسين التنافسية بالإضافة إلى حماية البيئة الشاملة[2].
- التدابير القانونية والمؤسساتية: وهي عبارة عن إجراءات هامة تمس: تكييف القوانين تدعيم القدرات، وتخطيط وتسيير برامج العمل البيئية، بالإضافة إلى تدعيم شبكة مراقبة ومتابعة الأنظمة البيئية، وأخيرا تطوير الهندسة المؤسساتية.

---

[1] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا. "الاقتصاد الأخضر في الجزائر: فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه" . مكتب شمال إفريقيا (د.س.ن).ص.01.

[2] عبد الوهاب عبدات وشريف إسماعيل، " إشكالية مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد الجديد**12(2015): ص.224.

- الحكم البيئي: يتدعم النظام البيئي بالية للحكم مثل المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة إلى جانب مختلف القطاعات الوزارية ووكالات البيئة والولايات والبلديات، زيادة على الهياكل اللامركزية والمؤسسات مع إشراك القطاع الخاص.

➢ الهشاشة البيئية قابلية الطبيعة والعوامل البشرية: إن تقليل هذه الهشاشة تمخض عنه بروز عدة معطيات هامة، مثل: قابلية الإقليم والمناخ، التهيئة وشغل أراضي الإقليم عدم حيوية نموذج الاستهلاك، بالإضافة إلى الفقر والتخلف، العنف واللامن[1].

➢ حالة البيئة والسياسات المتبعة: قامت السلطات العمومية بتحليل وتشخيص، وثيق لوضعية لبيئة في بلادنا مما تطلب منها اعتماد سياسات لمواجهة الكوارث، وذلك عبر عدة جوانب نلخصها فيما يلي:

- الجانب الأول: مرتبط بحماية الأراضي والأنظمة البيئية الصلبة إلى جانب معالجة النظام البيئي الغابي والسهلي والصحراوي.
- الجانب الثاني: يعالج ساحل البحر ومنطقة الشاطئ.
- الجانب الثالث: يمس الموارد البيولوجية والبيئية والأمن البيولوجي.
- الجانب الرابع والخامس: يخصص لحماية المياه العذبة، دراسة وتهيئة البيئة الحضرية.
- الجانب السادس: دراسة وتهيئة البيئة الغابية.
- الجانب السابع: منشات النقل (البري، البحري، الجوي).
- الجانب الثامن: الأمراض المرتبطة بتدهور البيئة.
- الجانب التاسع والعاشر: المخاطر الكبرى الطبيعية منها الزلازل والفيضانات، الطاقة المتجددة.
- الجانب الحادي عشر: تدهور التراث الثقافي.
- الجانب الثاني عشر: تبني استراتيجية للتربية البيئية.
- التأثيرات المالية للسياسات المتبعة: من خلال مختلف التأثيرات المالية وذلك ب: تقديرات كلفة تدهور البيئة وأثرها على الثروة الطبيعية[1].

[1] المرجع نفسه، 224-225.

وفي الحقيقة ان ما يشجع ويدعو على التفاؤل بالنسبة للاستراتيجية المقررة (المذكورة انفا) مجموعة من المشاريع محققة في ظل الاقتصاد الأخضر بالجزائر أهمها:

- المركز الهجين "Hybrid" الطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل: أول محطة للطاقة الهجينة (الشمسية– الطاقة الغاز) في الجزائر، تقع بحاسي الرمل جنوب الجزائر وتحتل مساحة ارض تقدر ب 130 هكتار، وتعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، طاقة إنتاجية تصل إلى 150 ميجا واط، منها 120منتوجا عن طريق الغاز و30 من الطاقة الشمسية متصلة بالشبكة الالكترونية الوطنية، وهو أكبر حقل للغاز في إفريقيا وسيكون مصدرا للطاقة بديل ونظيف، إما عامل البيئة يحتل مكانة مهمة في المشروع فقد تم تخفيض انبعاثات co_2 بحوالي 33000 طن/سنة مقارنة مع محطات الطاقة التقليدية، وتنفيذ هذا المشروع يندرج في إطار الانطلاق الفعال للبرنامج الوطني للطاقة المتجددة لزيادة 40% من الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء الوطنية بأفاق 2030.
- مصانع اسمنت بمصافي (مرشحات النسيج)، المواطنين في صحة جيدة: وهو برنامج واسع لتجديد وتحديث معدات مكافحة التلوث، تم إصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الاسمنت ووزارة البيئة، في سنة 2010 تم إنشاء نظام تصفية(مرشحات النسيج) بمصانع الاسمنت بالشلف، بفضله قامت الجزائر بنقلة نوعية في مجال حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين[2].
- سد بني هارون: المجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى انجازا استراتيجيا كبيرا فمن الجانب التقني، السد له ارتفاع يصل إلى 120م ولديه قدرة تخزين عادية تقدر بـ: 960 مليون م^{3}وعلاوة على ذلك الاتساق المادي لديه يشمل ثلاثة سدود تخزين: وادي العثمانية، كدية المدور وركيس، وقدرة كل منها هي 62، 35، 65 مليون م^3، يوفر السد المياه الصالحة للشرب لحوالي أربعة ملايين نسمة في إقليم خمس ولايات: جيجل قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة.

---

[1] عبد الوهاب عبدات وشريف إسماعيل، المرجع السابق، ص.226.

[2] وهيبة قحام وسمير شرقوق، " الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل– مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر–"،**مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**06(2016): ص–ص.450–451.

➢ النقل الكبير للمياه في عين صالح/ تمنراست: يمثل هذا المشروع أكثر من عنوان واحد لسياسة استباقية بحزم لتحقيق واحد من الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة: تلبية الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب، ويعتبر مشروع القرن يهدف لتزويد مدينة تمنراست وعين صالح بمياه الشرب على مسافة أكثر من 700 كم ويسمح بالتزويد من المياه الصالحة للشرب دون انقطاع 24/24 سا لأكثر من 90000 شخص.

➢ التصميم المعماري الذكي: فالتصميم المعماري الذكي الحديث يدمج قيم الاستدامة البيئية والمريحة، في المباني الذكية كالحديقة "Cyberparc" التي أقيمت في سيدي عبد الله، بالإضافة إلى بعض المباني ذات صفات بيئية عالية مع نظام ذكي، يضمن تسيير منسق ومتكاملة وحوسبة التركيب التكنولوجية(تكييف الهواء، توزيع المياه السيطرة على أداء الطاقة، اتصال بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتحويل مياه الأمطار إلى مياه الري ونظام مراقبة الأمن)[1].

المطلب الثالث: التخطيط البيئي كآلية لحماية البيئة في الجزائر.

التخطيط* البيئي"Environmental Planning"هو مفهوم ومنهج جديد يقوِّم خطط التنمية من منظور بيئي، أو بمعنى أخر هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى البعيد، هو التخطيط الذي يهتم بالقدرات أو الحمولة البيئية بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية وطموحاتها الحد البيئي الحرج، وهو الحد الذي يجب

[1] المرجع نفسه ، ص– ص.452–453.

*تعود الجذور التاريخية لفكرة التخطيط إلى أيام الإغريق وبالتحديد إلى عصر أفلاطون، استخدم التخطيط في مختلف العصور التاريخية في معظم جوانب الحياة وخصوصا العسكري منها دون أي تأطير لمفهومه ومقوماته، واستمر الوضع على ذلك إلى أن ظهرت فكرة التخطيط الاقتصادي في مطلع القرن العشرين، لأول مرة من قبل الاقتصادي " كريستين شونهيدر" سنة 1910، ومع نهاية العقد الثاني من القرن العشرين اخذ التخطيط الاقتصادي بعدا تطبيقا واسعا وذلك من خلال قيام الاتحاد السوفيتي بوضع خطة خماسية للتنمية الاقتصادية من اجل التحول من الاقتصاد الزراعي المتخلف إلى الاقتصاد الصناعي المتطور، ومع ظهور الأزمة الاقتصادية الدولية اندفع الكثير من دول أوروبا إلى تطبيق التخطيط الاقتصادي للتغلب على أسباب ونتائج الأزمة وتوسعت تطبيقاته بعد الحرب العالمية الثانية لتشمل دول العالم الثالث.

أن نتوقف عنده ولا نتعداه حتى لا تحدث نتائج عكسية قد تعصف بكل ثمار مشروعات خطط التنمية.

أولا. التخطيط البيئي: المضامين والاهمية: أصبح التخطيط التقليدي القائم على الاعتبارات الاقتصادية فقط دون مراعاة الآثار البيئية سببا في بروز الكثير من المشكلات البيئية، وأصبحت النظرية الاقتصادية التقليدية والناتج القومي كمقياس للنمو الاقتصادي محل نقد شديد، ومن هنا أدرك الاقتصاديون قبل غيرهم أهمية البيئة في دعم التنمية الاقتصادية، وبدأوا في الدعوة إلى التنمية الصحيحة بيئيا، وقد أدى هذا إلى ظهور فره جديد من العلوم الاقتصادية يسمى الاقتصاد البيئي، فاستخدام موارد البيئة والضغط عليها دون أخذ البعد البيئي في الاعتبار، يؤدي إلى تجاوز التحمل البيئي الأقصى ومن هنا زاد الاهتمام بالبيئة كبعد جديد، ومفهوم حتمي في التخطيط وأصبحنا أمام مصطلح جديد ألا وهو التخطيط البيئي[1].

وهو بمثابة منهج يقوم ويعدل خطط التنمية من منظور بيئي أو بمعنى أخر هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي، والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المنظور وغير المنظور[2]، ويتطلب ذلك وضع برنامج يتضمن قواعد وتنظيمات محددة لحماية البيئة من خلال التوقع، والتنبؤ بالمخاطر والمشكلات البيئية والتي يمكن أن تظهر مستقبلا، وأخذ الحيطة والحذر بشأنها عن طريق وضع الخطط اللازمة للوقاية منها والتقليل من خسائرها.[3]

ومن ناحية اخرى التخطيط البيئي يشير الى استراتيجية اي منهج (حديث) وأسلوب وقائي يرمي إلى تأطير وتصور الأهداف الإستراتيجية المراد تحقيقها مستقبلا في المجال البيئي، بشكل شمولي أو قطاعي، وذلك وفقا لما تمليه توجهات السياسة الوطنية المعتمدة، وتتطلب

[1] زين الدين عبد المقصود، "التخطيط البيئي: مفاهيمه ومجالاته"، **قضايا بيئية** 06 (1982): ص.15.

[2] منور أوسرير ومحمد حمو، **الاقتصاد البيئي**، ط1.(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011). ص.58.

[3] نجم الدين زنكنة إسماعيل، **القانون الإداري البيئي**، ط1.(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012). ص.355.

مراعاة مجموعة من المقومات كسبيل لضمان فعاليته..."[1]. ومما سبق يمكن ان نوجز أهمية التخطيط البيئي في ما يلي[2]:

- الاستخدام الرشيد والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية.
- مواجهة عقبات وصعوبات الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والبيئية.
- وضع برنامج شامل ومتكامل لتنمية الموارد الطبيعية والبيئية على المستوى الوطني والقطاعي.
- رفع كفاءة وفعالية إدارة الموارد الطبيعية والبيئية على المستوى الوطني.
- توفير أساس سليم ومراقبة مستوى التلوث بغرض المحافظة على البيئة. ولذلك ينبغي ان تتوفر للتخطيط البيئي أسس عامة يرتكز عليها، و نذكر منها[3]:

• التقويم البيئي "Assessment Environmental": ويقصد به مجموعة الإجراءات التي تسمح بتقدير قدرات المعطيات البيئية، بما يمكن المخطط من تحديد نوع الاستخدام الأنسب والأمثل ودرجة تأثير الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية المختلفة على البيئة من خلال تحديد الآثار، أو النتائج الايجابية أو السلبية لمشروع الخطة ومن ثم يصبح الغرض من أي تقويم بيئي هو الحد من الآثار العكسية، لاستخدام المعطيات البيئية بحيث نتفادى المشكلات البيئية المستقبلية وفي الوقت ذاته يتم تبني الآثار الايجابية دعما للتنمية.

• النظرة الشاملة والمتكاملة للخطة: عند تقويم المشروعات أو المعطيات البيئية يجب ألا تقتصر نظرة المخططين على الجوانب الاقتصادية البحتة فحسب، وإنما يجب الاهتمام بكل من الآثار السلبية والمنافع البيئية الملموسة وغير الملموسة على المدي القصير والبعيد، كما تستلزم

---

[1] فاطمة الزهراء دعموش، " سياسة التخطيط البيئي في الجزائر" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص: تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2010). ص.42.

[2] نور الدين جاب الله، " مكانة المحاسبة الوطنية البيئية في وضع السياسات والخطط البيئية"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**26(2016): ص.43.

[3] المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، نشرة البيئة البحرية. السواحل البحرية والسياحة البيئية. العدد 103 (2015).ص–ص. 15–16.

شمولية الخطة وتكاملها بأن تتبنى بعض المشروعات، التي تستهدف بالدرجة الأولى صيانة موارد البيئة وتنميتها والمحافظة عليها.

- الإدارة البيئية الواعية: تعد من أهم الأسس الإستراتيجية في عملية التخطيط البيئي فهي تضمن تنفيذ بنود الخطة تنفيذا سليما، وتحقيق الأهداف واتخاذ الإجراءات الوقائية التي تحول دون حدوث أي تدهور في معطيات البيئة أثناء التنفيذ، مما يعطي للخطة المرونة الكافية والضرورية لإعادة ترتيب البرامج، أو تعديل الخطة للوصول إلى الغايات المنشودة منها بأقل تكلفة اقتصادية.
- المخطط البيئي: وهو كل متخصص يراعي أولويات صيانة البيئة وحمايتها والمحافظة عليها، ويضعها دائما في اعتباره عندما يضطلع بمهام التخطيط لمشروعات التنمية.

ثانيا.المرونة وتعدد أشكال التخطيط البيئي: تظهر المرونة من خلال تتعدد أشكال الخطط والاستراتيجيات التي تعتبر تخطيطا بيئيا إلى مجموعة من الأشكال وهي:

- الخطط الإنمائية الوطنية المقومة بيئيا: وهي الخطط التي تعدها الحكومات الوطنية وتكون عادة محددة المدة (خطط خماسية)، وتركز على أهداف مالية أو مشاريع رئيسية البني التحتية أو أهداف تتعلق بالاقتصاد الكلي، وتدخل هذه الخطط الإنمائية في إطار التخطيط البيئي عندما يتم تطويعها بيئيا، وذلك بدمج البعد البيئي عند إعدادها وإجراء دراسات لتقييم الأثر البيئي للمشروعات المدرجة فيه.
- خطط العمل البيئية الوطنية: وهي خطط تستعرض الرؤية المستقبلية للعمل البيئي على مستوى الدولة، حيث توضع لسنوات قد تصل إلى 15 سنة وتقوم بتحديد القضايا أو الأولويات البيئية، التي يجب التركيز على مواجهتها خلال تلك الفترة وتحدد الأدوار المطلوبة من كل قطاع من قطاعات المجتمع ذات العلاقة مع وضع الإجراءات ومقترحات المشروعات التي تراها مناسبة لحل تلك القضايا[1].

[1] تركية خليفة، " دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة– وزارة الموارد المائية والبيئية الجزائرية نموذجا–" (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص: علم الاجتماع البيئة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2017).ص. 216.

- الخطط البيئية النوعية والتخصصية: وهي التي تتخصص في تناول مكون البيئة أو مشكلة بيئية معينة، كما يدخل من ضمنها الخطط التي تضعها الدول استجابة لمتطلبات الاتفاقيات الدولية التي تنضم إليها.
- الإستراتيجية الوطنية للحفاظ على البيئة: هذه الاستراتيجيات الوطنية جاءت بعد إعلان الإستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة، والتي صاغها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، حيث أوصى إعلان الإستراتيجية العالمية أن تقوم كل دولة بإعداد استراتيجية وطنية لحماية البيئة خاصة بها، تتناسب مع مشاكلها وظروفها معتمدة على الإستراتيجية العالمية كإطار عام.
- خطط الطوارئ أو مكافحة الكوارث الطبيعية: وهي الخطط التي تعد خصيصا للاستعداد لمواجهة الكوارث البيئية، والتقليل من أثاراها المدمرة كمواجهة أخطار الزلازل والأعاصير والفيضانات.
- الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة: لقد دعا جدول أعمال القرن 21 المنبثق عن قمة الأرض، الذي انعقد في البرازيل عام 1992 إلى ما يسمى بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وهذه التسمية عامة لعملية دورية تشاركية ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية وايكولوجية واجتماعية بشكل متوازن ومتكامل[1].

ثالثا. دعم مكانة التخطيط البيئي في الجزائر وتعزيزه : تتدرج الجزائر وعلى غرار الدول العربية ضمن الدول التي لديها اهتمام بالتخطيط البيئي، ففي البيان الصادر عن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وهو " البيان العربي للبيئة والتنمية وأفاق المستقبل"، أعلن فيه الالتزام – من ضمن عدة التزامات– ببذل كل جهد في سبيل:[2]

➢ التقليل من التأثيرات البيئية الضارة بالتنمية الاقتصادية إلى الحد الأدنى، من خلال دمج الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط والسياسات الاقتصادية والقطاعية.

---

[1] المرجع نفسه، ص. 217.

[2] عبد الرزاق عادل عبد الرشيد، **التشريعات البيئية العربية ودورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي** (جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005). ص.11.

- وضع سياسات لاستخدام الموارد والتخطيط الإنمائي تقوم على المبدأ الوقائي.
- تشجيع المشروعات ذات الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والأقل إضرارا بالبيئة.
- اعتماد مبدأ التقييم البيئي لمشروعات التنمية بما في ذلك الجوانب الاقتصادية كجزء من دراسات الجدوى لهذه المشروعات وربط الموافقة على مشروعات التنمية بضرورة الالتزام بتطبيق نتائج التقييم البيئي بهدف الموائمة البيئية.

لأجل ذلك تقتضي الاستراتيجيات الحديثة لحماية البيئة وجود رؤية مستقبلية للعمل البيئي، على مستوى الدولة تجسد في إطار مخططات بيئية وعلى ذلك النحو سار المشرع الجزائري، وأقر التخطيط المركزي لحماية البيئة كآلية لتجسيد توجيهات السياسة الوطنية في هذا المجال، ولممارسته قام المشرع باستحداث:

- 1. التخطيط المركزي الشمولي.
- 2. التخطيط المركزي القطاعي لحماية البيئة.
- 3. التخطيط البيئي المحلي.

1. التخطيط البيئي المركزي الشمولي: يستهدف من هذا النوع وضع خطط ذات طابع شمولي، ومن بين هذه المخططات التي اعتمدها المشرع الجزائري نجد:

- **المخطط الوطني للأعمال من اجل الأعمال البيئة 1996:** فنظرا لمؤشرات التدهور البيئي الخطير الذي عرفته الجزائر، اعتمدت السلطات العامة المخطط الوطني العملي للبيئة الذي تضمن جملة من الأهداف، والتوجيهات تتعلق بالتعرف على المشاكل البيئية الأساسية والكشف عنها وتحديد أسباب ظاهرة التلوث، واعتماد نظام الأولوية لمعالجتها ولغرض تنفيذ توجيهات المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة حدد البرنامج الوطني للنشاطات البيئية مرحلتين أساسيتين: فالمرحلة الأولى عرفت بمرحلة الحصيلة، والتشخيص والتي انطلقت سنة 1997وعرفت المرحلة الثانية بتحديد الإستراتيجية الوطنية للبيئة، والتي انتهت سنة 1999 وتم

انجازها باللجوء إلى الخبرة الدولية، وانتهت بتقرير حول حالة البيئة سنة 1998 والذي أصبح موضوع تحديث كل سنة[1].

- **المخطط الوطني من اجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة 2002:** تم إعداد للمخطط الوطني من اجل الأعمال البيئة والتنمية المستدامة، في إطار عرض التقرير الوطني الأول حول " حالة ومستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2002"، والذي تم اعتماده من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 12 أوت 2001، وأمام المؤشرات الخطيرة التي أوردها التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة، وإشارته إلى ضرورة اتخاذ إجراءات استعجاليه لمعالجة الوضع البيئي الراهن وتلافي التداعيات السلبية الأزمة الايكولوجية في المستقبل، التزمت الحكومة بالإعداد والتحضير لمخطط وطني للأعمال من اجل البيئة والتنمية المستدامة، كمرجعية لاستراتيجية وطنية بيئية شاملة إضافة إلى فتح وزارة تهيئة الإقليم نقاش وطني موسع حول حالة البيئة، بإشراك كافة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين على مستوى البلديات، المدن الولايات وانطلق النقاش بتاريخ 12 ماي 2001 وتركزت أهدافه على دعم وتشجيع مشاركة كافة المجتمع في مهمة حماية البيئة[2].

يمكن القول بان الجزائر بدأت تأخذ بأشكال التخطيط البيئي في العشرية الأخيرة، في ظل القوانين الجديدة التي صدرت في إطار حماية البيئة من اجل التنمية المستدامة، كالإطار الاستراتيجي العشري 2011/2001 والمخطط الوطني لأنشطة البيئة والتنمية المستدامة ومخطط الأنشطة ذات الأولوية 2004/2001، والمخطط الخماسي للبيئة 2009/2005، والمخطط الوطني لتسيير النفايات ومخططات تهيئة الشواطئ، والمخططات الخاصة بتسيير الكوارث والوقاية منها والمخططات المعدة في إطار تنفيذ الاتفاقيات الدولية كالمخططات الخاصة بالتصحر وتغير المناخ والتنوع البيولوجي.

---

[1] نور الدين محرز ومريم صيد، " التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**03(2017): ص. 191.

[2] نور الدين محرز ومريم صيد، المرجع السابق، ص-ص. 191-192.

2. التخطيط البيئي القطاعي: استمر العمل بالتخطيط البيئي القطاعي عقب استحداث التخطيط البيئي الشمولي، وذلك إدراكا بأهميته واعترافا بفعاليته في توطيد توجيهات التخطيط الشمولي لحماية البيئة عند التخطيط لأحد العناصر البيئية، أو لأحد المشاكل التي تعتريها، فتتعدد صور التخطيط البيئي القطاعي المعمول بها في الجزائر نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- **التخطيط المتعلق بقطاع التنمية الفلاحية والريفية:** المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني، والمالي والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة[1]، وكان هذا المخطط في الفترة الأولى من تأسيسه 2008/2000 يسمى بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ثم صدر قانون التوجيه الفلاحي أصبح تحت تسمية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية أي تم إضافة القطاع الريفي له، ومن أولوياته مكافحة التصحر.
- **التخطيط المتعلق بالغابات:** يعتبر التشجير من أهم الآليات الوقائية لحماية البيئة في الجزائر حيث أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة لهذا القطاع، من خلال القانون الذي يتضمن النظام العام للغابات، ولقد سبق هذا القانون إدراك الدولة بخطورة الوضع الايكولوجي وخاصة ما تعلق منه بمكافحة التصحر وزحف الرمال من الجنوب نحو الشمال، فقامت بإنشاء السد الأخضر سنة 1971، ولنفس الغرض البيئي عززت الجزائر الالتزام السياسي في بلوغ الإدارة المستدامة للغابات وعيا منها بالدور الحيوي، الذي تمارسه في مواجهة وتخفيف سلبيات هذه الظاهرة فتبعا لذلك تم انجاز مخطط وطني لإعادة التشجير بأفاق استراتيجية طويلة المدى 2018/1999 وتم اعتماد مخطط وطني للتنمية الغابية يهدف إلى الحد من ظاهرة التصحر والمحافظة على نوعية الأراضي.

[1] عبد المنعم بن احمد والعيد بن بولرباح، " التخطيط البيئي القطاعي في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**04(2016): ص-ص. 469-470.

➢ **التخطيط المتعلق بتسيير المساحات الخضراء:** فالحديث عن موضوع حماية البيئة فانه من بين أحسن الآليات الوقائية القانونية إنشاء مساحات خضراء، وهو الذي نص عليه قانون تسيير المساحات الخضراء، الذي يهدف من خلاله إلى مجموعة من الأهداف منها: تحسين الإطار المعيشي الحضري وصيانة وتحسين نوعية المساحات الخضراء الموجودة، إلزامية إدراج المساحات الخضراء في كل مشروع بناء، وجعل المشرع الجزائري من بين أدوات تسيير المساحات الخضراء مخططات تسيير المساحات الخضراء، واعتبر المشرع أن هذا المخطط ملف تقني يحتوي على مجموعة تدابير التسيير الصيانة والاستعمال، وأيضا جميع التعليمات الخاصة بحماية المساحات الخضراء قصد استدامتها[1].

➢ **التخطيط المتعلق بالمياه:** في إطار التصدي لازمة المياه تبنى المشرع الجزائري في القانون 12/05 المتعلق بالمياه، أسلوب التخطيط لتسير الموارد المائية، ويظهر هذا الأسلوب من خلال:

- **المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية:** الذي يشتل على تقييم الموارد المائية التي يتم رصدها بما فيها الموارد البديلة الصادرة، لاسيما عن تصفية المياه القذرة وتحلية مياه البحر[2] وكذا الموارد المسترجعة نتيجة لتقليص الخسائر المادية، وتطهير الموارد الطبيعية وتجدر الإشارة إلى أن هذا المخطط يتم إعداده لمدة عشرين سنة، ويخضع لتقييم دوري كل خمس سنوات من طرف الإدارة المكلفة بالموارد المائية على أساس معطيات واقتراحات وكالة الحوض الهيدروغرافي، وتجسد هذه الوكالة التي تعمل في إطار لجنة البعد التشاركي لهذا المخطط من خلال تشكيلتها العضوية، التي تضم ممثلين عن مختلف الهيئات الإدارية المركزية والمحلية وممثلين عن منتخبي الغرف المهنية وكذا المجتمع المدني.

[1] عبد المنعم بن احمد والعيد بن بولرباح، المرجع السابق، ص.470.

[2] عبد الغني حسونة، مرجع سبق ذكره. ص.153.

- **المخطط الوطني للماء:** بالإضافة إلى المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية دعم هذا الأخير بالمخطط الوطني للماء، الذي يحدد الهداف والأولويات الوطنية في مجال حشد الموارد المائية وتسييرها المدمج وتحويلاتها وتخصيصها[1].

3. التخطيط البيئي المحلي: تعتبر وثائق التهيئة والتعمير من أول أدوات التخطيط البيئي، غير أنها أثبتت قصورها وعدم فعاليتها نتيجة إدراج جملة من السياسات العامة، وتضخم الأهداف المدرجة ضمن وثائقه ما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف البيئية المحددة، ولهذا السبب أعيد التفكير في شكل جديد للتسيير وتخطيط بيئي محلي يستوعب كافة الاهتمامات البيئية الجهوية والمحلية وذلك باستحداث آليات جديدة للتخطيط البيئي المحلي من بينها:

- **الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة:** حيث اعتمد الميثاق ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001، ومن أهدافه توضيح وتحديد الأعمال التي يجب أن تقوم بها السلطات البلدية من اجل الحفاظ على البيئة، وخلق نوع من الارتباط والتنسيق بين المنتخبين المحليين والهيئات المركزية.
- **المخطط البلدي لحماية البيئة (أجندا 21 المحلية):** تعبر عن تخطيط تصوري للعمل البيئي المحلي، تهدف من خلاله إلى تحسين الوضع البيئي المحلي وضمان تنمية مستدامة للبلدية[2].

فآلية التخطيط البيئي تشكل مبادرة قيمة في مسار الإصلاح البيئي الوطني استطاعت أن تحدث تحولا نوعيا في نمط تسيير وحماية البيئة، يعكس تكريسها في مختلف القوانين البيئية صراحة الإرادة في بلوغ الإدارة المستدامة للبيئة، ونضج الوعي بأهمية إحداث تغيير في الحالة المستقبلية لها في السياق الذي يضمن سلامة أنظمتها واستدامة مكوناتها، وبالرغم من هذا فتجربة التخطيط البيئي في الجزائر لا تزال بحاجة إلى الدعم والتفعيل لبلوغ الغاية منها، تقتضي الحاجة تدارك التأخر والضعف في مستويات الأداء والتنفيذ.

[1] المرجع نفسه، ص.155.

[2] نور الدين محرز ومريم صيد، مرجع سبق ذكره، ص-ص.192-193.

المبحث الثاني: تقوية الجهد المجتمعي لتحقيق الحوكمة البيئية.

سيتم من خلال هذا المبحث محاولة إيجاد الحلول الناجعة لتفعيل منظومة الحوكمة البيئية في الجزائر وذلك بالتركيز على حلول من المستوى المجتمعي.

المطلب الأول: متطلبات تفعيل الحوكمة البيئية على المستوى السياسي.

في هذا المطلب نحاول إيجاد سبل وآليات لتفعيل منظومة الحوكمة البيئية على المستوى السياسي، وهنا سيكون التركيز على المجتمع المدني وذلك باعتباره جزء محوري ومهم في تشكيل منظومة الحوكمة.

حيث لم يعد قطاع المجتمع المدني يمثل قوة اقتصادية ذات بعد عالمي فحسب، وإنما أضحت الكثير من الدول تعترف بالتفوق المحتمل لمنظمات المجتمع المدني في توفير العديد من الخدمات والسلع العمومية، وكما أكد " ستيفان دي فيلدر" " Stephan De Vylders "أنه يجب لأي مقاربة لتدبير نتائج التنمية أن تبدأ بالاعتراف بان المعارف والمهارات والخبرات، والثقافة والابتكار المتوفرين لدي الشعب هم أثمن مورد لكل بلد، وبالتالي يجب اعتبار الشعوب وتقاليدهم بمثابة أصول وليس خصوم بحسب التعبير الاقتصادي، وأضاف أن هذا المقاربة تسلط الضوء في المقام الأول على دور البشر وسياقهم الاجتماعي، لهذا السبب من المتوقع أن يكون المجتمع المدني القوي الذي يحترم مبادئ التعاون، والمعاملة بالمثل والثقة أفضل طريقة لدعم وتحقيق التنمية المستدامة[1].

ففي ظل تزايد وتنامي دور منظمات المجتمع المدني كشريك ثلاثي في عملية التنمية الشاملة يمكن تقييم هذه الأدوار من خلال الاستفادة من مؤشرات الحوكمة، ووضع المبادئ (المساءلة الشفافية، الديمقراطية الداخلية...) كمؤشرات لتقييم دور المنظمات، باعتبارها من العوامل المهمة والمؤثرة في قدرة هذه المنظمات على القيام بدورها، فمنظمات المجتمع المدني

[1] عزوز غربي وسارة عجرود، " المجتمع المدني والنظام السياسي في الأنظمة المغلقة: دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الباحث** 11(2017): ص-ص. 79-80.

إذا كانت لا تطبق مبادئ الحوكمة بصفة عامة، ومبادئ الحوكمة البيئية بصفة خاصة، فلا يمكن أن يكون لها دور فعال ومهم، وبالتالي فان الملاحظ أن هذه المنظمات تلعب دورا ملموسا وفاعلا في تحقيق الحوكمة البيئية بما يحقق أيضا التنمية المستدامة[1].

وبالتالي سيتم التأكيد في هذه النقطة على **الأدوار الثقافية الجديدة للمجتمع المدني في بلورة السياسات البيئية**، وتقييمها وإرساء الديمقراطية التشاركية والحوكمة البيئية من خلال ربط المسؤولية بالمساءلة، وتعزيز ثقافة الشفافية ضمن مقاربة تشاركية متعددة المجالات ومتكاملة ولكن في المقابل فان هذه الأدوار الجديدة لمنظمات المجتمع المدني تواجه تحديات، والتي تم ذكرها في الفصل السابق، حيث صعبت وعرقلت من عمله خاصة ما تعلق بمجال حماية البيئة وتحقيق الحوكمة البيئية، وهو ما أدى إلى تظافر الجهود من اجل تفعيل دوره– خاصة في مجال البيئة– وذلك بالاعتماد على:

- ضرورة تخليص تنظيمات المجتمع المدني الجزائري من تبعيته للدولة، وهيمنة هذه الأخيرة عليه شرط أن يلتزم باحترام القانون ومبادئ المجتمع وأهدافه.
- ضرورة تحلي تنظيمات المجتمع المدني الجزائري بالحياد إزاء مختلف الأطراف المتنافسة والاكتفاء باحترام أداء دورها الأصلي في الانتخابات الديمقراطية.
- النشاط والحضور المستمر للمجتمع المدني على الساحة السياسية يكسبه وزنا اجتماعيا وسياسيا مع مرور الوقت، ويساهم في استقلاليته عن الدولة ويدعم مظاهر الحياة الديمقراطية في المجتمع[2].
- ضرورة التصالح السياسي مع منظمات المجتمع المدني بإتاحة فرص التجمع، والتعبير عن حاجات الناس الحقيقية، هذا ما يخدم الفقراء والمظلومين، حيث يكون المجتمع المدني بمنزلة

[1] عبد النور ناجي، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية"، **مجلة المفكر** 03 (2004): ص.113.

[2] منيرة مباركية، " علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** عدد خاص افريل (2011): ص.243.

أداة من الأدوات التي يمكن بها تقوية أصواتهم. وهذا ما يجعلهم يهتمون بالبيئة لان الاهتمام بحاجياتهم الأساسية تجعلهم ينصتون للخطاب التوعوي البيئي.

- ضرورة تقديم الدعم والتمويل لمنظمات المجتمع المدني خاصة على المستوى المحلي للقضاء على نقص الموارد المالية، من جهة ولتفادي دخول هذه المنظمات في تعاقدات مالية خارجية ذات أهداف وأجندات إيديولوجية. مما يبعدها عن دورها البيئي.
- ضرورة إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية لتقليص البيروقراطية واستحداث إدارات متخصصة وعلى درجة عالية من الكفاءة.
- على منظمات المجتمع المدني بدورها تكوين نفسها من خلال برامج عمل ذات رؤى واضحة، وإخضاع أفرادها لخطط تنموية وبرامج محددة ضمن جداول زمنية تعكس مدى النشاط، والأهداف التي يمكن تحقيقها أو تنعكس على التطوير النوعي لنشاطاتها.
- ضرورة أن تتبنى الخطاب التنموي- البيئي ضمن ما تتبناه من العمل التطوعي، بحيث تصبح توازي عمل مؤسسات الحكومة في تبني برامج التنمية وبناء المجتمع (صحيا بيئيا وتعليميا وثقافيا...)[1].
- تفعيل الدور الإعلامي حيث يحتوي هذا الدور على جانبين من جهة إعلام السلطات وأصحاب القرار باحتياجات المواطنين، والبيئة لأجل أن تكون قوانينهم وقراراتهم أكثر قابلية للأخذ بها، ما يجعل من قانون البيئة قانونا رضائيا أكثر منه مفروضا، ومن جهة أخرى إعلام المواطنين بالأخطار التي تهدد بيئتهم وتوعيتهم وتقديم النصائح لهم ومحاولة تجنيدهم لحمايتها والدفاع عنها، وهذا يتطلب تمكين الجمعيات البيئية من الاطلاع على كافة المعلومات والمعطيات المتعلقة بكل النشاطات، التي قد تشكل تهديدا للبيئة وأن لا يحول مبدأ سرية الأعمال الإدارية دون ذلك.
- تفعيل الدور الاستشاري أين يمكن للجمعيات البيئية أن تشكل هيئات استشارية لبعض الأجهزة المختصة باتخاذ القرارات في مواضيع ذات صلة مباشرة، أو غير مباشرة بالبيئة ويمكن

[1] مسعود البلي، " تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: دراسة نظرية من منظور الحكم الجيد"، **مجلة دراسات وأبحاث** 19 (2015): ص-ص. 349-350.

أن تقوم الجمعيات بهذا الدور بطرق مختلفة، إما بالعضوية الدائمة في بعض الأجهزة مثل: اللجنة القانونية والاقتصادية لدى المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، والمؤسسة الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير، أو بمناسبة طلب رأيها في المشاريع الكبرى التي قد تمس بالبيئة، كما يمكنها أن تبادر بتقديم الرأي والمشورة متى رأت ضرورة، ذلك نتيجة خبرتها في مجال البيئة كما يمكن أن تشكل مصدرا لإبداء الاقتراحات في مجال الاتفاقيات الدولية المراد إبرامها خصوصا أنها الأقرب من الواقع[1].

- ضرورة الاعتماد على التشبيك كمبدأ لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الجزائر، حيث انه يعمل على:

➢ تعزيز التشبيك البيئي بين المنظمات البيئية للمجتمع المدني يوحي بأنه بات لها أن تشكل نسيجا متماسكا من الاتصالات المتبادلة، التي تعمل من خلالها مجموعات فرعية محددة في حملات بيئية، لتبني مواقف محددة تجاه القضايا البيئية وتشكيل جماعات ضغط من أجل تغيير السياسات البيئية[2].

ويمكن توضيح هذا التشبيك بين المنظمات البيئية غير الحكومية في الشكل التالي:

[1] أمال مدين، " **المشاركة الجمعوية في حماية البيئة**"، **مجلة القانون والأعمال**، **(2018)**، **متاح على الرابط التالي:** www.droitetentreprise.com/
تم تصفح الموقع يوم: 2018/05/26 على الساعة: 02.36

[2] فاطمة حموته، " استراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور المنظمات البيئية غير الحكومية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية** 01 (2015): ص. 64.

شكل رقم (12): تعزيز التشبيك بين المنظمات البيئية غير الحكومية.

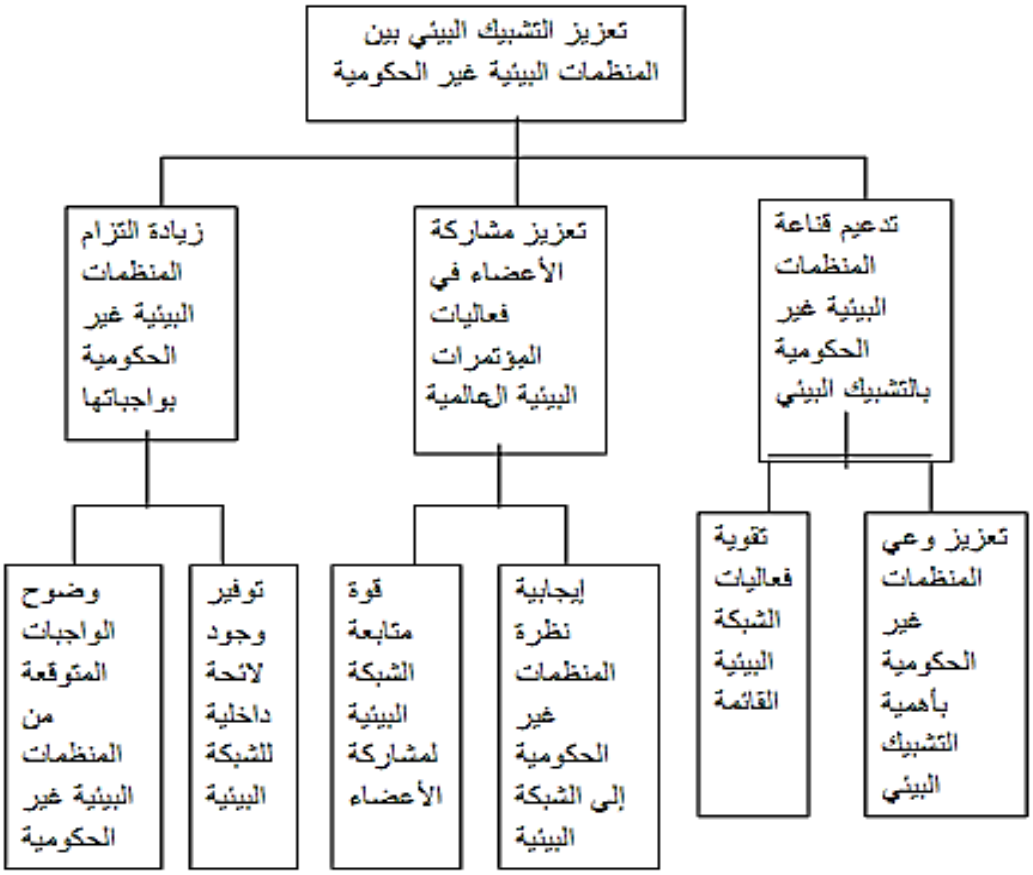

المصدر: حموته فاطمة، مرجع سبق ذكره.ص.64.

- إيجاد فرص للشراكة والتضامن بين المنظمات المختلفة، إذ أن إقامة الشبكات من شانه توحيد موارد وإمكانيات مختلف أعضاء الشبكة، وتعضيد العلاقات والروابط بينهم مما يساعد على تحقيق الأهداف المشتركة
- تعظيم وتوسيع نطاق فرص الوصول إلى عدد اكبر ومتنوع من الجمهور فصوت منظمة واحدة لا يؤثر مثل صوت الشبكة مجتمعة[1].

[1] مدحت محمد أبو النصر، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، ط1. (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2007). ص.287.

ما يمكن إضافته حول تفعيل دور المجتمع المدني في المجال البيئي، وبالأخص في تحقيق وإيجاد منظومة الحوكمة البيئية هو ما أكدته وزيرة البيئة " زرواطي فاطمة الزهراء" على هامش افتتاح الملتقى الوطني، حول تفعيل دور المجتمع المدني في التوعية البيئية وإشراكه في الإستراتيجية الوطنية الجديدة للبيئة والتنمية المستدامة 2017-2035،وضرورة العمل على عصرنة وتطوير دور المجتمع المدني وتحديث مسؤولياته بما يتوافق مع التطور السريع الحاصل في القضايا البيئة، كما دعت إلى ضرورة ابتكار وتنفيذ مبادرات ومشاريع تتوافق مع التحديات البيئة الجديد، مشيرة إلى أهمية التحسيس والتوعية المجتمعية البيئية من أجل التنمية المستدامة، وأضافت في نفس الإطار أهمية إشراك الجمعيات البيئية في الإستراتيجية الوطنية الجديدة للبيئة والتنمية المستدامة 2017-2035 ، التي وضعت الدولة محاورها الكبرى قصد التحقيق الكامل لأهداف الأمم المتحدة الإنمائية مرورا بالمحافظة، والتأكيد على التزامات الجزائر الوطنية والدولية بخصوص البيئة ومعالجة مسالة الاحتباس الحراري ومحاربة التلوث[1].

المطلب الثاني: متطلبات تفعيل الحوكمة البيئية على المستوى الاقتصادي.

في هذا المطلب سيتم التركيز على أهم متطلبات تفعيل دور القطاع الخاص في مجال الحوكمة البيئية بالجزائر، وذلك بتسليط الضوء على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي يسعى القطاع الخاص، من خلاله فرض التزامات محددة اتجاه البيئة وامتثالها للمعايير البيئية المعترف بها.

أولا. ضرورة تكريس مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات*: لقد أصبح دور مؤسسات القطاع الخاص محورياً في عملية التنمية، وهو ما أثبتته النجاحات التي تحققها الاقتصاديات

[1] وزارة البيئة والطاقات المتجددة، " زرواطي تبرز أهمية التوعية المجتمعية البيئية "، 13 ماي 2018، متاح على الرابط التالي:
http://www.meer.gov.dz/ar/?p=992
تم تصفح الموقع يوم 2018/05/26 على الساعة: 03.47.

* تعرف **المسؤولية الاجتماعية** بأنها: "... تشكل إجراءات تدمج بموجبها المؤسسات الشواغل الاجتماعية في سياساتها وعملياتها المتصلة بأعمالها التجارية، ويشمل ذلك الشواغل البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ويشكل الامتثال للقانون الحد الأدنى من المعايير التي يتعين على المؤسسات الالتزام بها، وفي البلدان التي لا تفرض فيها التزامات قانونية على المؤسسات، أو التي لا تكون فيها هذه الالتزامات واضحة بالتفصيل، لابد من أن تبذل المؤسسات جهدا للوفاء بتطلعات

المتقدمة في هذا المجال، وقد أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل مشاكل المجتمع والبيئة، وإلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرّفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة[1].

ومن هنا تبرز لنا أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات خاصة اتجاه البيئة، وذلك بحكم موضوعنا والتي تكون من خلال المساهمة في حماية البيئة وتنميتها، والبيئة كمرفق اجتماعي يستخدمه ويستترفه قطاع الأعمال، لتحقيق أرباحه وجزء كبير من هذه الأرباح هو على حساب البيئة، أي على حساب المجتمع فعندما يقوم قطاع الأعمال بنشاطه الإنتاجي ويحسب تكاليف الإنتاج يحسب التكاليف الداخلية الخاصة "Privet Cost- InternalCost"، ويتجاهل التكاليف الاجتماعية أو التكاليف الخارجية "Social Cost- ExternalCost"، حيث جزء كبير من تكاليف

المجتمع ويشمل نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات الآثار المباشرة للإجراءات، التي تتخذها المؤسسات، فضلا عن الآثار غير المباشرة التي يمكن أن تحدثها على المجتمع ولا يزال النقاش دائرا حول مدى إمكانية مساءلة المؤسسات عن هذه الآثار الثانوية...".

– **انظر المرجع** : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. **كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة**. (جنيف ونيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2004).ص.05.

اما مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة عرفها: "...الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة، وعائلاتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل...".

– **انظر المرجع** : صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: " القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"، بيروت، لبنان، 25/23 مارس 2009)، ص.04

كما تم تعريفها على أنها: "... التزام على منشاة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل، وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها...".

– **انظر المرجع:** Holmes Sundra, « Corporate Social, Performance and Present Areas of Commitment ». **Academy of Management Journal** 20 (1985).p.18

[1] عبد الرحمن، مصطفى، "المسؤولية الاجتماعية للشركات"، **جريدة الشرق الالكترونية**، سبتمبر 2015، متاح على الرابط التالي:

https://alsharq.com/opinion/23/09/2015

تم تصفح الموقع يوم: 2018/05/28 على الساعة: 01.18

الإنتاج تكون على حساب استتراف وتلويث البيئة (هواء، ماء، تربة وضوضاء) أي على حساب المجتمع ككل[1].

إذن فمن بين أهم المقترحات التي يجب على القطاع الخاص (الشركات) ممارستها من اجل حماية البيئة والوصول إلى حوكمتها نجد[2]:

- عمل برامج لترشيد استهلاك الطاقة والماء والموارد الطبيعية.
- عمل برامج للحد من تلوث الهواء والماء والتربة.
- التشجير وزيادة المساحات الخضراء.
- إنتاج منتجات صديقة للبيئة.
- تطوير عمليات صناعية أكثر كفاءة في استغلال الطاقة.
- حماية الثروات الطبيعية وتقليل أثر الصناعات على البيئة.
- تحويل النفايات إلى مواد قيمة.

ثانيا. اتجاهات المسؤولية الاجتماعية للشركات: يمكن نشر المسؤولية الاجتماعية للمنظمات من خلال ثلاثة اتجاهات كما يلي[3]:

---

[1] رسلان خضور، " المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال" (ورقة بحق قدمت في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول: " التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية"، دمشق، 28/25 فيفري 2011)، ص.14.

[2] مصطفى كريم، " المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات"،**Khayma.com**، 19 فيفري 2013، متاح على الرابط التالي:

http://bawaba.khayma.com/

تم تصفح الموقع يوم: 2018/05/29 على الساعة 02.31

[3] نصر الدين بن مسعود ومحمد كنوش، " واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الثالث حول: " منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بشار، الجزائر، 15/14 فيفري 2012)، ص.14.

- **المساهمة المجتمعية التطوعية:** ويلقى هذا المجال معظم الاهتمام في الدول التي تكون فيها الحوار حول المسؤولية الاجتماعية للمنظمات حديثًا نسبيًا، ومن الممكن أن يتضمن ذلك الهبات الخيرية وبرامج التطوع، والاستثمارات المجتمعية طويلة المدى في الصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود المجتمعي.
- **العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة:** غالباً ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة، ضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية للمنظمات وتستطيع أي منظمة من خلال التفاعل النشط مع موظفيها، من خلال تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية، ومن ذلك تطبيق إجراءات لتقليل استهلاك الطاقة وتقليل المخلفات ذات التأثير السلبي على البيئة.
- **حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي:** على الصعيد الداخلي تضع قيادات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، الرؤية وتهيئ المناخ العام الذي يمكن العاملين من تحقيق التوازن المسئول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح، والمبادئ أما على الصعيد الخارجي فإن الكثير من رؤساء الإدارات وكبار المديرين يقودون مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع ويؤيدون المبادرات وغيرها من المبادرات.

ثالثا: توفير الدوافع التي تشجع الشركات في الجزائر على الاهتمام بفكرة المسئولية الاجتماعية: تتمثل الدوافع التي تشجع الشركات المحلية على الالتزام بمسئولياتها الاجتماعية فيما يلي:[1]

- الحاجة إلى توفير مناخ أفضل لممارسة الأعمال، ومستوى أفضل من الحوكمة والشفافية والمصارحة الطوعية، واحترام القوانين.
- إرساء بعض القيم الهامة لدى العاملين بالشركات لحفزهم على احترام قيم العمل، والتميز ويشجع ذلك على اجتذاب أفضل العناصر البشرية والعمالة المؤهلة والمدربة.

[1] مراد زايد، " المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المتغيرات العالمية – حالة الجزائر–" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الثالث حول: " منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بشار، الجزائر، 15/14 فيفري 2012)، ص. 09.

- الاهتمام برفع مستوى الإنتاجية لمواجهة زيادة حدة المنافسة عالميا ومحليا.
- تحسين العلاقة بين الشركات ومختلف أصحاب المصالح من مستهلكين، وموردين والشركات عابرة القارات من خلال سلاسل التوريد العالمية.
- استخدام برامج المسئولية الاجتماعية كأداة للمتابعة والتقييم داخل الشركات.
- الالتزام بالاتفاقيات الدولية خاصة في ضوء انضمام الجزائر للميثاق العالمي للأمم المتحدة واستجابة لمبادرات البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
- الوفاء بالالتزامات المترتبة على إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، وما يترتب على ذلك من ضرورة تطبيق برامج المسئولية الاجتماعية.

رابعا. ضرورة تجاوز النقائص في تطبيقات المسؤولية الاجتماعية للشركات بالجزائر: من خلال ما سبق ذكره حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، فان إسقاط تطبيقاتها مع واقع الشركات الخاصة الكبرى بالجزائر يبين لنا وجود تقصيرا كبيرا من هذه الكيانات الضخمة، التي تجني أرباحا طائلة من نشاطها الاقتصادي حكومية كانت أو خاصة، مقابل تسهيلات جبائية وإدارية كبيرة مقدمة من قبل الدولة، إلا بعض الإسهامات المناسباتية على شك لفعاليات بسيطة، وما تكسبه الشركات من خلال نشاطاتها الاقتصادية أمر مشروع، كفله الدستور واللوائح والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي والتجاري.

لكن في ظل قلة الوعي بضرورة إسهام هذه الشركات الكبرى في المشاريع ذات النفع العام، وغياب العمل الجمعوي المؤسسي في الجزائر، مطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى من الحكومة أن توجد الإطار التنظيمي لهذا المفهوم، بإشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين في دعم المشاريع ذات الطابع الاجتماعي، مقابل التسهيلات التي يحصلون عليها من إعفاء[1] ضريبي وتسهيلات بنكية، إن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا يجب أن تمارس بالعرف ودافعية الخير التي جبل عليها الإنسان فقط، دون تأطير أو توجيه يلامس احتياجات المجتمع،

[1] مراد ملاح ، " المسؤولية الاجتماعية بالجزائر"، **الحوار**، 18 جانفي 2017، متاح على الرابط التالي:
https://www.elhiwardz.com/contributions/73138/
تم تصفح الموقع يوم: 2018/05/29 على الساعة: 02.52

بل يجب أن ينتقل مستوى هذه المبادرات من الطابع الخيري العفوي، إلى مشاريع ذات بعد تنموي، تحقق الاستدامة وأهداف التنمية الشاملة وتواجه تحديات المستقبل، وما أكثرها فالمسؤولية الاجتماعية للشركات قد تتحول إذا ما تم تأطيرها وإثراؤها، إلى لبنة أولى لأخلقة التنمية الاقتصادية، ما يتطلب المزيد من العمل والتخطيط والتنسيق بين مختلف المعنيين بضمان الرفاهية للمواطن، وهي في الحقيقة مسؤولية وطنية نتشارك فيها جميعا[1].

خامسا. متطلبات تفعيل دور القطاع الخاص في الجزائر لتحقيق الحوكمة البيئة: يمكن إجمال هذه المتطلبات فيما يلي[2]:

- حماية البيئة والموارد الطبيعية.
- العمل على توفير بيئة مناسبة لعمل القطاع الخاص ووضع الأطر التشريعية التي تشجع على المنافسة وتمنع الاحتكار، وتشجع الاستثمار من خلال حوافز وإعفاءات ضريبية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بشرط أن تكون هذه الأطر التشريعية صارمة في مجال حماية البيئة.
- دراسة جميع الجوانب المتعلقة بالتخصيص ومراجعة كافة اللوائح والأنظمة، التي توفر سبل النجاح وتحقيق الانجاز وذلك لتعظيم الاستفادة من حيوية ونشاط القطاع الخاص، الذي من شانه أن يقوم بتطوير وتنمية الاقتصاد الجزائري[3].
- العمل على استقطاب الاستمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التخصيص بهدف زيادة النشاط الاستثماري، إضافة إلى إدخال أسس الإدارة والتقنية الحديثة وما تملكه الاستثمارات

[1] المرجع نفسه.

[2] الطيب بلوصيف، " الحكم الراشد: المفهوم والمكونات" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: " الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي" الجزء الأول، سطيف، الجزائر، 9/8 افريل 2007)، ص.25.

[3] أسيا بلخير، " دور الحكمانية في ترشيد السياسات التنموية في الوطن العربي خلال الفترة 2010/200" (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، جامعة باتنة1، 2016)، ص. 271.

الأجنبية من مقدرة على فتح الأسواق الخارجية، واحتكاك الكوادر بالخبرات الأجنبية، وضرورة دوما اخذ الجانب البيئي في الحسبان[1].

- الحضور المنتظم والفعال لممثلي القطاع الخاص في اجتماع الثلاثية بغية المساهمة في تزويد هذه الاجتماعات بالأفكار والتصورات، التي تسهم في بلورة الحلول الناجحة للمشاكل التي تواجه المنشآت والأعمال، وكذلك توفير المزيد من السبل والأساليب التي من شانها المساعدة على تنمية وتطوير القطاع الخاص،* بما يمكنه من التأقلم والتفاعل الايجابي مع ما يحدث من تطورات ومستجدات اقتصادية وبيئية[2].
- ضرورة استمرار القطاع الخاص في تقديم مقترحات للحكومة بشان السياسيات البيئية، والتي تتسق مع طبيعة المتغيرات والمستجدات الاقتصادية – البيئية على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

إن الأخذ بهذه المتطلبات وغيرها إلى جانب ضرورة إعادة النظر في مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بالجزائر سيؤدي حتما إلى ترشيد السياسات البيئة، وذلك للدور المهم الذي يلعبه القطاع الخاص كفاعل في منظومة الحوكمة، بما يؤدي إلى حماية البيئة وجعلها من الأولويات في الأجندة السياسية مما يحقق لنا مقاربة الحوكمة البيئية.

المطلب الثالث: متطلبات دعم الحوكمة البيئية على المستوى الاجتماعي– الثقافي

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم متطلبات تفعيل الحوكمة البيئية على المستوى الاجتماعي– الثقافي، وذلك بالتركيز على التربية البيئية والإعلام البيئي ودورهما في إيجاد هذه المنظومة.

---

[1] صلاح الدين فهمي محمود، **دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية: تجارب عالمية** (القاهرة: جامعة الأزهر، د.س.ن)، ص–ص. 23–24.

* للمزيد من التفصيل حول موضوع القطاع الخاص في الجزائر انظر: علي مكيد وعماد معوشي، " الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وأفاق التحول نحو اقتصاد السوق"، **مجلة المستقبل العربي** 423 (2014).

[2] أسيا بلخير، المرجع السابق. ص–ص. 271–272.

أولا. التربية البيئية كآلية لحماية البيئة في الجزائر: لقد زاد الاعتراف بالدور الذي يمكن أن تلعبه التربية البيئية "Education Environmental " في حياة الإنسان وحماية البيئة وصيانتها بعد تزايد المشكلات البيئية، بدليل ترجمة الاهتمام الدولي بالبيئة في شكل منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة وهي اليونيب (UNEP)، حيث تم وضع برنامج تعاوني لدعم التربية البيئية وتطويرها على المستوى الدولي، بهدف تخطيط وتفعيل لبرامج التربية البيئية في جميع الجوانب وعلى مختلف الأصعدة، بعقد مؤتمرات واجتماعات دولية وإقليمية محلية.[1]وللتفصيل أكثر حول موضوع التربية البيئية على ضوء المؤتمرات والمنظمات العالمية انظر ملحق رقم(04)

أ. التربية البيئية: المضامين والمتطلبات: تشير التربية البيئية الى تعلم كيفية إدارة وتحسين العلاقة بين الإنسان وبيئته بشمولية، وكذا كيفية استخدام التقنيات الحديثة وزيادة إنتاجيتها، وتجنب المخاطر البيئية وإزالة العطب البيئي واتخاذ القرارات البيئية العقلانية،[2] وذلك من اجل فهم وتقدير النظم البيئية والعمل معها على تطويرها حيث ان غايتها التعلم للتبصر بالصورة الكلية المحيطة بمشكلة بيئية بعينها، من نشأتها ومنظوراتها واقتصادياتها وثقافاتها والعمليات الطبيعية التي تعيشها والحلول المقترحة للتغلب عليها،[3] ومن ثم تعتبر التربية البيئية بمثابة منهج تربوي لتكوين الوعي البيئي من خلال تزويد الفرد من معارف ومهارات، وقيم واتجاهات التي تنظم سلوكه وتمكنه من التفاعل مع بيئته في حمايتها وحل مشكلاتها،[4] واستنادا الى ذلك تبرز لنا أهم متطلبات التربية البيئية، وهي كالتالي[5]:

---

[1] صالح محمود وهيبي وابتسام درويش العجمي، **التربية البيئية وآفاقها المستقبلية**، ط1.(دمشق: دار الفكر، 2003)، ص–ص. 138–139.

[2] بشير محمد عربيات وأيمن سلمان مزاهرة، **التربية البيئية** (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009)، ص.12.

[3] جابر نصر الدين وفتيحة طويل، " التربية البيئية في مضامين مادة التربية المدنية للمرحلة الابتدائية: دراسة تحليلية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** 01 (2010): ص.52.

[4] صالح محمود وهيبي وابتسام درويش العجمي، **المرجع نفسه**. ص.55.

[5] شتوي الأخضر، " برامج التربية البيئية في التلفزيون الجزائري: دراسة تحليلية لسلاسل إعلانات الغزالة" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006)، ص. 110.

- يجب أن تتضمن التربية البيئية دراسة كل قضايا التنمية من منظور بيئي يحرص على استثمار البيئة دون إهدار ثراوتها أو تلوثها.
- من الأهمية بمكان أن تتبع التربية البيئية المنهج الدمجي الذي يجمع بين عدة أنظمة ومعنى ذلك أن تدعم مختلف المناهج الدراسية وتطعم بالتربية البيئية بصورة وظيفية هادفة دون افتعال أو إقحام.
- يجب أن تركز التربية البيئية على الأوضاع والظروف البيئية الحاضرة والمستقبلية آخذة المنظور التاريخي في الاعتبار.
- ضرورة أن تتناول التربية البيئية القضايا الكبرى من وجهة نظر عالمية، وان تأخذ في الاعتبار الفروق الإقليمية وان تتيح الفرصة لكي يكتسب الدارس رؤى للظروف البيئية في مناطق جغرافية متعددة.
- الجمهور الذي تستهدفه التربية البيئة بحكم أنها عملية مستمرة مدى الحياة، بحيث لا تقتصر على سن معينة، فتبدأ في مستوى ما قبل الابتدائي وتستمر عبر المراحل النظامية كافة كما ينبغي أن تشمل كافة المواطنين.

ب- التربية البيئية: آلية لتصحيح السلوكات نحو مسار بيئي محوكم: في الكثير من الأحيان يتخلى الفرد عن أصول التربية الحقة، ويمارس بلا وعي وضمير سلوكات اقل ما يقال عنها أنها سلبية ومضرة، بل إنها تصبح مع مرور الزمن متكررة في حياته اليومية، وينقلها عن طريق الوراثة لأبنائه، فيكفي أن نشير هنا إلى التصرفات السلبية المعتادة، التي يقوم بها من (رمى الفضلات في أي مكان وفي غير أوقاتها، الضوضاء المقصودة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، قطع وحرق الغابات...)، فبالرغم من وجود ترسانة من القوانين التي تنهي على مثل هذه التصرفات إلا أن الإشكالية مرتبطة بتربية الفرد ونشأته، وهنا يبرز بالفعل أهمية وجود منهج والية لتقويم هذه السلوكات ويوجهها نحو إطارها الايجابي، بما يحفظ مصلحة الفرد والمجتمع ويحمي البيئة بمكوناتها، ولا يمكن تحقيق ذلك ما لم يقتنع الفرد ويتشبع بمبادئ

التربية البيئية[1]، وبالتالي فأهمية هذه الأخيرة تصب في كونها آلية لتصحيح الاتجاهات السلوكية للفرد وإيجاد علاقة ايجابية بينه وبين بيئته، وتنمية تلك العلاقة في إطار مفهوم التنمية المستدامة، فهي تحتاج لوجود برامج تطبيقية وتفاعلية تعكس الوعي بالمشكلات البيئة وإيجاد مهارات ومعارف للتغلب عليها[2]، شرط أن تكون هذه البرامج خاضعة لمبادئ الحوكمة من شفافية ورقابة ومسائلة...الخ، حتى تصبو في الأخير إلى تحقيق الحوكمة في المجال البيئي.

ج- تعزيز مكانة التربية البيئية وترقيتها في الجزائر: تجسد اهتمام الجزائر بالتربية البيئية في إصدار عدد من التشريعات والإجراءات، التي تنظم التعامل مع البيئة وتحاول حمايتها والحفاظ عليها والسعي لإعداد الموطن الراعي بأهمية البيئة ومكانتها، وهو ما يسمى بالتربية البيئية، ونجد أن اهتمام الجزائر والتشريعات والإجراءات والأنشطة، التي صدرت عنها يتراوح بين التركيز على حماية البيئة والتشجيع على تحسينها، والحفاظ عليها ودرء الأخطار التي تهددها وبين إدماج الموضوعات البيئية في المناهج الدراسية وتخصيص مادة مستقلة لها[3]،إن تعميم التربية البيئية في الهياكل التربوية يرجع إلى استراتيجية السياسة المحكمة المتمثلة في تربية الأجيال الصاعدة على المحافظة على الثروة البيئية، وهي تعمل على تنظيم عناصر أساسية جديدة باعتبارها تتطلب تسير بيئي محكم[4].

قامت السلطات المعنية بإدخال التربية البيئية في المدارس وتثقيف الأجيال الجديدة في مجال حماية البيئة، من خلال وضع وزارة التخطيط العمراني والبيئة في عام 2000 لخطة عمل وطنية للبيئة ومستدامة للتنمية. ومن أهم ما تضمنته هذه الخطة هو:

---

[1] صليحة رحالي وزهية عباز، " التربية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لمناهج التعليم الابتدائي في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية** 09 (2018): ص. 359.

[2] صليحة رحالي وزهية عباز، المرجع السابق، ص.360.

[3] ناصر الدين زبدي، " دور التربية البيئية في تعديل سلوك الفرد الجزائري تجاه محيطه"، **مجلة أبحاث نفسية وتربوية** 04 (2011): ص.13.

[4] تركية خليفة، مرجع سبق ذكره. ص. 194.

➢ إدخال التربية البيئية للتنمية المستدامة في المدارس: هذا وتتابع توصيات المؤتمرات الدولية التي نظمتها اليونسكو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التعليم للبيئة، لا سيما أن من تبليسي في عام 1977، في ريو دي جانيرو في عام 1992 تم التوقيع على توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التعليمي الجزائري، مذكرة تفاهم بين وزارة التخطيط العمراني والبيئة ووزارة التربية والتعليم في افريل2000، تتضمن هذه المذكرة على تطوير وتنفيذ برنامج تعزيز التعليم البيئي في المناهج المدرسية، وخلق الأنشطة التكميلية من خلال النوادي الخضراء في المدارس، وعلى المستوى المؤسسي، لجنة وزارية – تم إنشاء (التعليم التخطيط والبيئة) لضمان تنسيق البعثات وتنفيذها ورصدها لهذا البرنامج، وقد أنشئت لجان تعليمية مشتركة لتصميم الوسائل التعليمية التي هي المواد التعليمية في مجال التعليم البيئي.

➢ الأدوات التعليمية التربية البيئية: تتكون هذه الأدوات التعليمية من دليل المعلم وحقيبة النادي الأخضر، بالإضافة إلى كتاب تمارين التلميذ، وكتاب النشاط الطلابي[1].

ثانيا. الإعلام البيئي في الجزائر ودوره في ترشيد البيئة: تؤدي وسائل الإعلام دورا مهما ومحوريا في زيادة الوعي البيئي وانتشاره، فالإعلام البيئي*"Information Environnemental" يعتبر احد الأضلاع الرئيسية في عملية تعزيز الوعي البيئي، وترسيخه لدى شرائح المجتمع كافة مما يساعد على ترشيد البيئة وحوكمتها.

فالإعلام البيئي اعلام يسلط الضوء على المشاكل البيئية من بدايتها وليس بعد وقوعها، وينقل للجمهور المعرفة والاهتمام والقلق على بيئته، فهو إعلام شامل لكافة شرائح المجتمع

[1] وزارة البيئة والطاقات المتجددة، " التوعية والتثقيف البيئي"، متاح على الرابط التالي:
http://www.meer.gov.dz/ar/?page_id=223
تم تصفح الموقع يوم: 2018/06/0 على الساعة: 06.30

* يعود الاهتمام بالإعلام البيئي إلى أوائل القرن العشرين حيث اهتمت الصحافة الأمريكية بالبيئة في عهد الرئيس الأمريكي "روزفلت"، ومع تنوع مجالات الحياة وازدياد الحاجة إلى تخصصات دقيقة في جميع الميادين والرغبة في الحصول على معلومات دقيقة وواضحة عن كل ميدان منها نشأ الإعلام المتخصص الذي يركز على مجال واحد من مجالات الحياة ويخوض في تفاصيله وجزئياته ويتابع قضاياه ومشكلاته وكل ما يرتبط به.

لطرح أفكار محددة وأسلوب طرح هذه الأفكار لا بد أن يكون متغيرا يناسب كافة المستويات[1]. وهو يتطلب توظيف وسائل الإعلام من قبل أشخاص مؤهلين بيئيا وإعلاميا للتوعية بقضايا البيئة وخلق رأي عام متفاعل ايجابيا مع تلك القضايا،[2] فالإعلام البيئي هو إعلام متخصص يساعد على نشر المعلومات الصحيحة عن البيئة من اجل توعية المجتمع بضرورة الاهتمام بالبيئة وحمايتها.

وبالتالي تبرز لنا ضرورة الإعلام البيئي والحاجة اليه *مع تزايد الاهتمام بقضايا البيئة والتلوث البيئي، فقد شهد العقدين الأخيرين اهتماما متزايدا بها في العديد من المجتمعات والدول نتيجة للتقدم التكنولوجي هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور ظواهر جديدة لم يعرفها الإنسان من قبل، والتي تؤثر بشكل مباشر على حياته وعلى الأرض سواء، إذ تعتبر البيئة احد الرهانات الدولية الحديثة ذات الارتباط الوثيق بالتنمية والنشاط الاقتصادي[3].

أ- **الإعلام البيئي في الجزائر**: إن ولادة الإعلام البيئي في الجزائر تعد ظاهرة حديثة في الإعلام الوطني، لذا كانت الكتابات حول البيئة بسيطة وغير مكثفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الجزائر لم تظهر فيها مشاكل بيئية خطيرة في السابق تستدعي تكثيف الجهود الإعلامية لخدمة القضايا البيئية، ولكن مع تطور الصناعة وازدياد السكان وانتشار النفايات

---

[1] جمال الدين السيد علي الصالح، **الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق** (مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2003)، ص.93.

[2] سناء محمد الجبور، **الإعلام البيئي**(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 12.

* شهد الإعلام البيئي مراحل مختلفة من التطور يمكن إجمالها في ثلاثة مراحل وهي:

1- المرحلة الأولى التي تناولت القضايا البيئية الطائرة والمثيرة والتي تميزت بالتغطية الفورية المناسباتية.

2- المرحلة الثانية وهي مرحلة الإعلام المتخصص والموجه إلى قطاع معين من المهتمين والمتخصصين وما صاحب ذلك من اهتمام محدود.

3- المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الإعلام الجماهيري الواسع الانتشار الذي يهدف إلى بلورة رؤية معينة لدى الجمهور المتلقي للقضايا والمشكلات البيئية من خلال مستويين هما: المستوى الإخباري ومستوى خلق رأي عام حول القضايا والموضوعات البيئية.

[3] الطاهر عباسة وآخرون، " ممارسة الحق في الإعلام والاطلاع البيئي وأثره في حماية البيئة في الجزائر"، **مجلة جيل حقوق الإنسان** 25 (2017: ص.60.

بأنواعها، وكذا ازدياد عدد السيارات وهو الأمر الذي أدى إلى تلوث الهواء وظهور ظاهرة انجراف التربة والتصحر، كل هذا تتطلب معالجة حقيقية واقعية وموضوعية دقيقة من قبل وسائل الإعلام باختلاف أنواعها سواء المكتوبة أو المسموعة والمرئية[1]. واهم وسائل الإعلام في الجزائر التي تتناول القضايا البيئية نجد:

➢ **الصحافة المكتوبة:** نجد الصحيفة اليومية التي تخصص صفحة أسبوعية للبيئة هي" الصباح" الحديثة النشأة والمحدودة التوزيع، مواضيعها محلية وعالمية عامة وهي تركز على المعلومات المبسطة الهادفة إلى التوعية البيئية[2]،وتتميز صحيفة الوطن "El-Watan " التي تصدر بالفرنسية بتغطية معمقة لقضايا البيئة، خاصة تلك المرتبطة بالمعاهدات والمؤتمرات البيئية الدولية. وبين الصحف الجزائرية الصادرة بالعربية تبرز "الخبر" وهي الأكثر انتشاراً بتغطيتها المتواصلة لمواضيع البيئة، من خلال الأخبار والتحقيقات التي يتولاها محرر متخصص، وتكاد البيئة تكون موضوعاً يومياً في جريدة "الخبر"، إذ قام المحرر البيئي" كريم كالي" بتحقيقات ميدانية عن تلوث الساحل بمياه الصرف غير المعالجة وفضلات السفن، وسرقة مرجان منطقة القالة واستنزاف الثروة الغابية[3]، ومنذ عام 1999 ظهر برنامجان إذاعيان مختصان بالبيئة في الجزائر، على المستويين المحلي والوطني، ففي القناة الوطنية الأولى قدم أحمد ملحة برنامجاً بعنوان "البيئة والمحيط" مدته خمسون دقيقة، وقد فتح البرنامج ملفات ساخنة منها تلوث الشواطئ والمياه بالنفايات الصلبة والتصحر ومياه الصرف، أما البرنامج الإذاعي الثاني الذي تعده وتقدمه "فتيحة الشرع" على قناة محلية في الجنوب الجزائري بعنوان "العالم الأخضر" فهو على شكل مجلة مسموعة مدتها 55 دقيقة، تحوي فقرات الأخبار والتحقيقات والمنوعات والرسائل. وتحولت "فتيحة الشرع" مؤخراً إلى برنامج أسبوعي بيئي متخصص على

---

[1] باديس مجاني، " دور الإعلام في نشر الوعي البيئي"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** 30 (2017): ص. 380.

[2] زينة بوسالم، " المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في الصحافة الجزائرية– جريدة الشروق نموذجا–" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص: بيئة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2011)، ص.84.

[3] نجيب صعب، " البيئة في وسائل الإعلام العربية" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الإعلامي العربي الأول حول "البيئة والتنمية المستدامة"، أيام 30/28 نوفمبر 2006، القاهرة)، ص.27.

المستوى الوطني تذيعه القناة الأولى تحت عنوان "رهانات بيئية".[1] ومنذ عام 2004 بدأت الإذاعة الثقافية الجزائرية بث برنامج أسبوعي ناجح بعنوان "البيئة والحياة البرنامج، الذي يقدمه "بدر الدين داسة" يركز على المحميات والتنوع البيولوجي والتلوث الصناعي، وفيه أخبار وتحقيقات ومقابلات ومعلومات علمية بيئية[2].

- **التلفزيون:** يخصص التلفزيون الجزائري برنامجا في شكل فقرة إرشادات فلاحية يعده ويقدمه " احمد ملحة" إضافة إلى برنامج حول البيئة بعنوان " البيئة والمجتمع"، يهتم بالمواضيع ذات الصلة بالمشاكل البيئية وتأثيرها على المواطنين، من خلال التحقيقات الميدانية واستجواب المواطنين الذين يوجدون في واجهة هذه المشكلات البيئية، وقبل هذا البرنامج كان هناك برنامج بعنوان " الإنسان والبيئة"، الأمر الذي يدل على أن التلفزيون الجزائري من بين أقوى وسائل الإعلام والاتصال متابعة وتأثيرا على الجمهور المتلقي للرسالة الإعلامية[3].

ب- متطلبات تفعيل الإعلام البيئي في الجزائر: قبل الحديث عن متطلبات تفعيل دور الاعلام البيئي في الجزائر ارتأينا أن نعرج إلى ذكر أهم المظاهر التي قد تشكل صورة او فكرة عن واقعه ، والتي منها:

- النظرة الجزئية للقضايا البيئية في مواجهة النظرة الكلية والمتعمقة لها.
- التعامل مع البيئة من منظور الأزمات والكوارث لا المنظور البيئي التنموي التوعوي الذي يعرض تناولا مستمرا بعض النظر عن وجود الكوارث.
- غياب النص الواضح في السياسات الإعلامية الوطنية، سواء أكانت صحيفة، أوإذاعة أو تلفزيون ونظرتها للقضايا البيئية كجزء لا يتجزأ من بنية العمل الإعلامي.
- غياب آليات التنسيق والتعاون بين الهيئات البيئية الرسمية وأطراف المجتمع المدني المهتمة بالبيئة مع وسائل الإعلام[4].

---

[1] زينة بوسالم، المرجع السابق ، ص-ص. 84-85.

[2] نجيب صعب، المرجع نفسه. ص.27.

[3] باديس مجاني، مرجع سبق ذكره. ص 381.

[4] كريم دواجي، " دور وسائل الإعلام في ترسيخ القيم البيئية: قراءة في الخطاب الإعلامي البيئي الجزائري"، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية** 19 (2016): ص.29.

- عدم كفاية الإطار الإعلامي المتخصص في القضايا البيئية، مما ينعكس سلبا على أسلوب المعالجة، وتقديم المعلومات بأساليب وطرق غير مفهومة أحيانا لا تتماشى وأذواق الجمهور أحيانا.
- ارتباط الاهتمام الإعلامي العربي بالبيئة كرد فعل للاهتمام الدولي، مما يجعل الاهتمام البيئي العربي موسميا في طابعه ومتأرجحا بين الاهتمام وعدمه.
- نقص مناهج الإعلام البيئي في كليات وأقسام الإعلام، مما ينعكس سلبا على مستوى الكوادر الإعلامية في هذا المجال.
- عدم توفر الإحصائيات والأرقام والمعلومات البيئية بسهولة واضطرار معظم الإعلاميين لبذل الكثير من المشقة، للحصول على هذه المعلومات وحتى بعد الحصول عليها يجدون صعوبة في تفسيرها وتحليلها[1].

ولأجل ذلك ينبغي الايمان فعلا بضرورة وجود دور للإعلام البيئي والتوجه نحو تعزيزه وترقيته، ذلك ان موضوع حماية البيئة يجب أن يلامس ويخاطب جميع شرائح المجتمع، الذين من الممكن أن يتنامى لديهم الوعي البيئي، وذلك من خلال:[2]

- ضرورة إيجاد إعلام بيئي متخصص يستند إلى العلم والمعرفة والمعلومات ويتطلب إيجاد المحرر الإعلامي المتخصص تخصصا دقيقا بالبيئة، ووجود مناهج دراسية للإعلام البيئي سواء في الجامعات، أو في دورات وورش عمل ترعاها وزارة البيئة أو مجلس النواب أو منظمات المجتمع المدني، كما بالإمكان الإعلان عن جائزة سنوية للإعلاميين البيئيين عن أفضل أعمال في الإعلام المقروء والمسموع والمرئي لتشجيع الإعلاميين على الخوض في هذا المجال.
- الإسهام الإعلامي في إيجاد وعي وطني بيئي يحدد السلوك ويتعامل مع البيئة في مختلف القطاعات.

---

[1] مونة مقلاتي، " الإعلام وقضايا الرأي العام في العالم العربي: الإعلام البيئي نموذجا"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** 01 (2014): ص. 93.

[2] محمد جاسم محمد العاني شعبان، **التخطيط البيئي: مشاكل البيئة وسبل معالجتها، ط1**. (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014)، ص-ص. 253-254.

- أهمية تعاون جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات في معالجة المشكلات البيئة، وبالإمكان الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال وضرورة المشاركة في المنتديات، والمؤتمرات الدولية في مجال البيئة والاستفادة من النقاشات والتوصيات التي تنتج عنها.
- تعاون مراكز المعلومات البيئية لتزويد وسائل الإعلام المختلفة بالمعلومات الضرورية، فضلا عن أخر الدراسات والنشاطات الإقليمية والدولية والتعاون مع الجمعيات غير الحكومية، ذات الصلة بالشأن البيئي ووضع خطة تعاون مشترك لمواكبة نشاطاتها خصوصا تلك التي تطلب توعية للعمل الشعبي التطوعي، والاهتمام بالبيئة المشيدة، كالآثار التاريخية والحضارية وعيرها مما ينبغي الحفاظ عليه في مجال التراث.
- ضرورة وجود لجنة عليا للإعلام البيئي لرسم السياسات والخطط والبرامج وتنظيم حملات إعلامية بيئية للمواضيع الهامة الطارئة أو ذات الأولوية بالتعاون مع الجهات المعنية.

وبالإضافة الى ذلك ومع ان العناصر السالفة الذكر لا تنفي ما حققه الإعلام البيئي في الجزائر، إلا انه ينبغي بذل جهود اكبر من اجل تفعيل دوره في مجال دعم منظومة الحوكمة البيئية في الجزائر، وهو ما يستلزم ما يلي:

- **تفعيل السياسة الإعلامية للدولة:** التي يتحدد في ضوئها علاقة وسائل الاتصال الجماهيري بالسلطة السياسية، وما يرتبط بها من تحكم وتوجيه للسياسات الإعلامية ومدى قدرة وسائل الإعلام على مناقشة مظاهر التدهور البيئي، وما يتعلق منها بالأداء الحكومي أو التلوث الناتج عن منشات القطاع، فان درجة الحرية المتاحة توقف على المعالجة الإعلامية لقضايا المجتمع.
- **السياسة البيئية للدولة:** وتتمحور في الاهتمام الذي توليه القيادة السياسية لمشكلات البيئة فهذا الاهتمام، هو المحرك للمشكلات وللمتابعة الإعلامية مثلما أكدت الدراسات الإعلامية فالتوسع في تغطية حدث بيئي ينبع من الاهتمام السياسي بها.
- **مستوى ونوع الوعي البيئي لدى القيادات الإعلامية:** ويحدد هذا المستوى مدى شعور القيادات الإعلامية بالمخاطر البيئية، حيث تعتبر القضايا البيئية موضوعات موسمية.

- **اتساق الرسالة البيئية مع النسق القيمي:** فان إعداد هذه الرسالة في ضوء السمات العامة للجمهور، والفئات التي تنتمي إليها كلما ارتبطت الرسالة بالبيئة بأوضاع المواطن وظروفه الاقتصادية والاجتماعية زادت فرصتها في القبول والإقناع.
- يجب أن تكون أساليب التغطية الإعلامية واضحة ومحددة معتمدة على الحقائق والواقع مستخدمة كافة الأشكال الإعلامية[1].

ان العمل المشترك على تحقيق هذه المتطلبات وباحترام خصوصية الواقع الجزائري، سيؤدي إلى الارتقاء بالواقع البيئي الجزائر وتحقيق منظومة الحوكمة البيئة، بما تتطلبه على المستوى الوطني وأيضا المستوى العالمي.

[1] زينة بوسالم، المرجع السابق. ص. 76.

المبحث الثالث: تشجيع الانخراط في الجهد الدولي للتوجه نحو حوكمة بيئية.

سنحاول من خلال هذا المبحث محاولة إيجاد الحلول / العناصر الناجعة لتفعيل منظومة الحوكمة البيئية في الجزائر بالتركيز على البعد الدولاتي.

المطلب الأول: الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطرافMEAS: رؤية جديدة للحوكمة البيئية.

أولا. طبيعة الاتفاقيات المتعددة الاطراف: "Agreements Environmental Multilateral" تتعلق بالاتفاقيات بين مجموعة من الدول على المستوى الدولي، أوالإقليمي والمتعلقة بالقضايا البيئية الأكثر تنوعا والمتمحورة حول الغلاف الجوي، المواد الحيوية، والحياة البرية، التصحر، حماية النظم الايكولوجية، والتلوث البيئي.. ، نحصي حاليا أكثر من 500 اتفاقية بيئية متعددة الأطراف، 45 منها وقعت عليها 72 دولة أو أكثر كل اتفاق بأهداف محددة وتشكل الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، ما يعرف بالقانون البيئي الدولي*، وصياغة سياسات الحوكمة يمر بمجموعة من المراحل وهي[1]:

أ- تقييم الوضع البيئي. ب- وضع السياسات على الصعيد الدولي.ج- صياغة الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. د- تنفيذ السياسات. هـ- تقييم السياسات. و- التدابير القسرية. ز- التنمية المستدامة، وتقليديا يولي برنامج الأمم المتحدة للبيئة اهتماما خاصا بالمشاركة في

*القانون البيئي الدولي يشير إلي علاقة القانون الدولي بالقضايا البيئية نمو هذا القانون قائم أساسا علي عولمة القضايا والمشاكل البيئية وتستند إلي اثنان من العوامل المحورية وهي العوامل البيئية والاستقلال الاقتصادي، في الربع الأخير من القرن العشرين تطورت الكثير من المفاهيم الخاصة بالقانون البيئي الدولي. المشاكل البيئية تقدمت من مجرد التعرض لها ضمن إطار ثنائي متعايش إلي إطار متعدد وتعاوني، بالإضافة إلي أن القانون البيئي الدولي تطور من مجرد قانون قائم علي رد الفعل إلي قانون بناء. تطور القانون الدولي يمكن تعقبه من خلال مرحلتين رئيستين: الأولي من 1972 – 1992 وهي فترة الوعي الدولي البيئي والتي أحاطت وتبعت كمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم و المرحلة الثانية ما بعد 1992 حتى الآن وهي المرحلة التي بدأت بعد مؤتمر 1992 للتنمية والبيئة في ريو دي جانيرو بالبرازيل وتتميز بالاهتمام بقضايا التنمية المستمرة وتتضمن المرحلة الآتية للبيئة بأدوات اقتصادية وأدوات تعتمد علي السوق للتوصل إلي التزام بيئي.

[1] طلال لموشي. " دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا" (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2015). ص-ص. 165-166.

المراحل الثلاث الأولى، أما المراحل " د،هـ،و" هي من اختصاصات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف في حين المرحلة المتصلة بالتنمية المستدامة التي تضطلع بها منظمات كالبنك الدولي.

كما تملك معظم الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف أمانات تساعدها على ترتيب الاجتماعات جمع ونشر المعلومات، وتوفير البنية التحتية الاتصالية "Communicative Infrastructure" كما قد تقوم هذه الأمانات بإجراء دراسات، وتسهيل الاتصال مع باقي الاتفاقيات والمنظمات الدولية الدعوة إلى الاجتماعات، تحضير أجندات وتقارير، ضف إلى ذلك غالبا ما تعمل في إطار منظمة دولية قائمة مثل الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمنظمة البحرية الدولية (IMO)[1].

وبغض النظر عن ذلك فإنها تقع في أنحاء العالم و تركيز معين في بعض المدن، وحتى وان كانت الأمانات تقع في نفس المدينة فان ذلك لا يعني أن لها موقعا مشتركا (Colocation) بالمعنى الدقيق، فمثلا لأمانة الاتفاقية المتعلقة بحفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (CMS) في بون عنوانا مختلفا عن أمانات الاتفاقية الأممية الإطارية لتغير المناخ (UNFCCC)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، وغالبا ما لا تنعقد مؤتمرات الأطراف (COPS) في موقع دائم، حيث يتغير موقعها من دورة إلى أخرى نفس الشئ ينطبق عموما على الهيئات الفرعية بكل أنواعها بما في ذلك مجموعات العمل المختلفة[2].

ثانيا. وظائف الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف: تؤدي هذه الاتفاقيات مجموعة من الوظائف نذكر منها[3]:

[1] خديجة ناصري، " مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: ادارة دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012)، ص-ص. 120-121.

[2] خديجة ناصري، المرجع نفسه، ص. 121.

[3] Shona E, H ,Dodds,W. Bradnee Chambers and NorichikaKanie. « International Environmental Governance : The Question of Reform : Key Issues and Proposals »(UNU Report, UNU/IAS , 2002), p-p. 12-13.

- حل النزاعات: قد لا يكون دمج آليات تسوية النزاعات للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المختلفة شديد الصعوبة، حيث أن المحكمة الدائمة للتحكيم (PCA) تعمل بالفعل في هذا المجال آذ وضعت مجموعة من القواعد لتحكيم النزاعات البيئية.
- تقديم التقارير: يمكن أن يخفف دمج متطلبات تقديم التقارير عبء كبيرا على الدول، وقد تم طرح العديد من المقترحات لدمج هذه المتطلبات بين الاتفاقيات، حيث سلطت بعض هذه الاقتراحات–مثل الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي– الضوء على العوائق العملية الموجودة فمتطلبات تقديم التقارير تختلف حتى بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتشابهة إلى حد كبير.
- عدم الالتزام: ستكون هناك إمكانية أخرى لتوحيد الطرق التي ستستجيب من خلالها الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف عندما تفشل الدول في الالتزام بالتزاماتها، حيث يعتمد تحقيق ذلك على مستوى التشابه وتوافق الترتيبات الموجودة والاحتياجات الوظيفية، إضافة إلى انه يجب فحص من كل هذه العوامل بالتفصيل، من اجل ضمان أن جهود هذه الاتفاقيات ليس لها اثر سلبي على الفعالية.
- عمليات صنع القرار: تكون عملية صنع القرار في معظم الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف قائمة على مبدأ الإجماع، الذي يتم تخفيفه فقط في مناسبات نادرة، وسيكون من الصعب الوصول إلى درجة عالية من الاتساق في القواعد الرسمية لصنع القرار– وراء مبدأ الإجماع– بسبب ما يتطلبه من إرادة سياسية كبيرة، في إطار كل اتفاقية متعددة الأطراف تعتبر قواعد وهياكل صنع القرار قضايا حساسة كما انه يتم تأسيسها من خلال الأولويات والوظائف والاحتياجات المحددة لكل اتفاقية.

مما سبق تعتبر أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف مجموعة مميزة من المنظمات الدولية أو البيروقراطيات الدولية* بشكل أدق، فينما تمارس البيروقراطيات الدولية عموما تأثيرات

* تعرف البيروقراطية الدولية بأنها منظمة لها ممثلون من ثلاث دول أو أكثر مدعومة بأمانة دائمة لأداء المهام المتعلقة بهدف مشترك، وعلى أساس نظرية الوكالة فان الدول تمثل " الموكل"، أما البيروقراطية الدولية (التي تسمى الأمانة) تمثل " الوكيل"، وهذا يؤكد أن البيروقراطيات الدولية يمكن أن تحلل عن طريق مقاربات الوكالة والعضو، وقد ظهرت في أوائل السبعينات من القرن العشرين إلا أن محتوى النظرية يرجع إلى فترات قبل ذلك، وذلك من خلال نظرية حقوق

إدراكية ومعيارية وتنفيذية، فان مجموعة الأمانات تتميز بطبيعة أكثر محدودية حيث لا تكون عادة مكلفة أو مجهزة لأداء وظائف تنفيذية مهمة مثل بناء القدرات، وعليه يمكن أن تؤثر أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف بشكل واضح في المجالات الإدراكية والمعيارية للحوكمة البيئية[1].

فالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف تعتبر وسيلة تعاونية لحماية الموارد البيئية، والمحافظة عليها أو مراقبة التلوث العابر للحدود، حيث تركز معظمها على مجالات محددة مثل حماية التنوع البيولوجي، تغير المناخ، التلوث بالكيماويات...الخ، وتختلف هذه الاتفاقيات من حيث التركيز والتاريخ والموقع والروابط الإدارية بمنظومة الأمم المتحدة، فبينما يدير (UNEP) بعض الاتفاقيات إلا انه لا يدير البعض الآخر مما يعني انه لاتوجد منظمة مظلة من اجل هذه الاتفاقيات[2]، ويمكن إجمال هذه الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وفق الوظائف المشتركة **انظر الملحق رقم (05).**

ثالثا. تموقع الجزائر ضمن الاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف: اتفاقية التنوع البيولوجي- أنموذجا-: بغية تعزيز تنفيذ اتفاقات بيئية متعددة الأطراف ذات التزامات مماثلة أو مكمِّلة جرى في السنوات الأخيرة، ترويج نَهج تآزري لتعزيز التعاون والتنسيق وفي مجال المواد الكيميائية والنفايات، حقَّقت مؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم بالاستفادة من الأعمال، التي بدأت في العَقْد السابق تقدُّماً هاماً في هذا المجال في اجتماعاتها المتزامنة غير

الملكية، تنظيم الاقتصاد كالتمويل وقانون العقود، ورغم أن البيروقراطيات الدولية تتبع مبدئيا النموذج البيروقراطي للدارة العامة المحلية، إلا أن هناك اختلافات مهمة بينهما أولا من حيث البعد الإقليمي، فان البيروقراطية الوطنية تعمل في إطار إقليمي محدد بمبدأ السيادة للدولة الوطنية دون وجود أي تضارب في المصالح، ثانيا ورغم أن مفهوم الخدمة المدنية الدولية يتبع مبادئ الخدمة العامة في المستوى الوطني وفق مبادئ رولاند، إلا أن البنية الدولية المتعددة الجنسيات والضغوط المختلفة حول التمثيل الجغرافي تعطي مفهوم الخدمة المدنية الدولية طابعا خاصا يختلف عن الخدمة المدنية الوطنية. وللمزيد من التفصيل حول الموضوع انظر:

مراد بن سعيد، " البيروقراطيات الدولية والسياسة العالمية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** 02 (2012).

[1] خديجة ناصري، مرجع سبق ذكره. ص.76.

[2] Aditi Mathur and Siddharth Dang, « Multilateral Environmental Agreements Versus World Trade Organisation System : A Comprehensive Study », **American Jouenal of Economics and Business Administration** 02 (2009) : p-p. 219-220.

العادية في فيفري 2010، وعن طريق طائفة من التدابير التي اتُخذت بعد ذلك اشتملت على اجتماعات عقدتها في أيار/مايو 2015، وبقصد تعزيز تنفيذ تلك الاتفاقيات ينبغي مواصلة تعزيز مثل هذه الجهود ودعمها، وثمة عمل متواصل أيضاً لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في ميدان التنوُّع البيولوجي، وهو عمل ينبغي أن يلقى المزيد من التشجيع، وبالاستفادة من الجهود المبذولة في مجال المواد الكيميائية والنفايات ينبغي تشجيع إتباع نَهج أكثر تنسيقاً، وشمولاً من أجل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى. وقد وُضِع كل اتفاق من الاتفاقات القائمة للتصدّي لمشاكل بيئية محدَّدة، في حين يعتَبر نطاق بعضها أوسع بكثير من غيرها من الاتفاقات[1].

والجزائر كغيرها من الدول المشاركة والملزمة بهذه الاتفاقيات، حيث انه منذ سنة 2000 بدأت الشروع في إعداد استراتيجيتها الوطنية للمحافظة والاستعمال الدائم للتنوع البيولوجي[*]، حيث ميزت مجالات التنوع البيولوجي في الجزائر، بمعنى المواد البيولوجية، الثروة الوراثية، الأمن الاحيائي، وهو ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني وسيتم توضيح هنا السعي الدءوب في المحافظة على هذا التنوع على المستوى الوطني، مما يعكس الحرص الواضح من الوصاية وهو ما دفع إلى القيام بعملية إحصاء شاملة من اجل تكوين بنك معطيات وطني حول التنوع البيولوجي، مما يتيح فرصة سانحة لتثمين مسعى المحافظة على هذا التنوع ضمن الحظيرة الوطنية[2].

وفي الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في الفترة من 29/18 أكتوبر 2010 في "ناغويا" عقدت محافظة "ايتشي" باليابان الخطة الإستراتيجية المنقحة والمحدثة للتنوع البيولوجي، بما في ذلك أهداف "ايتشي" للتنوع البيولوجي 2020/2011، وتنص هذه الخطة إطارا شاملا على إدارة التنوع البيولوجي، كما اتفق الطرفان على اتفاقية التنوع البيولوجي لترجمة هذا الإطار

[1] تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. " استعراض وضع القانون البيئي". نيروبي، 27/23 ماي 2016، ص. 04

[*] تم التفصيل أكثر في اتفاقية التنوع البيولوجي وانضمام الجزائر إليها في الفصل الثاني من الأطروحة.

[2] محمود الابرش، مرجع سبق ذكره، ص–ص. 180–181.

الدولي الشامل في الاستراتيجيات وخطط العمل المنقحة، والمحدثة الوطنية للتنوع البيولوجي، هذه الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية هي أدوات التنفيذ الرئيسية للاتفاقية على المستوى الوطني حتى الآن، 179 طرفا (92%) وضعت الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية وفقا للمادة 06 من اتفاقية التنوع البيولوجي وايتشي الهدف 17 انه بحلول 2015 وقد وضعت كل طرف اعتمدت وبدأت في تنفيذها كأداة من أدوات السياسة ووضع استراتيجية وخطة عمل وطنية فعالة وتشاركية والتنوع البيولوجي المحدثة[1].

صادقت الجزائر على اتفاقية التنوع البيولوجي 6 جوان 1995 وبعد هذه المصادقة وضعت وزارة التخطيط العمراني والبيئة إجراءات الحفاظ على استراتيجية وطنية وخطة الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في سنة 2000، ويجري تنفيذ المشروع " الخطة الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتنفيذ الجزائر في الخطة الإستراتيجية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي 2020/2011 وأهداف ايتشي" من قبل وزارة البيئة والطاقات المتجددة لتحديث الإستراتيجية سنة 200، ويجسد هذا المشروع على مرحلتين في ظل عملية تشاركية من خلال دمج جميع القطاعات والجهات المعنية في مجال التنوع البيولوجي، وتبرز المرحلتين في:

- لمحة عامة عن حالة واتجاهات التنوع البيولوجي والتهديدات التي تواجهها.
- تطوير استراتيجية وخطة عمل التنوع البيولوجي الوطنية.

وسيحقق المشروع مستقبلا أهدافه إذا تم تنفيذ ثلاثة عناصر وهي:

➢ تأسيس استعراض تشاركي للتخطيط للتنوع البيولوجي وتحديد أهداف وطنية لهذا التنوع تتوافق مع أهداف ايتشي العالمية.

[1] وزارة البيئة والطاقات المتجددة، " التخطيط الوطني للتنوع البيولوجي وتنفيذها في الجزائر من الخطة الإستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي 2011–2020 وأهداف الأيشي"، متاح على الرابط التالي:
http://www.meer.gov.dz/ar/?page_id=219
تم تصفح الموقع يوم: 2018/07/11 على الساعة: 18.

- يتم مراجعة الإستراتيجية وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وتحديثها ويأخذ في الاعتبار الجوانب الجديدة للخطة الإستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي.
- ضرورة تعزيز الأطر الوطنية لتنفيذ خطة عمل استراتيجية التنوع البيولوجي، وتقديم التقارير والآليات في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي الصرف[1].

ومما سبق يتضح انه على الجزائر أن تبذل جهود اكبر في مجال حماية البيئة، وبالأخص مجال التنوع البيولوجي حتى يتم تنفيذ جميع بنود الاتفاقيات والتي هي مطالبة بتطبيقها عالميا، وهذا يبرز في أهم توصيات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومن أهم هذه التوصيات[2]:

- يقر أيضا بأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يوفر فرصة كبيرة لتعميم التنوع البيولوجي، ولتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الواردة في الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020.
- يدعو إلى العمل على أخذ العمل في إطار الشراكة المعنية بمؤشرات التنوع البيولوجي في الاعتبار في مواصلة العمل بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وذلك لتضمين تعميم التنوع البيولوجي بقوة في الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة.
- يحث الأطراف عند تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، على تعميم التنوع البيولوجي في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وبالتالي تعزيز الروابط بين الجهود المبذولة لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، واستراتيجيات وخطط عمل أهداف التنمية المستدامة.

[1] وزارة البيئة والطاقات المتجددة، المرجع السابق.

[2] تقرير مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. " الإجراءات الإستراتيجية لتعزيز تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك ما يتعلق بتعميم التنوع البيولوجي ودمجه داخل القطاعات وعبرها"، المكسيك، 17/04 ديسمبر 2016، ص-ص.5-6.

- يهيب بالأطراف ويدعو الحكومات الأخرى إلى النظر في استخدام نهج متكامل، نحو تنفيذ خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الاستراتيجيات، وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.
- يحيط علما بالعمل الذي تقوم به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تعميم التنوع البيولوجي في سياسات التنمية، ويشجع المنظمة على مواصلة هذا العمل.

المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية (البيئية) كاستراتيجية لتعزيز الحوكمة البيئية: المجتمع المدني العالمي نموذجا.

لقد ظهرت المنظمات غير الحكومية في ظل التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية والتطورات العالمية الجديدة للسياسات الدولية، حيث أصبح لهذا الكيان خبرة ونفوذ واسعان في السياسات الدولية والعالمية، نشأت هذه المنظمات في أواخر القرن التاسع عشر، وتطورت في القرن العشرين وذلك بعد ظهور منظمة الأمم المتحدة التي بدورها شجعت مثل هذه المنظمات ومنحتها الصفة الاستشارية، ولها خصائص وسمات تؤثر على البناء القانوني والعلاقات القانونية لأنها تتحرك في الإطار القانوني، أو النظام الدولي وهي واسطة لنشاطات قانونية وسياسية واجتماعية على شكل مشاركات في الندوات والمؤتمرات والقرارات[1].

اولا: دور المنظمات غير الحكومية في ترشيد البيئة: إن المنظمات غير الحكومية في تزايد يوم بعد يوم في عددها وفي أنشطتها المتعددة المختلفة في جميع الجوانب، والمهمات الإنسانية وفي العمل الاجتماعي والإنمائي[2]، في مجال الحوكمة البيئية لعبت المنظمات غير الحكومية دورا متميزا في المؤتمرات الدولية التي عقدت في هذا الشأن، كما كان لها الفضل في إبرام الكثير من الاتفاقيات الدولية، التي تسعى لحماية البيئة وحوكمتها، بدء بحث الدول على الانضمام والتصديق على المعاهدات وذلك بتقريب وجهات النظر وتذليل الصعوبات، أو بما تقدمه من مساعدات فنية وتقنية نظرا للخبرة التي اكتسبتها في ميدان تخصصه، بالإضافة إلى

[1] ميلود موسعي، **المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة** (الجزائر: دار الخلدونية، 2016)، ص.15.

[2] مبارك علواني، " دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث" ، **مجلة المفكر** 14 (2017): ص.627.

أنها أصبحت من آليات التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات، غير أن بعض المنظمات قد تفوقت كثيرا عن مثيلاتها من المنظمات المهتمة بمحيط الإنسان وبيئته، وحازت على تأييد واسع من المجتمع الدولي واعتراف صريح بضرورة اعتبارها شريكا أساسيا في كل قضية تتعلق بالبيئة[1]، مثل المجتمع المدني العالمي الذي تم اختيارنا له كمنظمة غير حكومية لها دور فعال وبارز في مجال حماية البيئة.

ثانيا. سياسات اشراك المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية: إن إشراك المنظمات غير الحكومية في مجال البيئة أصبح أمر لا مفر منه، وذلك للمجهودات التي تبذلها هذه المنظمات في مجال حماية البيئية، ويأخذ تدخل المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية عدة أشكال نذكر منها[2]:

- استخدام السياسة الإعلامية وتبادل المعلومات: فسعيا من المنظمات غير الحكومية لمزيد من الفعالية لأدوارها، تقوم بالتركيز على الجانب الإعلامي وذلك من خلال القدرة على خلق معلومات قابلة للاستخدام سياسيا بمصداقية عالية، ومن ثم توجيهها لتحدث اكبر تأثير ممكن فمثلا في إطار حملتها ضد المنتجات الغذائية المعدلة جينيا، قامت منظمة السلام الأخضر بإعداد دليل إعلامي لكل الشركات التجارية التي تسوق المواد المعدلة جينيا، بهدف إعلام المستهلكين بهذه المواد ودعوتهم لمقاطعتها، وذلك بسبب تأثيراتها الوخيمة على حياتهم وعلى المحيط البيئي وخصائصه الطبيعية.
- المساهمة في تطوير السياسات البيئية العالمية: عملت المنظمات غير الحكومية على إثارة الوعي، وكسب قرارات مهمة من صناع القرار الرسميين للتأثير على السياسات المحلية والخارجية المتعلقة بالبيئة، حيث قامت بدور بارز في الثمانينات من خلال مساهمتها في إدراج القضايا البيئية على الأجندة العالمية باعتبارها قناة للتأثير السياسي.

---

[1] قويدر شعشوع، " دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2014)، ص.217.

[2] عبد الحق زغدار ووفاء العمري، " المنظمات غير الحكومية كشريك في الحوكمة البيئية العالمية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** 17 (2018)، ص–ص. 191–192.

- سياسة الرقابة والمساهمة في إنفاذ المؤتمرات والمعاهدات الدولية: تساهم في دفع الدول وحثها للانضمام والالتزام بالاتفاقيات الدولية، من خلال الترويج لمضامينها وتأثيراتها على حماية النظم والموارد الطبيعية، كما تظهر فعالية هذه المنظمات في مجال إعمال الأطر القانونية لحماية البيئة، من خلال خبرتها الكبيرة بمختلف الجوانب التقنية والعلمية التي تتضمنها النصوص المتعلقة بحماية البيئة، كما يمكن أن تشارك هذه المنظمات في الحوكمة البيئية العالمية عبر إرسال المندوبين للمشاركة في المؤتمرات الدولية لتقديم النصائح والمساهمة في تكوين مجموعات استشارية تتضمن الخبراء، كما تعمل على تطوير السياسات البيئية والمساعدة في تطبيق البرامج.

ثالثا. المجتمع المدني العالمي: فاعل محوري في ايجاد منظومة الحوكمة البيئية: إن المجتمع المدني العالمي هو مجتمع مدني يمتد إلى العلاقات العالمية، وعولمة المجتمع المدني يمكن أن تُنسب إلى ثلاثة تطورات عالمية، أولا: الثورة في تقنيات الاتصال والمعلومات وتفاعلاتها الثورية أيضا، التي سمحت بربط الشبكات بين مجموعات المجتمع المدني الوطنية. ثانيا: قضايا المصالح العامة التي يتبناها المجتمع المدني ويدافع عنها، والتي أخذت أبعادا ومجالات عالمية حيث أن العديد من المشاكل البيئية، مثل استنزاف طبقة الأوزون وارتفاع درجة الحرارة، هي قضايا تتجاوز الحدود الوطنية للدول وتستلزم نقاشات وأفعال منسّقة عالميا. ثالثا: المقاربة الاستطرادية والعالمية للعلاقات عبر الوطنية العالمية شجّعت المجموعات المحلية للنشاط على المستوى العالمي باستخدام استراتيجيات ومقاربات أخرى والتأثير على حكوماتها[1].

وتطور مفهوم المجتمع المدني العالمي كان مع تطور المجتمعات البشرية، وتشابك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية في المجتمع المعاصر، وظهور استراتيجيات عديدة لدعم هذا الكيان المدني وخلق له مكانة متميزة داخل نظام عالمي يتمتع بالديمقراطية لان من احد أكثر المؤشرات ذات العلاقة بالديمقراطية والتنمية، تنوع فواعل النظام العالمي خاصة البيئية منها، فهي تعتبر كآلية للمشاركة في تطوير الدمقرطة العالمية، كونها

[1]Turner, S, "Global Civil Society, Anarchy, and Governance: Assessing an Emerging Paradigm." **Journal of Peace Research**, 01 (1998): p-p. 25-42.

تتعامل مع احد حقوق الإنسان المتمثلة في العيش في بيئة نظيفة وسليمة لان هناك مطالب تأتي من البيئة المحيطة بالنظام حسب " ايستون" وتوجد في هذا النظام بنى معينة تعمل على تنظيم حجم وتعدد المطالب أو الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع، ومن أمثلة هذه البني المنظمات البيئية غير الحكومية[1].

وبالتالي نجد انه لمنظمات المجتمع المدني العالمي دورا كبيرا في تغيير مجريات الأحداث البيئية على المستوى العالمي، حيث استطاعت أن تؤثر على بعض السياسات البيئية، حيث يعود لها الفضل الكبير في إنقاذ البيئة من العديد من الكوارث، التي كانت ستحدث لولا تدخلات المنظمات غير الحكومية التي كانت بمثابة مؤسسات رقابية وحارسة للبيئة، ونلمس ذلك من خلال أمثلة كثيرة منها حملاتها ضد إزالة الغابات الاستوائية وحملتها ضد البنوك متعددة الأغراض، حيث بذلت جهودا معتبرة لتغيير طابع النقاش حولها في أوساط العلماء وصناع السياسات الذين كانوا قد نجحوا في إدراج هذه القضايا على جدول الأعمال في البداية[2].

وبناء على ماسبق ان المجتمع المدني العالمي له تأثير قوي وفعال على السياسات البيئة المحلية وذلك بفعل وسائله خاصة التمويل، أو الدعم المالي والفني وتوجيه الدعوات للمشاركة في مختلف الملتقيات العالمية، خاصة ما تعلق بحماية البيئة والوضع في الجزائر لا يختلف كثيرا إذ أن المشاكل البيئة التي تواجهها الجزائر كبقية الدول ألزمها على ضرورة الانضمام والمصادقة على الاتفاقيات البيئية ذات البعد العالمي، وأيضا الحاجة إلى الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني العالمي ، وذلك بغية تحقيق الحوكمة البيئية كهدف منشود ضمن السياسات البيئية للبلد.

[1] فاطمة حموته، مرجع سبق ذكره، ص-ص. 49-50.

[2] نوال ثعالبي، "دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010)، ص.85.

المطلب الثالث: نحو إيجاد منظمة عالمية للبيئة: اقتراح دولي من اجل الحوكمة البيئية.

في إطار إعادة بناء مؤسسات التنمية المستديمة تم اقتراح إنشاء منظمة دولية للبيئة كهيئة متخصصة من هيئات الأمم المتحدة، تحل محل برنامج الأمم المتحدة للبيئة من اجل التكفل بالقضايا البيئية الدولية، وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه الدول في رسم سياساتها البيئية على المستوى الدولي، وتزايد حدة المخاطر البيئية العابرة للحدود وتحديات الفقر[1]، وفكرة إنشاء هذه المنظمة هي وثيقة الصلة بمفهوم تكامل المناطق والقضايا البيئية، ولا تعني التحول المجرد للأنظمة الفردية إلى منظمات القضية الواحدة، ولا تعني أيضا إعادة تصميم إجراءات اتخاذ القرارات، فمساعي إنشاء منظمة بيئية عالمية* جاء بهدف تشكيل الجوهر المؤسساتي للحوكمة البيئية العالمية، ولذلك وجب تزويدها بعدد من الأنظمة البيئية العالمية مثل: أنظمة تغيرات المناخ العالمية، أنظمة حماية طبقة الأوزون والمحافظة على التنوع البيولوجي[2].

يمكن الحديث عن ثلاثة نماذج أساسية لمنظمة البيئة العالمية المستقبلية، ورغم انه يوجد عدد غير محدد من الخيارات، إلا أن التصميم المقترح لمنظمة البيئة العالمية سوف يتبع احد هذه النماذج وتختلف هذه النماذج فيما بينها بالنظر إلى معيارين أساسيين: عملية اتخاذ القرارات

---

[1] رشيد مسعودي، " الرشادة البيئية" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص: حقوق وحريات أساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، الجزائر، 2013)، ص-ص. 198-199.

* تتمثل أهداف المنظمة البيئية العالمية في:

- تعزيز الحوكمة البيئية على المستوى العالمي وخلق حركية عالمية تهدف إلى التصدي للكوارث البيئية، وإعطاء دفع سياسي دولي لمواجهتها في إطار مقاربة شمولية تراعي الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- تفعيل الآليات المؤسساتية وتنسيق المبادرات البيئية الدولية.
- تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان النامية من اجل صياغة وتنفيذ سياسات وطنية بيئية متكاملة.
- نقل التكنولوجيات البيئية النظيفة وتكريس مبدأ المسؤولية البيئية المشتركة.
- تعزيز الاستراتيجيات الوطنية والدولية للتنمية المستدامة ورصد الموارد المالية اللازمة لها.
- تعزيز امتثال الدول للاتفاقيات البيئية الدولية وإضفاء مزيد من الشرعية والشفافية على العمل البيئي الدولي من خلال معالجة تشتت وعدم فاعلية هذه الاتفاقيات.
- إنشاء نظام للشكاوى البيئية له ادوار محددة لأمانات الاتفاقيات البيئية وتحديد نظام التدابير التي يمكن اتخاذها.
- تعزيز مشاركة جميع الفواعل في إعداد جدول الأعمال البيئي وتنفيذه

[2] خديجة ناصري، مرجع سبق ذكره، ص.153.

وتحديد منطقة النشاط، وفي هذا الإطار يمكن للفواعل إنشاء مظلة رسمية دون تغيير مناطق النشاط وإجراءات اتخاذ القرار للنظام القائم، ويمكن أن يتم دمج مناطق النشاط دون تغيير إجراءات اتخاذ القرار، وأخيرا يمكن أن يتم دمج مناطق النشاط ويعاد ترتيب عمليات اتخاذ القرار بشكل جذري[1]، وتتمثل هذه النماذج الثالث فيما يلي:

أولا. نموذج الأمم المتحدة: منظمة المظلة: يمكن للدول تأسيس منظمة البيئة العالمية تتحدد وظيفتها الرئيسة في منح المظلة الرسمية للأنظمة البيئية القطاعية الموجودة، وعلى هذا الأساس تترك البنية المؤسساتية الحالية للحوكمة البيئية على المستوى العالمي دون أي تعديلات جوهرية، والحدود المؤسسة لمناطق النشاط المحكومة من طرف الأنظمة الدولية وإجراءات اتخاذ القرار الحالية تبقى دون تغيير كذلك، وفي هذا الإطار فان المنظمة يمكن أن تحفز التعاون البيئي الدولي عن طريق تخفيض العراقيل البنيوية، وتخفيض نفقات المعاملات ومثال ذلك عرض خدمات الأمانات الدائمة أو انجاز بعض الوظائف الثانوية، فالعديد من الاقتراحات لتأسيس منظمة البيئة العالمية أكدت على هذه المواصفات والعديد منها كذلك اقترح ضرورة تجميع الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف[2].

ثانيا. نموذج منظمة التجارة العالمية: تأسيس جولات بيئية عالمية شاملة: تعتزم الاقتراحات المصنفة في إطار هذا النموذج وضع نوع من استراتيجية عالمية للمساومة، التي ستتيح للدول عقد الصفقات من خلال تسهيل الترتيبات والتعاون، والتي من شانها ربط القضايا البيئية العالمية والعلاقات الاقتصادية بدل فصلها، وأطلق على هذا النموذج نموذج "WTO " لان التركيز الرئيسي للمنظمة البيئية العالمية سيكون إزالة الحواجز أمام المساومات، والصفقات على البيئة العالمية، تماما مثل ما تحاول "WTO " تحرير التجارة بإزالة عوائق التجارة وذلك من خلال التفاوض حول تبادل التنازلات بشان السياسة التجارية، فمنظمة البيئة العالمية يمكن أن

[1] مراد بن سعيد، " فعالية التنوع المؤسساتي الدولي في مجال حماية البيئة" ، **دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية** 43 (2016): ص. 1405.

[2] المرجع نفسه، ص. 1405.

تدمج مناطق النشاط المحكومة طرف الأنظمة البيئية الدولية المنفصلة، حيث تتطور السياسة البيئية الدولية نحو " جولات بيئية عالمية"، وبالتالي سيكون لها تأثير كبير على الحوكمة البيئية من خلال تحديد الأعضاء لأولوياتهم المتعلقة بجدول أعمال التفاوض، مع الأخذ بعين الاعتبار الخيارات الإضافية للصفقات والمبادلات لكن هذا لا يساعد على الضغط على الدول للتعاون وفرض تطبيق الالتزامات البيئية العالمية، وعليه فان منظمة البيئة العالمية وفق هذا النموذج سوف تغير في السياسات البيئية العالمية التي تؤثر حتما على السياسات البيئية المحلية[1].

ثالثا. النموذج الأوروبي: تفويض صلاحيات واسعة لمنظمة البيئة العالمية: من اجل تفادي النتائج السلبية لنموذج منظمة التجارة العالمية، فان منظمة البيئة العالمية يمكن أن تعمل على إدماج كل من مناطق نشاط الأنظمة البيئية الحالية، وتعيد تنظيم بشكل نسقي عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بهذه الأنظمة، وهو ما تم فعلا في نموذج الاتحاد الأوربي الفريد من نوعه، إذ يشكل المؤسسة الوحيدة التي تحكم منطقة واسعة تتضمن سياسات متعددة من حيث المبدأ فالاتحاد الأوربي يقدم فرصا كبيرة لارتباط مناطق النشاط ويسهل التعاون، ورغم هذا فان عمليات اتخاذ القرار ليست مغرقة بجدول أعمال معقد من القضايا، وذلك لان فرص الترابط محدودة عمليا بصورة كبيرة، فان منظمة البيئة العالمية التي تتبع النموذج الأوروبي يمكن أن تقدم إسهاما كبيرا في حل المشكلات الرئيسية للحوكمة البيئية خاصة على المستوى الدولي[2].

فهذه الجهود المبذولة لإنشاء منظمة عالمية للبيئة تبرز لنا مدي أهمية وضرورة الحوكمة البيئية سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وذلك لما تواجهه البيئة من أخطار أصبحت تهدد البشرية والجزائر على غرار باقي الدول معنية بحماية البيئة، ومن اجل تحقيق الحوكمة البيئية وجب عليها إتباع السياسات البيئية الرشيدة التي تقترحها هذه المنظمات.

[1] خديجة ناصري، مرجع سبق ذكره، ص–ص. 155–156.

[2] مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص.1406.

خلاصة واستنتاجات: عالج هذا الفصل من خلال المباحث المتضمنة وبما ورد فيها من مطالب، المضامين المرتبطة بالاستراتيجية التي يمكن من خلالها دعم منظومة الحوكمة البيئية في الجزائر، سواء على المستوى التقني والفني او على المستوى المجتمعي او من خلال الجهد الدولي في هذا المجال، ليتم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات نذكر منها:

- تبني الجزائر لمجموعة من الآليات التي تساهم في التقليل من المشاكل البيئية، ومن ثم ترشيد السياسات البيئية بغية تحقيق الحوكمة البيئية.
- اعتماد مفهوم الإدارة البيئية وذلك كاستجابة عالمية لمواجهة التراجع العام في الظروف البيئية العالمية، وبالتالي توفير ظروف حياة ملائمة بالنسبة للإنسان والطبيعة في نفس الوقت.
- استحداث الجزائر لمجموعة من وكالات التقييس الدولية، من اجل تفعيل دور المنظمات ومواكبة التطورات العالمية الحاصلة في مجال حماية البيئة وحوكمتها.
- عملت الجزائر على تطبيق استراتيجية الاقتصاد الأخضر بدافع انه محور التنمية، ويساهم في تنويع الاقتصاد من جهة والمحافظة على البيئة من جهة أخرى.
- تم تبني آلية التخطيط البيئي واعتباره من بين الرؤى المستقبلية للعمل البيئي على مستوى الدولة في إطار تجسيد مخططات بيئية، حيث تم العمل بالتخطيط المركزي الشمولي والتخطيط القطاعي إلى جانب التخطيط المحلي.
- من اجل تفعيل الحوكمة البيئية على المستوى المجتمعي كانت جهود الجزائر بارزة في ثلاث مستويات، وهي: على المستوى السياسي تم دراسة عنصر المجتمع المدني ودوره الفعال في مجال حماية البيئة، أما على المستوى الاقتصادي تم تسليط الضوء على القطاع الخاص والتركيز أكثر على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، التي يسعى القطاع الخاص من خلالها فرض التزامات محددة اتجاه البيئة وامتثالها للمعايير البيئية المعترف بها، أما على المستوى الثالث وهو الاجتماعي– الثقافي فتم دراسة التربية البيئية والإعلام البيئي ودورهما في مجال الحوكمة البيئة.
- خصص المبحث الثالث من هذا الفصل إلى تلك الرؤية المستقبلية للحوكمة البيئية على المستوى الدولي، وتم دراسة الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ودورها في إيجاد الحوكمة

البيئية على المستوى الدولي، وإبراز موقع الجزائر ضمن هذه الاتفاقيات وذلك بالتركيز على اتفاقية التنوع البيولوجي كأنموذج.

- تعتبر أيضا المنظمات غير الحكومية (البيئية) استراتيجية لتحقيق الحوكمة البيئية، وذلك للدور الفعال والبارز عالميا لهذه المنظمات، فالمجتمع المدني العالمي كنموذج تم اختياره كان له دور بارز في مجال الحوكمة البيئية العالمية.
- وفي ختام هذا الفصل تم التطرق إلى اقتراحات إنشاء منظمة عالمية للبيئة وما تحتويه من النماذج الثلاث، حيث انه هذه المنظمة تبحث في إصلاح الاختلالات التي تعاني منها الحوكمة البيئية العالمية، والهدف من اختيارنا لهذه المنظمة هو محاولة تبني أهدافها العالمية على المستوى المحلي بغية الوصول إلى تفعيل الحوكمة البيئية في الجزائر.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات والتحديات، وهي تستهدف توضيح الدور الذي تضطلع به السياسات البيئية في سبيل إرساء معالم منظومة الحوكمة البيئية، وأيضا محاولة الوقوف على أهم وابرز التحديات المعرقلة لتجسيد هاته المنظومة، وهو ما يساعد في التوجه نحو ارساء استراتيجية متكاملة لدعم منظومة الحوكمة البيئية في الجزائر، هذه الاستراتيجية او الرؤية لا تكون مقتصرة على المستوى الوطني فحسب، بل تتعداه إلى المستوى العالمي، وهذا راجع إلى اهمية مسالة حماية البيئة التي لم تعد تتوقف على الجهد الوطني فقط، وانما تجاوزته لتصبح ذات شان عالمي.

عموما من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة وما احتوته الفصول الأربع يمكن عرض النتائج التالية:

– الحوكمة البيئية أصبحت مقاربة ضرورية لا مفر منها وذلك بغية التخفيف من المعضلات البيئية.

– حظيت الحوكمة البيئية اهتماما واسعا في السنوات الأخيرة وذلك لوصف وتحليل نقلة نوعية في الطريقة والمنظمات والترتيبات المؤسسية، والمقاييس المكانية التي تتخذ بموجبها القرارات الرسمية وغير الرسمية فيما يتعلق باستخدامات الموارد الطبيعة.

– للحوكمة البيئية المعاصرة مفهوم هجين يساعد على إعطاء مفهوم متطور للحوكمة البيئية يدمج كل العناصر في إطار تفاعلي علائقي، من اجل إثبات قيم المساءلة والشفافية والمشاركة في الحوكمة.

– للسياسة البيئية دور مهم في حل المشاكل البيئية عن طريق الإجراءات التقنية والإدارية وهاته الأخيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالثقافة البيئية، التي تسعى لإحداث تغيير في طرق التفكير والسلوك البيئي للإنسان.

– تحتوي السياسة البيئية على مجموعة من الأهداف البيئية المثلى، التي تسعى لموازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث.

– توصلنا من خلال الدراسة إلى انه هناك مجموعة من النماذج كالمجتمع المدني وأحكام السوق والإدارة التعاونية والنماذج التشريعية ... ، هذه النماذج تبرز لنا العلاقة الوطيدة والضرورية بين السياسة البيئية والحوكمة البيئة.

– شكلت سياسات الحوكمة البيئية في الجزائر التي تهدف إلى حماية البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية، وعلى غرار باقي الدول مركز اهتمام وتعاقب الحكومات بسبب إدراك صناع القرار بضرورة الاهتمام والاستجابة الفعلية والفعالة للقضايا البيئية، وكما سبق الذكر أن تأخذ هذه السياسات بعين الاعتبار الوصول إلى تحقيق والمحافظة على التنمية المستدامة.

– تم إنشاء عدة هيئات في الجزائر لحماية البيئة، فهذه الأخيرة كان يتم نقلها من وزارة إلى أخرى وهذا راجع إلى عدم الاستقرار المؤسساتي في مجال حماية البيئة.

– تلعب الفواعل الوطنية في الجزائر دورا مهما في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، فكل فاعل يهتم بشق معين من حماية البيئة وهذه الجهود المتكاملة تحقق في الأخير الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، والى جانب هذا الدور يبرز لنا دور الفواعل الدولية في تحقيق التنمية المستدامة مثل جهود المنظمات الدولية، وكذا الاتفاقيات والمبادرات سواء الدولية أو الإقليمية.

– توصلنا أيضا من خلال هذه الدراسة إلى أن الحوكمة البيئية في الجزائر تواجه تحديات جمة منها ما هو عالمي ومنها ما هو وطني، فالتحديات ذات البعد العالمي تزداد يوما بعد الأخر كإشكالية تغير المناخ والتصحر والتلوث البيئي... ، والتحديات الوطنية كالتحديات السياسية التي تؤثر على فعالية الحوكمة مثل عدم الاستقرار السياسي، الفساد المشاركة، المساءلة...وغيرها من المؤشرات العالمية التي من خلالها يتم قياس فعالية الحوكمة، بالإضافة إلى تحديات أخرى من النوع السوسيو–اقتصادي كالمجتمع المدني والقطاع الخاص.

– حاولنا من خلال هذه الدراسة إيجاد استراتيجية دعم للحوكمة البيئية على مختلف المستويات فعلى المستوى التقني/الفني تم اقتراحنا للإدارة البيئية، والاقتصاد الأخضر وكذا التخطيط البيئي كآليات لحماية البيئة وتحقيق الحوكمة البيئة، أما على المستوى المجتمعي فهناك اقتراحات على مستويات مختلفة كالسياسية والاقتصادية، وهنا تم الحديث أكثر عن المسؤولية الاجتماعية

للشركات بالإضافة إلى المستوى الاجتماعي/ الثقافي وتم تسليط الضوء على التربية البيئية والإعلام البيئي.

– وعلى المستوى الدولي تم التركيز على الاتفاقيات البيئية المتعددة ودورها في تفعيل الحوكمة البيئية، وكذا دور المنظمات غير الحكومية (البيئية) في الحوكمة البيئية وتم التركيز على المجتمع المدني العالمي، لنصل في نهاية الدراسة إلى الاقتراحات التي تنادي بضرورة إيجاد منظمة عالمية للبيئة تكفل بالقضايا البيئية الدولية وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه الدول في رسم سياساتها البيئية على المستوى الدولي وتزايد حدة المخاطر البيئية العابرة للحدود وتحديات الفقر.

فمن خلال النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات وهي:

– لتعزيز الحوكمة البيئية ينبغي مواصلة تطوير وتنفيذ سيادة القانون البيئي، فالحوكمة البيئية تمثل هدفاً مشتركاً تسعى إلى تحقيقه طائفة عريضة من هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية الناشطة في تعزيز سيادة القانون، وحقوق الإنسان والحوكمة الجيدة من أجل تعزيز التعاون وإدراج البيئة في مساعي تحقيق هذه الأهداف الجامعة، وبالإضافة إلى ذلك فإن النهوض بالجهود التعاونية لمختلف الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجالات مختارة سوف يمثل طريقة عملية نحو تعريف النهج الاستراتيجي، والكلي لتحقيق الأهداف والمقاصد المتفق عليها دولياً على النحو الذي يرد في جدول أعمال عام2030 للتنمية المستدامة.

– من اجل نجاح الحوكمة البيئية في الجزائر يجب تعزيز الشفافية في السياسات البيئية وتعزيز أداء المجتمع المدني ومشاركة الجميع في اتخاذ القرارات البيئية.

– إشراك المواطن في العمل البيئي من خلال إعلامه بما يجري في البيئة.

– وضع قوانين ردعية متعلقة بالمخالفات البيئية على ارض الواقع.

– التأكيد على خطر المشكلات البيئية وبعدها العالمي في المنابر الدولية وضرورة العمل الدولي الموحد لمعالجتها.

– ضرورة تعزيز عمل المنظمات البيئية غير الحكومية وتطوير الآليات السياسية وآليات التمويل وهو من صميم تحقيق الحوكمة البيئية.

– إن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تعتبر أدوات عالمية للحوكمة البيئية، وآليات منسقة تضم الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمعات الأصلية والمحلية التي تقود إلى قرارات متفق عليها عالميا، وجب هناك حاجة إلى مزيد من التعاون بين أصحاب المصلحة بغية بلوغ التآزر المحتمل، وتحقيق التنفيذ الأكثر اتساقا لمختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والحوكمة البيئية الأكثر قوة بصفة عامة، ولوحظ ان فائدة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في تحقيق التآزر بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتنفيذ أهداف أيشي من الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011–2020، هي الاستجابات من المنطقة العربية للمراجعة المقترحة للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي يمكن أن تشمل النهوض بالتآزر، مع تنفيذ مع اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض (CITES)، والحوافز المتصلة بالتجارة فضلا عن تدابير لإزالة الحوافز الضارة.

- ضرورة التطبيق الفعلي لما تم الاتفاق عليه، بين وزارة البيئة والطاقات المتجددة مع التعاونية الألمانية GIZ في إطار برنامج "الحوكمة البيئية والتنوع البيولوجي" الذي كان سنة 2014 حيث أن هذا البرنامج التعاوني وضع أدوات تساعد في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتنوع البيولوجي وتحسين المحيط البيئي للمواطن، ويتكون برنامج "الحوكمة البيئية والتنوع البيولوجي" GENBI من عدة مكونات متعلقة بـ:

- ✓ تعزيز إدارة المحيط البيئي.
- ✓ تثمين الموارد البيولوجية.
- ✓ حوكمة المجالات المحمية.
- ✓ تحسيس المواطن بأهمية المحافظة على التنوع البيولوجي.

وقد تم دعم الأنشطة المنفذة في إطار GENBI بشكل مكثف من خلال التدريب الفني في الجزائر ودوليًا، حيث مكنت من تطوير وتطبيق العديد من الأدوات لإدارة أفضل للتنوع البيولوجي في الجزائر، وتم اختتام البرنامج في03 ديسمبر 2019، أين تم تعزيز إنجازات هذا المشروع وتوضيح الوسائل والآليات المطبقة للحفاظ على النتائج التي تم تحقيقها ونشرها وتعميمها.

- التركيز على الاستثمار في مجالات الاقتصاد الأخضر التي من شأنها ترشيد استعمال الطاقة من خلال توسيع استخدام الطاقات النظيفة، وتعزيز النشاطات التي تسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي وخلق مناصب الشغل حيث برز هذا جليا، في اللقاء الوطني الأول لحاملي المشاريع في مجال الرسكلة والطاقات المتجددة، التي استحدثته وزارة البيئة والطاقات المتجددة في ديسمبر 2019، وهو ما يوضح أهمية فتح باب الاستثمار لفئة الشباب وبالتالي أهمية المواصلة في التطبيق الفعلي لمثل هاته المشاريع.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر و المراجع باللغة العربية

- **القرآن الكريم**

1. الكتب:

1- ابراهيم، نعيم، **إدارة الأزمات**، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2009.

2- أبو النصر، مدحت محمد، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، ط1، القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2007.

3- احمد السيد، عبد الخالق، وبليح، احمد بديع، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.

4- إدريسي، مصطفى بن محمد الحسن، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول** (جدة: مركز الانتاج الاعلامي، 2006).

5- أندرسون، جيمس، **صنع السياسات العامة**، تر: عامر الكبيسي، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999.

6- أوسرير، منور، وحمو، محمد، **الاقتصاد البيئي**، ط1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011.

7- برو، فيليب، **علم الاجتماع السياسي**، تر: صاصيلا محمد عرب، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

8- بن سعيد، مراد، **البيئة والحوكمة العالمية: نحو صيغ جديدة للعمل الدولي المشترك**، بسكرة: دار علي بن زيد للطباعة والنشر، 2016.

9- بهلول، محمد بلقاسم حسن، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية. تشريح وضعية**، الجزائر: منشورات دحلب، 1993.

10- بوالشعير، سعيد، **النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963 و 1973**، ج،1 الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

11- بوالشعير، سعيد،**النظام السياسي الجزائر**، عين مليلة: دار الهدى، د.ت.ن.

12- بورن، إيدمونج، **التغير العالمي من أجل بشرية أكثر إنساني**، تر: خالد زهران سماح، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.

13- الجبور، سناء محمد، **الإعلام البيئي**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.

14- حجاب، محمد منير، **التلوث وحماية البيئة : قضايا البيئة من منظور اسلامي**، ط1، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1999.

15- حسن موسى، علي، **تغيرات المناخية**، سوريا: دار الفكر، 1966.

16-حلي، أسامة، **سيادة القانون**، فلسطين: مؤسسة مواطن للنشر، 1995.

17- الحمد، رشيد، **البيئة ومشكلاتها**، الكويت: عالم المعرفة، 1979.

18- حمدي صالح، نادية، **الإدارة البيئية: مبادئ وممارسات**، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2002.

19- الحيالي، وليد ناجي، **دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة**، ط1، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2002.

20- الخرجي، فراس احمد، **الإدارة البيئية**، ط1، الأردن: كنوز المعرفة، 2007.

21- خرفان، سعد الدين، **تغير المناخ ومستقبل الطاقة: المشاكل والحلول**، دمشق: الهيئة العامة السورية كتاب، د س ن.

22- الخزرجي، تامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

23- الخضيري، محسن أحمد، **حوكمة الشركات**،ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2005.

24- الخفاف، عبد العلي، وثعبان كاظم، خضر، **الطاقة وتلويث البيئة**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999.

25- خليل، حسين، **السياسات العامة في الدول النامية**، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007.

26- دبور، أمين محمد، **نظم سياسية مقارنة**، غزة: الجامعة الإسلامية، 2013.

27- الرسول محمد، أبو اليزيد، **التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج**، مصر: مكتبة بستان المعرفة، 2007.

28- رشوان حسين، عبد الحميد أحمد، **البيئة والمجتمع : دراسة في علم اجتماع البيئة**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.

29- الرياشي، سليمان، وآخرون، **الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

30- زنكنة إسماعيل، نجم الدين، **القانون الإداري البيئي**، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.

31- زهران، ايمان عبد المنعم، **التغيرات المناخية والصراع الاقليمي للمياه في الشرق الأوسط**، القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 2015.

32- الزوكة، محمد خميسي، **البيئة ومحاور تدهورها وآثارها على صحة الانسان**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2000.

33- زياني، صالح، وآخرون، **التحولات السياسية في الجزائر: منظور سوسيو-اقتصادي**، باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع،2008.

34- زياني، صالح، وبن سعيد، مراد، **الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات**، ط1، باتنة: دار قانة للنشر والتجليد، 2010.

35- السامرائي، قصي عبد المجيد، **المناخ والأقاليم المناخية**، عمان: دار اليازوري للطباعة والنشر، 2008.

36- سرحان نظيمة، أحمد محمود، **منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث**، ط1،القاهرة: دار الفكر العربي، 2005.

37- السعود، راتب، **الإنسان والبيئة : دراسة في التربية البيئية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.

38- سعيدات، علي، **حماية البيئة من التلوث بالمواد الاشعاعية والكيميائية**، ط1،الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، د س ن.)

39- سليمان، عصام، **مدخل إلى علم السياسة**، ط2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

40- السويدي، محمد، **علم الاجتماع السياسي : ميدانه وقضاياه**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

41- السيد علي الصالح، جمال الدين، **الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق**، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2003.

42- السيد، محمد إسماعيل، **الإدارة التراكمية والحوكمة**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2005.

43- شحاتة، حسن أحمد، **تلوث البيئة : السلوكات الخاطئة وكيفية مواجهته**، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2002.

44- الشيخ، حسين عادل، **البيئة: مشكلات وحلول** (الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2009).

45- صابر، محمد، **الإنسان وتلوث البيئة**، السعودية: الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، 2000.

46- صباح، محمود صباح، **أسس ومشكلات التخطيط الحضري والاقليمي**، المستنصرية: مطبعة الفنون الجامعية، 1988.

47- صدوق، محمد، **أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

48- طارق، محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

49- طاشمة، بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكالات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

50- طريح، شرف عبد العزيز، **الجغرافية المناخية والنباتية**، مصر: دار المعارف المصرية،1961.

51- عادل عبد الرشيد، عبد الرزاق، **التشريعات البيئية العربية ودورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي**، جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

52- العاني شعبان، محمد جاسم محمد، **التخطيط البيئي: مشاكل البيئة وسبل معالجتها، ط1**، عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014.

53- عبد العالي، عبد القادر، **الاصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

54- عبد المقصود، زين الدين، **قضايا بيئية معاصرة: المواجهة والمصالحة بين الإنسان وبيئته**، ط2، الكويت: دار البحوث العلمية، 1998.

55- عريبات، بشير محمد ومزاهرة، أيمن سلمان، **التربية البيئية**، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009.

56- العزاوي، محمد عبد الوهاب، **أنظمة إدارة الجودة والبيئة**، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2002.

57- العزاوي، نجم، والنقار، عبد الله حكمت، **إدارة البيئة، نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2007.

58- عفيفي، حاتم سامي، **الخبرة الدولية في الخصخصة**، القاهرة: دار العلم للطباعة،1994.

59- علام، عبد الرحيم، **مقدمة في نظم الإدارة البيئية**، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

60- علي احمد، شريف محمد، **دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2014.

61- عيسى عبد العزيز، إبراهيم وعمارة، عبد الله محمد، **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**، ط1،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004.

62- الغرابية، سامح والفرحان، يحي، **المدخل إلى العلوم البيئية**، ط4، عمان: دار الشروق،2002.

63- الفراجي، أحمد هادي، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، ط1،عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2015.

64- الفهداوي، فهمي خليفة، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001.

65- فهمي محمود، صلاح الدين، **دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية: تجارب عالمية**، القاهرة: جامعة الأزهر، د.س.ن.

66- قاسم، خالد مصطفى، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، مصر: الدار الجامعية، 2007.

67- القريوتي، محمد قاسم، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، ط1، عمان: ردمك، 2005.

68- القصبي، عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**، ط2، القاهرة: د.دن، 2006.

69- القصبي، عبد الغفار رشاد، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، القاهرة: مكتبة الآداب للنشر والتوزيع، 2004.

70- الكايد، زهير عبد الكريم، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

71- الكبيسي، صلاح الدين، **إدارة المعرفة**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011.

72- الكواري، علي خليفة، وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

73- لافون، روبرت، **التلوث**، تر: الفياني نادية، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 1977.

74- لفرع، سليمان، **البيئة وأخطار التلوث**، عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.ن.

75- لكحل، أحمد، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة**، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

76- محمود، محمد صباح، **جغرافية تلوث الهواء**، قبرص: مركز دراسات البحر المتوسط، 1999.

77- مخلف، عارف صالح، **الإدارة البيئية: الحماية الإدارية للبيئة**، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007.

78- معمر رتيب، محمد عبد الحافظ، **القانون الدولي وظاهرة التلوث: خطوة للأمام لحماية البيئة من التلوث**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007.

79- موسشيت، دوجلاس، **مبادئ التنمية المستدامة**، تر: بهاء شاهين، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.

80- موسعي، ميلود، **المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة**، الجزائر: دار الخلدونية، 2016.

81- الموسوي، ضياء مجيد، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية: آراء واتجاهات**، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

82- مياسي، إكرام، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2011.

83- ناجي، عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الاحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر: مديرية النشر بجامعة قالمة، 2006.

84- ناجي، عبد النور، **تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر: مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة**، عنابة: منشورات جامعة باجي مختار، 2009.

85- نحال، إبراهيم، **التصحر في الوطن العربي**، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1987.

86- والي، خميس حزام، **اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية: مع الاشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

87- وهيبي، صالح محمود، ودرويش العجمي، ابتسام، **التربية البيئية وآفاقها المستقبلية**، ط1، دمشق: دار الفكر، 2003.

88- وود، كرستوفر، **تخطيط المدن والسيطرة على التلوث**، تر: مضر خليل العمر، بغداد: مطبعة جامعة البصرة، 1984.

2. المقالات العلمية:

1- أعجال، محمد لمين لعجال، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية**12 (2007).

2- بابكر، مصطفى،" السياسات البيئية"، **مجلة قضايا التنمية في الأقطار العربية** 25 (2004).

3- بارة، سمير، "التمثيل السياسي الحزبي في الجزائر: بين التحديات الواقع واستراتيجيات التفعيل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** 51 (2016).

4- بالي، حمزة، وآخرون، " دور نظم الإدارة البيئية ISO14000 في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية"، **مجلة التنمية الاقتصادية** 02(2016)

5- براهيمي، شراف، "البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (20011-2011)"، **مجلة الباحث**12(2013).

6- البلي، مسعود، " تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: دراسة نظرية من منظور الحكم الجيد"، **مجلة دراسات وأبحاث** 19 (2015).

7- بن احمد، عبد المنعم، وبن بولرباح، العيد، " التخطيط البيئي القطاعي في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** 04(2016).

8- بن سعيد، مراد، " البيروقراطيات الدولية والسياسة العالمية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** 02 (2012).

9- بن سعيد، مراد، "الحوكمة البيئية والتجارة العالمية: نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية"، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**(02) (2014).

10- بن سعيد، مراد، "فعالية التنوع المؤسساتي الدولي في مجال حماية البيئة"، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** 43 (2016).

11- بن سعيد، مراد، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، **دفاتر السياسة والقانون** 09 (2013).

12- بن مالك، عمار، ودهان محمد، "دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2004"، **مجلة دراسات اقتصادية**، 04 (2017).

13- بن ناصر، بوطيب، "النظام القانوني للجمعيات في الجزائر: قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** 10 (2014).

14- بوبيش، فريد، وبوترعة، بلال، "تلوث البيئة الحضرية والصحة مقاربة سوسيولوجية"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية** 03(2013).

15- بوحنية، قوي، ولعوادي، وهبة، "إصلاح قانون الأحزاب السياسية الجزائري"، **دفاتر السياسة والقانون** 12(2015).

16- بودرهم، فاطمة، "أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** 05 (2013).

17- بودير، إيمان، ومختاري، فيصل، "المؤشرات الاجتماعية لتقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر: مؤشر التعليم"،

18- بوسنة، محمود، "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، **مجلة العلوم الإنسانية** 17 (2002).

19- بوعافية، محمد الصالح، "الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات"، **دفاتر السياسة والقانون** 15(2016).

20- بومعراف، إلياس، وعماري، عمار، "من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر"، **مجلة الباحث** 07(2010).

21- جاب الله، نور الدين، " مكانة المحاسبة الوطنية البيئية في وضع السياسات والخطط البيئية"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** 26(2016).

22- جمال الدين نجوى، يوسف، وآخرون، " الاقتصاد الأخضر: المفهوم....والمتطلبات في التعليم"، **مجلة العلوم التربوية** 03(2013).

23- الحسين، شكراني، " نحو حوكمة بيئية عالمية"، **مجلة رؤى استراتيجية** 03 (2014).

24- الحفار، سعيد محمد، "مشكلة التصحر في الوطن العربي: عرض، تحليل، حلول"، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية** 01 (1989).

25- حموته، فاطمة، " استراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور المنظمات البيئية غير الحكومية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية** 01 (2015).

26- خلوفي، خدوجة، "التشريع عن طريق الأوامر في ظل تعديل الدستور الجزائري لسنة 2016"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية** 06(2016).

27- خنيش، سنوسي، " الحفاظ على البيئة والتحول في الاستراتيجيات والسياسات البيئية"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية** 05 (2014).

28- الداوي، الشيخ، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** 02(2009).

29- دواجي، كريم، " دور وسائل الإعلام في ترسيخ القيم البيئية: قراءة في الخطاب الإعلامي البيئي الجزائري"، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية** 19 (2016).

30- ديب، ريدة، ومهنا، سليمان، "التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، **مجلة جامعة دمشق لعلوم الهندسية** 01(2009).

31- رحالي، صليحة، وعباز، زهية، " التربية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لمناهج التعليم الابتدائي في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية** 09 (2018).

32- زبدي، ناصر الدين، " دور التربية البيئية في تعديل سلوك الفرد الجزائري تجاه محيطه"، **مجلة أبحاث نفسية وتربوية**04 (2011).

33- زغدار، عبد الحق، والعمري، وفاء، " المنظمات غير الحكومية كشريك في الحوكمة البيئية العالمية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** 17 (2018).

34- زياني، صالح، "الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص أفريل(2011).

35- زياني، صالح، "موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** 16(2007).

36- سايح، تركية، "نظام دراسة التأثير ودوره في تكريس حماية فعالية للبيئة"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية** 01 (2013).

37- سعداوي، عمرو عبد الكريم، "التعددية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا"، **مجلة السياسة الدولية**138 (1991).

38- سعيدان، رشيد، وبوهنة، علي، "واقع الخدمات الصحية من خلال الإصلاحات"، **مجلة البشائر الاقتصادية** 01(2014).

39- السعيدي علي، غليس ناهي، "المفهوم والمنظومة الجغرافية لظاهرة التصحر"، **مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية**15(2009).

40- سلامي، أسماء، " الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة- الواقع والمأمول-"، **مجلة دراسات وأبحاث** 25 (2016).

41- سلامي، أسماء، "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، **مجلة الشريعة والاقتصاد** 10 (د.س.ن).

42- صلاب، سيد علي، وفوغالي، حليمة، " دور الكيانات عبر الوطنية في حماية البيئة- الاتحاد الأوروبي نموذجا-"، **مجلة الباحث للد للدراسات الأكاديمية** 11 (2017).

43- طاشمة، بومدين، "التنمية الإدارية: مدخل بديل للإصلاح والتمكين للتنمية السياسية في الجزائر"، **مجلة العلوم القانونية والادارية والسياسية**، 01 (2009).

44- الطيار، طه، "دراسة التأثير على البيئة- نظرة في القانون الجزائري"، **مجلة المدرسة الوطنية للإدارة** 01 (1991).

45- طيبي، حسين، التونسي، فائزة، "واقع الخوصصة في الجزائر-دراسة سوسيولوجية-"، **مجلة العلوم الاجتماعية**07(2018).

46- عاشور، نصر الدين، ونسيغة، فيصل، "علاقة البرلمان بالحكومة في ظل التعديل الدستوري 1996"، **مجلة الاجتهاد القضائي** 04(2008).

47- عباس، عمار، "التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه" ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** 12(2014).

48- عباس، وداد، "سياسة مكافحة الفقر: دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية** 01(2013).

49- عباسة، الطاهر، وآخرون، " ممارسة الحق في الإعلام والاطلاع البيئي وأثره في حماية البيئة في الجزائر"، **مجلة جيل حقوق الإنسان** 25 (2017)

50- عبد المقصود، زين الدين، "التخطيط البيئي: مفاهيمه ومجالاته"، **قضايا بيئية** 06 (1982).

51- عبدات، عبد الوهاب، إسماعيل، شريف، " إشكالية مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد الجديد**12(2015).

52- عزوز، آمال، وآخرون، "مبادئ وأهداف الجمعية"، **مجلة البيئة والإنسان** 08 (2004).

53- علواني، مبارك، "دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث"، **مجلة المفكر** 14 (2017).

54- عليلات، علي، "أزمة الجزائر ثقة بين الجماهير والسلطة"، **مجلة الوحدة** 455 (1990).

55- عياض، محمد عادل، " دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة"، **مجلة الباحث** 07 (2010).

56- غربي، عزوز، وعجرود، سارة، " المجتمع المدني والنظام السياسي في الأنظمة المغلقة: دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الباحث** 11(2017).

57- غري، هاجر، وسالمي، رشيد، "الجباية البيئية عنصر مفتاحي لحماية البيئة في الجزائر"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة** 33 (2016).

58- قابوسة، علي، وطيبي، حمزة، " منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية** 04(2014).

59- قحام، وهيبة، وشرقوق، سمير، " الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل- مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر-"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية** 06(2016).

60- قروج، يوسف، وقصاص، فتيحة، "عقود النجاعة كآلية تفعيل الحوكمة ودورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية دراسة حالة المؤسسات التربوية في الجزائر"، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية** 06 (2016).

61- قوريش، نصيرة، "أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** 05 (2008).

62- كاتب، أحمد، "الإصلاحات السياسية في العالم العربي حتمية أم مسايرة للنظام العالمي الجديد"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**04(2014).

63- الكواز، أحمد، " الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية"، **مجلة جسر التنمية** 118(2014).

64- لزعر، علي، ووجدي، عبد الحليم، "تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة"، **مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية** 34 (2013).

65- ليتيم، فتيحة، وليتيم، نادية، " استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** 09 (2013).

66- مباركية، منيرة، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** عدد خاص افريل (2011).

67- مجاجي، منصور، "دراسة مدى التأثير على البيئة كأداة لحمايتها من أخطار التوسع العمراني"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**03 (2009).

68- مجاني، باديس، "دور الإعلام في نشر الوعي البيئي"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** 30 (2017).

69- محرز، نور الدين، وصيد، مريم، " التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية** 03(2017).

70- مخفي، أمين، وعامر، حبيبة، "دور تبني الادارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في دعم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز-الجزائر-"، **مجلة البشائر الاقتصادية** 02(2017).

71- المزروعي، منعم نصيف جاسم، "التغير المناخي وأثره على إنتاج الفاكهة في محافظة ديالي"، **مجلة كلية التربية الأساسية** 12 (2013).

72- مطانيوس، مخول، وعدنان، غانم، "نظم الإدارة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** 02(2009).

73- معطا الله، محمد، "المناطق الصناعية وأثرها على واقع الصناعة الجزائرية"، **مجلة آفاق فكرية** 02 (2015).

74- مقلاتي، مونة، "الإعلام وقضايا الرأي العام في العالم العربي: الإعلام البيئي نموذجا"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** 01 (2014).

75- مكيد، علي، ومعوشي، عماد، "الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وأفاق التحول نحو اقتصاد السوق"، **مجلة المستقبل العربي** 423 (2014).

76- مهني، وردة، " دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة"، **مجلة العلوم الاجتماعية** 14 (2017).

77- ناجي، عبد النور، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية"، **مجلة المفكر** 03 (2004).

78- نصر الدين، جابر، وطويل، فتيحة، " التربية البيئية في مضامين مادة التربية المدنية للمرحلة الابتدائية: دراسة تحليلية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** 01 (2010).

3. القوانين والمراسم:

1- القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

2- القانون رقم 02-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق لـ 5 فيفري 2008 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، الجريدة الرسمية، العدد 10، 12 فيفري 2002.

3- المرسوم رقم 156/74 المؤرخ في 12 جويلية 1974، المتضمن إنشاء لجنة وطنية للبيئة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 59.

4- المرسوم رقم 119/77 المؤرخ في 19 أوت 1977، المتضمن إنهاء نشاطات اللجنة الوطنية للبيئة، وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64.

5- المرسوم التنفيذي رقم 235/93 المؤرخ في 1993/10/10، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية للجماعات المحلية والبحث العلمي، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد65.

6- المرسوم التنفيذي رقم 248/47، المؤرخ في 10 أوت 1994، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والإصلاح الإداري، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53.

7- المرسوم الرئاسي رقم 01/96، المؤرخ في 05 جانفي 1996، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 01.

8- المرسوم التنفيذي رقم 09/01، المؤرخ في 07 جانفي 2001، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 04.

9- المرسوم الرئاسي رقم 173/07 المؤرخ في 04 جوان 2007، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37.

10- المرسوم الرئاسي رقم 149/10 المؤرخ في 28 ماي 2010، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 36.

11- المرسوم الرئاسي رقم 326/12 المؤرخ في 04 سبتمبر 2012، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 49.

12- المرسوم الرئاسي رقم 154/14 المؤرخ في 05 ماي 2014، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 26.

13- المرسوم رقم 73/63 المؤرخ في 04 مارس 1963، المتعلق بحماية الساحل، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13.

14- المرسوم رقم 478/63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963، المتعلق بحماية الساحل، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 98.

15- المرسوم رقم 38/67 المؤرخ في 24 جويلية 1963، المتعلق بإنشاء لجنة المياه، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52.

16- الأمر رقم 73/67 المؤرخ في 08 جانفي 1967، المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06.

17- الأمر رقم 38/69 المؤرخ في 23 ماي 1969، المتعلق بقانون الولاية، الجريد الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44.

18- المرسوم التنفيذي رقم 198/06، المؤرخ في 31 ماي 2006، المتضمن ضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37.

19- القانون رقم 03/83، المؤرخ في 05 فيفري 1983، المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06.

20- القانون رقم 10/03، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة

21- المرسوم التنفيذي رقم 115/02، المؤرخ في 03 أفريل 2002، المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد22.

22- المرسوم التنفيذي رقم 175/02، المؤرخ في 20 ماي 2002، المحدد لاختصاصات الوكالة الوطنية للنفايات تشكيلها وكيفية عملها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد37.

23- المرسوم رقم 158/98، المؤرخ في 17 ماي 1998، المتضمن انضمام الجزائر إلى اتفاقية بازل المنظمة للتحكم في نقل النفايات، وتم التوقيع على الاتفاقية في 22 مارس 1989 بسويسرا.

24- القانون رقم 01/01، المؤرخ في 03 جويلية 2001، المتعلق بالمناجم، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35.

25- المرسوم التنفيذي رقم 33/91، المؤرخ في 9 فيفري 1991، المتضمن إعادة تنظيم المتحف الوطني للطبيعة في الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 352/98، المؤرخ في 10 فيفري 1998، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد84.

26- القانون رقم 25/91 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991، المتضمن قانون المالية لسنة 1992، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 65، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 408/01، المتعلق بالصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد78.

27- القانون رقم 10/11، المرخ في 20 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37.

28- القانون رقم 07/12، المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12.

29- القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02.

4. الملتقيات والندوات العلمية:

1- البراوي، أنصار أمين، "محددات الحوكمة: دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول" (ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول: "عولمة الإدارة في عصر المعرفة"، طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012).

2- بلوصيف، الطيب، " الحكم الراشد: المفهوم والمكونات" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: " الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي" الجزء الأول، سطيف، الجزائر، 9/8 افريل 2007).

3- بن مسعود، نصر الدين، وكنوش، محمد، " واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الثالث حول: " منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بشار، الجزائر، 15/14 فيفري 2012).

4- بورحلة، ميلود، وبوثلجة عبد الناصر، "دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي –التجربة المغربية–" (مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول: "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، قالمة، الجزائر، يومي 04/03/ ديسمبر 2012).

5- رسلان خضور، " المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال" (ورقة بحق قدمت في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول: " التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية"، دمشق، 28/25 فيفري 2011).

6- زايد، مراد، "المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المتغيرات العالمية – حالة الجزائر–" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الثالث حول: " منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بشار، الجزائر، 15/14 فيفري 2012).

7- السحيباني، صالح، "المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية" (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول:" القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"، بيروت، لبنان، 25/23 مارس 2009).

8- سلامي، منيرة، ومسغوني، منى،" إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول: " الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، الطبعة الثانية: " نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي"، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 23/22 نوفمبر 2011).

9- صعب، نجيب، " البيئة في وسائل الإعلام العربية" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الإعلامي العربي الأول حول "البيئة والتنمية المستدامة"، أيام 30/28 نوفمبر 2006، القاهرة).

10- ضيف الله، جمال، ورابح، عمار، "تحضير مشروع الميزانية في ظل مشروع المؤسسة وإسناد عقد النجاعة" (ورقة بحث قدمت في الملتقى التكويني لفائدة مسيري المصالح الاقتصادية واد سوف، 17/16 مارس 2011.)

11- طيار، أحسن، وشلالي، عمار، "إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الخامس حول "اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة"، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 12/11 نوفمبر 2008).

12- عبد الصمد، نجوى، وبطانية مفضي، طلال محمد، " الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي"(ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول: " الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 09/08 مارس 2005).

13- عجرود، سارة، وعريوات، انتصار، "السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" (مداخلة ألقيت في اليوم الدراسي حول" التنمية في المتوسط وسياسات التساند البيئي"، باتنة، الجزائر، 06 فيفري 2017).

14- عجرود، سارة، وعريوات، انتصار، "الفساد وإشكالية التنمية بالجزائر: قراءة سوسيولوجية" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: "التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر"، برج بوعريريج، الجزائر، 08/07 مارس 2016).

15- عروب، رتيبة، وبوسبعين، تسعديت، "أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر: حقائق وآفاق"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: "الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: استمرارية ... أم قطعية"، مستغانم، الجزائر، 06/05 أكتوبر 2011).

16- عزاوي، أعمر، ولعمى، أحمد، " الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: " سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، يومي 21/20 نوفمبر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012).

17- الفضيل، رتيمي، وتواتي، سمية، "استثمارات القطاع الخاص في السياحة الجزائرية بين المحفزات والمعيقات" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة"، بريكة، الجزائر،31/30أكتوبر 2017).

5. التقارير والبرامج الرسمية

1- الاسكوا. استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا. (الأمم المتحدة: نيويورك، 2011).

2- الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015.

3- الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الأمم المتحدة: 1992.

4- الأمم المتحدة، اتفاقية مكافحة التصحر، تقرير الدورة الخامسة عشر، نيروبي 20/18 أكتوبر 2016.

5- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية"، المكسيك، الاجتماع الثالث عشر، 4-17 ديسمبر 2016 .

6- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية (IPBES)"، مونتريال، الاجتماع السابع عشر، 18/14 أكتوبر، 2013.

7- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، الاجتماع الرابع، جنيف 4-8 ماي 2009.

8- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية مكافحة التصحر، الدورة الرابعة، نيروبي 21/18 أكتوبر 2005.

9- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تخليص العالم من الملوثات العضوية الثابتة، دليل للتعريف باتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات الثابتة، 2010.

10- جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. "استعراض وضع القانون البيئي". نيروبي، 27/23 ماي 2016.

11- جمعية الأمم المتحدة للبيئة، "برنامج العمل والميزانية المنقحان لفترة السنتين 2015/2014"، نيروبي 27/23 جويلية، 2014.

12- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2002، متاح على الرابط:
https://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2002

13- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا. "الاقتصاد الأخضر في الجزائر: فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه" . مكتب شمال إفريقيا (د.س.ن).

14- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الاستدامة البيئية الحضرية: مع تركيز خاص على المسكن والأرض وضمان الحيازة، منظور إقليمي"، نيويورك: الأمم المتحدة، 2001.

15- مركز التعاون للمتوسط للاتحاد الدولي لصون الطبيعة، "برنامج الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال افريقيا 2013-2016"، منتدى أعضاء الاتحاد: الرباط 7/5 أكتوبر 2011.

16- المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، نشرة البيئة البحرية. السواحل البحرية والسياحة البيئية، العدد 103 (2015).

17- مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. " الإجراءات الإستراتيجية لتعزيز تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك ما يتعلق بتعميم التنوع البيولوجي ودمجه داخل القطاعات وعبرها"، المكسيك، 17/04 ديسمبر 2016.

18- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة. (جنيف ونيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2004).

19- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ 2007: التقرير التجميعي، ط1، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، جنيف، 2008

20- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، دار الحقائق للطباعة، ط1، الجزائر،2005

21- وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، "قمة الأمم المتحدة لاعتماد برنامج التنمية لما بعد 2015"، نيويورك 27 سبتمبر، 2015، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، الجمهورية الجزائرية، متاح على الرابط:
http://www.mae.gov.dz/news_article/3368.aspx

6. المذكرات والأطروحات:

1- الأبرش، محمود، "السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية" (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص: علم اجتماع البيئة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017).

2- إبرير، غنية، "دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية-دراسة حالة الجزائر-" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2010)

3- الأخضر، شتوي، " برامج التربية البيئية في التلفزيون الجزائري: دراسة تحليلية لسلاسل إعلانات الغزالة" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006).

4- برادشة، فريد، "الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية" (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر3، 2014).

5- بقدي، كريمة، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا- دراسة حالة الجزائر- " (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية، كلية العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012).

6- بلخير، أسيا، " دور الحكمانية في ترشيد السياسات التنموية في الوطن العربي خلال الفترة 2010/2000" (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، جامعة باتنة1، 2016).

7- بن عياش، سمير، "السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي"، دراسة حالة ولاية الجزائر (1999-2009)" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة الجزائر 03، 2011)

8- بوسالم، زينة، " المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في الصحافة الجزائرية- جريدة الشروق نموذجا- " (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص: بيئة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2011).

9- بوسكار، ربيعة، "مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة،2016).

10- بوضياف، مليكة، "إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر"(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2006)

11- ثعالبي، نوال، "دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية" (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010).

12- حاجي، فطيمة، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014" (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014).

13- حاحة، عبد العالي، "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013).

14- خليفة، تركية، "دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة- وزارة الموارد المائية والبيئية الجزائرية نموذجا-" (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص: علم الاجتماع البيئة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2017).

15- خنيش، سنوسي، "استراتيجية حماية البيئة في الجزائر"، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2005)

16- دعموش، فاطمة الزهراء، "سياسة التخطيط البيئي في الجزائر" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص: تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2010).

17- ذيبح، ميلود، "مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري" (رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدستوري، قسم الحقوق، جامعة باتنة، 2006).

18- زاوش، حسين، "السياسات التشريعية والبيئية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر -دراسة حالة واحات الزيبان بسكر-" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013).

19- شادي، عز الدين، "البعد الاتصالي لحماية البيئة في الجزائر: الاتصال والتنسيق بين الوزارات وزارتي البيئة والفلاحة نموذجا" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2013).

20- شاوش اخوان، جهيدة، "واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدنية بسكرة أنموذجا" (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2015).

21- شعشوع، قويدر، " دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، 2014).

22- عروس، ميلود، "معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر (1990-2006) مقترب تحليلي تقييمي" (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010).

23- علاب، رشيد، "نظم الإدارة البيئية (ISO14000)واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر" (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017).

24- عمراني، حنان، "خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004).

25- غريبي، محمد، "الضبط البيئي في الجزائر" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2014)

26- فرج، شعبان، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.)

27- قروف، محمد كريم، "دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي،2009).

28- لموشي، طلال، " دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا" (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015).

29- محفوظ، مراد، "عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001).

30- مسعودي، رشيد، "الرشادة البيئية" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص: حقوق وحريات أساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، الجزائر، 2013).

31- مشان، عبد الكريم، "دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مصنع الاسمنت عين الكبيرة SCAEK-" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف2، 2013).

32- معو، زين العابدين، "تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسة العامة العالمية" (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015).

33- ناصري، خديجة، " مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: ادارة دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012).

7. مواقع الانترنيت:

1- إديبق، أحمد الحسن، "أهمية المشاركة السياسية"، **مدونة الاخوة**، ديسمبر 2013، متاح على الرابط التالي:

.http://idieghby.blogspot.com/2013/12/blog-post.html

تم تصفح الموقع يوم: 2018/03/02 على الساعة 20:57

2- الإذاعة الجزائرية، "الهيئة الجزائرية للاعتماد: اعتماد 100 مؤسسة وسنة 2018 ستكون سنة الاعتماد بالجزائر"، 2017، متاح على الرابط التالي:

www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170608/114181.html

تم تصفح الموقع يوم: 2018/04/05 على الساعة: 17.51

3- البنك الدولي، "الجزائر: الآفاق الاقتصادية، أكتوبر 2017"، متاح على الرابط التالي:

http://www.albankadawliorg/ar/country/algeria/publication/algeria_economic_outlook-october-2017

تم تصفح الموقع يوم 2018/01/10 الساعة 17:00

4- الشروق أونلاين، ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر خلال 2017، **موقع الشروق أونلاين**، 2017/08/13، متاح على الرابط:
http://www.echouroukonline.com/ara/articles/531450.html
تم تصفح الموقع يوم 2018/01/11 على الساعة 15:05

5- بوزق، نوار، "تأثير العمران على البيئة"، **منتدى الجلفة**، جانفي 2011، متاح على الرابط التالي:
www.djelfa.info/vb/shouthread.pRp?T=496480
تم تصفح الموقع يوم: 2017/11/18 على الساعة 20:03.

6- تماضر، صافي، "ما هي أسباب تلوث البيئة؟"، **موضوع** 13 فيفري 2018، متاح على الرابط التالي:
http://mawdoo3.com/
تم تصفح الموقع يوم: 2018/02/18 على الساعة 15:31

7- جابي، ناصر، "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق"، **دراسات وأبحاث**، ديسمبر 2009، متاح على الرابط التالي:
http://3odz.justgoo.com/t180.topic
تم تصفح الموقع يوم 2018/03/05 على الساعة 23:20.

8- جاسم، العوضي، " الإدارة البيئية السليمة هل توقف التدهور البيئي في العالم؟". **مجلة بيئتنا** (40) (د.س.ن)، متاح على الرابط التالي:
http ://www. Beatona. Net/ CMS/ index.php ? option= com content § view= article§ id= 360§ ltemid=84§ menuid=§ lang=ar
تم تصفح الموقع يوم: 2018/03/24 على الساعة 21:47.

9- الجزيرة نت، "قانون الانتخابات الجزائر"، متاح على الرابط التالي:
www.aljazera.net/encylopedia/events/4/9/
تم تصفح الموقع يوم: 2017/11/19 على الساعة 18:46

10- الحتاش، سفيان، "مستقبل النظام السياسي الجزائري بين أزمة الهوية وغياب الشرعية"، **دليل الريف**، مارس 2014، متاح على الرابط التالي:
http://dalil-rif.com/mobile/mobile/permalink/7830.html
تم تصفح الموقع يوم: 2018/03/01 على الساعة 16:09

11- الحلاوي أفراح، إبراهيم شمخي، "تأثيرات وأضرار التصحر"، 2013/01/02 متاح على الرابط التالي:
www.uobaylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=10fcid=33819
تم تصفح الموقع يوم: 2018/02/12 على الساعة 23:12

12- القحطاني نورة، ماذا تعرف عن ظاهرة النينو؟ رسالة الجامعة، جامعة الملك سعود، السعودية، 1257(2017)، متاح على الرابط:
http://rs.ksu.edu.sa/issue-1257/958
تم تصفح الموقع يوم: 2019/12/16.على الساعة 12.06

13- خليل، صبري محمد، "مشكلة التصحر: أسبابها وأساليب حلها"، متاح على الرابط التالي:
https://drsabrikhalil.wordpress.com/2013/02/12/%
تم تصفح الموقع يوم:2018/02/12على الساعة 22:09

14- الديب، ديان، "القطاع الصحي في الجزائري"، **المستشفى العربي**، جويلية 2017، متاح على الرابط التالي:
http://thearabhospital.com/
تم تصفح الموقع يوم: 2018/01/11 على الساعة 8:47

15- رحاب، حسين، وكاظم، جواد، "أهداف السياسة البيئية"، شبكة **جامعة بابل** 2016، متاح على الرابط التالي:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture_view.aspx?fid=9&depid=3&lcid=48679
تم تصفح الموقع يوم: 2017/06/16 على الساعة: 23.30

16- رزان صلاح، "مفهوم السياسة"، موضوع فيفري 2017، متاح على الرابط التالي:
https://mawdoo3.com/
تم تصفح الموقع يوم: 2018/08/05 على الساعة: 22.06

17- الزربعي، وائل، "نحو استراتيجية لحماية التنوع البيولوجي في الجزائر"، متاح على الرابط التالي:
http://tioutwaha1.blogspot.com/2001/02/blog-post_1547.html
تم تصفح الموقع يوم: 2017/11/18 على الساعة 22:38

18- سالي، يوسف، ومبارك، كوثر، "دور ومستقبل النيباد في القاهرة الإفريقية" **المركز الديمقراطي العربي**،2017، متاح على الرابط التالي:
democratica.de/ ?p=48402

تم تصفح الموقع يوم 2018/01/26 على الساعة 00:13

19- الشاهر، شاهر، "الاستقرار السياسي: معايير ومؤشراته"، **مجلة دام برس**، بتاريخ أوت 2016، متاح على الرابط التالي:

www.dampress.net/mobile/?page=show_detfategory-id=48&id=73497

تم تصفح الموقع يوم: 2018/02/26 على الساعة 6:45

20- شبيلي، بلال، "زرواطي تبرز جهود الجزائر في مكافحة التصحر خلال فعاليات القمة الإفريقية بمصر"، موقع **الآن نيوز** (2018)، متاح على الرابط التالي:

https://www.alanenews.dz/

تم تصفح الموقع يوم: 2019/04/18 على الساعة 16.24

21- شوقي جمال الدين، اسلام، "جدلية البيئة والتنمية"، **آفاق البيئة والتنمية** 90، (2016)، متاح على الرابط التالي:

http://www.maan-ctr.org/magazine/article/1336/

تم تصفح الموقع يوم 2018/01/21 على الساعة 20:33

22- طلبه، مصطفى كمال، "الاستدامة البيئية في العالم العربي"، **مجلة البيئة والتنمية** 127، (2008)، متاح على الرابط التالي:

http://www.afedmag.om/web/ala3dadalsabiasectionsdetails.aspx?id=5388issue==&type=2&ca

تم تصفح الموقع يوم: 2018/01/22 على الساعة 12:15.

23- عبد الرحمن، مصطفى، "المسؤولية الاجتماعية للشركات"، **جريدة الشرق الالكترونية**، سبتمبر 2015، متاح على الرابط التالي:

https://alsharq.com/opinion/23/09/2015/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%a4%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%a9%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ac%d8%aa%d8%d8%a7%d8%b9%d9%8a%d8%a9%d9%84%d9%84%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa

تم تصفح الموقع يوم: 2018/05/28 على الساعة: 01.18

24- عبيات، لارا، "ماهي ظاهرة النينو المناخية؟"، **موضوع**23 نوفمبر ،2017 متاح على الرابط التالي:

http://maudoob.com

يوم 2018/02/05 على الساعة 13:59

25- عوراي، خيرة ملاك، "تقري إجراء مسح حول سيادة القانون غير ممكن في الجزائر"، **المصدر**، فيفري 2018 متاح على الرابط التالي:
https://almasdar-dz.com/?p=40508
يوم: 2018/02/28 على الساعة 18:13

26- كريم، مصطفى، "المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات"، **Khayma.com**، 19 فيفري 2013، متاح على الرابط التالي:
http://bawaba.khayma.com/
تم تصفح الموقع يوم: 2018/05/29 على الساعة 02.31

27- مبادرة الباحثون السوريون، "البراكين وتأثيرها على الطقس"، 15 نوفمبر 2013، متاح على الرابط التالي:
http://volcanoes-usgs.gov/razards/gas/climate.php

28- مدين، أمال، "المشاركة الجمعوية في حماية البيئة"، **مجلة القانون والأعمال**، (2018)، متاح على الرابط التالي:
www.droitetentreprise.com/
تم تصفح الموقع يوم: 2018/05/26 على الساعة: 02.36

29- مغزيلي، نوال، "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر"، بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب، **المركز الديمقراطي العربي**، أفريل 2017، متاح على الرابط التالي:
https://democraticac.de/?p=45683
تم تصفح الموقع يوم 2017/03/02 على الساعة 22:36.

30- ملاح، مراد، " المسؤولية الاجتماعية بالجزائر"، **الحوار**، 18 جانفي 2017، متاح على الرابط التالي:
https://www.elhiwardz.com/contributions/73138/
تم تصفح الموقع يوم: 2018/05/29 على الساعة: 02.52

31- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، "واقع البيئة في الجزائر"، 2 مارس 2016، متاح على الرابط التالي:
https://www.polites-dz.com/threads/uaqy-albi-fi-alzzar.4291/
تم تصفح الموقع يوم: 18/11/ 2017 على الساعة 19:30

32- موسوعة ويكيبيديا، التصحر، متاح على الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B5%D8%AD%D8%B1
تم تصفح الموقع يوم: 2019/12/16.على الساعة 12.14

33- نعيمي، عبد المنعم، "حرية الإعلام في الجزائر كمتغير مفاهيمي قانوني"، **شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات**، متاح على الرابط التالي:
http://diae.net/21086
تم تصفح الموقع يوم: 2017/11/19 على الساعة 19:52.

34- نوفل، عائشة، "ما هي عناصر البيئة؟". **موضوع** أكتوبر 2014، متاح على الرابط التالي:
http://mawdoo3.com
تم تصفح الموقع يوم: 2017/01/29 على الساعة: 15.59.

35- ن .ب، "ترتيب الجزائر وفق تقرير "دافوس" حول جودة التعليم عالميا وعربيا"، سبتمبر 2017، **الجزائر 24**، متاح على الرابط التالي:
http://aljazair24.com/author/newfel
تم تصفح الموقع يوم: 2018/01/11 على الساعة 10:26

36- هاني، رجب، "ظاهرة النينو المناخية ... أقوى ظاهرة طبيعية يتعرض العالم لها"، 29 سبتمبر 2016، متاح على الرابط التالي:
http://www.arageek.com/2015/08/20/the-neon-climate-phenomenon.html
يوم 2018/02/05 على الساعة 13:57

37- وزارة البيئة والطاقات المتجددة، "التخطيط الوطني للتنوع البيولوجي وتنفيذها في الجزائر من الخطة الاستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف الأيشي"، متاح على الرابط التالي:
http://www.meer.gov.dz/ar/?page_id=219
تم تصفح الموقع يوم: 2018/07/11 على الساعة: 18

38- وزارة البيئة والطاقات المتجددة، "التوعية والتثقيف البيئي"، متاح على الرابط التالي:
http://www.meer.gov.dz/ar/?page_id=223
تم تصفح الموقع يوم: 2018/06/0 على الساعة: 06.30

39- وزارة البيئة والطاقات المتجددة، "زرواطي تبرز أهمية التوعية المجتمعية البيئية"، 13 ماي 2018، متاح على الرابط التالي:
http://www.meer.gov.dz/ar/?p=992
تم تصفح الموقع يوم 2018/05/26 على الساعة: 03.47

40- وزارة البيئة والطاقات المتجددة، "الجزائر جاهزة لمواجهة أي خطر بيئي"، متاح على الرابط التالي:
http://www.meer.gov.dz/ar/?p=1357
تم تصفح الموقع يوم: 2019/04/18 على الساعة: 21.30

41- وزارة الصناعة والمناجم، الجمهورية الجزائرية، متاح على الرابط التالي:
?www.mdipi.gov.dz/
تم تصفح الموقع يوم: 2018/04/05 على الساعة: 12.03

42- وزارة الموارد المائية،الجمهورية الجزائرية، متاح على الرابط التالي:
www.mree.gov.dz/environnement/littoral/?lang=ar

43- وكالة الأنباء الجزائرية، "المخطط الوطني للمناخ: 156 عملية للتصدي لتأثيرات التغير المناخي"، 2018، متاح على الرابط التالي:
http://www.aps.dz/ar/algerie/61627-156
تم تصفح الموقع يوم: 2019/04/18.على الساعة 13.22

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Books :

1– Adrian C, and Cantarello, Elena, **An Introduction to the Green Economy (Science Systems and Sustainability)**. New York: Routledge, 2014

2– Beat,Burgenmier,**Economie du développement durable**. de Boek: Belgique, 2007.

3– Beat,Burgenmier, **Principes écologique et sociaux du marché**. Economica: France, 2000

4– Beck, U. **Risk Society: Towards a New Modernity**. London: Sage,1992

5– Ben Saada, Mohamed Tahar. **Le Région Politique Algérien**. Alger : Entreprise Nationale du Livre, 1992

6– Biemann, Frank, **Global Governance and the Enivrement,** in,M. MicheleBetrill Kathryn Hohsteler and steyisDimitris**, Palgrave Advances in International Enviremental polities**, New York, PalgraveMamillon, 2006

7– Bridge, Gavin, Tom Perreault, *Environmental governance, in*, Noel Castree, David Demeritt, Diana Liverman & Bruce Rhoads (eds), **A Companion to Environmental Geography** UK: Blackwell Publishing, 2009

8– Cashore, B, Auld, G. and Newsom, D. (eds) **Governing Through Markets: Regulating Forestry Through Non-State Environmental Governance**.New Haven: Yale UniversityPress, 2004

9– DewittJohn,**CivicEnvironmentalism:AlternativestoRegulationinStatesandCommunities**. Washington, DC: CQPress, 1993

10–Glasbergen, P, « The Question of Environmental Governance, in, Pieter Glasbergen, **Co-operative En- vironmental Governance; Public-Private Agreements as a Policy Strategy**, The Netherlands: Kluwer Academic Publishers, 1998

11–Howitt,R. **Rethinking Resource Management: Justice, Sustainability and Indigenous Peoples.** London: Routledge,2001.

12–Hudson, R. **Producing Places**. New York: Guilford Press.Humphrey, 2001

13–Humbey,Caroline, Deffobis,Héloise. **Démocratie participative**, France: Bergerie National de Rambouillet, 2005

14–Jensen, Michal, and Smith, Chifford. **Stockholer Manager and Creditorinterests :Application of Agency**. Harvard Business School, 1985

15–Lamchichi**,** Abderahim, **L'Algérie en Crise**. Paris : Edition Harmattan, 1992

16–Lipset, Synour, **Political man : the social bases of politic**s. New York, Doubledayand Companyinc, 1960

17–Manshipouri, Mahmoud, **Democratigationlitralization and humanRights in the third world**. London : Reinenpublishers,1995

18–Mol, A. and Sonnenfeld, D. **Ecological Modernization Around the World: Perspectives and CriticalDebates**.London: Frank: Cass,2000

19–Mol, Spaargaren, G. A. and Buttel, F. **Governing Environmental Flows: Global Challenges to Social Theory**. Cambridge: MA: MIT Press, 2006

20–Paehlke, R. and Torgerson, D. (eds) **Managing Leviathan: Environmental Politics and the Administrative State**. Peterborough, ON:BroadviewPress, 1990

21–Prieur,Michel, **La Protection du Principe Pollueur Payeur en Droit Français, Droit de l'Environnement**, 5eme ed., Paris: Dalloz, 2004.

22–Steinberg, P. **The Social Construction of the Ocean**. New York: Cambridge:UniversitPres, 2001

23–Thiobiano Taladidia, **Economie de l'Environnement et des Ressource Naturelles**. Paris : Harmattan, 2004

24–Watson, R.T, **Summary for Policymakers -2001 Synthesis Report**. UK: Combridge University Press, 2001

2- Articles :

1- Adger,N.« Scalesofgovernanceandenvironmentaljusticeforadaptationandmitigationofclimatechange ».**Journal of International Development**,13(2001)

2- Aditi Mathur and Siddharth Dang, « Multilateral Environmental Agreements Versus World Trade Organisation System : A Comprehensive Study », **American Jouenal of Economics and Business Administration** 02 (2009.

3- Bennett, P. « Environmental Governance and Private Actors: Enrolling Insurers in Inter- National Maritime Regulation ». **Political Geography**, 19(2000) .

4- Bickerstaff, K. and Walker, G. « Shared Visions, Unholy Alliances: Power, Governance anddel iberative processesin local transport planning ».**UrbanStudies**,42 (2005)

5- Brannstrom, C., Clarke, J. and Newport, M. « Civil society participation in the decentralisation of Brazil's water resources: assessing participation in three states ». **Singapore Journal of Tropical Geography**, 25(2004).

6- Brunckhorst, D. and Reeve, I.A « Geography of Place: Principles and Application for Defining 'Eco-Civic' Resource Governance Regions ». **Australian Geographer**, 37(2006).

7- Bulkeley, H. « Reconfiguring Environmental governance: Towards a politics of scales and networks ». **PoliticalGeography**, 24(2005).

8- Bulkeley, H. Governing,«Climate change: the politics of risk society?»,**Transactions of the Institute of British Geographers** 26, (2001).

9- Cesari Jocelyne, « L'état Algérien Protagoniste de la Crise », **Peuple Méditerranées** 71(1995).

10- Conca,K.« Ecologyinanage of empire :areplyto (andextensionof) Dalby's imperialthesis ». **Global EnvironmentalPolitics**, 4(2004).

11- Gereffi, Gary, Humphrey, John and Timothy Sturgeon. « Governance inglobal valuechains ».**IDSBulletin**,32(2001).

12- Holmes Sundra, « Corporate Social, Performance and Present Areas of Commitment ». **Academy of Management Journal** 20 (1985).

13- Humphrey,J.andSchmitz,H. « Governanceinglobalvaluechains ».**IDSBulletin**, 32(2001).

14- Jensen,Michal,Meckling, William, « Theory of the firon : managrial, Behavior, agencycosts and ownership structure».**Journal of Financial Economies** 04 (1976).

15- Jonas,AandGibbs,D, « Ataleoftwoareas:governanceandregulationinlocalenviro n- mentalpolicymakingintheEastofEngland ».**SocialScienceQuarterly**,84(2002).

16- Lemos.M. C. and A. Agrawal, «Environmental Governance». **Annual Review of Environment and Resources**, 31 (2006).

17- Lewis, N., Moran, W., Perrier-Cornet, P. and Barker, J. « Territoriality, enterprise and reglementation in industry governance ». **Progress in Human Geography**, 26(2002).

18- MacLeod G. and Goodwin, M. « Space, scale and state strategy: rethinking urban and regional governance ». **Progress in Human Geography**, 23(1999).

19- O'Rourke,D. « Outsourcingre gulation :analyzingnon-governmental systems of labour standards and monitoring ».**ThePolicyStudiesJournal**,31(2003).

20- Paavola. J., « Institutions and environmental governance: a reconceptualization», **Ecological Economics**, 63(2007.

21- Sparke, M. « Political geography: political geographies of globalization (2) – governance». **Progress in HumanGeography**, 30(2006)

22- Stringer, C. « Forest certification and changing global commoditychains ». **Journal of EconomicGeography,** 6, (2006).

23- Turner, S, «Global Civil Society, Anarchy, and Governance: Assessing an Emerging Paradigm». **Journal of Peace Research**, 01 (1998).

24- Zalik,A. « TheNigerDelta:'petro-violence'and'partnershipdevelopment' ».**Reviewof AfricanPoliticalEconomy**, 31(2004).

3- Reports:

1– Conseil Français des Impôts, un rapport sur la fiscalité et environnement, septembre, 2005.

2– Rapport de la commission des comptes et de l'économie de l'environnement sur la fiscalité liée à l'environnement, service des éditions de IFEN, Paris, 2003.

3– Rob de Loë, From Government to Governance: A State-of-the- Art Review of Environmental Governance: Final Report, prepared for Alberta Environment, Environmental Stewardship, Environmantal Relations, Guelph, ON: Rob de Loë consulting Services, May 22/2009.

4– Shona E, H ,Dodds,W. Bradnee Chambers and NorichikaKanie. International Environmental Governance : The Question of Reform : Key Issues and Proposals. (UNU Report, UNU/IAS, 2002).

5– UNEP. Green Economy Report: Towards a Green Economy, Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. UNEP Edition, 2011

6– UNEP. Building natural capital : how REDD+CAN support a green economy, 2014.

7– World Bank,Governance and Development (Washington: World Bank Publications, 1992).

قائمة الملاحق

ملحق رقم (01):مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات الاقتصادية	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	حصة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة
حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي	كثافة استخدام الطاقة
الميزان التجاري للسلع والخدمات	توليد النفايات الصلبة
نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي	توليد النفايات المشعة
نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من المسافة المقطوعة حسب وسيلة النقل
كثافة استخدام المواد	تدوير النفايات وإعادة استخدامها
نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة	

المؤشرات الاجتماعية	
النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر	التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية
مشر جيني قياسي لتفاوت الدخول	معدل انتشار وسائل الحمل
النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي	الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من المرحلة الابتدائية
نسبة متوسط أجور الاناث إلى أجور الذكور	مستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
العمر المتوقع عند الولادة	المساحة الأرضية للشخص الواحد
النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة	عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة من السكان
معدل البطالة	معدل النمو السكاني
سكان المستوطنات الحضرية النظامية وغير النظامية	

المؤشرات البيئية	
انبعاثات غازات الدفيئة	درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية
استهلاك المواد المستنفذة للأوزن	النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الساحلية

درجة تركز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية	الحصيلة السنوية للصيد حسب الأنواع الرئيسة للسمك
مساحة الأرض القابلة للزراعة المخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة	السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من مجموع المياه المتاحة
مساحات الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي	الطلب البيولوجي الكيميائي على الاكسجين
استعمال مبيدات الآفات الزراعية	انتشار بعض الأنواع الرئيسية من الأحياء
استعمال الأسمدة	كثافة حصد الأخشاب

المؤشرات المؤسسية	
الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	تنفيذ الاتفاقيات الدولية المصادق عليها
عدد مشتركي الأنترنت لكل 1000 نسمة من السكان	عدد الأجهزة الراديو لكل 1000 نسمة من السكان
الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة من السكان
الخسائر الاقتصادية والبشرية بفعل الكوارث الطبيعية	عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة من السكان

ملحق رقم (02): المبادئ الأساسية لفهم العلاقة بين البيئة والتنمية

المبادئ الأساسية المعتمدة لفهم العلاقة بين البيئة والتنمية	
تقدم الدول إخطار مسبق في حينه ومعلومات ذات صلة بشأن الأنشطة التي قد تخلف أثرا بيئيا سلبيا كبيرا عبر الحدود إلى الدول التي يحتمل أن تتأثر بهذه الأنشطة وتتشاور مع تلك الدول في مرحلة مبكرة وبحسن نية	تملك الدول الحق السيادي في استغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية والانمائية وهي مسؤولة عن ضمان أن لا تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها إضرارا لبيئة دول أخرى أو لمناطق واقعة خارج حدود ولايتها الوطنية
يجب أعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الانمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة	من أجل تحقيق التنمية المستدامة يجب أن تكون حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.
تتعاون جميع الدول وجميع الشعوب في المهمة الأساسية في القضاء على الفقر باعتباره شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة من أجل الحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات غالبية شعوب العالم نحو أفضل	إيلاء أولوية خاصة لحالة الدول النامية واحتياجاته الخاصة لاسيما أقل الدول نموا. وضعفها بيئيا وينبغي للإجراءات الدولية المتعددة في ميدان البيئة والتنمية أن تتناول أيضا مصالح واحتياجات جميع الدول.
ينبغي للدول أن تتعاون من أجل تعزيز بناء القدرات الذاتية من أجل التنمية المستدامة من خلال تحسين الفهم العلمي عن طريق تبادل المعرفة العلمية والتكنولوجية وتكييفها ونقلها بما فيها التكنولوجيات الجديدة والتقنيات المبتكرة	لتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب ينبغي أن تعمل الدول على الحد من أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة وإزالتها وتشجيع السياسات الديمغرافية الملائمة.
يتعين على الدول سن تشريعات بيئية فعالة تتضمن المعايير البيئية، والأهداف والأولويات الادارية وتعكس السياق البيئي والانمائي الذي تنطبق عليها، والمعايير التي تطبقها بعض الدول قد تكون غير مناسبة، وذات تكلفة اقتصادية واجتماعية لا مبرر لها في دول أخرى، إذ يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة.	تضع الدول قانونا وطنيا بشأن المسؤولية والتعويض لضحايا التلوث والأضرار البيئية الأخرى، وتتعاون الدول أيضا على وجه السرعة وبمزيد من العزم في زيادة تطوير القانون الدولي بشأن المسؤولية والتعويض عن الآثار السلبية للأضرار البيئية التي تلحق بمناطق خارج ولايتها أو سيطرتها.
تتعاون الدول بروح من الشراكة العالمية لحفظ	تقوم الدول بإخطار الدول الأخرى على الفور بأي

وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الايكولوجي للأرض وبالنظر إلى المساهمات المختلفة في تدهور البيئة العالمية، تتحمل الدول مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة فالدول المتقدمة عليها الاعتراف بالمسؤولية التي تتحملها في السعي الدولي لتحقيق التنمية المستدامة بالنظر إلى الضغوط التي تلقيها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية وإلى التكنولوجيات والموارد المالية الي تستأثر بها.	كوارث طبيعية أو غيرها من حالات الطوارئ التي يرجع أن تسفر على آثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول ويجب بذل كل جهد ممكن من قبل المجتمع الدولي لمساعدة الدول المنكوبة على ذلك، كما ينبغي أن تتعاون على نحو فعال لإعاقة أو منع انتقال وتقل أي أنشطة ومواد تسبب تدهور شديد للبيئة أو يتبين أنها ضارة بصحة الانسان إلى دول أخرى أو منع هذا التحويل أو النقل
تعالج قضايا التنمية على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى المناسب وتوفر لكل فرد فرصة مناسبة على الصعيد الوطني، للوصول إلى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة لما في ذلك المواد الخطرة والانشطة في المجتمع كما تتاح لكل فرد فرص المشاركة في عمليات صنع القرار وتقوم الدول بتسيير وتشجيع توعية الجمهور ومشاركة عن طريق اتاحة المعلومات على نطاق واسع، وتكفل فرص الوصول الفعال إلى الاجراءات القضائية والادارية، بما في ذلك التعويض وسبل الانتصاف.	بغية حماية البيئة ينبغي أن تطبق الدول النهج التحوطي على نطاق واسع وفق لقدراتها، وفي حال ظهور خطر حدوث ضرر جسيم أو لا سبيل إلى عكس اتجاه، لا يستخدم الافتقار إلى التيقن العلمي الكامل سبب التأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي ويضطلع بتقييم الأثر البيئي، كأداة وطنية لأنشطة المقترحة التي من المحتمل أن يكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة والتي تكون مرهونة بقرار لإحدى السلطات الوطنية المختصة.
يجب أن تتعاون الدول والشعوب بحسن نية وبروح من الشراكة في الوفاء بالمبادئ، وفي مواصلة تطوير القانون الدولي في مجال التنمية المستدامة	للمرأة دور حيوي في إدارة البيئة والتنمية ولذلك فإن مشاركتها الكاملة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.
ان الحرب، بحكم طبيعتها تدمر التنمية المستدامة لذلك يجب على الدول أن تحترم القانون الدولي الذي يوفر الحماية للبيئة، في أوقات النزاع المسلح وان تتعاون في زيادة تطويره، عند اللزوم ويتعين تسوية جميع منازعاتها البيئية سلميا وبالوسائل الملائمة وفقا لميثاق الامم المتحدة	للسكان الأصليين ومجتمعاتهم والمجتمعات المحلية الاخرى دور حيوي في إدارة البيئة والتنمية بسبب المعارف والممارسات التقليدية، وينبغي على الدول أن تعترف بهويتهم وثقافتهم ومصالحهم وإن تدعمها على النحو الواجب وتمكنهم من المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة.

توفير الحماية للبيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاحتلال والاضطهاد والسيطرة وإن السلام والتنمية وحماية البيئة أمور مرتبطة وغير قابلة للتجزئة	ينبغي تعبئة شباب العالم بقدراته الابداعية ومثلهم العليا وشجاعتهم من أجل إقامة شراكة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل لجميع.
ينبغي للدول أن تتعاون من أجل تشجيع قيام نظام اقتصادي دولي داعم ومنفتح يؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع الدول وتحسين معالجة مشاكل التدهور البيئي، وينبغي أن لا تكون تدابير السياسة التجارية الموجهة للأغراض البيئية وسيلة لتمييز تعسفي أو غير مبرر أو تقييد مقنع بفرض على التجارة الدولية، وينبغي تلاقي الاجراءات التي تتخذ من جانب واحد للتعامل مع التحديات البيئية خارج نطاق ولاية البلد المستورد وينبغي أن تكون التدابير البيئية تعالج المشاكل بيئية عبر الحدود مشددة قدر الامكان إلى توافق دولي في الآراء. ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع استيعاب التكاليف البيئية واستخدام الأدوات الاقتصادية آخذة في الاعتبار النهج القائم على أن الملوث، من حيث المبدأ، أن يتحمل تكلفة التلويث، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمصلحة العامة ودون الاخلال بالتجارة الدولية للاستثمار.	

المصدر: الفراجي هادي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 233-235

ملحق رقم (03):أهم الفواعل المساهمة في تفعيل التنمية المستدامة

الفرد:

إن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده. فالتنمية المستدامة محورها هو الإنسان وتوفير الحياة الأفضل له وبالتالي فإن كل إنسان أيا كان موقعه سواء المواطن الذي يراعي احتياجاته واحتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه أو كان الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة لتحقيق الأفضل لكل المستفيدين من خدماته أو على مستوى صانع القرار أو واضع السياسة التي من شأنها ضمان رغد العيش والقدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر والمستقبل. فطالما محور التنمية المستدامة هو الفرد واحتياجاته فإن الفرد أيضا هو الأساس في بناء هذه التنمية.

الأسرة:

للأسرة دور كبير في خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمعه وبلده يحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول ومريح .

ولعل الأسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ الصغر فإذا كانت الأسرة حريصة على محيطها وبيئته فإن أفرادها سيكونون كذلك، فالأسرة هي المعلم الأول لمبادىء التنمية المستدامة من حيث صقل وزيادة الوعي والإدراك للحرص على آخرين كما نحرص على أنفسنا.

المجتمع:

يؤدي المجتمع دوراً بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة ، فالمجتمع هو المحرك الأساسي والمحور في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال وجود مجتمع واعي ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته من خلال مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت يهيئ أجيال تحافظ علي بيئتها ومحيطها ، وتحرص علي أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا فيه في بيئة سليمة . ويقع علي المجتمع دور هام في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي مستدام من خلال مبادرات المجتمع من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف لزيادة الدخل . وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في دور وقدرات ومشاركات تنظيمات المجتمع المدني ، الأمر الذي يسلط الضوء على ضرورة أن تعمل الحكومات والمنظمات الدولية على تمكين وتعزيز مشاركة هذه التنظيمات في نشاطاتها في المسائل البيئية لتحقيق التنمية المستدامة ، و تفويض السلطة للمجتمع لكي ينمى نفسه بنفسه ويستطيع أن يواصل أمور التنمية وأن يكون متفهماً لكل جوانبها (ريحان،2002) .

توصل المجتمع المدني إلى أشكال جديدة وفعالة للتعبير عن المشاعر والاهتمامات الشعبية ومن هنا أصبح يعتبر أداة قوية لتعزيز القيم ومقاصد التنمية المستدامة، وينهض المجتمع المدني بدور هام يلفت أنظار السياسيين إلى القضايا البيئية الناشئة، والتوعية الجماهيرية، وترويج الأفكار والنهج الابتكارية،

والدعوة إلى الشفافية والنشاطات غير الفاسدة في مجال صنع القرارات البيئية.

القطاع الخاص:

إن القطاع الخاص شريك أساسي وهو الميزان الذي يتجدد من خلاله الأهداف التنموية. فبالحديث عن التنمية عبر برامج ونشاطات مستديمة. فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطا كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد وتركيز القطاع الخاص واتجاهه إلى التخطيط طويل الأمد.

فالاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع والمواطن من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي.

إن السياسات الاستثمارية والتنموية للقطاع الخاص يجب أن تكون الإنتاج النظيف وتقليل التلوث بمختلف أنواعه تؤمن الاستمرارية لهذه الاستثمارات وتوفر الدعم الشعبي والرسمي ولا نختلف في أن تكون مؤسسات القطاع الخاص ذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي ومعنوي يجعل منها بنية وركيزة من ركائز تطوير المجتمعات والنهوض بأفرادها.

ظهر القطاع الخاص كطرف عالمي فاعل له تأثيره الهام على الاتجاهات البيئية من خلال ما يتخذ من مقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا ؛ وتستطيع الحكومات أن تؤدي ، في هذا الشأن، دوراً حاسماً في إيجاد البيئة المواتية. وينبغي زيادة القدرات المؤسسية والتنظيمية التي تسمح للحكومات بالتفاعل مع القطاع الخاص. كما يتعين العمل على زيادة الالتزام من جانب القطاع الخاص بحيث تتولد عنه ثقافة جديدة تدل على مسؤوليته نحو البيئة من خلال تطبيق مبدأ "الملوث يدفع"، ومؤشرات الأداء البيئي ، والإبلاغ عن هذا الأداء ، وإتباع نهج تحوطي في اتخاذ المقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا. ويجب أن يرتبط هذا النهج بتنمية التكنولوجيات الأقل تلويثاً والأكثر ترشيداً ، لتسخير الموارد لخدمة الاقتصاد الذي يشمل دورة الحياة بأكملها وكذلك ببذل الجهود التي تيسر نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً.

الحكومة:

إن الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارات ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها بل على العكس تكون في مجملها ضمن إطار وضع هذه السياسات مراعاة لجوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية والاقتصاد ولا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي.

والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها لعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للآخر. كذلك يقع على عاتق الجهاز الحكومي كما هي العناية بالوضع الداخلي للتنمية أن يكون منسجم مع التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق

الدولية التي تحقق هذه الغاية وعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يضعها ويطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة مفاصل العمل الحكومي ابتداءً من الموظف وانتهاءً بالمؤسسة التي يعمل بها.

المصدر: محمد الحسن عبد الرحمن، "التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها"، (مداخلة ألقيت في الملتقى حول "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15/16 نوفمبر 2011)، ص ص 9-12.

ملحق رقم(04): مفهوم التربية البيئية في ظل المؤتمرات والمنظمات العالمية.

المؤتمر	مضامينه في مجال التربية البيئية
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتربية البيئية في استكهولم 1972	أهم ما جاء به المؤتمر هو تفعيل دور التربية البيئية وحمايتها بعد وضع تصور واضح وشامل للمخاطر البيئية الراهنة والمستقبلية، بعد اقتناع المجتمع بعدم قدرة التشريعات والاعتمادات المالية والتكنولوجية وحدها على تحقيق الهدف المرجو منها في حماية البيئة وذلك بحكم افتقارها إلى عملية تربوية ترتبط بهذه الأنشطة ارتباطا وثيقا وهو ما نصت عليه التوصية رقم 96 من هذا المؤتمر حيث كانت بمثابة الركيزة الأساسية لبرامج التربية البيئية واعتراف عالمي بأهميتها في حماية البيئة بدعوة من اليونسكو ووكالات الأمم المتحدة الأخرى إلى إيجاد التدابير اللازمة لبرنامج شامل لعدة فروع علمية للتربية البيئية داخل المدرسة وخارجها حيث تضمن هذا البرنامج الاهتمام بالبيئة وحمايتها ليتم توجيهه إلى جميع الأفراد والجماعات والمؤسسات لتحقيق مجموعة من الأهداف تعمل على تشجيع تبادل الأفكار والمعلومات والخبرات المتصلة بالتربية البيئية بين دول العالم وأقاليمه المختلفة، وتطوير نشاطات البحوث المؤدية إلى فهم أفضل لأهداف التربية البيئية ومادتها وأساليبها وتنسيق هذه النشاطات والعمل على تطوير مناهج تعليمية وبرامج في حقل التربية البيئية وتقويمها، وتدريب وإعادة تدريب القادة المسؤولين عن التربية البيئية.
ميثاق بلغراد بيوغسلافيا كإطار علمي وأخلاقي للتربية البيئية 1975.	يعتبر بمثابة إطار علمي للتربية البيئية وميثاق أخلاقي عالمي وأساس لكل عمل مستقبلي في مجال التربية البيئية، حيث انعقد في أكتوبر 1975 بدعوة من اليونسكو وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة محددا غايات وأهداف التربية البيئية، والتي تسعى لإعطاء الإنسان القدرة على فهم ما تتميز به البيئة لأنه جزء لا يتجزأ منها يتفاعل مع مكوناتها وتمد الفرد بالوسائل والمفاهيم التي تمكنه من تفسير علاقة التكامل والتكافل التي تربط بين مكونات البيئة المختلفة في الزمان والمكان للاستخدام العقلاني لموارد البيئة، والحيطة لتلبية الاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان في حاضره ومستقبله وللأجيال من بعده، كما تسعى إلى حل المشكلات البيئة عن طريق مساعدة الأفراد لإدراك هذه المشكلات واستخدام المعرفة لتفسير الظواهر واقتراح الحلول لمشكلاتها

	بتعميق الوعي الوطني للإنسان بأهمية البيئة ومتطلبات التنمية وضرورة الأخذ بفكرة التنمية المستدامة مما يتطلب ضرورة إدخال التربية البيئية في التعليم النظامي وغير النظامي ولجميع الأعمار وذلك بإكسابهم المعارف والمهارات والاتجاهات المساهمة في حل القضايا البيئية. كما تم تحديد خصائص التربية البيئية في هذه الندوة التي أكدت دور التربية البيئية في معالجة مشكلات البيئة وهي بهذا تحتاج إلى شروط تخص مضمون التربية وتحليل أساليبها وتقييم الطرق والوسائل الكفيلة بحلها والى اشتراك الفرد في وضع الاستراتيجيات والأنشطة الرامية لحل المشكلات التي تؤثر في نوعية البيئة، حيث تأخذ التربية البيئية بنهج شامل لعدة فروع علمية والتي تتجاهل الحدود الفاصلة بين العلوم التخصصية وتتناول المشكلات البيئية وفق نظرة شمولية مستقبلية تتوافق مع التنمية المستدامة كأهم الصفات والجوانب الأساسية للتربية البيئية التي تستجيب لاحتياجات المجتمع، وكان لهذا الميثاق اثر كبير في تحريك العديد من الدول على المستوى القومي والمحلي لعقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات حول التربية البيئية، كالمؤتمر الإقليمي للتربية البيئية في برازافيل في إفريقيا الكونغو الشعبية سنة 1976، والذي ناقش توصيات مؤتمر بلغراد ومشاكل البيئة الإفريقية والاستراتيجيات الممكنة للتربية البيئية في إفريقيا
المؤتمر الدولي الحكومي لتطوير دور التربية البيئية في تبليسي 1977	تم تنظيمه من طرف اليونسكو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مدينة تبليسي بجرجيا السوفيتية في الفترة 26/14 أكتوبر 1977، إذ تناول هذا المؤتمر مشكلات البيئة الرئيسية في المجتمع المعاصر ودور التربية في مواجهة هذه المشكلات ومختلف استراتيجيات تنميتها لكل الفئات السكانية، والتعاون الدولي والإقليمي لتنمية خلق وضمير بيئي ينقض البشرية من ويلات الممارسات الخاطئة في البيئة البشرية، بوضع مبادئ وتوجيهات وخطط عمل لتطوير التربية البيئية وتوزيع نطاقها بين الجوانب العلمية والاجتماعية لتوجيه احتياجات التنمية وخلق الوعي البيئي بدمج التربية البيئية في نظم التعليم النظامي وغير النظامي كعملية مستمرة مدى الحياة وربط العملية التعليمية بمواقف الحياة اليومية وفق أسس من الدراسة العلمية والتجريبية والتأكيد على تعريف الأفراد والجماعات بطبيعة البيئة بشقيها الطبيعي والبشري، واكتساب المهارات

	والمعارف والقيم والاتجاهات التي تساعدها لحل المشكلات البيئية، وكان نتيجة الاهتمام بالبيئة والتربية البيئية والإيمان بدورها في المساهمة في حل المشكلات البيئية إذ تم إدخال التربية البيئية في المناهج التربوية في الكثير من دول العالم. وبعد عشرة (10) سنوات من انعقاد مؤتمر تبليسي نظمت اليونسكو مع برنامج الأمم المتحدة العديد من المؤتمرات الإقليمية والمحلية التي نفذت ما جاء بتوصيات تبليسي حول التربية البيئية وتطبيقاتها، كما عملت على إدخال التربية البيئية في برامج إعداد وتدريب المعلمين وفي المناهج الدراسية على شكل المفاهيم والمعارف البيئية ليتم وضع استراتيجية عالمية للتربية البيئية في مؤتمر موسكو الدولي، تتعلق بزيادة الاهتمام الدولي بالتربية البيئية وتطبيقاتها العملية وتبادل خبراتها لحل المشكلات البيئية، وضرورة إيجاد حلقات تصل بين العلم والتربية فيما يخص البيئة من خلال تطوير المناهج والمواد التعليمية المستخدمة في التعليم العام كما جاء في مؤتمر ميونيخ 1978 في ألمانيا الاتحادية ومؤتمر نيودلهي 1985 بالهند
توجيه التربية والتعليم نحو التنمية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض 1992	كان مؤتمر قمة الأرض دليل واضح على مكانة قضايا البيئة والتربية البيئية وما تتلقاه اليوم من اهتمام عالمي على أعلى المستويات إذ أكد المؤتمر على إعادة تكييف التربية البيئية وتوجيه التعليم نحو التنمية المستدامة وتطوير البرامج التدريسية وتنشيطها وزيادة الوعي العام لمختلف قطاعات الجمهور نحو البيئة وقضاياها، وفي إطار البرنامج الدولي للتربية البيئية (IEEP) وبرعاية Unescce(UNEP) ، تم عقد الندوة الدولية حول تعزيز مكانة المرأة ووضعت مؤشرات لتعزيز قدراتها في هذا المجال عن طريق التربية البيئية والسكانية من اجل التنمية (EPD) في إسلام أباد– باكستان من 9/4 ديسمبر 1994
المؤتمر العالمي السابع للتربية البيئية حول: " التربية على البيئة والرهانات من اجل انسجام أفضل بين المدن والقرى" 2013.	ركز المؤتمر على مجموعة من المحاور أهمها التربية البيئية والتنمية الخضراء وذلك من خلال الحث على المربين البيئيين في تجاوز الحدود بين المجالين القروي والحضاري عن طريق محاولة تطوير شبكات ملموسة ومشاريع وأنشطة مشتركة بين مختلف الشبكات الاجتماعية، وفي ارتباط علائقي معها من اجل تقريب سكان المدن والقرى فيما بينهم من جهة وتعزيز ثقافة التربية البيئية داخل الأوساط القروية من جهة أخرى، كما حث المؤتمر على ضرورة بناء فكر استراتيجي اخضر وتفعيل دور

	السياحة البيئة
الندوات والمؤتمرات العربية المعنية بالتربية البيئية	استجابة لما نادت بيه المؤتمرات الدولية ومنظمة اليونسكو تم ترجمة هذا الاهتمام بالمسائل البيئية من خلال عقد الندوات والحلقات والمؤتمرات على مستوى الدول العربية، كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والتي تعد من المنظمات العربية الرائدة في مجال الاهتمام بالبيئة والتربية البيئية، حيث تبنت قرارات المؤتمرات الدولية وحاولت تطبيقها في الدول العربية وعملت على دراسة المشكلات البيئية وكيفية معالجتها ووضع عدد من المراجع من مختلف مراحل التعليم لتعميق جذور التربية البيئية في سلوكهم، وعقد العديد من الحلقات والدراسات والندوات للإسهام في تحسين البيئة ووضع الحلول المناسبة للمشكلات التي تعاني منعا كالحلقة الدراسية عن الظروف البيئية وعلاقتها بتخطيط التنمية للدول العربية بالخرطوم في 12 فيفري 1972، الذي خطط لمشروع ريادي على نطاق الوطن العربي لإدخال التربية البيئية بصورة تجريبية يمكن تطبيقها في العديد من المراحل إلى جانب إعداد المعلمين والعمل على تطوير المناهج بصورة عامة ومناهج العلوم والدراسات الاجتماعية بصورة خاصة، ومثيرة لمسايرة ما تتوصل إليه الأبحاث في مجال البيئة وإعداد دراسات متصلة بالتربية في مجال حماية البيئة من التلوث واستنزاف مواردها الطبيعية من خلال إنشاء مركز عربي لدراسات التلوث البيئي وهذا بهدف تنمية الأنماط السلوكية السليمة عند الطلاب التي تساعدهم على التصرف بصورة ايجابية فردية أو جماعية لصيانة البيئة وحسن استغلال. أما في بغداد انعقد مؤتمر المعلمين العرب سنة 1974 مؤكدين على الدور الفعال للدراسة الميدانية في تحقيق الأهداف القومية والعلمية والعملية للدراسات الاجتماعية لكي يستطيع الطالب أن يقف على امكانيات البيئة العربية ومشكلاتها في إطار علمي، يعمل على تنمية عاطفة الولاء للبيئة وإكساب المهارات المختلفة مثل استخدام الخرائط والإحصائيات بإقامة معهد إقليمي عربي لتكوين قادة الدراسات الميدانية مع ضرورة توجيه الاهتمام إلى البرامج التدريسية للمعلمين أثناء الخدمة بحيث يؤدي إلى تنميتهم مهنيا وضرورة تدريبهم على الدراسات الميدانية، وتم أيضا وضع استراتيجية عربية للتربية البيئية حيث عقدت الندوة العربية للتربية البيئية بالكويت بين 26/21 نوفمبر 1996 بمساهمة المنظمة

	العربية للتربية والثقافة والعلوم (الاليكسو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) ومنظمة اليونسكو اعتبرت نتائج هذه الندوة من الوثائق المهمة لدرجة الأخذ بها في مؤتمر تيبليسي سنة 1977. كما نجد العديد من المؤتمرات والحلقات في الدول العربية التي لا تخرج عن ضرورة تضمين التربية البيئية في المناهج الدراسية وإعداد المعلمين وإنتاج الوسائل التعليمية لتدريس التربية البيئية في التعليم النظامي وغير النظامي مع مواصلة التفاعل بين البحث العلمي والمجتمع ضمن سياسات وخطط تربوية تساهم في تربية الجيل وبناء تكنولوجيا السلوك الإنساني كأسلوب ومنهج في حماية وترشيد البيئة.

ملحق رقم (05): أهم الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وفق الوظائف المشتركة.

الموضوع	الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة
المحافظة	– اتفاقية التراث العالمي. – اتفاقية التنوع البيولوجي. – اتفاقية الأنواع المهاجرة. – اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. – الاتفاقية الإفريقية– الاورو-اسيوية للطيور المائية المهاجرة. – اتفاقية المحافظة على الخفافيش في أوربا. – اتفاقية المحافظة على الفقمات في بحر وادن. – اتفاقية المحافظة على الحيتان الصغيرة في بحر الشمال والبلطيق. – المبادرة الدولية للشعب المرجانية. – اتفاقية لوساكا حول العمليات المنسقة للإكراه المستهدفة للتجارة الغير مشروعة في الحيوانات والنباتات البرية. – اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية خاصة موطن الطيور المائية.
الغلاف الجوي (المناخ)	– الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشان تغير المناخ. – اتفاقية فيينا لطبقة الأوزون. – برتوكول مونتريال لطبقة الأوزون.
اتفاقيات الارض	– اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. – اتفاقية باماكو. – اتفاقية بازل.
المواد الخطرة	– الاتفاقية المتعلقة بالمسؤوليات المدنية عن الاضرار الناجمة عن نقل البضائع الخطرة على الطريق و السكك الحديدية والمجاري

	المائية الداخلية. - الاتفاقية المتعلقة بالآثار العابرة للحدود للحوادث الصناعية. - اتفاقية وايغاني 1995. - اتفاقية بيك (اتفاقية روتردام). - اتفاقية استكهولم بشان الملوثات العضوية الثابتة. - المبادئ التوجيهية المتعلقة بنشر واستخدام المبيدات الحشرية لمنظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة.
التلوث البحري	- اتفاقية المنظمة البحرية الدولية. - اتفاقيات UNEP بشان البحار الإقليمية. - اتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق الأطلسي. - اتفاقية هلسنكي.
استخراج الموارد	- الاتفاقيات المختلفة المتعلقة بالغابات. - المبادرات العامة/ الخاصة، مثل مجلس رعاية الغابات أو مجلس الإشراف البحري. - الاتفاقيات بشان المصايد التي لها علاقة بالآثار البيئية المتعلقة بالأنشطة الزراعية.

المصدر:

Philippe le Prestre and Benoit Martimort-Asso, **Issues Raised by the International Environmental Governance System** (France : Le Prestre et Iddri, 2004), p.36.

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	معايير تقييم أدوات السياسة البيئية.	42
02	المفهوم الهجين (المختلط) للحوكمة البيئية.	51
03	ترتيب الجزائر حسب مؤشر جودة التعليم.	83
04	مضمون القانون رقم 03/183.	89
05	المديريات الفرعية لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة.	96
06	التأثيرات المسببة للتغير المناخي التي تؤثر على أنظمة المحيط (الغلاف الأرضي والجوي).	135
07	حدوث ظاهرة النينو.	139
08	محركات تغير المناخ .	141
09	حالات التصحر في العالم.	147
10	عمليات التلوث.	151
11	دور إستراتيجية الاقتصاد الأخضر في تفعيل التنمية المستدامة.	213
12	تعزيز التشبيك بين المنظمات البيئية غير الحكومية.	249

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	إشكاليات الحوكمة البيئية.	25
02	النماذج العامة للحوكمة في السياسة البيئية.	50-48
03	برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014/2010 (الوحدة مليار دينار).	76
04	تطور المؤسسات المشكلة للبيئة في الجزائر.	97
05	المؤتمرات والاتفاقيات والتقارير حول البيئة.	120-119
06	التقدم المحرز في إكمال برامج العمل الوطنية بحلول 30 جوان 2005.	125
07	حجم المياه العذبة المستهلكة سنويا في الأغراض المختلفة.	156
08	الآليات التقنية والإدارية لإنشاء المنشات المصنفة الخاضعة للرخصة.	202

فهرس المحتويات

الموضوع ــ الصفحة

البسملة

شكر وعرفان

إهداء

خطة الدراسة

مقدمة--- 1-11

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة ----------------------- 12

المبحث الأول: الحوكمة البيئية: مقاربة مفاهيمية ------------------------ 14

المطلب الأول: تعريف الحوكمة البيئية------------------------------ 14

المطلب الثاني: الحوكمة البيئية: قراءة في أسباب الاهتمام بالمفهوم ------------- 20

المطلب الثالث: الحوكمة البيئية: دراسة في الإشكاليات -------------------- 24

المبحث الثاني: السياسة البيئية: المفهوم، الادوات والمحددات ----------------- 35

المطلب الاول: مفهوم السياسة البيئية----------------------------- 35

المطلب الثاني: أدوات السياسة البيئية ---------------------------- 39

المطلب الثالث: السياسة البيئية: المحتوى والمحددات --------------------- 43

المبحث الثالث: الحوكمة البيئية والسياسات البيئية: اية علاقة؟---------------- 47

المطلب الأول: نماذج عن العلاقة بين الحوكمة البيئية والسياسة البيئية: من منظور المفهوم الهجين للحوكمة البيئية------------------------------------ 47

المطلب الثاني: دراسة العلاقة من منظور برنامج الامم المتحدة للبيئة كأنموذج ------ 52

خلاصة واستنتاجات الفصل ------------------------------------ 58

الفصل الثاني: سياسات الحوكمة البيئية في الجزائر ---------- 60
المبحث الأول: مؤشرات الحوكمة البيئية في الجزائر ---------- 62
المطلب الأول: الوضع البيئي في الجزائر ---------- 62
المطلب الثاني: المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحوكمة البيئية في الجزائر – 72
المبحث الثاني: إدماج الحوكمة ضمن سياسات البيئة في الجزائر ---------- 86
المطلب الأول: التشريعات والقوانين البيئية في الجزائر ---------- 86
المطلب الثاني: الاطار المؤسساتي لقطاع البيئة في الجزائر ---------- 93
المطلب الثالث: أدوات السياسة البيئية في الجزائر ---------- 98
المبحث الثالث: فواعل الحوكمة البيئية في الجزائر لأجل استدامة التنمية ---------- 105
المطلب الأول: تبني منطق الاستدامة البيئية في الجزائر ---------- 105
المطلب الثاني: الفواعل الوطنية ودورها في استدامة التنمية ---------- 112
المطلب الثالث: الفواعل الدولية ودورها في استدامة التنمية ---------- 119
خلاصة واستنتاجات الفصل ---------- 130
الفصل الثالث: تحديات تجسيد الحوكمة البيئية في الجزائر---------- 132
المبحث الأول: التحديات البيئية ذات البعد العالمي---------- 134
المطلب الأول: التغير المناخي---------- 134
المطلب الثاني: ظاهرة التصحر---------- 143
المطلب الثالث: التلوث البيئي---------- 150

المبحث الثاني: التحديات السياسية للحوكمة البيئية في الجزائر---------- 159

المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي: "أزمة المؤسسات وغياب سيادة القانون"------ 159

المطلب الثاني: أزمة الشرعية---------- 166

المطلب الثالث: أزمة المشاركة السياسية---------- 173

المبحث الثالث: التحديات السوسيو- اقتصادية في الجزائر---------- 180

المطلب الأول: تفريغ المجتمع المدني من ادواره وقصور في الاداء ---------- 180

المطلب الثاني: هشاشة القطاع الخاص---------- 183

خلاصة واستنتاجات الفصل ---------- 191

الفصل الرابع: نحو استراتيجية متكاملة لدعم الحوكمة البيئية في الجزائر ---------- 193

المبحث الأول: تعزيز الخبرة التقنية/ الفنية اللازمة للحوكمة البيئية---------- 195

المطلب الأول: تبني الإدارة البيئية لأجل الحوكمة البيئية واستدامة التنمية في الجزائر --- 195

المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر------- 208

المطلب الثالث: التخطيط البيئي كآلية لحماية البيئة في الجزائر---------- 217

المبحث الثاني: تقوية الجهد المجتمعي لتحقيق الحوكمة البيئية---------- 227

المطلب الأول: متطلبات تفعيل الحوكمة البيئية على المستوى السياسي---------- 227

المطلب الثاني: متطلبات تفعيل الحوكمة البيئية على المستوى الاقتصادي---------- 232

المطلب الثالث: متطلبات تفعيل الحوكمة البيئية على المستوى الاجتماعي/ الثقافي---- - 238

المبحث الثالث: تشجيع الانخراط في الجهد الدولي للتوجه نحو حوكمة بيئية-------- 249

المطلب الأول: الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف: رؤية جديدة للحوكمة البيئية------ 249

المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية (البيئية)كاستراتيجية لتحقيق الحوكمة البيئية: المجتمع المدني العالمي نموذجا---------- 256

المطلب الثالث: نحو إيجاد منظمة عالمية للبيئة: اقتراح دولي من أجل الحوكمة البيئية--- 260

خلاصة واستنتاجات الفصل---------- 263

الخاتمة:---------- 265-270

قائمة المصادر والمراجع----------271-303

قائمة الملاحق---------- 304

الملحق رقم (01)----------305-306

الملحق رقم (02)----------307-309

الملحق رقم (03)----------310-312

الملحق رقم (04)----------313-317

الملحق رقم (05)---------- 318-319

فهرس الأشكال ---------- 320

فهرس الجداول---------- 321

فهرس المحتويات---------- 323-327

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الإنجليزية

الملخص باللغة الفرنسية

الملخص

الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات والتحديات

ملخص الدراسة:

نعالج في هذه الدراسة موضوع جد مهم ويمكن القول بأنه موضوع العصر، وذلك لما أصبحت تكتسيه البيئة من أهمية، حيث أن هذه الأخيرة لا تقتصر على دولة أو مجتمع معين بل أصبح العالم كله ينذر بناقوس الخطر لأهمية البيئة، وحظيت الحوكمة البيئية باهتمام كبير على المستويين الوطني والدولي في السنوات الأخيرة وذلك بغية تبني استراتيجيات بيئية تساعد على التصدي للمخاطر والمشكلات البيئية، أين برز هذا المفهوم أكثر في النقاشات المتعلقة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة من خلال المؤتمرات والندوات والبرامج العالمية.

فنجد أن الحوكمة البيئية في الجزائر مرتبطة إلى حد كبير بوضع سياسات وبرامج وخطط بيئية رشيدة هذه الأخيرة التي يتم دوما مواكبتها مع التطورات العالمية الحاصلة وهذا ما سنحاول معالجته في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: البيئة، الحوكمة البيئية، السياسة البيئية، التنمية المستدامة.

Environmental Governance in Algeria: Policies and Challenges.

Study Summary:

In this study, we address a very important subject that can be said to be the subject of the age, because the environment is becoming more important. The latter is not limited to a particular country or society, but the whole world is a threat to the importance of the environment. And the international community in recent years, in order to adopt environmental strategies to help address environmental risks and problems, where this concept has emerged more in discussions on sustainable development and environmental protection through global conferences, seminars and programs.

Algeria's environmental governance is largely linked to the development of rational policies, programs and environmental plans that are always in line with global developments and this is what we will try to address in this study.

Keywords: Environment, Environmental Governance, Environmental Policy, Sustainable Development.

Gouvernance Environnementale en Algérie:

Résumé d'étude:

Dans cette étude, nous abordons un sujet très important et on peut dire qu'il est le sujet de l'époque, en raison de l'importance de l'environnement en termes de son importance, car ce dernier n'est pas limité à un pays ou une société spécifique, Au contraire, le monde entier est devenu un signe avant-coureur de l'importance de l'environnement, et a reçu la gouvernance environnementale avec un grand intérêt au niveau national et internationale au cours des dernières années afin d'adopter des stratégies environnementales pour aider à faire face aux risques de problèmes environnementaux, où ce concept a vu le jour dans plus de discussions sur le développement durable et protection de l'environnement par le biais de conférences, séminaires et programmes mondiaux. Nous constatons que la gouvernance environnementale en Algérie est en grande partie liée à l'élaboration des politiques et programmes de ces plans environnementaux récents qui sont toujours rationnels à suivre le rythme de l'évolution mondiale, ce qui est ce que nous allons essayer d'aborder dans cette étude.

Mots-clés: Environnement, Gouvernance Environnementale, Politique Environnementale, Développement Durable.

UNIVERSITY OF M'SILA -Mohamed Boudiaf -
FACULTY OF LAW AND SCINCE POLITICAL
POLITICAL SCIENCE DEPARTMENT

Environmental Governance in Algeria: Policies and Challenges

Thesis submitted to obtain the third phase doctorate (LMD) in political science specialty: Governance and Development

Presented by:
SARA ADJEROUD

Supervised by:
Dr. Azzouz.Gherbi

UNIVERSITY YEAR
2020/2019